

21



كِتَابُ الْقَنِيَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ مُصَنَّفًا

صاحب خليفه

قيل قال الله تعالى ليلة المعراج لسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم انا وانت معا سواك خلقت لاجلك فقال صلى الله عليه وسلم انت ولا انا ومعا سواك تزكيت لاجلك صدق رسول الله
في حقنا وحقنا في حقنا
اولا في حقنا

قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى عليه

اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب ومحمد وابو سفيان في الجانبين بالمفتي بالخيار
ان شاء افتي بقول ابو حنيفة وان شاء افتي بقولهما وان كان احدهما مع
في حنيفة يرجح جانبه ثم ان له يكون محمداً وفوق الحسن زرياد وكانا
لا يميل الى حنيفة وابو حنيفة كان من تلاميذ حماد وحماد كان من تلاميذ
ابو ايوب الخفي وابو ايوب الخفي كان من تلاميذ علقمة وكان علقمة من تلاميذ
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن مسعود كان من تلاميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقد اصابني
نزدك
من ماله
في الدنيا
والآخرة

A circular seal of the Ottoman Empire, featuring intricate Arabic calligraphy in a circular arrangement. The text is dark and set against a lighter, textured background.

Sublime
1st AMCA ZADE
NUSEYİN PAŞA
Yeniçeri
Eski Kayıno. 219

مستحب **بو غسلت يديها من العجين** ان لم تكن محدثة لا يصير مستعلا **باب في التيمم**
والجمع بينهما وبين سواهما **رقم** يديه قروح يضر الماد دون ما يبرأ غصانه غير انه
اذا غسل وجهه يسيل الماء على يديه فيضوه له التيمم ولم يجد من يغسل وجهه **ح** له التيمم
مطلقا **ق** من فوطة ماء زائد عن شربه لكنه يحتاج اليه ليطبخ التنازع ان كان معه
خبر يكفيه الماء لم يتيمم **و** لا يتيمم **س** يتيمم **م** حضور جبان لو توضأ بسبوتك يوتين
ولو يتيمم يدر كجوع التكبيرات فانه يتوضأ **ع** في موضع تيمم غيره فالنية على الموضع
دون التيمم **ق** **ع** السجدة او تلج وله الآث الذوب لا يتيمم **ح** جاز له التيمم **ع**
انتم الى امر جامد تحت الجذام وبيعة الآث المتقوى يجب عليه التقوى **ح** يتيمم **ط** ثم توضأ
بسنو الحار ولم يتيمم وضلى ثم احدث ثم يتيمم واعاد تلك العلوة بجزيه **ق** لا يجوز **ح** يتيمم
لجنب لصلوة الجبان جاز **ع** يضل بالتيمم فزاي وجلا معه ماء فأنم صلوته ثم سأل الماء فاعطاه
لا يعيد لان القلة بالاناحة لا بالزوية قال رحمه الله وما ذكر في الجاهل الكرخي انه يعيد فذاك
في الماء الكثير **ع** مسافران انتهيا الى ماء وزعم احدهما نجاسته فتيمم وزعم الاخر طهارته
فتوضأ ثم جاء متوضئا بماء يطيق والماء ثم سبته الحدث في صلوته فذهب قبل الاستحالة وانتم
كل واحد منهما مصلوة نفسه ولم يقتد بصاحبه جاز لانه يقتل ان صاحبه محدث به اتفق
ائمة بلخ وهو حسن **ح** والتيمم على التيمم ليس بثوبة ولو تيمم بالماء وهو نائم وفي
انتقاض التيمم واما في المنحبات روايتان فيما اذا انتظر الماد نفوت الوقت **ح**
الايمون في ايدي العدو ومنع من الوضوء والصلوة يتيمم ويومى ويعيد وكذا من منع من الوضوء
والصلوة بتهديد فوعيد لو كان عند الماد لصق او ظالم يوفيه او سح او حية يتيمم **ح** الموضع
من جلد وفضيه غير اجرة لا يتيمم في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقال ان رضي باجره لم
يتيمم **و** لا يتيمم ولو تيمم لجنب ينوي الحدث جاز **ع** في جسد الجنب طعة ثم احدث وتيمم لهما
جاز وينوي لهما لانه اذا نوى احدهما ينوي الاخر لا ينيته **س** تيمم لقراءة القرآن او لدخول
جوزيه اذ الفرائض خلاف الشافعي **ح** تيمم في كل خوف البق او مطر او حريق جاز
ح ان خاف نفوت الوقت ولو كان في سبط ليل او في بيته ماء لكنه يخاف في الظلمة ان دخل البيت

لا يتيمم اذ لم يجد خوف نفوت الوقت قال رحمه الله وفيه اشارة الى انه اذا خاف نفوت الوقت يتيمم ولو كان
على امانة يخاف عليها ان ذهب الى المار يتيمم **ب** **و** لا يجوز له الماد ان يعلم انه يجله في نصف ميل
لا يعذر في التيمم وان لم ياذن له المستاجر يتيمم ويضلي ثم يعيد بوضوء اخرى وهو يذكر
هذه يعيد ولو سار في ارض غيره يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز سيرة فيها ان كانت
مؤروعة **و** لا في يجوز وان لم يكن فيه ضرر ان شاء الله تعالى **باب المسح**
على الخفين والجبا برقع على لا يجوز المسح على خفين مشبك **ع** مثله لانه لا يستمسك
له كالعصا وقال القاضي الزرخي يجوز **ب** يجوز ان كان صلبا غليظا وعنه يجوز ان كان
ذكيا وعنه يجوز المسح على الجوب المسكى عند المار يوفيه الشافعي في قول الجحينة فظهر **ط**
يجوز المسح على الجوب الواسع الذي يبدأ بالناظر الكعب **ع** المسح على الخف افضل من غسل الخفين
اخذا باليشر **س** **ح** الفصل افضل **ش** الخوف المانع مقدد ثلاث اصابع سواء كان
في باطن الخف او ظاهره او ناحية الخف **س** انما يعتبر ثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم
يعتبر اكثر القدم ولو مسح عظاما من القدم لا يجوز لان موضع عظامها من القدم **ح** قال علي الرازي
فقتل عن جرموقه او خفه قد ثلاث اصابع مسح عليه لم يجوز ولو كان الجرموق اسعافا دخل
فيه يده ومسح على الخف لم يكن جركا المسح على باطن الخف **ح** سقطت الجباير من غير يدي المسح
بجانبه عند الخفة رحله ويطل عند ما وان سقطت عن يدي يطل عند **باب**
الاعيان الخصة واحكامها **س** فادق قليلا قليلا والسبب في المسح المجلس متحدان حكم
بنجاسة الكل والوطوبة التي تنتقل من الجرموق الى الخف مغولا لا يجوز وهو **ق** **س** البوك
الذي يضيئ الثوب مثل ريسه اذا اتصل وانسبط وزاد على الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن
النجس اذا انسبط **ق** ما دونه القز وعينه وخرقه طاهر **س** مثله **ع** عن عبد الكريم
خوذه نجس **س** احوال البراغيش لا تمنع جواز الصلوة **ع** استنجى بالاجار وعلى ثوبه نجاسة لو
جاء بريد على الدرهم فيه خلاص طاهر والاخر لا عادة **س** **ع** في السوق فينتقل قدماه يارث
به السوق فصلى لم يجزه لان النجاسة غالبية في اسواقنا **ح** **س** طين السوق او السكة
وبلينا اصبا بالثوب ثم وقع الثوب المار نجس **س** عن ابن مضر الدوسى طين البشارع وواحي الكلاب

مثله حتى خزيو البحر **شجر** حيوان البحر طائر كان يبعثه قال رحمه الله واختلف
فهم ائمة زمانه الدهن الذي يركب من البحر يطعمه ويكوي اذ كثر البحر وخرج
الغوص وصلاة الجلاء في نحره طائرته **كب** من حنظل من الحنظل بغيره وقته وقوته
فطخت لم توكل وقال ابن عقيل لو كمل لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبس وكذا عن ابن
سلايم في الوشت الوطيس من البقر ايام الربيع في الغلابة وكذا عن شيخان فيه وفي عصير العنب اذا
دميت الرجل فسال منه وكذا العنب ياكل منها الكلب **شجر** وعن ابن الكلب طائفة فالاعضا
عما فيه البلوى او فاسكا يقول من قال بطائره في غيره الاحياء اقوى **عن** عن ابي يوسف
انه صلى بالناس الجمعة وتفرقوا ثم اخبر بوجوده في داره منه فيس حاتم اغتسل منه فقال ناخذ
بقول اخواننا من اهل المدينة فابلق الماء فلتين لم تحملا **شجر** **سورة** الكلب والخزير
الجحش خلا في الكلب وغيره **ث** ووافقي يقول ما لك اجزاء **ب** غصنه الكلب ولا يورى بل لا باس
به **عن** اصحابه بول طرف اجليه الكثر من الدهر فلتايل ان يقول جزبه كالمقعد **في** الصحيح عند
انه لا جزبه **شجر** وعصام في محضه ما لم يكن خداسا فيم اوقع اوقى وروى عن ابي يوسف
انه طائره وقال رجل بحس نجس الماء بوقه فيه ويضم الى نجاسة اخرى في المايعة **كب** رعاة
يشدون ضيق الشاة بحرقه ملطحة بطين يخلط ببعورها كليا يوتنعها ولدها ويختم
جليها بعد الخل يد طبة فيضيبها بعقبة ذلك الطين في الصنع فهو عتق **ق** في طلع صبي
الشاة بسرفينها ويبست ثم جليها بيد طبة في نجاسة اللبن ولها ثاب **خ** جلد الالية
التي يتركها العصاة ما حول المقعد وهي تتلطخ ببعورها وتلطها ولكن لا يورى الا في نجاسة
اذا التصقت الالية اضرها **و** او شرب طيرة خوه فالكل طائره **و** ثم سأل عن داس
لجرح فالسائل نجس وما يلقى راسه لا يأخذ حكم النجاسة **خ** الجلود التي يدغ في بطنها لا يغسل
مذبحها ولا يتوقى النجاسة في غيرها ويلتصق بها على الارض نجسة ولا يغسلها بعد تمام الدغ
في طائره **و** يجوز اخذ الحنظل في المكاف غلا والكتب المشط والقرا في الدلاء وطبا ويايا
و لبن البيت طائره خلا فالهما والبيضة من حجارة مبيدة لا باس بها عند **شم** جلد
المبيدة الرطب فيع بالقرطام اصابت الثوب طوبته لا ينجس **ط** روى عن اصحابنا ان لبن الموا

عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

المبيدة والشاة المبيدة والبقرة المبيدة طائره **ط** لبن الاثنان نجس في ظاهر الرواية طائره عند
مخبر حمانه ولا يوكل **م** عن لبن الاثنان كعوقها **ص** مشكل كلغها **ف** ولبن البقرة طائره
شجر مثله وعنده قال اكثر العلماء ريقها نجس وكذا لبنها **ب** **ف** **نظير** النجاسة
والدباغ سم **س** لتفتش الذر يقال له بلخ قلمي او بل يكون في صبغ دم لا يظهر بالغسل
نالم نزل العين **ق** **حم** يظهر **ع** مضمير من يورى نجس يمكن غسله بان يجعل في ماء جار
فيمر عليه مليا يظهر ولا يحتاج الى الجفاف **ع** عند محمد لا يظهر ابد وعند ابي يوسف يظهر بان يبل
بالماء ثم يخفف ثلث مرات **شم** **ق** بال ثم اختلتم او جامع واصابت منية الثوب يظهر بالغسل
سم اصابت ظهره قد لم يخف نجاسة فغسله ثلث مرات ولم يرد في موضع الغسل بحيث يعمل
عمل العصر ينوب عنه **شم** **ق** اصابه بول فيس فصب الماء عليه ولم يرد في موضع الغسل بحيث يعمل
خشبا مستعملا كالمحور واليقير والمائدة والقصة فصب الماء عليه ثلثا بدفعة واحدة طهر
ذلك ولم يرد ذلك ولو كان على يديه نجاسة فغسلها بالكلز او القمعة وكان باخذ من غروته
ويضع يد منها في كل مرة في غير موضع المرة الاولى فالغزوة لا تظهر مع طهارة اليد **خ**
خروق كثيرة جعفت وغسلت وعصرت كل مرة طهرت وكذا لو كانت خريطة فغسلت
وعصرت وعن غلاة الائمة الناجون لا يظهر قال وهو متصو ص قال شيخ الاسلام غلاة
الدين الحنابلة عن اشواق الحافظ رحمهما الله انه لا يظهر وذلك في التوئين في الجانة فاسلف
الغسل بصب الماء يظهر بلا خلا في لو خيطت الخرق بعضها ببعض وغسلت يظهر كلها **خ**
غسلت بوبن نجسين ثلث مرات وعصرت ثلثا جلة في كل مرة يظهر ان الا اذا غسلتها
في الجانة فلا الا اذا كانا صغيرين يغسلان كذلك عادة **ع** لا يظهر ان الطشت مطلقا
كب يظهر ان مطلقا **ع** غسل الثوب النجس بالاشنان وبالصابون ثلث مرات وقد بقي
بجته فيه شيء من الصابون والاشنان ملتصقا به طهر **ق** اصابت الظفر نجاسة او الزخاج او
البونية الخضر او الشيب الخيطي فحسها وذهبت عنها وبعثها طهر والجوز اذا نجس يظهر بالغسل
اذا لم يشر فيه ولو نجس النطح ويصغره الغسل فحس بجوقته مبلولة ثلث مرات طهر ولو
سرقن الارض ثم سقاها نكحها تجز التوضي من الماء المرة الثالثة ان ذهب راحة النجاسة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

فلم يعتبر وكذلك الخلاف اذا ذكر يومها ثم طهرت خمسة ولو انقطع دم الصلاة وذا على خمسة
ايام حل لزوجها وطهرها عند مجيء وعندا حنفية لا يحل حتى يتم عشرة وعند ابو حنيفة لا يحل حتى
يتم خمسة عشر يوما على اختلافهم في الظاهر الفاضل **ح** اسقطت سقطا فلا يستبان خلفه
يحكم بكونها حاملا منذ سنة اشهر وقال الدقاق من لا بدعة اشهر وهو الصحيح لانه المتيقن
كالسنة في الولد التام ولو شككت في الحمل بعد الولادة حاملا من ارجاع بين ستة اشهر
الى سنتين وقيل خايل عالم يتيقن بالحمل والاهل والصح لان النحر سايع في كل العود **م** قالت
لها امراة عالمه بالحمل انك حامل وامرأتان ويبي لا تعلم لك فترات الدم في ايام حنفية لها
ان تتوك الصلوة وتظن **ك** كانت ترى الدم في ايامها ثم اسقطت سقطا مستبين الخلق
تقطع ما تركت من الصلوة ابعد اشهر وما اظهرت من الصيام بناء على ما ذكره **م** هشام عن
علي بن خنيفة رحمه الله تزوج امراة لم يكن قبلها زوج وبني بها ثمانية اقل من ستة اشهر
من النكاح فالنكاح فاسد عند علي بن خنيفة لانها لم يكن لها زوج وهي حامل وان جاءت به فقد استبان
بعض خلفه لاكثر من اربعة اشهر وعشر فالنكاح جائز وان جاءت به لاقل فاسد **ك** انتقع
دم المبتدئة دون العشرة تجب عليها ان تغتسل ثانيا عند العشرة **م** لا يجب **م** توقف
ك ولدت في شهر رمضان واستمر الدم من رمضان ثم جاءت بولدا اخر سنة اشهر ونصف
من الولادة تقضي صيام النصف الاول ويقضي صومها في تصف له خير وكذا صلواتها ان كانت
اغتسلت بعد النصف الاول ابتداء للحبل من النصف الاخير **ح** وغيره يستحب للحائض ان
يتوضأ الوقت كل صلوة وتغتسل مصلاة شايعة وملا في رواية يكتب لها ثواب احسن صلوة
كانت تقلى وكان ابن خلف ابن كيويت يختلف الى ابي مطيع فقال له خلف اذا كانا بمطيع غائبا
فاذهب الي مسجد واجلس ساعة كيلا يزورك عندك عادة الاختلاف فكذلك الحائض **م** ولا يجب على
المختحاضة ان تنظر الى فوجها وقت كل صلوة **كتاب الصلوة باب في الاذان**
م سمع الاذان من كل جانب كيفه اجابة واحدة لصلوة واحدة **م** ولا ينظر المؤذن ولا الاذان
لواحد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة **م** المؤذن ينظر شربا للتيقن مساوية وفي الوقت سبعة
فقال اعتبروا الصلوة ويغزو وقال ابو ذر يؤخر **م** يتكلم في الفقه او في الامور فسمع الاذان تجب الاجابة

م سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان تقف ساعة ويجيب **م** وغيره حضوره امام بعد اقامة
المؤذن بساعة او صلى سنة الف بعد ذلك لا يجب اعادة **م** ذكر في الصلوة انه كان محذرا فقدم
رجلا جاء ساعته لا يستن اعادة الاقامة **ح** عن عائشة رضي الله عنها اذا سمع الاذان
فهمل بعدة فهو خرم وكانت تضع مغز لها وابراهيم الصائغ يلقى المطرقة من وراءه خلف
شاهدا لا شفعاله بالشيخ كالة الاذان وعن الساماني كان الامراء يوقفون افراسهم له يقولون
كفوا واخترت في ايتها اولي وقيل التاديب اسلم لقوله عليه السلام الامة ضمنا والمؤذن اعدا
م وقف في الاذان ليتحج او يستحل لا يفيد وان كانت الوقفة كثيرة يعيد **م** ينبغي
ان يكون المؤذن مهيئا ويتفقد احوال الناس وينجز المحتلوفين عن الجماعات ولا يؤمن
لغيره اذ صلي في مكانه والسنة الاذان في موضع عال والاهل اقامة على الارض في اذان
المغرب اختلاف المشايخ **ح** قوله اذا انتهى الى الصلوة والافلاح يحو وجهه يمينا وشمالا قالت
الموازية الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك والاهل ان الصلوة عن يمينه والفلاح عن
م سمع **ح** والاهل فاسد كذلك **ح** وجعل اصبعيه في اذنيه سنة الاذان ليرفع صوته **م**
بخلقه الاقامة وعن الحسن عن ابي حنيفة انه يفعل ذلك في الاقامة **م** يرفع صوته في الاذان
م والاهل من سنن الصلوة عندنا وقيل واجب وعن عطية عن نسي القامة اعادة الصلوة
وقال الاذان يبعد ما بقي الوقت وقال مجاهد نسي الاقامة في السجدة يعيد **ح** وعن علي بن الجعد
عن ابي حنيفة انه يوقفهما الله صلواتا معبرهما في الظاهر والعصر بغير اذان واقامة لخطا السنة
وايقوا ذلك انهم راوه واجبا **ك** غطس انسان حال الاذان يحذر وتسميته غيره **م** لا
يحذر وفي المتن لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوقه في العلم والجاه فان وقت الصلوة سوى المؤذن
لانه استيفضال لنفسه وفيه لا يجوز اشارة الاقامة عند الصلوة والفلاح الا لانا ينظر
الاهل **م** يؤذن المؤذن فيقول الكلاب فله صوته ان ظن انها تمنع فيصبر به والاهل فلا
باب في اوقات الصلوة **م** في شرح تاخير العشاء الى ما زاد على نصف الليل
والعصر الى وقت اصفوار الشمس والمغرب الى اشتغال النجوم بكونه كراهة تحريم **م** يؤذن
العصر في وقت مكره يستوفي سنة التوا لان الكراهة في تاخير لا في الوقت **م** يؤذن

بعد طلوع الفجر بالجماع بخلاف ما يروى السنن ولا يقضي ركعتي الفجر بعد صلوة الفجر قبل طلوع
الشمس اذ صرح فيه ثم فسك **عش** عن السيد شجاع سالت **شيخ** عن كسالى العوام
انهم يصلون الفجر وقت طلوع الشمس قبل ان يركبوا عليهم فقال لا الا انهم لو منعوا يتركونها اصلا
ظاهرا ولو صلوا بها تجوز عند اصحاب الحديث والاداء الجائز عند البعض اولى من التمسك اصلا **صديق**
صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس فسدت خلاف الشافعي لكنه سبق اصل الصلوة عند الحنفية
واى خوف رخصتها الله حتى لو تمتهه ينتقض وضوءه لكن لا يتمها حتى تبيض الشمس وعند محمد
يطل اصلها حتى لو تمتهه لا ينتقض وضوءه **شعر** عن ابي بكر رحمه الله لا يفسد الفجر بطلوعها
ولكن لا يتمها حتى تبيض الشمس **مح** يكره تاخير المغرب عند محمد رواية عن الحنفية ولا يكره
في رواية الحسن عند عالم بغيا الشافعي والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر ونحوه او يكون
قليل لا يؤخره تاخير تطويل المرأة خلاف واختلاف وقت الكراهة عند النوازل فتقبل من نصف النهار
الى النوازل روايتا بسعيد بن النسي على اللام انه نهى عن الصلوة نصف النهار حتى تطلع الشمس **كس**
وما احسن هذا الان النهى عن الصلوة فيه يعتمد تصويرها فيه **مح** عن النوبختي سمعت مشايخنا
يقولون لا فضل للمرأة ان فصلت الجمل فليس لانه اقرب الى الترفه سائر الصلوات فيتنظر حتى يفرغ
الرجال من الجماعة **شم** الا فضل المتواتر كلها ان ينتظر حتى يفرغوا عن الجماعة **باب**
ستور العورة عويان يكره ستور العورة بالدخول بالماء يكرهه **شم** **عش** رفعت يديها
للمسح في الصلوة فانكشف من كبتها ربع بطنها او جنبها لا يصح شروعا **ق** انكشف ربع اذنها
لواحدة او ثديها بمنع الصلوة لانه عضو تام والثدي الناهل تتبع للمصدر **ل** انكشف من سحر
شعرها شئ في صلواتها ومن فخذها شئ ومن ساقها شئ ومن ظهرها ومن بطنها فلو جمع يكون
قد ربيع شعرها اوديع فخذها اوديع ساقها لم تجز صلواتها لان كلها عورة واحدة قال رحمه الله
وهذا نص على امرين الناس عنها غافلون احدهما انه لا يعبر الجمع باله جناب كالاسد آس والاسباب
بكره القدر الثاني ان المكشوف من الكل لو كان قد رجع اصغرها من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز
حتى لو انكشف من اذن شعرها ومن الساق شعرها يمنع لان المكشوف قد رجع الى ذلك **ن** يزدوى عريانة
لها ثوب ان صلت فاعلم انكشف فخذها او ساقها اوديع ساقها فاضل قاعه يجوز العورة والتفصيل

ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة

ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة
ممنوع من كشف العورة

عندي ما تروى وانكشف اقل من ربع ساقها فاقامة **شم** واختلف في الدبر مع اليتيم قيل
الكل عورة واحدة فيعتبر ربعه وقيل كل اليد عورة والدبر ثلثها **ظ** الجنب تتبع البطن
الفرجة ان يابى البطن تتبع له وما يابى الظهر تتبع له **مح** عويان قد عاين طين يطلع بعورته
ان علم انه يلبس عليه لم يجز الا ذلك كما لو قد انكشف عليه ودق الشجر **كس** لو ستر عورة
بنجاح نصف ما تحته يذبح ان لا يجوز وان كان يزوج وجود الثوب يوجب ما لم يخف فوف الوقت
كطهارة المكان **م** عن محمد بن صالح بن عيسى ان يعطيه اذا فرغ من صلواته ينتظره وان
خاف فوت الوقت وعن ابي حنيفة رحمه الله ينتظر ما لم يخف فوت الوقت **ط** قولنا يوجب قول
ابي حنيفة ايضا **كس** **شم** وكما جاز الصلوة في مكان نجس خوف فوت الوقت كارباه السبينة
اذا تعذر عليه السجود مستقبلا للقبلة خوف فوت الوقت **عش** يسجد بغير القبلة فيها ولا يؤمى
عش انكشف عورته في الصلوة بفعله فسدت الطل عند محمد وان لم يكن بفعله فان ستر من ساعته
قبل ان يؤمى جزء منها لم تنسد ولا فسدت وقال ابو يوسف الشافعي لو تنسد اذى جزء منها اولى
يؤمى **كس** عويان وجد قطعة شتر ربيع اصغر العورت فلم تستر فسدت والا فلا **مح** قال
نصير سمعت يحيى بن عمار ثوب نجس ولا ماء عند فان كان البول كله نجس وقال الصلوة معه
احب الي ان كان في ثلثه او نصفه وقد بقي منه ما يوارى عورته يصلي فيه وقد جعل محل زيارات
الزيارات قد روي الطاهر ما نفع من جواز الصلوة عويانا اعتبارا للبرج في التغطية با
البرج في الانكشاف **ن** صبيته صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة
تؤمر بالاعادة وكذا بغير وضوء **باب** **فيما يتعلق بمكان المصلي وتوجيهه**
بدنه من احكام الجحاسة **عش** **عش** عاينها في عدم صلاة جحاسة قدر الدرهم وعلى بدنه مثله
لا يجزى ولو صلى على فراش ظهره رنة ويطاؤه طامرة وحشوة نجس جاز **مح** ما اعتاده اهل بلاد
من مشيمهم خفاء وبلا جرموق ويطاؤون العذلات والسوقين وادغية السكك والاسواق
ثم يطاؤون بسط المسجد ويلقون بها ما لا يكره المصلي حل ثوب طاهر يصلي عليه ولا يلتفت الى الجبال
الجحاسة قال رحمه الله هذه من الورع والاحتياط اما زنا نساء بلدنا لا ينبغي ان يصلي عليها
حتى يلقي عليها شيئا طاهرا من احتياط في الصلوة التي هي وجه دينه وعادته **ن** شد البساط على
الاشجار

فحاشي عجله فظفروها على اليد له يجر الله حالة العدة وان كان لهم بها على الارض يجره الى السبر وتردوا

3



لانه سمع النبي عليه السلام يقول انهما دعاء الوتر فظن انهما من القرآن ولم يسأل النبي عليه السلام
منه ثم رجع الى الامام المجمع عليه بان ذلك كان زعمهم من القرآن ما تضمنه الكتاب مصحف
عثمان بن عفان رضي الله عنه باجماع الصحابة على ذلك وما عداها فانه لا يعد قرآنا قال الاستاذ
صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر في المشاف في عهد النبوة ثم
الذي يزيل هذه شبهة فيما التزموا من قصة عبد الله بن مسعود واثبات ان الامة اتفقت
على القرات التي اختارها ائمة القراء واجتمعوا على انها صحيحة ووجدنا اسانيد اكثرها
راجعة الى هذين الصحابيين فان قراه بن كثير ونافع وابي عمر وسندة الى ابن كعب
وقراه عاصم وحمره والكساى وسندة الى ابن مسعود وفيها كلها اثبات المعوذتين في
ليس فيها سورتا التواتر قد في ذلك على بطلان قول الخالف **ط** واختلف في كبر من زعم
ان المعوذتين ليستا من القرآن فاوكد عليهما لعنه الله والملائكة والناس اجمعين ولان
الامة اجتمعت بعد الصدور انهما من القرآن والاه جماع المتأخرين مع الخلاف المتقدم
ق في غير رواية كبر فتعذر ونسي البناء لا يعد لغوات محله وكذا ان كبر في الصلاة
لا يعد البناء والتعوذ والتسمية ولا سهو عليه وان كبر فتعذر ثم مجدي بسبيل وكذا ان كبر
فيسمى ثم مجدي سياتم ذكره بالفاحة ولا سهو عليه بخلاف ما اذا نسي الفاتحة في الصلاة
او الثانية وذكر في السورة او بعد ما اوفى الركوع فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو
ط مثله **ع** لا يقد على تعلم القرآن بالنظم العربي وقد عليه بلغة اخرى يقتضي من عليه
تعلمه لان القرآن لا يختص بالعربي عند ابي حنيفة به وعندنا ما يجوز قراءته بغير العربية اذا كان
لا يحسن العربية فيفترض عليه ذلك بالاجماع في هذه الحالة **ب** بقراءة آية في قيام الليل بعد ثلاثا
يحصل السنة **ق** قراءة الاولى من النفل ثبت في الثانية اذا جاء فصلا بذكره وفي شرح قاضي
صلى الله عليه وسلم في الفروض دون النفل **ح** شل قبل السورة انه هل قراء فاتحة ام لا يتحرى فان لم يثبت
له راي يقرأ السورة لا غير **ب** يقرأ الفاتحة ثم السورة واليه اشار في **س** ثم تذكر سجدة
في اثناء الفاتحة ونجدها بعيد الفاتحة **ح** والاحسن ان يثنى اول كل ركعة عند اتمامها جميعا لا خلاف
فيه ومن زعم انه يثنى مرة الاولى فيسبى فقد غلط اجماعا باطل فاحش من ثلث ائمة اهلنا

الروايات عنهم

لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب التسمية في الثانية
كوجوبها في الاولى وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة انه لا يجب الا عند افتتاح وان
قراها في غير محسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة **ش** قراءتها الفاتحة من وط السورة
لا يكره **ح** يكره بالاجماع الا تتيما للورد **ح** خاتمة السورة في الركعتين يكره بالاتفاق وكذلك في
سورتي في ركعتين او خاتمة سورة في ركعة عند الاكبر وقيل لا يكره **ش** لا يكره فيها **ش** جمع
بين السورة ركعة لا يكره لانه عليه كان يوتر فيسبى من الفصل **ق** يكره ويقرأ السورة في ركعة
ثم كور هذه الثانية يكره الا في النفل **م** قراءة الفاتحة ثم سورة واجبة لكن قراءة الفاتحة واجب
حتى يوتر كها في الصلوة يومين باعادة الصلوة ولو ترك السورة لا يؤمر **م** سبيلت من سنة القراء
في حق المنفرد رجلا كان وامرأة فقلت لم يبلغنا فيه تقدير لكن يجب ان يكون المستحب في حقهما ما
كان اطول ولهذا قال في هذا القول اجبا الى من كثرة الركوع والسجود ثم ظفرت بما رو عن
النبي عليه السلام انه قال اذا كان احدكم اماما فليخفف فانه يقوم ويلاه الضعيف والكبير
واذا صلى لنفسه فليطول ما يشاخذ الله تعالى عليه قال رحمه الله قد ورد فيه تقدير لانه ذكر
الحسن في الخبر عن ابي حنيفة رحمه الله قراه الامام المفروضة والمسبوبة ثم قال ابو حنيفة والذي
يفعل وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفناه في القراءة سواء للمهر وهذا ينص على ان القراءة المسبوبة
يستوي فيها الامام والمنفرد والثالث عنده غافلون **ح** قراءة سورة الحديد الواقعة بل اتم وان
كانت تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين **ش** قراءة المسبوبة في اخرتين مع الامام
لا ينفعه وعليه القراءة فيما يتعلق **ش** الاخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلوة مكان القراءة عند
محمدين الفضل في لا يلزمه **ش** يؤمن بتحريك الشفتين في اللسان ويلزمه **م** والفقهي في ذلك
الاخر من قال رحمه الله وفيه نظر لان الاخر من يعرف القراءة فيكون كراهة بخلافه في خلاف الله في **ش** ثم
ح في قراءة الاولى من المغرب والعصر وفي الثانية ويل كل ركعة لا يكره **ك** يكره لان الاولى
ثلاث آيات والثانية تسع ويكره الزيادة الكثيرة وامامنا روي انه عليه السلام قراء في **ش** في
سبع اسم بذكر الاعمال في الثانية هل يتك حديدا الغاشية فزاد الثانية على الاولى
لكن السبع في السور الطوال يسير دون القصار لان السبب فيهما صنع الاصل والسبع ثمة اقل
من نصفه

شعب قال علماءنا رحمه الله ينوي بالتلاوة في الاخيرين الذكروا الدعاء لا القراءة تفسير
 الماوردي ما اختلف في تفسيره اولا الفصل قال اكثرهم من سورة محمد قيل من قال ابن
 عباس رضي الله عنهما من سورة والضحي الى الناس ط قيل من الجرات **شعب** ينبغي ان لا يقتل
 بين الركعتين بسورة او سورتين وانما يفصل بينهما ولو تيمم بالركعة لا يجزئ
 ولو تيمم بالصلوة لا يقطع لانه قراءه حروف القرآن لكن لا ينوب عن القراءة **فكر** من اعاد
 الترتيب في القراءة افضل من الايات المفصلة كايه الكرسي وخوها ولو ترك القراءة في
 الثالثة من الترواة احدى الركعتين من الفجر او صلوة السفر فسدت قال رحمه الله لا يمكنه
 اصلاح وصلوته اصلا **باب فيما يتعلق بالقياس والركوع والسجود**
والافكار **شعب** يسط يديه وسجد عليها يجزيه ويكونه **شعب** رفع راسه من الركوع رافعا
 له لينزله القراءة يرتفع حتى لو لم يعلف فسدت صلوته ومن اسعيل الزاهد يرفع راسه
 رافعا يرتفع الركوع اذا لم يقرأ على قياس قول الحنفية خلافا لها كما السعي الى الجمعة فلو
 شرع في السجدة يرتفع بالاجماع ولو ترك السمع حتى استوى قائما لا ياتي به كما لو لم يركع
 حال الخطا حتى ركع او سجد يتركه ويجب حفظ هذا ومن اعاد كل شيء في محله **شعب** كبر قائما
 فركع ولم يقف صار مؤذيا فوضي التكبير والقيام جمعا ولم يلزمه الوقوف بعد قائما
كسر مثله قال رحمه الله لا تأتى به من القيام الى ان يصير اقرب الى الركوع فكيف يدرك
 اسفينة لم يجد موضعا للسجود للزخية ولو اخرج الصلوة ينقل الزخية فيجد موضعها وان خرج
 الوقت على قياس قول الحنفية يهوى الجوس اذا لم يجد ماء ولا ترابا نظيفا **مت** في غريب الرواية
 عن ابي امامة الشنقي كان خلافا للتكبير ويصل خاتمة السورة بتكبيره الركوع قال ابو بكر بن
 وصلت وبنما تركت في يصلها وصلها وانما ترك الوصل ابو بكر بن عليهما الجواز **شعب** المنفرد
 ياتي بالتسميع حالة الرفع وبالحيد حال الاستقرار **شعب** حال الرفع **شعب** اما المنفرد
 يقول سمع الله من حمده واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد الجواب الظاهر قال رحمه الله وهو
 الصحيح فقد روي ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان اذا قام
 الى الصلوة يكبر حتى يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله من حمده عند الرفع ثم يقول وهو

والركوع اجازة لان القياس على ما في الرواية من ان الركوع هو السجدة الاولى في كل صلاة
 والركوع اجازة لان القياس على ما في الرواية من ان الركوع هو السجدة الاولى في كل صلاة
 والركوع اجازة لان القياس على ما في الرواية من ان الركوع هو السجدة الاولى في كل صلاة

قائم ربنا لك الحمد وفي بعض شروح الجامع الصغير للمتقدمين انه يقول سمع الله من حمده
 عند الرفع ويقول ربنا لك الحمد عند الخطا **شعب** رفع راسه من السجود قبل ان يركع يعود اليه
شعب ثم الطائفة في الركوع والسجود واجبة عند الحنفية وعلى اختيار الكرخي حتى لو تركه
 ساهيا يلزمه السجود وعلى اختيار المجازي هي سنة حتى لا يلزمه السجود بتركه واجبوا على
 ان لا اعتد في القيمة بين الركوع والسجود وبين السجدة بين قدر تسبيحة واحدة سنة قال رحمه الله
 وقد شد القاض الصدرة شرحه تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال واكمل كل ركعة
 واجب عند الحنفية رحمه الله ومنداء يكون والشافعي في فريضة فيمكن في الركوع والسجود
 وفي التيمم بينهما حتى يطهر كل عضو منه هذا هو الواجب عند الحنفية ومحمد حتى لو ترك شيئا
 منها ساهيا يلزمه السجود ولو تركها عمدا بركه اشدا للكواهة ويلزمه ان يعيد الصلوة اذا
 آخنها ويكون معتبرة في حق سقوت الترتيب نحو كونها وجبا يلزمه الاعادة والمعتبر هو
 الاول كذا هذا وعندنا صلوة فاسدة **كسر** صلى قائما على اصابع رجليه وعقبه ولا عند
 به يجزئ **شعب** لا يجوز **شعب** وقيل فيمن يخط السجود يجزئ من الركوع ان لم يتعد **شعب** وتقرب الا
 سنة ركوع الرجال النساء **شعب** في الجمعة اذا سجد على ظهر رجل يجوز قال ابن مقار هذا اذا
 وضع ركبتيه على الارض والا فلا وغرر على ركبتيه يضع يديه على فخذه في الفعلة بحيث يكون
 اطراف الاصابع عند ركبتيه **شعب** يضعهما على ركبتيه كالركوع **شعب** فخل في ركوع الهام فلما
 سجد تسبيحة رفع الامام راسه اتمها ثلثا وان دخل قيل ركوع الامام لا يتمها بل يرفع **ط**
 لا يتمها مطلقا **باب في الفعلة والركوع والقيام منها والخروج من الموضع**
شعب ترك الفعلة الاولى في النوف فلما قام غاذا الهاء ذكر انه لم يكن له العود يقوم في الحال ولو عاد
 الامام لا يقود معه القوم تحقيقا للمخالفة **شعب** يعود مع القوم **شعب** ولو شئ الفعلة الاولى
 في الوتر فقام لا يعود **شعب** ولو شرع المسبوق ففقد عندنا ما في الفعلة الاولى فقام الى امام قيل
 ان يشرع هوة التشهد فانه يشهد وفي الاخرة اذا سلم القوم شيئا في فصل المسبوق ان
شعب فقد قد لا تشهد في الفعلة الاخرة نائما فلما انتبه سلم يجزيه وله ان يدع الفعلة
 الاخرة بعد التشهد بما اجاب بعد ان لا يدعها فيفسد الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم

والركوع اجازة لان القياس على ما في الرواية من ان الركوع هو السجدة الاولى في كل صلاة
 والركوع اجازة لان القياس على ما في الرواية من ان الركوع هو السجدة الاولى في كل صلاة
 والركوع اجازة لان القياس على ما في الرواية من ان الركوع هو السجدة الاولى في كل صلاة

التشهد ثم قال ثم اختر من الدعاء افضل **مسألة** اما الدعوات الماثورة بعد التشهد فاولها
ما قال زيد بن علي بن الحسين عده في يدك علي بن الحسين وقال في عده من في يدك ابني الحسين
ابو علي وقال عده من في يدك علي بن الحسين عده وقال عده من في يدك رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال علي بن اللام عده من في يدك جبريل عليه السلام وقال هكذا نزلت من عند ربنا عز وجل اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبنينا ابراهيم وبنينا ابراهيم وبنينا ابراهيم
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم ورحم على محمد وعلى آل محمد كما رحمت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم وتحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحننت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد قال رحمه الله وهذه الرواية مخالفة لما اعتدناه بعد التشهد وتتبع الاصول
سالت العلماء فلم يجد فيها رواية لا موافقة ولا مخالفة حتى اعتقدت ما اعتدناه مبتدعا
حق ظفرت بحمد الله الصلوة خير الوبر صاحب الاضحية كيف الصلوة التي مرت على النبي
وفيه وعن كعب بن عجرة ابن الصحابة رضي الله عنهم قالوا النبي صلى الله عليه وسلم عرفنا السلام عليك فكيف
الصلوة عليك فقال فقالوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد
وروي عن علي بن عبد الله بن عباس بن مسعود وعابوا انهم قالوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم
عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال عليهم قولا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك
على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وتوحيتم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
انك حميد مجيد ثم قال **مسألة** اخذ المصلي برواية كعب بن عجرة وان اخذ حديث علي فاحسن
وان اخذ حديث الصحابة فهو اجلة واحسن وبه نأخذ لان رواية اكثرنا كثرنا التمسك افضل
مسألة المقلد في التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام
والمنفرد يؤيد جواب **مسألة** في ركع الاسامة في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المصلي في
التشهد فانه يتشهد تبعاً للتشهد اما هذا **مسألة** فروع المقلد عن التشهد قبل
امامه فانه سكت **مسألة** سلم عن عيسى بن يسار يسلم عنه ما لم يخرج من المسجد والصحيح

انه اذا استند بر القبلة لا ياتي بها **مسألة** وتبطل القعدة بالعود الى التشهد وسجد التلاوة
عنه خيعة وابي يوسف عنه وعن فولا يبط **مسألة** يعتبر في التشهد عند المصلي في رفع الامام
من قوته وعن محمد بن ابي لا يعتبر الفراع وانما يعتبر في التشهد **مسألة** فروع المقلد عن التشهد
قبل الامام وذهب جازت صلواته **باب في المستورة والمروءة بين المصلي**
مسألة في غير رواية النهروان الكبير ليس بشرة كالطريق وكذا المحض الكبير **مسألة** البيروني
مسألة اراد المروءة بين المصلي فان كان معه شيء يضعه بين يديه ثم يتر وياخذ ولو تر
اشان يقوم احد ما امامه ويتر والآخر يفعل الآخر هكذا ويتر وان كان معه دابة فتر
ملكها انهم وان نزلت تستبرأ الدابة وتر لم يات ولو تر رجلان متخاضعين فالذي يلي المصلي
هو المار ثم **مسألة** قام في آخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فلا داخل
ان يتر بين يديه ليصل الصفوف لانه استطاع حمة نفسه فلا يات المار بين يديه قال رحمه الله
عليه ساذكرة نفوذ كس برواية بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نظروا الى فوجة صف
بنفسه فان لم يفعل فمؤثر فليخط على رقبته فانه لا يؤمنه اي فليخط على المار على رقبته من لم
يستد الفوجة **باب ما يكره من العمل في الصلوة** **مسألة** لا بأس بان يتكلم مع
المصلي ويحيي فهو براسه **مسألة** مثله ورد في الكتاب والاشارة عن عائشة رضي الله عنها عن فروع المقلد
عن الصلوات لما فرغ امامه عن التشهد لا يكره والمواقفة الافعال شرط دون الاذكار والدعوات
مسألة جلس المصلي للصلوة يكره ان يتختم من الخياصة يمينه او يسره والا ففضل الختم الى اليسار
مسألة السدل ان يلبس الصلوة ولا يدخل يديه يمينها كعادة اهل بلدنا وعن جابر الله العلامة رحمه الله
مثله **مسألة** السدل ان يجعل يديه على راسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فاذا ختم طرفيه امامه
فليس بسدر وفي رواية السدل خارج الصلوة اختلاف الشايخ **مسألة** واختلف فيمن صلى وقد شمر
كفيه العمل كان يعمل قبل الصلوة او كان هيئت ذلك او غطص شعوه وجع ذرابيه لعل كان يعمل
قبل الصلوة او هيئت ذلك او صلى فوبه احد مكر غير وعن الحسن بن علي حنفية رحمه الله انه
ينبغي للامام ان يلبس ازارا ورداء او قميصا ورداء فان اتمهم فقميص ضيق او ازار متوشحا
باجزاء وفي ازار متوشح رداء او سراويل فقل اساء لانه يعد عاريا واساءة في الخدمة واسئ في

والذي في القعدة الاولى هو الصحيح

سَلَّمَ قَائِمًا عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الصَّلَاةُ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ يَتِمُّ فَسَدَتْ وَقِيلَ بَيْنِي لَأَنَّهُ سَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ
خِلَافَ الْقَعْدِ وَصَلَاةُ الْجَنَانِ إِذَا سَلَّمَ قَائِمًا عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ التَّكْبِيرُ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ حَيْثُ
بَيْنِي لَأَنَّهُ الْقِيَامُ وَلَوْ قَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ عَالِمًا بِهَا فَسَجَّ الْمُتَقَدِّرُ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ أَخْطَأَ فَقَعَدَ
وَسَلَّمَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ يَبْنِي **شَيْخٌ** قَوْلَ الْإِمَامِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَقَالَ الْمُتَقَدِّرُ لِيَكُنْ
قَالَ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا لَا تَنْفَسُ **طَمَّ** قَبْلَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى سَلَامًا ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ وَجْهَهُ
لَا تَنْفَسُ **جَبَّ** سَلَّمَ الْمُسْبِقُ نَاسِيًا وَدَعَا بَدْعًا كَانَ عَادَتُهُ إِعَادَ **شَمْسِي** لَوْ قَالَ اسْتَغْفِرُ
اللَّهُ وَهُوَ عَادَتُهُ لَا يَعِيدُ **كَرَحِي** يُعِيدُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ قَالَ الْمُسْبِقُ بَعْدَ الْمَرْجُوحَةِ سُبْحَانَ
اللَّهِ الْآخِرُ كَأَنَّهُوَالْمُعْتَادُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْسُدَ **شَيْخٌ** قَوْلَ الْمُسْبِقِ الْفَاحِشَةَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ عَلَى
الْحَتَّاجِ نَاسِيًا فَسَدَتْ **بَقِي** تَوَكَّرَ حَرْفًا أَوْ آيَةً أَوْ أَخْطَأَ فِي لَفْظٍ فَدَاهَهُ الْمُؤْتَمِّمُ بِدَلِّكَ الْحَرْفِ
أَوِ الْآيَةِ فَخَلَّ بِطَلَّتْ صَلَاتُهُمْ إِذَا أَخْطَأَ لَأَنَّهُ عَلِمَ بِهَا حَاجَةً وَكَذَلِكَ سَمِعَ اسْمَ النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ
كَصْرٌ اسْتَعْظَفَ بِهَيْئَةٍ أَوْ كَلْبًا أَوْ سَاقِ حِمَارٍ أَوْ وَقَفَهُ بِلُغَةٍ أَهْلُ الرِّسَالَةِ لَمْ يَفْسُدِ الصَّلَاةُ
لَأَنَّهُ صَوْتٌ لَا يَهْجَأُ لَهُ خِلَافُ الْإِنْسَانِ فَإِنَّ هَمْزَةً مَمْدُودَةً مَعَ غَنَمٍ **شَيْخٌ** رَأَى مُتَوَكِّرًا جَاهِلًا بِبَيْنِي
بِالنَّوْزَةِ زَجْرًا وَمَنْعًا وَلَا يَضُرُّهُ وَاجْتَمَعَ أَنْ يَحْلُقَهُ لَا يَفْسُدُ الصَّلَاةُ وَالْحَدَّثَةُ لِعَطَاسٍ
غَيْرِهِ لَا يَفْسُدُ عَنْهُ حَنِيفَةٌ يَفْسُدُ **شَيْخٌ** وَغَيْرُهُ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَقَالَ الْمُتَقَدِّرُ كَيْفَ كَانَ
اللَّهُ لَا تَفْسُدُ وَالتَّهْنِ بِكَلِمَاتِ الْقُرْآنِ وَالنَّعْوُزِ عِنْدَ الْوَسْوسَةِ لَا يَفْسُدُ **ط** وَالْحَوْلَةُ لِدَفْعِ
الْوَسْوسَةِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا يَفْسُدُ فِي أَسْوَاقٍ آخَرَ **لَا يَخُ** قَالَ عِنْدَ كِبَرِ النَّارِ يَخُ أَكْثَرُ أَوْ قَالَ
خَيْرٌ أَخَذَتْ نَارًا وَقَالَ أَوَّلِي نَسْفَ قِيلَ لَهُ لَوْ قَالَ أَوْ مِنْ ذِكْرِ النَّارِ لَا تَفْسُدُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تَفْسُدُ
فَشَرَعَ فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَنْفَعْ فِيهِ وَلَا صَحَابَهُ فَوَقَّ **بَقِي** قَوْلَ أَخْطَأَ وَفَعْلُوهُ فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ يَخُ لَا تَفْسُدُ
بَابُ الْجَمَاعَةِ وَصَلَاتِ الْمَحَلَّةِ **شَيْخٌ** إِذَا كَانَ غَطْرًا أَوْ بَرْدًا شَدِيدًا وَظُلْمَةً
شَدِيدًا أَوْ خَوْفًا وَجَبَسَ فَرْدٌ لَمْ يَكُنْ يَتِمُّ لَزُومِ الْجَمَاعَةِ **شَمْسِي** الْوَجَلُ عَذْرُ **شَيْخٌ** وَالسُّفُولُ لَيْسَ بِعَذْرٍ
شَمْسِي قَعْدٌ بِصَلَاةٍ فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ يَتَجَبَّرُ الْجَمَاعَةُ فِي الْقَضَاءِ **قَعْدٌ** لَا يَتَوَكَّرُ سَجْدَةً لَزِيَادَةِ تَقْوَى
غَيْرِهِ أَوْ عِلْمُهُ فَنَاقَ صَاعِدًا مَحَلَّةً بِصَلَاةِ الْعَشَاءِ قَبْلَ غَيْبُوبَةِ الْبَيَاضِ إِذَا أَخَذَ بِقَوْلِهَا فَأَفْضَلُ
أَنْ يَصِلِيَ وَحْدَهُ بَعْدَ الْبَيَاضِ فِي النِّظْمِ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ وَصَلِيَ عَامَّةً صَلَاتُهُ وَبَعْضُهَا جَمَاعَةً

جَمَاعَةٍ فَفَقِيلَ هُوَ أَفْضَلُ وَقِيلَ جَمَاعَةُ مَسْجِدٍ حَيْثُ أَفْضَلُ وَإِذَا كَانَ مُتَقَدِّرًا فَجَمَاعَةُ مَسْجِدٍ أَسَاقِطَةٍ لِلدَّهْرِ
أَوْ لِسَمْعِ الْأَخْبَارِ أَوْ لِمَجْلِسِ الْعُلَمَاءِ أَفْضَلُ بِالْإِتِّفَاقِ لِتَحْصِيلِ السُّوَابِقِ كَذَا قَالِي أَبُو حَنِيفَةَ عَنِ ابْنِ
شَمْسِي الْأَشْفَالُ بِالْجَمَاعَةِ لَيْلًا يَقْوَمُ رُكْعَةً أَوْ أَكْثَرَ أَفْضَلُ مِنْ اسْتِغَاثِ الْوُضُوءِ السَّنِيِّ **لَا شَأْنَ**
الْمُؤْتَمِّمِ ثَلَاثًا أَفْضَلُ مِنْ أَدْرَاكِ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِيِّ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ وَالْمُؤْتَمِّمِ ثَلَاثًا مُتَوَاتِرَةً فِي التَّكْبِيرِ
الْأَوَّلِ مَشْهُورَةٌ **قَعْدٌ** يَدْرِكُ التَّكْبِيرَ الْأَوَّلِيَّ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ فِي مَسْجِدِهِ يَقْوَمُ رُكْعَةً أَوْ رُكْعَتَانِ
فَالْأَفْضَلُ مَسْجِدٌ **شَمْسِي** وَغَيْرُهُمَا تَرْكُ الْجَمَاعَةِ بِغَيْرِ عَذْرٍ يَجِبُ التَّعْزِيرُ وَيَأْتِي بِالْجِيرَانِ بِالسُّكُوتِ
شَيْخٌ يَسْتَقْبِلُ تَشْكِيرَ الْفَقِيهِ لَيْلًا وَنَهَارًا وَلَا يَحْضُرُ الْجَمَاعَةَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَلَا يُعْزِدُ الْإِمَامَ وَالْمُؤْتَمِّمِ
وَالْجِيرَانِ بِالسُّكُوتِ **شَيْخٌ** يَسْتَقْبِلُ تَشْكِيرَ الْفَقِيهِ فِي قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ لَا يُعْزِدُ خِلَافَ تَشْكِيرِ الْفَقِيهِ وَمَطْلَقَةٌ
كُتِبَتْ فَإِنَّهُ يُعْزِدُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ قَالَ فِي جَوَابِهِ الْأَوَّلِيِّ فَمِنْ وَاطَّاعَ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ تَكَسُّلاً وَقَوْلُهُ مُبَالَاةً
بِهَا جَوَابُهُ الشَّامِلُ فَمِنْ لَا يُوَاطَّعُ عَلَى تَرْكِهَا وَتَرْكُهَا بِاشْتِغَالِهِ بِالْفَقْهِ لِنَفْعِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَكَلَّا
لِلْخَوَابِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ **حَسَنٌ** **شَمْسِي** شَرَعَ فِي قَائِدَةٍ لَا تُوجِبُ التَّرْتِيبَ ثُمَّ أَقْبَمَتِ الْجَمَاعَةُ لَا يَقْطَعُهَا
وَأَنْ خَافَ فُوتَ الْجَمَاعَةَ **جَبَّ** وَمَنْ شَغَلَ عَنْ الْجَمَاعَةِ جَمْعٌ بِأَهْلِهِ وَمَنْزِلُهُ **قَعْدٌ** قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
سَمِعْتُ أَوْ نَامَ وَشَغَلَ عَنْ الْجَمَاعَةِ جَمْعٌ بِأَهْلِهِ وَمَنْزِلُهُ وَأَنْ صَلَّى وَحْدَهُ يَجُوزُ **شَيْخٌ** يُصَلِّي بِأَهْلِهِ وَمَنْزِلُهُ
أَحْيَا نَافِكُهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ عِنْدَ **صَحِيحٍ** خِلَافَهُ **عَلَيْهِ** أَهْلُ السُّوقِ الَّذِينَ مَنَازِلُهُمْ فِي السُّوقِ فَسَجَدَ السُّوقِ
مَسْجِدٌ مَحَلَّتُهُمْ مَاءٌ أَوْ فَيْهٍ وَمَسْجِدُ السُّبُكِ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ **شَمْسِي** الْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَلَوْ
تَوَكَّرَ أَهْلُ نَاحِيَةٍ أَمْثَلُ وَجِبَتْ لَهُمْ بِالسَّلَاحِ لِأَنَّهَا مِنْ شُعَابِ الْإِسْلَامِ **شَيْخٌ** أَنَّهُمَا سَنَةٌ
مُؤَكَّدَةٌ غَايَةُ التَّكْيِيدِ وَتَوَكَّرَ كَمَا مَسَى وَقِيلَ إِنَّهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ وَبِهِ الطَّحَاوِيُّ وَالْكُوفِيُّ وَجَمَاعَةٌ وَقِيلَ إِنَّهَا
مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ وَبِهِ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِيُّ وَاحِدٌ مِنْ حَنْبَلٍ وَاسْحَافُ بْنُ دَاهُوِيَّةٍ وَابْنُ حُزَيْمَةَ
حَتَّى قَالَ الْوَصَلِيُّ وَحْدَهُ لَمْ يَجْزِهِ وَفِي صَلَاةِ التَّحِيَّاتِ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عِنْدَ الْعَرِاقِيِّينَ يَأْتِي بِتَرْكِهَا مَوْقِعًا
بِلَا عَذْرٍ وَعِنْدَ الْخَرَّاسَانِيِّينَ إِنَّمَا يَأْتِي إِذَا اعْتَادَ تَرْكُهَا وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَقَامَتِهَا فِي الْبَيْتِ وَالْأَصْحَى
أَنَّهَا قَامَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ الْأَخْفَضِيَّةِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ وَمِنْ ذَلِكَ نَفْعُ **شَمْسِي** أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ الْمُصَلِّحِ ثَوْبُهُ
نَجَاسَةٌ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ الدِّمِ يَفْسُدُ وَأَنْ خَافَ فُوتَ جَمَاعَتَهُ وَأَنْ خَافَ فُوتَ الْوَقْتُ وَالْجَمَاعَةُ مَضَى
فِي صَلَاتِهِ **وَأَحْيَا** أَنْ يَدْخُلَ الْجَمَاعَةَ إِذَا خَافَ فُوتَهَا وَلَا يَفْسُدُ **صَحِيحٌ** قَائِدَةُ الْجَمَاعَةِ وَمَسْجِدُهَا فَإِنْ

وان لم يقتل المسنون صح
وابا بخلق يجوز الاقتدار بالامانة

هكذا ودعوا ان الله تعالى اذا نزل الرحمة على الجماعة ينزلها اولاً على الامام ثم يجاوز عنه الى من
 بعده في الصف الاول ثم الى المناسم ثم الى المناسم ثم الى الصف الثاني ويدور عنه عليه السلام
 انه قال يكتب للذي خلف الامام بحذاءه كاية صلوة والذي في جنب اليمين خمسة وسبعون
 صلوة والذي في جنب اليسر خمسون صلوة والذي في ساير الصفوف خمسة وعشرون صلوة
 ثم محمد بن عيسى بن ابراهيم النخعي رحمه الله اذا تكامل الصف فلا تراجم فانك تؤذي والقيام في الصف الثاني
 خير من الاذي **بوجدة** الصف الاول فوجدة دون الثاني بخلاف الصف الثاني لانه لا حمة له **للتفصيل**
 حيث لم يستد والصف الاول به **عكس** والسواقي تمنع الاقتدا كما لانهار عند ابى يوفى ورواية
 عن ابى حنيفة وقال محمد بن ابراهيم لا يمنع الا ما تجوز في السفن ولو ادرى الامام في القيام **هو** كانت
 بالقوة يستغنى والا فلا رواية فيه عن المتقدمين وقال المناخرون لا يستغنى سماعه بسمع القوة
 ولم يسمع وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يستغنى سوار كان عدم سماعه لبعده ولم يسمع
 لم يسمع يستغنى وبعده يستغنى والاصح التسوية كما في الخطبة **مح** تقدم قلنا المأموم عليه
 قليلا قيل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت المحاذاة في شيء من القدم والاصح ان الاعتبار
 باكثر القدم واذا اختلفت قدماها الصغرى والكبرى الاصح ان الاعتبار بالساق والكعب لان
 القوام به **شدد** كبروا له نام واكع فاخفى وسوى ظهره قبل ان يرفع ان سامه راسه فقد
 الركعة والا فلا **بومثله** قال جماعة وقال المناخرون ان لقيته وهو اقرب الى الركوع صارت
 مدركا والا فلا **باصح** مثله **باسم** فيما يتعلق بالامامة ومقتضى المحاذات
 في صلي العشاء وحين فقوا الفاتحة او بعضها فجاء رجالا واقتديا به بغير فيما تبقى في صفه
 ان قصد الامامة بغير ظم ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا ياتى بتركها **بشتم**
 نية الامام امامة المسلم يعتبر وقت الشروع لا بعد **بم** ويؤتى امامته اسوة بعينها لا يصح اقتدا
 غيرهما به **في** مثل **فكلهم** ونية النساء تنع بدون حضور من **كل** بشرط حضورها **جاءت**
 نوى النساء الا هذه علمت نية **فكل** المحارم كالاخبيات المحاذات **شبه** والمحاذات في صلوة لا
 يشترط ان فيه مكروهة **عكس** اقتدت به ولم ينوها اهل تصير شاردة في النفل فيه روايتان **عكس**
 لا تصير شاردة لاني النوض ولا في النفل **حل** الجنب والمحدث يمتا فالحديث اولى بالامامة **بجور**

عن والقصور ركعتي الفجر والقراءة افضل من التطوع **في** شرح الاشارة لافضل النيات **و** لو
طولا القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الفرض **شئ** مثله **حت** والتطوع قبل الفجر ركعتان قايما وكحفتها
هم يفتر فيها قايما بها الكفوف والاعلام وان طول فلا بأس عن الامام الاعظم **حينئذ**
ربما قرأت فيها جري من القرآن **ع** الكلام بعد الفجر لا يسقط السنة لكن ينقض ثوابه **صح** وكل
عمل نافع في التجمعة ايضا قال رحمه الله وهو الاصح **شئ** سنن الصلوات مراتب فاقوا
ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه وقيل مختلف ثم التطوع بعد
العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العشاء ثم الافضل ان يكون
كله في بيته **ال** التراويح **ح** واختلف في اكد السن بعد سنة الفجر فقل الاربع قبل الظهر والركعتان
بعد والركعتان بعد المغرب كما هو سواء والاصح ان الاربع قبل الظهر كذا قلت قل استقيم
الكلام فيها **شرح** القدور **ح** واما ما سورد ركعتي الفجر من السن اذا فاتت على الانفراد
لا يقضى عندنا وعندنا في يقضى واذا فاتت مع الفرض يقضى عند العارفين كما اذا كان العامة
وعند اهل خراسان لا يقضى بخلاف سنة الفجر لئلا كدها ولا يترك المسافر ركعتي الفجر وله تركها
سواها **ح** ولا يؤذيها قاعدا ولا راكبا واختلف فيها سواء **ما** **ج** عن محمد بن حماد انه اهل بلد تركوا
الاذان وسنة من السن يقاتلون وان كانا احدا من سنة وحسبته وعن ابي يوسف لا يقاتلون
علا السن وعنه انهم يقاتلون عن الاذان وعن نصير عنه في الوتر والتم والنف في الجنبات بوقون
ويحسبون ويقاتلون في السواك والتم والنف في الوضوء وركعتي الفجر ناسروهم ولا نوبة بهم قال
البحالي واطلاوي كما ذكرنا يقتضي خلافا **س** ترك الاربع قبل الظهر والركعتين بعده او ركعتي
الفجر لا يلحقه الاساءة لانه تطوع **ال** اذا قال فعلا النبي عليه السلام وانا لا فعله فيكفر **ك** صلى التوبة
وجاء الطعام فان ذهب حلالة الطعام وبعضها يتناول ثم ياتي بالسنة وان خاف فوت الوقت
ياقي بالسنة ثم يتناول الطعام **مت** مثله **شئ** **ال** الم يسع وقت الفجر **ال** الوتر والفجر والسنة والفجر
فانه يوتر ويتوكل السنة عندنا حينئذ وعندنا ما السنة او من الوتر **ح** شرح في سنة من السن
او التراويح لا يلزمه المعنى ولا قضاؤها اذا افسد ولو شرع في سنة الفجر ثم ذكر انه اذاها يقطعها ولا
شي عليه **هم** كذا **بق** اقام المؤذن ولم يقبل الامام ركعتي الفجر بها ولا يبيح اعادة الاقامة **باب**

٢١
النوافل والصلوة المندوبة **هم** دخل الامام في الظهور متطوعا ثم ذكر انه لم ينصل
هذا الظهور بقطعها وشرع معه في الظهور لان ما شرع فيه يصير مؤدي باداء الظهور فيكون
قطعه لا كماله **شئ** نوى انه يتطوع اربعا وشرع فيه فهو شارع في الركعتين عندنا حينئذ
فلو سلم عند الركعتين ناسيا له ان ينتميا اربعا **قع** مثله **يت** او جئنا بنفسه صلوة في
وقت بعينه يتعين ولو فات يقضيها كالعموم **شئ** اذا النفل بعد النذر افضل من اياه
يدون النذر **ع** اذا ان يصلي نوافل قيل تنذرهما ثم يصليها وقيل يصليها كما هي **شئ**
ظن ان في الوقت سبعة فشرع في التطوع ثم علم انه لو اتمها بفوت الفرض عن الوقت لا يقطع
كما لو شرع في النفل ثم الخطيب الخطبة **قع** **ع** قال يده على ان اضلي يوما فعليه ركعتان **شئ**
قال ما قدم فلك ان فلك على صلوات شهر فقدم فعليه صلوات شهر كما المفروضات مع الوتر
دون السنن لكنه يصلي الوتر والمغرب اربعا **بق** انه ليس بذكر ويجوز ان يقال يلزمه
سنون ركعة لكل يوم ركعتان ويجوز ان يقال ما به وما نون ركعة لكل يوم ست ركعات
ويجوز ان يقال خمس مثل المفروضات لكنه يتم المغرب اربعا **مت** وهو الاولى **ح** ان غنى
الفرايض لا شيء عليه وان غنى مثلها يلزم ويتم المغرب اربعا **شئ** **قع** نذر ان يصلي اربعا
اربعا بتسليمه يصلي في التشهد ويستفتح اذا قام الى الثالثة **شئ** **قع** ولو قام التطوع
الى الثالثة ثم ذكر انه يعود وان كان سنة الظهر وعن ابي البرزوخ انه لا يعود **قع** في غير الرواية
قام الى الثالثة في النفل شاهيا يعنى عندنا حينئذ وعند محمد بن ابي جعفر يسجد للمسهو ولو ترك
القعلة تفسد قياسا لا استحسانا **شئ** مثله وان لم ينو اربعا وقام الى الشفع الثاني يعود
في الاحوال كلها وينسأ ان لم يعد **شئ** يصلي ويستفتح في ذوات الاربع من النوافل وذات السن
قع الاصح ان لا ياتي بهما لانها صلوة واحدة **فل** مثله **ظ** لا ياتي بالصلوات في القعدة الاولى
من الاربع قبل الظهر ولا في غيرها وقد ترجمه **شئ** **شئ** صلوة حجة المسجد ثابتة عندنا
وقيل يجلس ثم يقوم ليكون اروح والاصح انه يصليها كما هو حاله للام اذا دخل حكم
المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس **بق** ولا يجوز بعد طلوع الفجر **ح** مثله **شئ** شرح السنة
من دخل المسجد عند ان في لا يجلس حتى يقضى ركعتين حجة المسجد وذهب قوم الى ان يجلس

وان قدما بالغاصح فاما الخطيب فيستوطن فيه ان تصلح الامانة للجمعة **صح** ولما انتهى اهل مود باقاعة
 للجمعة من باع الخطا والعلامة جواز ما في قولنا فوي من تابعها باطلا ان دققنا ما
 والجمعة المسبوقين باطلا امر اعتمد بادا الاربع بعد الجمعة حتما احتياطاً ثم اختلفوا في نيته باقبل
 بنوي السنة وقيل بنوي ظهر يومه وقيل بنوي اخر ظهر عليه وهو الاحسن لان لم يكن للجمعة فعليه الظهور
 وان جازت اجزاه الاربع عن ظهر فابيت عليه قلب والاحوط ان يقول صليت انه ظهر وادركت وقته ولم
 اصله بعد لان ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت فظاهر المذهب قال **صح** واختيار ان يصلي الظهور
 بهذه النية ثم يصلي اربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في التزاة فقبل ان يقرر بالفاتحة والسموات في الاربع وقيل
 في الاوليين كالظهور وهو اختيار وعلى هذا الخلاف فمن يقضي الصلوة احتياطاً والمختار عندنا ان
 يحكم فيها ما رايه واختلفوا انه هل يجب مرات الترتيب في الاربع بعد الجمعة بكونه والعصر حسب اختلاف نيتهم
 نيته واختلف في سبق الجمعة بما اذا اعتبروا اجتماعه في مصر واحد فقبل بالشرع وقيل بالنوع وقيل بهما
 والقول الصحيح واختلف في المص في كل جمعة فقبل هو المربى والاصح انه اذا انفي المربى ضايعاً لخرجه
 فهو عند ولو وجد المربى ما يركبه فمختلف كما لا يخفى اذا وجد فايد اقبل لا يجب عليه اتفاقا كما المتعدد وقيل ما
 كالقادر على المشي فيجوز قولهم وهو الصحيح لان المركب ملوكه وسرعة المشي والعقد للجمعة لا يجب عندنا
 وفيه الفقهاء واختلف في استحقاقه ولا يصح عشي على السكينة والوقار المستحب للشيء اليها لان النبي علم
 ما ركب جمعة في الرجوع واختلاف في الاصح ان يكون مسبباً بتوك الجلوس بين الخطبتين **عن** اهل مصر
 يصلي الجمعة لما عكوه لهم اذ اذ الظهور جماعة واليه شارحاً في خزانة الثقة لقلب ثمانية بيد اهلها في
 ثلث منها بالتحميد خطبة للجمعة والاستسقاء والنكاح وعلى الحسن التكبير وفي خطبة العیدین والخطبة الثالثة
 فيها بالموسم لكنه يبدأ بالخطبة بكنة ويعرفات بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتحميد **شم** موك الخطيب وسبقه
 ولم يستخلف احداً فلقوم ان يستخلفوا **صح** قال ابن جماعة سمعت محمداً يقول لو ان اهل مصر ماتوا بهم
 قولوا بجل لا يصلي بهم جاز لا تولى رجلان لو فترهم ظالماتهم صلى بهم الجمعة اجزأت ذلك **ط** يحوي الجمعة خلف
 والمتفق وقال ابو بكر البرزنجي لو كان السلطان فاسقاً فلم يسمعوا عن رجل يصلي بهم الجمعة ويصليهم كان الامام
 اذن لهم فيه لتقدرا يستبدلوه **صح** قال ابو يوسف في الخطب ينفع الامام اذا صعد المنبر ان يتعذر بانيته نفسه
شم يتعذر الظهور اذا رجع للجمعة بان يتكلم فيها عند الحنية وعند ما لا يرتفع في المأمور وهما كما هكدر

في الجمعة
 في الجمعة
 في الجمعة
 في الجمعة
 في الجمعة

روى الحسن في ظاهر الرواية ادراك بعض الجمعة كالا ارتفاع الظهور عندهما **باب العیدین وتكبيرات**
التشريع في تقدم صلوة العیدین على صلوة الجنازة اذا جتمعتا **صح** ويقدم صلوة الجنازة على الخطبة
شم شرع في صلوة العیدین فقبل في ركعتين عندهما وعلى حنيفة لا قضاء **ابو حفص الكبير**
 يقضي ركعتين لا يكبر فيهما **عك** التبريح بين تكبيرات العیدین **ج** عن الحسن يفصل بين كل تكبيرتين
 بقدر ثلاث تسبيحات ولا يقول شيئاً **صح** ولا يصلي العیدین اهل القري والبوادي وقال ابن فوي يصليها
 الرجل والمرأة منفرداً في اي موضع كان **شم** **ق** اقامة صلوة العیدین الرساتيق تكوه كراهة تحريم **عك** قبيح
 وكان اذا سمع ذلك يغضب غضباً شديداً **ج** والتوارث في الخطبة افتتاحها بالتكبير ويكبر قبل ان ينزل
 من المنبر اربع عشر تكبيرة **ح** وعن الكركمسيه الناس في الفطر والاضحى قبل الله منا ومنكم من فعل الاعام
 وكبره منه وهكذا رواه عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الازاعي الحجة بالسلام حسن وتلايعهم
 بالعبادة وكذا عن الحسن انه محدث وعنه انه كان يقال له فيقول ومنكم وكذا عن ابي امامة ورواه وكذا
 عن الليث لا بأس به وكذا عن عمر بن الخطاب فيقول الله منا ومنكم فلا يكبر **س** يستحب يوم الفطر للرجال ثمان
 شيئاً الاغتسال والسواك وليس احسن قيامه والتكبير والتطيب والتكبير وهو سرعة الانتباه وهو الابتكار
 وهو المسارعة الى المصطفى والافطار بالخلو قبل الصلوة ولو لم ياكل قبل الصلوة لا بأس به وان لم ياكل بعد الى
 الغشاء وتبايعات عليه واداء صدقة الفطر قبل الصلوة وصلوة الغداة في مسجد حية والخروج الى المصلي
 ماشياً والرجوع في طريق آخر والاضحى كالفطر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلي العیدین وهو سنة وكانت الصحابة
 ينعون صبيانهم عن الاكل واطفالهم عن الرضاع الى ان يصلوا وقيل هذا حتى من يقضي لياكل من اخيخته
 اولاً وامانة حتى غيره فلا **مت** المتطوع اقتدى بالمفترون في ايام التشريق يكبر معه تبعاً **شم** توجه
 الوستاق الى المصلي من فوسخ ونحوه يبدأ بالتكبير اذا طلع الفجر وتوجه الى الحياته قال بعض الصواب
 ان المسبوق يكبر اذا فرغ عند الكل فقد اطلق الكوفي انه يكبر بعد القضاء **ح** ولا يكبر المسبوق حتى يفرغ
 فقال ابن ابي ليلى يثابره **شد** مثله وقال ابن ابي ليلى يكبر تبعاً لامام ثم يكبر بعد القضاء مقصوداً وقال
 الحسن يكبر تبعاً لامامة ولا يكبر بعد القضاء **ك** **ص** يسمع القوم خطبة العیدین وينعتون لانه يخاطبهم
 ولكون لا يكره الكلام مما يكره في خطبة الجمعة وتقبل صلوة العیدین اجب فما حصى عبد الله بن عبد **باب**
قضاء القوايت **شم** يعيد صلواته المؤداة احتياطاً لاحتمال فسادها فالاو لا يفعل ولا يفعل

تقدم صلوة الجنازة
 على خطبة العیدین

سكران
 ورواه

لأنهم لكن لا يصلحها في الأوقات المذكورة **س** فيكون ذلك لأنه لا دليل عليه **س** ثم صنفنا سفر
 المغرب وكعين شهر ثم علم أنه لا يجوز سقط الترتيب **س** أمارة تركت الظهور فحاصلت في العصور ثم
 ظهرت سقط الترتيب وعنده لا يسقط وكذا لا يسقط لو فاتته ثلاث وأربع قبل الجنب **ظ** مثله
م وهذا على قيا من رواية عن حماد بن عمار عن قيس بن قيس عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 يصح الوقفية قبل قضائها **ح** وهذا بناء على أن الاعتبار في الكثرة بالمدة عند حادثة واحدة
 وعند حماد بن الصلوات ذكرها **ح** فمن نفسي فابتدئ ذكرها بعد شهر قال رحمه الله لكن بينه وبين
 الحائض فرق واضح فلا يمكن بطلان مسألة الحائض عليه ويجب عليها الترتيب **ق** كص مثله **س** وكذا لمن اغتم
 عليه أكثر من يوم وليلة **ك** وكذا لو سجد ثم جن من ساعته ثم فارق بعد صلاة يكمل مسجدة **ب** بخلاف الأعمدة
 ولو قضى فوائت ولم ينو عند كل صلاة أنها الأولى والأخرى لم يلزمه بذلك ثم علم فعلية إعادة ما قضى بدون هذه
 البنية **ظ** الاصح أن ينوي الظهور والعصر وغيرهما وليس عليه أن ينو أنهما هي الأولى وفاتته صلاة ونسيها بالأمم
 ثم ذكرها لا يجب الترتيب **ح** وبه نفي أبو يوسف في رواية بن ساعدة عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 الساعات بين الغائبة والوقفية في التكرار وسقط الترتيب عند حمل الاعتبار بالصلوات وليس خفي فوائت
 فلا يسقط الترتيب **س** صلى المغرب أربعاً ولم يتعد عند الثالثة وهو يظن أنه يجزبه ثم علم بعد أربع صلوات فسادها
 فالجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما صلحها **ق** التنفل أولى من قضاء الصلوات التي فسدت في قول جمهور جوازها
 وكذا إذا قل لم يبطئ قلبه بالصلوات التي صلحها في شبابه فالتنفل أولى **ابن نصر الدبوسي** لا يستحب قضاؤها
 قال رحمه الله إعادة الأعمدة أحسن إذا كان فيها خلاف المجهدين **ح** إذا لم يتم بركوعه ولا سجوده فبسر
 بالأعمدة في الوقت لا بعد **ب** بيت القضاء أولى من الخطين **ظ** سجد على الصورة أو كان فوق رأسه بخلافه أو أفاضه في
 الخطأ أو استويج ويكره ولكن ينبغي أن يقال بالاعادة للنجاة وجه الكراهة وكذا الحكم في صلاة أدت مع الكراهية
س صلى خلف الإمام يلحق في القراءة ينبغي أن يعيد **ظ** يكره للانسان أن يقضي صلوات عمره ثانياً قال رحمه الله هذا
 محمول على ما إذا لم يكن فيها شبهة الخلاف في الجواز ولم يكن مؤداة على وجه الكراهة **ح** من يقضي الصلوات احتياطاً
 بشبهة الاختلافات فيصلي المغرب والوتر أربعاً بثلاث فقل **ب** **س** فم مثله علاء الخياط **ظ** يصليها ثلاثاً
 ثلاثاً **ق** صبي بلغ وقت الفجر ولم يصل الفجر وصل الظهر مع تذكره بجوده ولا يجب الترتيب بهذا القدر **س** ثم في
 المكتوبة وغفل عنها حتى صافى وقت المغرب من الأحرار بحيث لا يسع إلا الوقفية فلا رواية فيه عن المتقدمين

هذا الحديث
 في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

المناخير

هذا الحديث
 في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

وضع الصلاة

والمناخير فإن قيل يغني فيها وله وجه فإن قيل يقطعها وله وجه **ح** وقضه العشاء والفجر ثم قال اختلف فيه
 شفعي ترك صلوات سنة ثم صار خفيفاً يقضيها على مذهب الإمام الأعظم حنفية **ح** على أي مذهب قضائها
 كان **ح** عليه ظهر يومين فيقول أحدهما لا يعيد قبل جوده لا اتحاد الجسد والمذهب لا يجزبه لأن اختلاف الأوقات
 يجعلها كالغرائب المختلفة **ح** صلى المغرب مع الإمام وذكر أن عليه العصر ثم أربعاً **ح** يتبعها الأذان إلى
 تأخير المغرب وأنه مكروهة صلاة التفتيح ذكره الوتران عليه المغرب لتفسيدها حنفية **س** مثله **ح** عليه
 فوائت أربع وأربع لا يسعها والوقفية وتسع لبعضها والوقفية فالأصح أنه يجوز الوقفية **ق** لا يجوز حتى
 يقضي ما يسع فيها ثم **ح** صلى الوقفية لعنق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يسع على الأصح
 كما إذا سقط بكثرة الفوائت **باب الحداث في الصلوة والاستخلاف فيها** **ق** سبقه
 الحديث في صلوة الجنان ينبغي أن يبيح في الاستخلاف **فصل** رفعه صلواته فذهب لتوضاء وغسل
 ثوبه عن دم أصابه منه أو به صار دم ثوبه أكثر من قدر الدبريم ينبغي أن يغسل من نجاسة أخرى يستأنف
 ولو تمراً حوضاً ثم جاء منه إلى حوض آخر ينبغي **ح** عطف فسبقة حدث ينبغي **ق** سقط منها الكبر
 مبلو لا يغير فعلها بنية قولهم وان سقط من ثوبها بنت في قول أبي يوسف خلافاً لما حدث
 الإمام فقدم من جانب الصف من آخر الصف لا بأس به **ع** البالي أخذ غلغلة ليتوضأ أو شيئاً آخر فسد
س أحدث في ركوعه فاستنوى قايماً أو سجدة واستنوى جالساً فسدت لانه أدرك جزءاً من الحداث ولو
 تأخر محذوراً ما تخلف ما ينبغي ولا سقطت الإمام وجهه بالآية التي انتهى إليها فسدت صلواته وصلى ثم
 سجد **ك** في هذا البناء ثم وقف ففكر في أمور دنياه فسدت **ك** **س** **ق** ولو وقف وتكلم ركعة
 صلى بيني **س** **ق** ولو سبقت الحداث فكث ساعة ثم انقصر وفسدت **ك** **ق** ولو استنوى الماء من غير فسدت
 وقال الجوزجاني رحمه الله لا ينسد إلا إذا وجد غير ذلك والإمام يستخلف ما دام المسجد والصغير والكبير فيه
 سواء إلا إذا كان مثل جامع المنصورة وجامع بيت المقدس **س** **ق** استخلف محل ما فسدت صلواتهم وبلغت
 يجوز ويقدم ما يؤمنه فيصلي ثم يوقف لم يراة فسدت صلواتهم **س** **ق** هشام عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 أحداً فلم يبدل أصلي ركعة أو ركعتين وعلم الخليفة شبكه فغلبهم سجدوا **باب المسبوق**
اللاحق **ق** تفكروا الإمام فائتة بعد الفراغ وحلفه مسبوق ولا حق لا تفسد صلاة المسبوق ولا الظاهر أنه
 أنه تفسد صلاة اللاحق **س** وكذا إذا ارتد الإمام وأعيداً وباتة **ق** ولو وقته من الإمام بعد الشهادتين

هذا الحديث
 في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

ويقال رحلة الشقاء **بفتح** الله من سلة الشهادة الأولى فيسقط فكل أو ينجح أو يشج أو تنكون
أو شج أو العزم **تفسد عن** وأما باليسين لا تفسدان إلا سرار يستعمل للاظهار فلا يقال واستروا
الذمة بل يواظبوا بها ويؤثروا كتيباً مهيلاً لا تفسدان المعنى لا يتغير **بو** ببناء رك الجملة لا تفسدان
الحرفين لا يكون كلمة بخلاف ذلك فانهما لثمة أحرف غير ومعنوب تفسد قال رحمه الله ويحتمل أن يكون السائل
أن الواو واللام من تخرج واحد فلا تفسد هذا في قوله ايضاً للزبد **بو** السرات مكان الصراط لا تفسد
والاعادة أولى بوقر الصاد سيناء ككل القرآن فكذلك الجواب قلت في هذه القضية العامة حسنة
لكن بناؤها على الصراط لا تنفع باليسين فيها قراءة مشهورة وليس **بجن** **مت** فوامسبداً بالياء فهو
لغة بني أسد يجعلون الجيم ياءً وينوناً تميم يقلبون الأمة عينا فيقولون شهد عن محمد وأردت
عن فاعل كذا أريد أن يفعل كذا ويقال له عنقنة غيم وهزيل وثقيف يجعلون الحاء عينا فيقولون عني مكان
حقى ودخل امرأتى عما عرفت فقال قتلت زيباً مكان خليفاً وأنا محرم فلم يبدى عمره ما قال فقيل له ما
لغة بعض بني عتيل وتيمم يجعلون الصاد زاياء كل موضع وربيعة يجعلون الصاد سيناً وتيمم وينون
اسد يجعلون مكان كاف الخطاب شيناً فيقولون اصطفاش وطروش ويسعد بن تيم لغة يقولون وقلوبهم
وجرة مكان ورجلة وقيس وتيمم يقولون كشيطة مكان قشيط **مت** فعلى هذا إذا قرأ ذلك صلوة
لا تفسد عند أبي حنيفة وعمل وعندنا بوقر تفسد إلا إذا كان مثله في القرآن **فع** **شم** قراءه الشهيد الأول
حيث يجب تفسد **بفتح** اللعين مكان الذال تفسد وكذا العيم ورجوله وفي الصلوات بعيد احتياطاً
شم بلوق البصر مكان الواو لا تفسد **كص** نشو ساء مكان الزاي لا تفسد قال ابن خلدون نشرت الواو
نشفت ونشبت بمعنى **حت** عن ابن مقار قال ليل جلة في الوقع من الكوع ارجوا أن يجوز قال رحمه الله هذا
حسن فقد ذكر **شم** أن من العجوبة من نواه عن النبي لم نأخذ رفع رأسه من الكوع قال سمع الله بل
حمد باللام وهو لغة بعض العرب من صلا الأئمة المكي وزين المشايخ فسدت بالزوا مكان اليمين لا تفسد
قال رحمه الله سألت استاذنا علامة الزمان برهان الأئمة المطوز من قراء صلوة كلمة فيها جيم
بالجيم كذا أول اللزومية الجلاء وختما كذا الذرخ آخر خال زيمه الرجل وأباً ياء كذا الذرخ أول خوار زيمه
الجهرة هل تفسد صلوة فتأمل فيه كثيراً ثم تقرر رأيه على أنه لم يفسد قلت وينبغي أن لا تفسد على ما اختاره
المتأخر لئلا إذا تبارك المخرج لا يكون لنا مفيداً للصلوة وكذا إذا اتخذ المخرج وهذا التدرج من التغير لا يختلف

المخرج

المخرج فينبغي أن لا تفسد على ما اختاره للفتوى **مخ** قراء غير ياء بالعين المهملة لا تفسدان البعوض
لجناية ولجزم فلم يتغير المعنى تغيراً فاحشاً فلا تفسد **باب في ذكر كلمة مكان كلمة**
مت سألت أبا علي النخعي عن قراء صلوته لا يشقيها مكان لا يجليها فقال لا تفسدان الحاء مصادرة
معناه لا يشقي هذا الشق وكما في قوله لا أعذبه أحد من العالمين يعني لا أعذبه أحد بأحد وأما جاز الله
العلامة رحمه الله قراء وما جعلنا فتنة لهم مكان عدمهم لا تفسدان الحاء على الفتنة **شم** قراء فضونا
على آثارهم مكان أدانهم تفسد **بو** قولنا نزل الملائكة مكان قوله ما نزل أو عدله صلواته مكان حقاً
عس قراء ساجات سيئات مكان ثيبات تفسد وجوب أعلاه مثل هذه الصلوة لا توجب الترتيب لأن
من العلماء من قال لا تفسد الصلوة بخطأ القاري أصلاً ومنهم من قال لا تفسد إذا كان مثله في القرآن قلت
فعلم بهذه الأجوبة الثلاثة أن الفتوى في مثلها على قولها لا على قولها بغير وجه الله أنه إذا تغير المعنى تفسد
كان مثله في القرآن **باب في التقديم والتأخير والمعنى الأعراب** **فع** **عس** قراء الأعراب
في أغلالهم لا تفسد لعدم تغير المعنى وعن جاز الله العلامة قراء ملك يأخذ كل سفينة غصبا بفتح اللام
تفسد ولو قراءوا بركب الكسر ينبغي أن لا تفسد ولو قراءوا دعاء القنوت ونشأ عليك ولكن تفسد
لأن بفتح طي يعلي بن أبيه بعد الكسرة الفاء فيقولون الناصاة والباداة وفناه ورضاه مكان الناصية
وفي رضي **شم** قراء وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه قال رحمه الله وعلى ما ذكره جاز الله ينبغي أن
لا يعيد **مت** عن زين المشايخ قراء ليغيب الكفار بالرفع لا تفسدان ببدء الحركة لا يتغير الكلمة عن ستمها
عن زين المشايخ قراء بسم الله الرحمن الرحيم بفتح النون والميم أو بضمهما لا تفسد ويجوز رفعهما من
حيث العونية ونعبيهما بالاختصاص **باب في الوصل والوقف** **فع** **عس** قراء سبحان كلام الفصل
تفسد إذا بينه بيانا ظاهراً **بو** إذا لم يجل السكتة على النون يجب أن لا يفتوره وإلا فلا وهكذا أجاب
في أمثاله **باب في حذف الحروف والزيادة** **فع** **حم** قراء وتعالى جذكر بغير ياء لا تفسد وعن جاز الله
رحمه الله مثله لأن العرب يكتفي بالفتحة عن الالف كقناتهم بالكسرة عن الياء ولو قال أعذ بالله لا تفسد أيضاً
لا كقناتهم بالكسرة الضمة عن الواو **عس** جاز الله والصلوات لا تفسد وكذا الوقر وطور سينين كقناتهم بالياء **عس**
ولو قراء نستعمل أو نؤمن برك لا تفسد **عس** وكذا في اصطوفنا كجاء الله قراء وعافنا فمن عفت راقوا
أدوة فمن هاديت لا تفسد لأنها شباع للفتح **عس** في الإخلاص بالياء في الاعادة أحوط ولو قال شهد بدين النفاذ
يعني أشهد

من يظن أنه ما يتأد به من الزكوة ما يتأد به من لا يعطيها ولو أعطاهما فلورثته ان يوجوهما على
 الغنوار بتلثها قال رحمه الله هذا قضاء لا دينية فقلت اطلق في ما ليدانه يؤديها سراسر الورثة
 وله ان يستقرض لاد الزكوة اذا غلب على ظنه انه يقد على قضاءه لو اجهد نفسه والافلا فيه
 شك انه هل ادى زكوة ام لا قال ابن المبارك انه يؤدى كالصلوة في وقتها بخلاف الصلوة خارج الوقت
 فانه لا يلزمه الاداء ومن يؤخر الزكوة ليس للمفقر ان يطالبه ولا يأخذ منه بغير علمه ويضمن بالاداء
 وان لم يكن في قبيلة الفتى من هو احوال منه يضمن باخذة الحكم اما ديانته فيرجى ان يحل له ذلك
كتاب الصوم **باب في نية الصوم** في نية الصوم مكتوبة او نافلة الصوم
 تنحى نيته **مت** ولا تنفس الصلوة **عس** والصفاء اصبح يوم الثلث من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة
 ومضائته ونوى الصوم لم يكن **حت** والعصية في النسيان قبل النية انه كما بعدها **ش** لم يكن
باب فيما يتعلق بهلال رمضان والعيد **ق** جع لا يأس بالاعتقاد على قول المجتهدين و
 عن ابن عقيل انه كان يستلهم ويعتمد فيهم اذا اتفق عليه جماعة منهم **ش** وقول من قال انه يرجع الى
 قول اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه ملل اللام قال من اتى كاهنا او غيرا فاصدقه بما يقول فقد
 كفر بما انزل على محمد في التهذيب على من ذهب الى نفي ولا يجوز تقليد المجتهد في حساباته لا في الصوم ولا في الاطباء
 وهل يجوز للمجتهد ان يعمل بحسابه نفسه فيه وجهان **ش** الشوط عند ناء وجوب الصوم والافطار
 رؤية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المجتهدين **مت** فاذا اتفق اصحابك بحقيقة الاقاويل الشافعية
 انه لا اعتماد على قول المجتهدين في هذا **باب فيما يفسد الصوم** **ق** وصفت الكرم في
 في الفرج الداخل وعلقت به خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج فهو في حكم الخارج ولو دخل حلق
 حجر مثل الحجة من نفرة فسد صومه وكذا لو تنفس الساجد على اليد فدخل حلقه من اجزاء البيت وهو
 ذاك الصوم **خل** لا يفسد **ش** فقل خيطا قبله يتراقه ثم دخله في فمه ثم اخرجيه وفعل ذلك مرارا لا
 يفسد صومه وان فعله عشر مرات وبقي في الخبطة غدا لا يفسد في النظم يفسد **ق** في نكاح الخاطبة
 راس انفه ولكن لم يظن ثم جذاه فوصل الى جوفه لم يفسد **ق** **س** استنشاق فان رفع الماء الى انفه حتى
 خرج الى فمه ولم يصل الى جماعه لم يفسد **ش** اكل او شرب او جامع ناسيا لم يفسد في الغرض والنفل
 وقال مالك ينعى الغرض **باب** فيما يوجب الكفارة وما يصيب شهية فيه **ش** في شتم حامل
الدم

فطنت

فطنت انه دم جوف فافطره ينبغي ان لا يلزمها الكفارة **بم** تلزمها **نم** وكذا لو رأت قبل ان تبلغ
 خمسة عشر فافطرته غلط الحيف ينبغي ان يلزمها الكفارة **ط** **ق** عليها الكفارة **ف** فطنته دم الحيف ولم
 يكون لا يلزمها الكفارة سواء رأتها في ايام الحيض او لا **ق** **ق** فطنته بقدر نفاسها الا بيمين يمين او ثلاثة
 ثم رأت الدم فطنته دم نفاس او حيض فافطرته لزمها الكفارة **بم** استمنى بها الدم الى الخارج عشر فافطرته
 لكفارة عليها ان ثبت الخلاف في الصدر الاول والاعمال الكفارة ولا يكون خلاف الشافعية شهية قلت
 والظاهر انه لا كفارة عليها لان اكثر الحيف خمسة عشر يوما في قول الحنفية الاول وقول مالك وان فجع به
ع ولا يجوز استسقاط الولد قبل ان يتصور في الرحم قول واحد والاصح في الامة هو المنع والدم بعبارة الاستسقاط
 استحاضة ولو افطرته غلط ان انه حيض لا كفارة عليها **ق** **ش** بعبارة الكافي فطنت انه فطره فاكل
 بعد الصادق لزمته الكفارة **ش** اكل عجينا **ش** كسر لوزته الكفارة **ق** **ق** ووافطرته كفارة الفطر متمعه ثم
 خاضت في ذلك اليوم لا ينقطع التتابع **ظ** من اكل في رمضان شهرا متتلايا يوم يفتله **ش** **ق** راي الهلال
 في آخر يوم من رمضان قبل الغروب فافطروا ولا يقولوا فافطروا والرواية فعلية الكفارة **ق** في **ش** خلفه
 فقال ولوراء الهلال في الثلاثين نهارا لا يفطرون في قوله حنفية ومالك قال ابو يوسف ان لا يقبل الزوال
 افطروا لانه من الليلة الماضية وبعد الافطار الكفارة عليهم لانهم افطروا ابتداء فافطروا في
 الظهور شهران او اكثر فحضرها لا ينقطع التتابع كفارة بها لانه نادر **ن** **ق** افطروا رمضان مرة بعد اخرى
 بتوايل او متتابع لاجل المعصية فعليه الكفارة زجره له وكتب غيبه نعم والفتوى على ذلك وبه ائمة الامصار
ن **ق** وغيره قال كلما اشتريت امه او غلاما او دابة او ملكا ياتي طريق ما من الطرق الشوقية وهي حرة او
 حرة فوجب عليه كفارة الظهار او الافطار وهو غني لا يجوز له الصوم لانه قادر على التكفير بالاعتاق فقد
 ذكروا **جت** في الظهار اذا حلف بعقوبة كل ملوك عليك الى كذا فعليه كفارة فقال الرجل اعتق عبدك غني بكذي
 فيجوز ولا يثبت **ع** **ق** جامع مجنون عمره او رمضان فعليه الكفارة **ش** **ق** فاما اتيان الصغيرة التي لا يشتهي
 مثله فلا راية فيه وقبل الاجبة عنده ما خلا لا يوجب كفارة المصاهرة وقبل هو كالحاج وقيل الاجبة
 بالاجماع وفي طريق الكرم في الحرة البالغة العاقلة اذا مكنت نفسها من صبي او مجنون فزنى بها فليها
 الكفارة بالاتفاق في النواذر وعاقبا سر الحد لا تلزمها **ش** **ق** جامع بهيمة او ميتة فلا كفارة عليه نزل
 اولم ينزل خلافا لثا فجع **بم** **ق** كره بخوة وجامعها كقران لم يمنع الخوة وصلى الحواشي البه والافلا

ومثله التحليل **حم** ابتلع بواف جيبه لا كفارة عليه **ط** كثر **بيت** ظن ان الفجر طالع فاكل وكان
كما ظن كثر **عج** لا كفارة عليه **عنت** الاصح انه لا كفارة عليه **فك** سمع اهل الرستاق اصوات الطبل
يوم الثلاثاء وظنوه يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان لغيره لا كفارة عليهم **باب**
في مبيع الافطار والغدية في الصوم وجواز منع المرأة والعبد عن الصوم **شم**
رضيع مريض لا يقدر على شرب الدواء ودعم الطبيب انتم شرب ذلك لها ان يظروا الطبيب
المستاجرة كالاتم في اباحة الافطار ومن ابيع له الافطار يغطرس الله اذا كان العذر ظاهرا
بم الحايض تغطرس **ح** خاف نقصان العقل او زيادة الوجع من الصوم فلا الافطار **ج** اشتد
مرضه كره صومه **قع** ان اراد عينه وجعا او جاع شدة فالافطار اوله ولو تصدق البيهقي في
في الليل من صوم الغدي يجزيه وفي فتاوى الحنفى الكبير ان شاء اعطى الغدية في اول رمضان بكرة
واحدة ان شاء اعطاها في آخره وعن ابى يوسف لو اعطى نصف صاع من يوم واحد للمساكين يجوز
قال الحسن ولا تأخذ وان اعطى نصف صاع من يوم واحد مسكينا صاعا من يومين فغن ابى يوسف
روايتان وعند ابى حنيفة لا يجزيه كالاطعام في كفارة اليمين **عنت** لتمام الخاففت على ولدها
الصلاكوباج الافطار في اول الجزء ويفترض في آخره **بوعلى** المحتج في المحتاج الي نفقته علم انه
لا اشتغل بكونه يلحقه ضرر مبيع للفظ عليه الفطر قبل ان يرضى **حم** لا يجزى للمخيار ان يجبر
خير او يوصله الي ضعف مبيع للفظ بل يجزى نصف النهار ويستخرج في النصف قبله لا يكفاه اجرة
او بجه فقال هو كاذب هو باطل يا قصر ايام الشتاء **ج** انقرب نفسه في شئ او عمل حتى اجمله
الفطر فافطر كثر وقيل بخلافه وبه **نق** يق والزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من
جهتها كالشروع والنذر واليمين دونها كان من جهة الله تعالى كنعاء رمضان ونحوه **سبح**
في كفارة اليمين منعها عن الصوم لان الايجاب يفعلها وكذا كل صوم وجب من جهتها وكذا العبد
اذا طاهر من امراته لا يمنع من كفارة الظهار لتعلق حق المرأة لها **ح** مسافر من مكانه او حفر في
سفره يكره الافطار في ذلك اليوم **ط** انشأ السفر بعد ما اصبح لاجل الافطار بخلافه لو من
بعدها اصبح ضابطا **باب** **النذر والشروع في الصوم** **بق** نذر بصوم الابد فاكل لم يرض او
حيض يئدى له **ط** لو قال بده على ان الصوم بذا فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فلا يفسد

مطهر

زود هو قلم
 يلزمها القضاء
 عند انزالها
 رواه في الخبر
 في كتابها
 في كتابها
 في كتابها

لأن العبد صائر بالآلة من لادو النجان
لعمري من أن يصير مبرور من غيبا و لادو النجان
لأن كرمنا لا العبد مبرور من النجان فلا يجيبه
فقط و غايه لادو

والمسلم انما ينبغي ان يكون له المخرج بعد رجوعه
الى حوزة واقفاته وهو يخرج في السنة العاشرة
وسمي في هذه الوردات انما هو لعدم العلم الناس
بذلك فيخرجوا ولولا علمه عليه السلام

۱۵

ولا فلا **ح** قام أحد الزوجين قبل نطق هذا مستقيماً على أحد الزوجين في البيع
فانه لو قام أحد المتبايعين في بطلان العقد لان كان حمل زوجته بنتاً فوجتكم بالكلية
مولدت بنتاً لم يفتح لعدم كون الحمل حلاً للنكاح حتى لو قال زوجته هذا الحمل وكان بنتاً لم يفتح **ح**
قالت زوجت نفسي منك بعد انقضاء عدتي لا يصح وكلا يصح تعليق النكاح بالشروط لا يجوز انفا
الى وقت مستقبل **س** له بنتان ايم وذات زوج فقال لرجل زوجت بنتي منك ولم يتمها حتى ويروى
زوجت نفسها منه فلم يقل شيئاً بل دفع اليها المهر المجلوس فقبول **س** مثله **ق** لا ينعقد **ق**
قال لها بحضوره الشهود خويشتن ابنتي من دة فقالت شاباش فان قالت استهنزاه فود
وان كان فيه دلالة قبول فقبول **س** لا ينعقد **ح** قال لها من من باش فقالت يا شيد كي او قال
خويشتن من داد فقالت خاذه كي ينعقد ان ارادت به التحقيق **س** قال لا سواة ايلام عليك
يا زوجتي فقالت السلام عليك يا زوجي بحضور الشهود لا ينعقد **ح** قال لها هل ينعقد في نفسك بكذا
فقالت باخ لا محال جواب في التتبع يستحب ان يكون النكاح ظاهراً وان يكون قبله خطبه وان يكون عقد
في يوم الجمعة وان يتولى عقد وقت رشيد وان يكون بشهود عدل **س** في الشهود
س زوج عبدة امرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المولى جائز وكذا الامه **ط** لا يجوز فيها
بخلاف البنت البالغة فقال استاذنا فيها روايتان **ح** فضيل زوج رجلاً امرأة بشهادة واحد
والزوج حاضر ساكت ينعقد ولو تزوجها بحضور النائم في فيه اختلاف المتأخر والاصح انه ينعقد
س تزوجها ليلاً فسمع شهود صوتها ولم يرق شخصاً فيصح ان كانت في بيته وحدها ولا فلا وكذا
في التوكيل **س** في نكاح الصغار والصغار **س** بم صبي تزوج امرأة بغير
ايمه ودخلها لامر عليه في العبد المحجور يجب بعد العتق لانه من ان قول **س** في نكاح البكر
البالغة برضاها فاحل المحلل واشتريها ما جاز اليها وسلمه اليها فليس لها النكاح لان الاب حادون
بشرائها ما زعموا عادة وسواء علمت او لم تعلم انه اشتري من مالها **س** رجل زوج بنته الصغيرة من
رجل ظنه حراً الاصل فكان معتقاً فهو باطل قال رجلاه وينبغي ان يكون بالاتفاق **ط** زوج بنته الصغيرة
من رجل ظنه مملوكاً لا يشرى بالمحرر واخبره الناس بذلك فجعل شرياً مرمئاً ان لم يعلم بالمواة شرياً
وكان عليه اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل بالاتفاق وانما الخلاف فيمن زوجها من رجل عرفه غير كفو **ط**

قال الشيخ

ويوم زوجها القاض من غير كفو لا يصح **س** لا يثبت ان يقول الى الزوج اذهب بها الى بيت زوجها
وان كان الزوج صغيراً **س** في نكاح الابكار **س** في نكاح البكر البالغة
وقال لها ان فلاناً يدكوك بهو كذا فوثقت من مكانها وهي ساكنة هكذا امرت من زوجها الاب جاز
ق استاموا البكر فسكتت فوكل من زوجها مئة سماء جاز ان عوفت الزوج والمهر **س** مثله ولو
وكل رجلاً يتزوجها قبل الاستمار غم استاموها الوكيل بذكر الزوج وقد المهر فسكتت فزوجها
جاز **ط** سكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب يسكنها عند نكاح الاب **ح** ليس بوجها وعنه ان علمت
وقت العرض انه وكيل الاب فهو زوجها **س** قال لها نعم بالذي هو وقيها لا غير هل وكلت في امر كذا تزجك
على ما استصوبت فسكتت فزوجها من ابنه او غيره بعشرين ديناراً صح وهذا رضا **س** زوج البالغة
ولها بحضورها وعلمتها فسكتت ولم يستاموها فغيره اخلاف الاصح انه رضا **ق** انه رضا **س** سكوت
المعتقة البكر البالغة عند استامائها ولا لها رضا **ح** استاموها نكاح رجل بعينه فسكتت او
اذنت ثم جري على لسان الزوج قبل الزفاف ما وقع به العرقه فليس له ان يزوجه ايمه ككف ذلك الاذن
لانه انتهى بالعقد **س** في الاولياء **س** يجوز لاحد الاولياء المستوين في الدخه
ان ينفرد بالاعتراض اذا سكتت الباقيات **ق** ام الاب في تزويج الصغير من الام **ط** عن
السفلى الاحتياط ام اولاد ولهم من الام في تزويج الصغير ثم قال والنساء اللواتي من قوم الاب
لمن ولا يه التزوج عند عدم العصبية باجماع بين اصحابنا وبني الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت
العم فاما الام والنساء اللواتي من قبل الام فلمن ولا يه عندك حنفية وابي بكر في خلاف المحمديين
ثم قال **س** وما ذكر شيخ الاسلام عطلة السفلى من الاجماع فستقيم الاخت في العمة لانها من فروع الاجام
س ولا يجوز لو كمل الابان تزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها **س** في الكفاة **س**
س رجل ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو كقول من لم يجز عليها رقه **س** في غير الاب والحل اذا تزوج
الصغيرة ممن لا يقد على المهر والنقمة لم تصح **س** زوجت نفسها من غير كفو ولها وليان فوضي
احدهما لم يبق للآخر حق الاعتراض كما ابتداء **ح** في الحايك ليس بكفوليت الدهيان وان كان عسل
وقيل هذا كفو **س** في شروط النكاح **ح** زوجت نفسها من رجل علم ان يطلها باعت هذا
بها فعدا بحنيفة محلل للزوج الاو وعندها يوجب النكاح فاسد وعند محمديين صحيح ولكن لا يحل الاول

وفي المسعودي فان تزوجها على ان تطيقها الى عشرة ايام فالتكاح جائز والشوط باطل في
 قالت فوجت نفسي منك على ان يكون امطلا في بيدك فقال قبلت التكاح لا الشوط لا يصح ما هو
 الصحيح تزوج على انها بكر فلم يكن بكرا او على ان يدفع اليه المهر كذا فلم يدفع او على العكس صحيح التكاح
باب في حرمة المضاهرة ثم نظروا في فروع صبيته مثلها بجامع او على العكس ثبت
 حرمة المضاهرة بم صبي قبلت امراة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتمل للنساء فلا
 ثبت حرمة المضاهرة وقال ابن سينا وسبع ثبت حرمة المضاهرة **ثم** صبي قبلت امراة
 ابيه او على العكس بشهوة قال لا يدو اية منصوصة عن الفقيه ابو جعفر ان كان العتيق يمتل
 الجماع ثبت حرمة المضاهرة والافلا وكذا بنت المراه الصغيرة قبلت زوجا امراة بشهوة او
 على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا يثبت في بنت التسع يثبت وكذا بنت السبع ان كانت
 ضخمة مشتهاة والافلا **اصح** كوصية في فروعها يثبت **ط** قتل المجنون ام امراته بشهوة او السلوان
 بنته **بحر** بحر حرمة المضاهرة لا يرتفع التكاح حتى لا تجل لها التزوج بزوجة اخرى الا بعد المتاركة
 والوطى فيها لا يكون زنا **باب** **ما يجوز من الانكحة وما لا يجوز** ثم اهل الحروب
 الذين هم بقرب دارنا معطلة ولا يجوز للمسلم ان يتزوج من نسائهم **عكس** مثله **بحر** تزوج
 امته ثم سدت لها المجرى في الجماع والزيادة ان يجوز وبه **ط** قوله في مختصر القلندر ولا يجوز
 الجمع بين امرأتين لو كانت كل واحد منهما رجلا لم يجوز ان يتزوج بالاخرى للحرمة المؤبدة وانها مؤقتة
 تزوجت والملك اليه من شفعى المذهب تزوج كخفية بغير ولي لم يجوز وعلى عكسه خارج **ط**
 يجوز المناكحة بين اهل العدل وبين اهل السنة الذين يقولون بالروية عند فترنا سئل عن البصري
 عن النوفج كخفية فقال يجوز بشهود **بحر** لا يجوز **عكس** يمنع اليها علمنا **باب** **في النكاح الفاسد**
بحر اختلوا في النكاح الفاسد ثبت النسب بغير دعوة **شس** الخلو في النكاح الفاسد لا يوجب المهر والعلة
 في الشامل اذا اتاه في الذبوة النكاح الفاسد لا يثبت المهر لانه ليس بمحل النسل **بحر** تزوجها عند غيبه
 ودخل بها فعليه الاقل من المستحى ومهر المثل فعليه العدة ويتلاخلان **صفر** قال ابو القاسم الصفار ابتداء العدة
 في النكاح الفاسد من الوطى الاخير وهو قول زفر وقال الفقيه ابو جعفر وهو قول ابو يوسف من وقت الفرقة **بحر**
 من وقت المتاركة وعلم غير المتاركة بشرط لصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عداها **بحر** المتاركة

لا يكون
 تزوجها عند غيبه
 لا يكون

لا يكون

الا بالقول مدخوله كانت اولم يكن حتى لو تركها ومعنى عليها غيبته سافون لم يكن لها ان تزوج
 باخرى **بحر** في ذلك المدخوله وفي غيرها يفتقر الى ابدان وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها **بحر** في النكاح
 الفاسد يستند كل واحد منهما بنسخه قبل الدخول والاجماع وبعد المدخول مختلف فيها وعلم المراه بالمتاركة
 ليس بشرط في الاصح كله الصحيح وبه **ط** **بحر** وانكار الزوج النكاح بحضرة متاركة ولا فلا كاتار
 الوكيل الوكالة هكذا عن ابو يوسف وقول المراه عند خبر العدل من ازوي يزارم متاركة **باب**
في الوضاع قع سي امراة كانت عطي ثديها صبيته واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن
 حين القها ثديي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لانها ان تزوج بهذه الصبيته **قع** ثديي بامرة
 تحرم عليه بنتها من الوضاع وهي منصوصة في **بحر** مثله ولو ارضعت ابن رجل والموضوعة أم يجوز
 لذلك الرجل ان يتزوجها وكذا يجوز ان يتزوج بنت الموضوعة التي ارضعت مع ابنه **بحر** ارضعت صبيته
 اسمها عايشة وتزوج الموضوعة بنت من زوج اخرى صارت هذه مع عايشة اخبر من الوضاع ولا
 يجوز الجمع بينهما في النكاح اذا ارضعتها بلبنه **باب** **في المهر** ثم تزوج بامراته
 وهي خلل له بمهر معلوم لا يجب المهر **قع** كجب ويجوز الزيادة في المهر بغير شهود **قع** **شس** افتروا
 وبقي عليه عشرة دنائير من المهر ثم تزوجها بتلك العشرة فهو تزوج بمثلها **بحر** قالت زوجت نفسي منك
 بخمسين دينار وابتكرت من الخمس فقال قبلت لانه غنوا بل من نعمتك هو المثل **بحر** موفقة زوجت نفسها
 بأقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس للاولياء ان يبلغوه الي مهر مثلها **قب** قال تزوجتكم بمهر جائز
 في الشرع ينصرف الى مهر المثل **قع** مثله **بحر** ينصرف الى عشرة دنائير **بحر** اختلاف هذه المهر فقالت
 وهبته لك بشرط ان لا يطلقني فقال بغير شرط فالقول قولها **بحر** عادة خوار من النساء لا يطلقن
 المهر الا عند الفراق او بعد الموت فهو تاجيل عرفا ولو طلقها حقيقا لا يصير المهر خالا حتى تنفضي
 العدة وبه عامة المشايخ **قب** مصر كالا **قع** مثله **بحر** لم يطلب المهر مع الحل لكن للمفاض ان لا يسمع
 ذلك ناديا محلاين **بحر** المهر عرفنا غير موخا لها المطالبة متى شئت **بحر** ولو تزوجها بأزيد من
 مهر مثلها على انها بكر فاذا هي نيت لا بحل الزيادة **بحر** وكل اخاه ان يتزوج ابنته فزوجها الوكيل كرها
 وزفت اليه كرها ودخل كرها محبت من المثل ولو وطى المطلقة ثلاثا سار اقلها حل له فعليه بكل وطي
 مهر او ادعى الاشتباه عند كل وطييه ولو وقعت بين الزوجين حرمة المضاهرة ثم وطىها قبل المتاركة

فهي نو كيد وكذا اذا قال انا راض بعشرين لباك ثوبان زاد الفسوى شيئا قليلا او نصف دينار
 لا يثبت **فع** قال كلامه ان تزوجها فهي كالنكاح ثلاثا ثم اجاز عقد النكاح في الفعل ثم خالفها بعد ذلك
 ثم تزوجها بنفسه بغير الثلاث **فع** قال مشايخنا العواقبون وابوالليث لا بأس بان تزوج في
 تعليق طلاق الاجنبية بنكاحها بقول الشافعي انه لا يقع وعندنا كذا يصح القول بل انما انفصل به
 قضاء القاضي بفسخ البين او اذا اجاز لها العقد المفسوخ بالنفصل **باب فيها**
يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلاثا **فع** عن الصدر بن البزور عن محمد بن محمد عن ابيه
 ان سعيد بن المسيب رجع من مذهب في ان الدخول بها ليس بشرط في صيرورتها حلالا لا الاول
شس ولو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه فان شرط الدخول ثبت بالاثار المشهورة **شم** **فع** يت
 عتال بالمطلقات الثلاث ويأخذ المهر في ذلك وتزوجها الاول بدون دخول الثاني هذا يطرح النكاح
 وما جواز من يفعل ذلك قالوا ان يتزوج ويصدق **فع** فيه بقية مذهب سعيد بن المسيب وتزوج الاول
 فقال بقيت مطلقة بثلاث ويعتد بالفقهاء **عت** المحلل اذا اوجع اليه كان البكر في حال الاول والموت لا يقوم
 مقام الدخول في التحليل **ظ** وكذا الخلق في نواذر هشام اذا اتاهها فبهرها لا يحل الاول **ص**
 التزوج الثاني لا يهدم ما دون الثلاث اذ بالدخول **فع** **عت** قال لها ان دخلت هذه الدار فانت
 كالنكاح ثلاثا فدخلت فمضت بنفسها عن الزوج ثلاثة افرام وتزوجت باخر ودخل بها فطلقها وانقضت
 عدتها ثم طلقت من الاول ليكدها لكانا فافعل غير عالم بما صنعت وانقضت عدتها ومضى بينه
 لا يجوز لها فذلك ولا تحل الاول **شم** لا تصدقان في حق اسقاط العدة وقضاء وصدقان ديانة
شس طلق امراته ثلاثا ثم انكر وعقاب فلما ان تزوج باخر بعد العدة ديانة **عت** لا يجوز للمذهب
 الصحيح **عن** خلف بثلاث فظن انه لم يحنث وعليه الحنث وطلعت انها لو اخبرته به تنكر البين
 في **ع** فاذا غلبها بسبب من الاسباب فلما التحليل ديانة لا قضاء **قال** **عن** سالت عنها السيدة اباشيخ
 فكتب انه يجوز ثم سالت بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر انه انما اجاب به في امره لا يوثق لمها **ص**
 شهلا عدلان لامرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وهو حي ثم مات او غابا قبل ان يشهدا عند القاضي
 لم يسعها المقام معه وكذا اذا شهدا على وصاع بينهما فان قدرت على الهر به لم يسعها ان تعتد
 وتزوج باخر لانها الحكم روضة الاول قبل القضاء بالفرقة **شس** قالوا هذه القضاء ولها ذلك

عن محمد بن محمد

ديانة وكذلك ان سمعته انه طلقها ثلاثا ثم جحد وخلفه انه لم يفعل فدها القاض عليه لم يسعها
 المقام معه ولم يسعها ان يتزوج بغيره ايضا قال رحمه الله والخاص ان على جواب شمس السلام
 الاول جحد في جحد الدين علم السني والسيد في شجاع وادى حامد السرخسي رحمه الله بكلها ان تزوج
 بزوج آخر فيما بينها وبين الدين **فع** وعلى جواب الباقرين لا تجل **عت** سأل مطلقته ثلاثا كيف صيرت
 حلالا لي فقالت غا وجه الشرع غير ما نظرت في التوبة وتغير الجيران عن نفسها ليسعها ان تزوج
 قيل له فلو كان السائل فقيرا قال الجواب على ما شر **عت** لو كانت خلعت لك او كانت حلالا كعدم
 لا حلال له التزوج عالم يسعه تستفسرها لا اختلاف الناس في كيفيته التحليل قال رحمه الله وهو الصواب
باب في النسب والعقبين **شم** تزوجها وولدت ثم تبين انها امه ثبت نسب
 الولد منه ويثبت ولو تزوج بمجنون امرأة بشهود ودخل بها وولدت لا يثبت نسب هذا الولد
 جارية لها ولد فقال مولدها وولدت هي مني ولذا ولم يثبت لا يثبت نسب هذا الولد منه رجل
 آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج لزوجته حق المطالبة بالتفريق **باب في غنزل**
المرأة وما يجتمع بسبعها لمن يكون **عت** غنزلت جوزة الزوج باذنه او سكوته فيسحبها
 كرايس فهي للزوج وارث منها ومعه هذا غنزلته ونسبته فهو لها وعليها قيمته الجوزة ولو سيج الغنزل
 الزوج او دفع الاجرة الى الحايك في فصل المنع فهو متزوج **شم** دفع اليها جوزة ونفقة لتخت ثيابا
 وتغزل فغزلت ثم سجدت ثيابا كثيرة فهي للزوج ان كان النسخ باذنه والا فللمرأة **شم** غنزلت القطن
 باسم الزوج لتجعل له مندلا فماتت قبل النسخ فهو لصاحب القطن **شم** رجل قوام على امراته ينفق
 عليها ويشترى لها من الجوزة فهي تغزلها وتنفق الرجل غنزلها الى الحايك فيسحبها او اياها ثم وقعت النفقة
 بينهما فان كان سيجها ليبياع او لا تخاف الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها **باب في الاموال**
التي تدفع في المصاهرة والرجوع فيها **عت** حل الى الخطيبه متعة من جنس ما يحل للدين
 في العادة ودفع اهل الخطيبه اليه مثل ما احل اليهم فلا يرجع لهم فيه اذا افتروا والمساهلة في
 مثل هذا غنزه فيما بينهم **فع** في المبعوث **شم** او يدرك بطلبون في عرف جركانيه خوارزم عوضا
 مثلا بمثل لا محالة وفي رسالتين خوارزم بطلبون عوضا وان قل يرضون به جوى العرف
 العادة وينظر في كل بلد الى عهدهم **شم** بعث اليها شيئا معينا كما هو العادة ثم تزوجها ولم

عن محمد بن محمد

عن محمد بن محمد

يحل بها وخلعت نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عوضته **متفق** له
طلب المبعوث **ق** له طلب العوض ان لم يعوضه **ق** بعث ابو الزوج الخطيبه ستيدان ثم
اختلعت نفسها قبل الدخول منه بالمهر وثقة العدة فليس له الرجوع ان ينطأ اليها بما بعث اليها
ق ان كان بعث اليها ان مهرها ركبها فذلك يرجع بالقائم دون المالك **ق** خطيبه
الصغير امرأة وبعث اليها قدرا ثم فسدت المصاهرة فالمبعوث للابن **ق** ان عقد النكاح
فهو للابن **ق** **ق** خطيبه ابنة خطيبه وبعث اليها دنائير ثم مات الاب فان تمت
الوصلة فهو لابنه والا فبراث وان كان الاب حيا يزوج الي بنته **ق** ولا يملك الاب الصغير
ما بعث الاب بنفسه فبعض الاصهار **ق** بعث بهدايا الى خطيبه ابنة ثم مات الاب قبل الزفاف
يرجع الاب بالقائم منها دون المالك وان بعث الهدايا من مال الابن برضاة لا يرجع **ق** بعث الى
الخطيبه في اقل يدك وبعث قوم الخطيبه سد المتوسطة ثيابا بوسم العبدية وقالت هي لك عبيد
فاقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قلدا من العنق والفواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يحكيون
ويتوادون الفضل ولا يتراخون فيما انفوا الضيافات من الجانبين **ق** **ع** العادة الجارية
في بلدنا آية يضمن الخطيب ان يبعث اليه كذا والي ثياب الخطيبه كذا ويتخذ ابوها ثيابا له ففعلوا
ذلك ودفعت اليه وتفرقا بعد مدة لبس الزوج ان يحسب ما بعث اليها من المهر اذا بعثت اليه في
مقابلته ثيابا ولو ارسل الى خطيبه دنائير ثم اخذ ولها ثيابا كما هو العادة ثم يقول انذرها من
المهر والقول قوله ولو كان قال انصرفوا بعض الدنيا الى اجرة الحايك وبعضها الى ثمن الشياه
والنساء والشمع لا يقبل قوله في التعيين قال **ق** رحمه الله فاحصل جوابه هذه السائل انه اذا بعث
الدناير الى جنة اخرى غير المهر لا يقبل قوله بعثته انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اخذوا
له ثيابا **ق** بعث الى امراته متاعا وبعث ابو المراه ايضا متاعا ثم ادعى الزوج ان المبعوث كان
صداقا فالقول له مع يمينه فان حلف والمتاع قائم فلم يراه ان يردّه ويرجع بما بقي من المهر وان كان
هالك لا يرجع بالمهر وما بعث اليه ابو المراه ان كان هالك لم يكن على الزوج شيء وان كان قائما وقد
بعثه من مال نفسه يرجع وان كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له ان يرجع **س** تزوجها وبعث
اليها هدايا وعوضته على ذلك ثم رقت اليه ثم فارقتها وادعى ان ذلك كان رية فالقول له فاذا استردّه

من المهر

من المهر

من المراه فلها ان تسترد ما عوضته عليه قبل ولا يرجع كل واحد بما فرق في الناس على صاحب
بأذنه صريحا او دلالة ولا بالماكولات من الأطعمة والفواكه الوطية **باب** **ق** فيما يتعلق
بتميز البنات وثياب الاختان والعروسي شتم ربح ابنته وجرها با مشتم
معيته ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك
الجرها لان التميز يملك فيشترط فيه التسليم **ق** ولو كان لها على ابنتها دين فجزاها ابوها
ثم قال جزاها بدنيها على وقالت بلي على القول للاب **ق** القول للبنت معناه القول للاب فانه
قال لو قال الاب كان لا يملك على ما يهدين فالتخذت الجاهزا وقالت بل من مالك والقول للاب قال
رحم الله ونقل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب معلوم في المسئلة الاولى وقلة على المراه عنه
ولا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره لكن مع البراءة عنه وكان القول له كمن قال
للقاضي بعث هذا العبد من فلان وعقاب قبل نقد الثمن يبيعه القاضي وتوفيه الثمن وان كان قضا
على الغايب لا يكون العبد للغايب انما ظهر باقراره مشغولا بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا
يبيعه **ق** دفع اليه وله شيئا لتخذه جهرا للبنت ففعلت وسلمته اليها لا يصح تسليمها
مالم يسلمها ابوها وفي الصغيره نفس لا تخاذلها فكيفها الثبوت الملك لها في التخذات **ق** بعث
الى الخطيبه كسيمان وزفها الاب اليه بلا جهار فله ان يطالبه بقدر المبعوث اليها جهرا
ق له ان يطالبه بجهار مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من كسيمان وهو اختيار
الائمة الكبار ورجال الدين اليرغوموني وبرهان الدين والصدور الشهيد **ق** **ع** عتقت
اليه بلا جهار فله ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدناير وان كان الجاهز قليلا فله المطالبة بما يليق
بالمبعوث وعرفهم **ق** يعني بانه اذا لم يجزها بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعث والمعتبر
ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان
يخاصمه بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء **ق** **ق** صغيرة نسجت جهرا بمال امها وابيها وسعها حال
صغرها وكبرها فانت امها وسلم ابوها جميع الجاهز اليها فليس لاختاتها دعوى نصيبهم من جهته
ق **ع** عتقت جهرا ابنته وسلم اليها ليس له الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رحمه الله
الصواب والصحيح تسليم ثياب الختن ما اجاب به **ق** انه اذا حلت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من الامم حتى تغيبوه واما الالهي

دینیکر جذا امین (۷)

فقال تعلق قبل له فلو قال فتزوج قال ليس بها ذلك **نحو** امرها بكنية الصلح لم يرد عليه فكنيتا
او ثالثا لا يقع الا بالنية **فنع** **عك** اذن له بكنية الصلح فكنيت بها صكاً بثلاث ففيه اختلاف
المشاخ فقبل بيع واحدة وقيل لا يقع شيء عند حنفية **فنع** **نحو** خلاصاً عند الكاتب فقال الكاتب
ايش كتبت فقال اكتب بها ثلثه احدى فكتب ثلاث تطبيقات فحقق اذ انى بثلاثة اوق
ثلاث تطبيقات **نحو** اكتب لا مطلقاً فامر المأمور بغيره فكتبه فان كان الاول يدر
عليها بنفسه لا يقع ولا يقع ويشتد فيه ان يعلم الامر الاول لا يقدر عليها **باب**
في ايقاع الطلاق على المبانة والمختلعة وكيفية **نحو** فتزوج امرأته بغير اذن
مولاهما ثم اشترىها بعد الدخول ثم طلقها ثلاثاً لا يقع الا في العدة وبعض روايات النوار **شبه**
اشترى زوجها واعتقه او الزوج اعتق الامه والعدة باقية ثم طلقها يقع عند ابو يوسف فاذا
شبه لا يقع في قول ابو يوسف الاول به محرم في قوله الاخر يقع قال رضي الله عنه فاما قبل العتق فلا
يقع نص عليه في الكافي فقال اذا اشترى زوجها او ملكته بغير اذن او شقصاً منه لم يقع طلاقه عليها
وكذا لو ملك امرأته او شقصاً منها **شبه** طلقها على النكاح فقلت ثم قال عدها انت باين لا يقع
م ولو قل رها انت باين ثم قال عدها انت باين بطلاقه اخرى يقع **ط** قال المبانة ابتداء
بتطبيقه لا يقع في نظم الزندبستي قال المختلعة او مبانة انت طالق باين او انت طالق البتة و
نوى الثلاث قال ابو يوسف ما في ثلاث خلافاً في زمانه واحدة عنده **نحو** قال الاخر طلق امرأته
عبدك فقال الزوج او المولى سهل يرد لا يقع سئل منصور بن محمد السمرقندي مرد زوجي را كفت من
زن تو اسبه طلاق داؤم فقال الزوج نيك او ردي يقع الثلاث **ط** طلق امرأته غيره فقال الزوج ليس
ما صنعت قال الفقيه ابو بكر كان ابو عبد الله يقول هو اجازة ولو قال نعم ما صنعت فلا فقلت
وبه ابو الليث لان الظاهر **نحو** قال لها ان دخلت الدار فانت طالق بالفاختلاف فيه فقيل دخولها على الفل
يقول ويزورها الا في المختار انه لا يكون قبولاً ما لم يقبل بعد الدخول لو دخلت ثم خطت خطوة او
خطوتين ثم قبلت لا يطلق **م** عن ابي حنيفة مثله اذا قال لها انت طالق على الزوج رها ان دخلت الدار
فالبول رها اليها بعد دخول الدار تقبل ساعة ندخل ووطئها على ما بعد الطلاق الزوج يقع **باب**
في الرجعة بيت قال المطلق طلقا رجعيان رجعتك يا محبة كايين لا يجزى عليه شيء من المهر كانت وهبت
او بطل المهر

مهرها قبل ذلك ولا **نحو** **عك** مثله **عك** فتزوج مطلقاً الوجعية وعدها ووطئها لا يصير رجعيان
لان التزوج لغو والوطئ بناء عليه فيكون كاجنبية **نحو** طلق رجعة الامه رجعيان ثم تزوج حرة
فله ان يراجع الامه **قيل** اجاز من رجعة المفضولي صح **نحو** طلقها رجعيان ثم جن ثم راجعها بفعل
او قول لا يصح **نحو** ببيع وعن **نحو** صح بها وعن **نحو** صح بالفعل دون القول **نحو** الا تيان في دبرها
ليس برجعة والغتوى انه رجعة وبه **نحو** **شبه** **نحو** يصير رجعيان الوقوع بغيره على
فزوجها بشهر من غير قصد الرجعة **باب** **في العدة** **نحو** ارادة المعتدة عن الوفاة
ان تخرج من مصر الى دستاف حاجه عمان الكرم فلا تبين في غير منزل مصرها **شبه** خرجت من
بلدها الى اصلاح ما لا بد لها من الحاجة والعدة وطلب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها فلها ذلك **نحو** **قيل**
نكاحاً فاسداً وانكر الدخول في تزويجها غير بالغة وانه دخل بها الزمة بالعدة حتى حرم نكاحها على
غيره **كش** وغيره تزويجها ثم طلقها ثلاثاً بالشرط ثم خلاها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم
طلقها باين قبل الشرط ثم وجد الشرط قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثلاث **نحو** وطئ
المختلعة في عدتها على الجحمتها لا تستقبل العدة وعليها الحد **نحو** يستقبل **ط** خالها بما لا يغني عن
ثم وطئها في العدة مع العلم بالحمة يستأنف العدة لكل وطئيه ويندأخل الاختلاف الصحابة والخلفاء
رجعي او باين قال رضي الله عنه ولو علق الثلاث بالتزوج ثم تزوجها ودخلها مع العلم بالحمة
ثم تركها فعلىها العدة للاختلاف **قيل** طلق المدخولها وعمرها حرم وجسور سنة ثم مضى عليها
اربعة اشهر لا تحيض ليس له ان يتزوج بنتا غيرها حتى تنقضي مدة الحمل ثم ثلاثة اشهر الاحتياط لهذا
نحو تزويجها بغير شهر ودخلها ثم غرض على ترك وطئها واخذت في العدة ثم وطئها بعد ذلك في العدة
فعلىها علة اخرى حيث اخلان فقبل خلافه **نحو** لا يجب بالوطئ الثاني علة **شبه** بجك العدة بدخول
زوجها الصبي المراهق في احاد اب عبد الله الجرجاني صح في قوله حنفية ولي يورث المهر والعدة والحيان
بوطي الصبي في قول محمد بن عبد الله الميرم قال ولا خلاف بينهم لانهم اجابوا من اهل بيتهم ومنهم
الاغلاق محمد اجاب الذي لا يتصور منه لان ذكره في حكم اصبعه نظم الزندبستي زنت العلة العلة
اليافعة يصح او يجوز لا حله عليها وعليها العدة ولا مهرها **نحو** اذا جعلت المعتدة ولدت تنقضي به
العدة مطلقاً من غير فصل بينهما اذا كان من المطلق او زنى وعنه لا ينقضي به من الزنى ولو كان الحمل نكاح
فاسد

فان ولدت قبل المتاركة لا ينفى به العدة وبعدھا تنقضي وبه **صح** طلق المدخولة
ثم لاجلها ثم طلقها قبل الدخول اعدة عليها عند زفركا فيهم والباين **صح** طلقها ثلاثا
ثم جئت بعد مدة فقالت تخلفت فصدقتها فتزوجها ودخل بها ثم اقران التحليل كان كذا
وتفروقا فعليها العدة **صح** طلقها ثلاثا ثم تزوجها ودخل بها فلا عدة عليها عند المي
ومحل وبن تزوجها بعد الثلاث فقالت وصيت ثبوتها لاجل هذا ذلك فوطئها واقتروا الخ
العدة عليها ام يكون ذلك زنا فقال قد قالوا لا حدة عليه وفي العدة نظر **صح** تزوج ملكو
الغير وهو لا يعلم انها ملكو الغير ودخل بها تحجب العدة وان كان يعلم انها ملكو الغير لا تحجب
العدة والدخول النكاح بغير شهود وتوجب العدة لانه مختلف وكذا نكاح هذا وصفه والدخول
فيه يوجب العدة **شبه** قالت المعتدة استطت سقفا استبان خلقه وبعض خلقه تصدق
وتنقضي به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة او يوم **صح** اذ قالت انتقضت علي في
يوم او اقل تصدق ايضا وان لم يقل بسقط لاحتماله **صح** خلافة زوجت نفسها من رجل
ثم قبل الدخول الخلوة زوجت نفسها من آخر وجعلت من الثاني فلما سمع به الاول سألها
صك الطلاق فلا عدة عليها من الاول ان ثبت شرب البول منه اذا كان خافرا بالانقاف وان
غاب فعند ان حنفية لعدم الدخول فتنقذ لان ثبوت النسب من حكمي فلا يظهر من جميع الاحكام
حتى يجوز للزوج الاول دفع الزكاة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج الاول عند حنيفة
بحانه ثبت نسبته منه عهد والمثلثان في نكاح الواقعات المرتبة **صح** ولدت ثم طلقها تزوجها
مضى سبعة اشهر وتزوجت بالآخر لا يصح اذا لم يحض فيها ثلاث حيض قبل له فان لم يكن خاضت
قبل الولادة قال الجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل **باب في الدعوى**
والبيئات في الطلاق **صح** ادعت انه طلقها من غير شرط والتزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد
فالبينة فيه بيئة المرأة ولادعت عليها انه خلف لا يفي ما ادعت انه لا يفي به من غير ريب
واقاما البينة يثبت كلا الامرين ويطلقها بايها كان **باب في طلاق المريض**
اكد على طلاق امراته ثلاثا فطلق لم يصرفا فلا تورث منه ولو طلق نفسها ثلاثا من مرض يوت
فاجاز الزوج الثلاث ومات تورث منه لان المطلق اجاز به **باب في مسائل الابرار بالطلاق**

في الخلع

في الخلع **صح** قالت تزوجها باح اخواسام فقال افعلي ما يفعل النساء فقالت ما افعلي فقال
ابويته من المهر فقالت ابرائك من المهر فقلتني فلا يبرأ حتى يطلقني **صح**
مثله ولو ابرأت زوجها عن النفقة بالطلاق والنكاح قائم والنفقة غير مفروضة على الزوج و
قبل الزوج فهو طلع وان لم يكن النفقة واجبة لكن سبها قائم فصح الابرار عنها في ضمن العقد
صح مثله **صح** ابرأته ليقبل انه يطلقها فقبل ولم يطلقها حبس ابرأته الا اذا ارادت بالقبول
الايقاع وعنه على ان يقبل انه يطلقها حبس ابرأته المحر والقبول الا اذا اخذت انها عنت نفس
ويقال ابرأته بشرط الطلاق لا يبرأ حتى يطلقها في ذلك المجلس ولو ابرأته ليقبل انه يحبس اليها
فقبله يبرأ ولو ابرأته ليطلقها فقام ثم طلقها يبرأ ان لم ينقطع حكم المجلس والا فلا ولو وقع
اليها طلع بالمهر ثم خاضا فابراة عن مهرها ليطلقها فطلقها يقع مجازا وعند ما يجب
رد المهر ولو بانته منه بوجه وبها لم يعلم بذلك حتى ابرأته ليطبقها فطلقها لا يبرأ **ابو ذر** قالت
لا حق لي عليك فطلقتني فطلقها فابراة من ان قالها على وجه المبدأ الا فوجي **صح** قالت تزوجها
ببرأتها كما هي فاسكرتني حررا كما فقبل يقع الثلاث والبرأة بدون كتمه الصك **صح** مثله وكذا
لو قالت ابرأتك عن الصداق وعن نفقة العدة بالصك فقبل **صح** مثله **صح** ولو قالت بشرط
الصك او قالت بشرط الطلاق وقبل لا يقع عالم بكتب الصك **صح** يقع **صح** ولو قالت بشرط الصك
لا يقع بالقبول وتنفروا عن المجلس ثم كتبت لها الصك لا يبرأ ولو ذهب معها الى الصك ككتبت يبرأ
ولو قالت بالصك والطلاق فله فيه جوابان ومتى قالت بشرط الصك بشرط كتمته في المجلس ولو كتبت
بعد الافتراق لا يقع **صح** قالت له ابرأتك بشرط الصك فقبل لا يبرأ ولو كتبت في المجلس يبرأ وان كتبت
خارج المجلس يقع الطلاق ولا يبرأ ابرأته بشرط الصك وان يدفع اليها الامتعة المعينة فقبل
البرأة وكتبت لها الصك ولم يدفع اليها الامتعة لا يبرأ ويقع طلاق رجم **صح** **صح** قالت ابرأتك
بالطلاق فقال ان كنت بوايت فقبلت لاثنين **فكبت** ولا فرق بين قوله ابرأتك بالطلاق او
بشرط الطلاق انه لا يبرأ ولا يطلق بالقبول **صح** ابرأتك فطلقني فقبل ورس انه لا يبرأ الا بالطلاق
وبه **صح** وبفعلت يقع وبه **ابو ذر** **صح** لا يبرأ الا بالطلاق وفي قوله ابرأتك على ان يطلقني على القبول
علاذ لك الدار **كب** **صح** ابرأتك عن المهر وما اخاسي وما يوسكند خيبر حتى حررا كما فقبل الزوج البرأة
بشرط وجود

بشرط الطلاق

في المجلس ولم يطلقها الا ببراءة ولو طلقها فيه يكون بائنا ولو قالت بشرط الطلاق والعكس فطلقها في
المجلس ولم يكتب لها الصلح لا ببراءة ولو كتبت لها الصلح الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه ببراءة وان
لم يشهد فيه ولو قالت بشرط الصلح فطلقها بلسانه لا ببراءة وبالعكس ببراءة **ط** ولو قالت ابرأتك
طلقني ببراءة **الحال** **ج** ولو قالت ابرأتك من الصلح والطلاق فلم يقبل بلسانه بل امره ان يكتبه
الصك في هذا قبول فيقع اذا كتب الصلح في المجلس **ج** قالت ابرأتك من نكاحي ابرأتك من نكاحي **ط** ولو قالت ابرأتك من نكاحي
لا ببراءة ولو ابرأته بشرط ان يجد لها كالحجود اية ان شهودا شهدوا بانها مطلقة عليه بالثلاث
النكاح باطل ففوق بينهما لم يصح البراءة **ج** ولو ابرأته مطلقة بشرط الامهارة صح التعليق لان شرط
متعارف وتعلق الا ببراءة متعارف وخالفان قبل الامهارة وهم بان يهرها فابنت لم تزوج نفسها
لا ببراءة الامهارة الصحيحة ولو ابرأته المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومثلها ما به فلو جرد
لها نكاحا كانا ببراءة لا ببراءة بدون الشرط **و** **ج** خلافة **ج** قالت الميسرة تزوجها تزوجني
فقال هي المهر التي لك علي فأتزوجك فبرأته مطلقة غير متعلق بشرط الزوج ببراءة اذا تزوجها
ولا فلا لانه ابرأته متعلق فلا له وقبل لا ببراءة وان تزوجها لان هذا ابرأته على جهة الرشوة فلا
يقع والبراءة ابرأته **ج** قال المطلقة لا تزوجك تام تهبي ما لك علي من المهر فوهبت مهرها على
ان تزوجها فالمهر على الزوج تزوجها ولم يتزوجها لان العوض على المرأة في النكاح محتج قال روي
المسائل تدل على ان ابرأته بشرط الزوج لا يقع لانه رشوة **ج** ابرأته بشرط ان يسكنها بالمعروف
ويحسن معاشرتها ولا يوفيهما ولا يطلقها فقبل ثم تزوج عليها واغار على مالها واذاها وطلقها فانا
لا ببراءة بهذا الشرط غير صحيح **ب** قال المطلقة ثلاثا ابرأتني عن الصداق بشرط ان اجده لكرصداقا
فابراته بهذا الشرط فجدد لها نكاحا لا ببراءة الفساد **ج** قال لها ابرأتني من المهر فقلت اخطاف منك شو
العاقبة وان تطلقني فقال ابرأتني فاني لا ادفع لك سوء العاقبة ولا اطلقك فابراته ولم تقبل بهذا الشرط
هذا التعليق ببراءة في الحال **باب الخلع** **ش** اختلعت نفسها بالمهر بشرط ان الزوج يعطيها كذا
مئاة من الارز الا يبيض وخالفها به ينبغي ان يصح ولا يشترط بيان مكان الابقاء عندا حينئذ لان
اوسع من البيع **ق** في المهر على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب فقبلت فملك الثوب قبل التسليم لم تبين لانه
جعل نفس التسليم شرطا **ج** وهبت مهرها لاختها فاخذ اخوها منه بالمهر فبأله ثم اختلعت نفسها منه بشرط

المهر

ان تسلم اليه القباله غدا فقبل ولم تسلم اليه القباله غدا لا تخرم ولو اختلعت بشرط الصلح او قالت بشرط ان يرد
اليها اقشمتها فقبل لا تخرم ويشترط كنية الصلح وقد لا تقتضي المجلس **ق** **ك** **ج** مثل **ج** خلعك
على عدي وقف على قبولها ولم يجب شي **ش** خلعك على علي بن الدين فقبلت ينبغي ان يقع الطلاق ولا
يجب شي ويطلق الدين **ج** وغیره اذا ادعت مهرها على زوجها فانكره ثم اختلعت نفسها بمهرها وقبل
لم تبين بالشهود وانما كانت ابرأته قبل الخلع فليس له شي ولو اختلعت على عبد ثم تبين انه عبد الزوج
ولا فذلك الا بالتعاقب فنبين ان لا يلزمها شي لان ما فوبد الخلع يسلم له كما لو علم انه عبد وسئل
فلو كان الخلع على د رهم او دنانير ثم تبين انها للزوج فانه يجب **ق** قال لها خويشتن من خويشتن
عدت وكا بين فقالت خرم لا يكون خلعاً الا ان تزوج الخلع ولو قالت من خرم يكون خلعاً وعلى هذا
في البيع لو قال ان كانه يده د رهم في خويشتن خرم يكون بيعاً **ب** ليس الخلع ولا بيع وعرفنا **ج**
خويشتن بخويشتن ولم يدكر البذل فقالت خريدم فليس بطلاق ولا خلع **ط** موطلاق ولا يستط شي
من المهر **ق** ان نوى طلاقاً فطلاق باس ولا لا يقع شي **ب** خلع بالعرف وان لم يكن الزوج فروم
ولو قال الزوج خويشتن خريدم بعدت وكا بين فقالت فرو ختم **ط** موخلع ويستط المهر **ب**
ليس خلع **ق** ان نوى طلاقاً فبيع ولا يستط المهر والا لا يكون خلعاً ولا طلاقاً على قول اكثر المشايخ
ج قال خويشتن خريدم بعدت وكا بين فقال وصلت بنسبت ثم قال فرو ختم فهو خلع وقوله وصلت
نيسبت ليس بفاسل **ج** مو فاسل فلا يكون خلعاً **ج** اختلعت نفسي منك حتى تملك معنای وقيل صح
نفقة العدة **ج** لو قالت بهم خلعها لا يدخل نفقة العدة قال روي انه عنه لان الحق سى عن الواجب بخلاف
قولها حتى تملك معنای **ج** اختلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة فقال الزوج افاخ في فوفوب **ج** اشتريت
نفسى منك مهرى ونفقة علق وهي قائمة مقام الزوج وقارنيك طلاق باي توكتشاده كروم فهو رخي
لان بالقيام بجل على معاوضته وقبل باين وقد مر مثله في النكاح **ق** **ج** خلع امراته وله نفقة
سقطت **ج** قالت تزوجها خويشتن بد دينار خريدم قالتها ثلاثا ثم قال الزوج فرو ختم يلزم الاموال
الثلاث وكذا لو قالت اشتريت نفسي منك ثلاث مرات فقال فرو ختم يقع الثلاث ولو قال خويشتن خريدم
خويشتن خريدم خويشتن خريدم فقال الزوج فرو ختم فرو ختم فرو ختم فوقع طلقة واحدة بخلاف
قولها مر طلاق د مر طلاق د مر طلاق د والمسلمة لها **ج** ولو قال اخلعني اخلعني فقال اخلعك
ثلاث

المهر
في المهر
في المهر

قوله

قوله قال له فلو ختمت برأيت وكا بين فقال من خويزم بأذنه ان مجلس كنت خويزم فهو
خلع **قوله** وكل رجلين بالخلع في العدة بالالف والحاء الآخر يجوز ان قال كل واحد منهما خلعتا اجاز
قوله خالعهما بشرط ان يسكن في هذين الوالدين عشر سنين بنفقة ما وكسوتهما فنفقة وذهبت
الي فزبه اخرى فانفق ايوصا عليها ما يرجع عليها بعقده ما انفق في تلك المدة لا بما انفق **قوله** مثل **قوله** اختلعت
نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها بزوج بنفقة بقية
العدة وبقيته نفقه ولد سنة **قوله** ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها ونفقة ولدها عشر سنين
وبقيته لا بقدر نفقه ولدها فلها ان يطالب الزوج بنفقة الولد لان بدل الخلع دين عليها فلا
يسقط نفقه الولد عنه بدين له عليها كما اذا كان عليها دين اخر فيلزم لا بقدر نفقاتها لان نفقة
الولد عنه قال في حاشيته وعلمه الاعتقاد لا على ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط **قوله** ان
نفسه منك بالمهر والعدة فقال تراي كطلاق حتى ياتي كساده كوفهم فهو باين ويسقط المهر ولو كانت
اشترت نفس منك امسره انك لم تبع فقال لا بل بعثت دفع الطلاق وسقط المهر ولو كان على العكس
فالقول لها بخلاف ما اذا قال الزوج طلقك ليس بالف درهم فلم تقبلي لوقال خالعتك امسره لها وقالت
لا بل قبلت فالقول له **قوله** اشهد رجلين على ان امرأتى اذا اشترت نفسها مني بالمهر ونفقة العدة فاني
ابيع في تلك المدة المنطقه لانفسها فجات واشترت بها فقال الزوج فروختم و اشار الى المنطقه والشاهد
موان اشارته صح الخلع لانه صحيح والاشارة متودده ووقال لوفجة الغايبين زوجك وكلني بالخلع
معك فصدقت للراه وهو عدل في زعمها فخلعها ثم مضى فلا شجب فيها ان يتزوج بزوج آخر **قوله** شتر
ولو قامت بينة ان زوجها المجنون خالعه في صحته واقام وليه او هو بعد الاقامة بينة انه خالعهما
في جنونه فبينته للراه اولي **قوله** ولو قيل له زن توخيتن خويزم بعدت وكا بين فقال فروختم ثم
قبين انه لم يكن كذلك لم يقع شيء ولو قال لبائنته في العدة بدو طلاق خويشتن خويدي فقالت خويزم
وقال هو فروختم لم يقع **قوله** قالت تزوجها اختلعت منك بكذا وهو يسجد الكوباس فجعل يسجد وخاضع ثم
قال خلعك في جواب ان لم يظن وقيل جواب وان طال اذا انعلق كما تم بالخلع **قوله** شتر **قوله**
زن خود را خوب می زد که خويشتن بخود وزن خويشتن خويدي بعدت وكا بين وشو فروخت يقع
الطلاق ولا يسقط المهر والنفقة ولو اختلعت الكره والطوع فالقول مع اليقين **قوله** مثل **قوله** تزوجها فاسدا

ودخل بها ثم تزوجها صححا بالف درهم ثم قالت خويشتن خويزم بعدت وكا بين مهمتها
لا يستطع من المثل الواجب بالدخول تزوجها فاسدا ودخل بها ثم قالت خويشتن خويزم
بعدت وكا بين وقال فروختم لا يستطع من المثل **قوله** يستطع لانه جعل كما به عن الادب **قوله**
فقال لها بعدك نفسك بكذا فقالت ما اشتريتها ثم قالت اشتريت في المجلس صح وعلى عكسه لا
يبيع كالم قبل مي خويزم ولو ادعت الخلع فانكروا فامنت عليه بينة وقضى عليه بالفرقة ثم قالت
في الدفع كتبت خلعتيها ولكن تزوجتها بعهده بسمع منه خلاصة العوى خالعهما بمال ثم خالعهما العدة
لم يبيع وان طلقها بمال بعد الخلع وقع ولا يجب له الخلع والطلاق بمال بعد الطلاق الرجعي يصح ويجب
المال فان اختلعت بالي ثم قامت بينة انه كان طلقها بايتا قبله استودت المال **باب**
في التعليق الذي يقع في الحال على سبيل المجازاة **قوله** قالت تزوجها اي تاز فقال
اكر من تازم فان طالق فان قال في ذلك من غضبه ووقع الطلاق وكذا لو قالت له يا كسلان
وقال لو كنت كسلان فانت طالق **قوله** كان يضرب بيده فقالت له كافر ففعل كمثل هذا فقال
لها تزوجها ان كنت كما فراكا نقولين فان طالق ثلاثا ووقع الثلاث **قوله** وهذا على قول من حله
على المجازاة وعلى ظاهر الجواب هو تعليق بشرط **باب** **الايتاء** **قوله** قال لها اكر من تاز
تزوجي كني يا سويط يا ايشق ثم انزع بذتر ثم فلو تقويها سبعة اشهر قال بعد الكرم لا تخوم
واختيارى انها تخوم **باب** **في الطلاق المبهم** **قوله** الايتاء قال المدخول كنيه احليها
طالق ثم وطئ احداهما لم يقع على الاخرى لان الطلاق لا يحكم الوطئ بخلاف الثلاث **قوله** قال لها شكرنا
بما احكمكم و اباخرهم يارور لا يثبت الا اذا نوى الايقاع **قوله** ضنا **قوله** الحج **قوله** وقع نوى ولم ينو وقيل
لا يقع مطلقا ومن **قوله** قولان قال في حاشيته سئلت عن طالق باي كاسباكم سكت في خويشتن
دعي بوسك خو فقال خراج على من يقع الطلاق فتعوقفت ثم سئلت لوقالت يا ابا بكر سكت
خويديا فاسما فقال خراج فقلت يسأل عن بينة فايتمها نوى يطلق وان لم يكن له بينة والتعويل
اليه قلت وكا به والا فلو سواد لوجود الايهام فيها من حيث المعنى **باب** **مكانة متفرقة**
قوله قال لها انا فاحي كاهي مكها سواه كذا وقال انا فاحي فقالت نعم وقد كانت فعلت ذلك
لم يقع **قوله** ب **قوله** انا نوى الايقاع خنت وان لو خنت لا يثبت **قوله** قالت لزوجها صوي فقال في
الطلاق

قوله

قوله

قوله

بأه ساءد براح كناد هناد فقال نعم سرشي لم يقع **فقع** وقع يدها دياهم امانه ثم اتهمها
فقال لها فحق طالق ثلاثا ان كنت اتخذت فقال نعم وظهر انها كانت اخذت لم يقع اذا نوى تخفيفها
ولو قال اياه مكان قوله اها فحق لا يصدق انه نوى تخفيفها الا ببيع **فقع** ولو قال لها سيكند خورك
فهو تخمين في عرف خوارزم اذا قالت يا حبيب **فقع** الاقرار بالخلف لا يكون اقرا ابا الطلاق ولو
قال يا نويت به طلاقا ولا غير لا يصدق **شتم** طلقها ثلاثا ويقول طلقها قبل ذكر بواحدة ولا يصدق
عدها فان كانا قضا العدة معلوما عند الناس لا يقع الثلاث والا يقع **فقع** حكم عليه بوقوع الثلاث
بالبينة بعد ان كانا قدام بيته ان كنت طلقها قبل ذلك طلقة بملء مديته لا تفتت اليه **فقل**
طلقها ثلاثا ثم قال بعد ان كان قبلها طلقة واحدة وانقضت عدتها فلم يقع الثلاث وصدقته وذلك
فتد كونه للجامع انهما يصدقان **وذكر** علي بن زياد انهما لا يصدقان وعليه الفتوى وان لم يصدق
هي لا يصدق **م** طلقها شتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة بواحدة بالثلاث **شتم**
سي خلف بالثلاث بشرط واقرب وجود الشرط كاذبا ففرق بينهما بعذر في الارواح ديانة
هم تدعى عليه المهر ونفقة العدة وانها مطلقة وتكون بغير اختلاعت ولا بيته لها والقول لها المهر
وله نفقة العدة ولو قال لزوجتي الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم اعتقها مولاها قد
وقع شتان **ظ** مثله وفي الجامع الكوفي طلقت شتين هلك الزوج الرجعة **بخ** شتم طلقها باينا
ثم قال هو زنت كما هستي من اطلاق وقع على المطلقة **هم** **شتم** وان سكنت هذه البلية فامراته
طالق وله مبانه لا يقع عليها **هم** خلف بالطلاق ليحليل الظاهر في سجد ثم ذهب الى قوله لو رجع الى
سجد يذهب الوقت فيسلي هكذا اطلق امراته ولا يؤخر الصلوة **قب** في الثلاث يؤخر الملتصق
حلال الله على حرام ان فعلت وليس له امراة فتزوج ثم فعل ذلك الفعل لا تطلق **فخ** طلقت
فقع له امراة جنب وخايض ونفساء فقال لئن احسدتا خبثك طالق طلقت النفساء
ج في التحشيت طالق على الحايض لانه نص **باب في النفقة والكسوة والسكنى**
ظ **م** **م** قال لها خذي هذه الدنانير الخمسة لنفقتك لم يعين الوقت فهو عليك لا اياحه **قب**
اذا لم يوطئ نوجته نفقة ولا كسوة فلها ان ينفق من طعامه ويتخذ ثوبا من كرايسه لغير اذنه
هم فرض لها القاضي كسوة فدفعها اليها ثم غصبها منها فليس ان يقع نفسه بامنه ليدفع الثوب

الجمعة
الجمعة

الجمعة
الجمعة

الجمعة
الجمعة

باب

قب تزوج امه بغيرهم السيد طوال اليوم والنزوح طوال الليلة فنفقته اليوم على الموضع الليل
على الزوج ولو ابتان يسكن مع صنفها او اجاء الزوج كاته فان فرغ لها من الدار بيتا على
حده له غلق ليس لها ان تطلب بيتا اخرى في الجامع الا صغر له امرتان طلبت احدهما دارا
على احد قال محمد بن اسلام الزوج مخير ان شاء جمع بينهما وان شاء فرق بعد ان لا يجوز
عليهما قال رحمه الله بنحسائي تزوج ببلدة واسكنها في خانوته فمضت من الثمن فلها
ان يطالب حار اخرى **نص كوي** مثله **باب فيما يستقط نفقة الزوجة كب**
بخ كنه روصيه في بيت واحد فذهبت المكنته الى بيت امها لينشاخا رزقا بيتا على احد
فلها النفقة **قب** يسكن في دار زوجته فاخرجته الزوجة عن الدار فان هتبا لها بيتا
وقال لها اسكني في بيتي فلم يسكن فلا نفقة لها **ط** ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا
بيتا على احد ليس لها ذلك عندنا حينئذ ولا يجوز وقول محمد بن احمد رحمه الله **باب**
في فرض القاضي النفقة والكفالة بالنفقة والمعتلة وما يستقط **قب** **م** **م** رجل ذهب
الى القرية وتركها في البلد فلما كان في بيوت النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبته سفر **كص**
قول القاضي استدني عليه كل شهر كذا فرض منه حبس المدعي عليه وقضاء عليه **م** يباع العبد
في نفقة علة امراته **قب** فرض النفقة عليه وقال ابو ان غابا بنى فذلك ضمنه النفقة ثم خالها
قبل ان يغيب ثم تزوجها ثم غاب فقد سقط عن الكفالة بالخالع **شتم** صلحت المعتل من نفقة
العدة كل شهر يثلث دينار وصفت علة ولم يرد اليها ذلك لا يستقط البدل لا ضرر فيمن ان يكون
صلحا وبين ان يكون الفرض حكم حكم لا حاكم ولو خرجت بعد الفرض من البيت الذي وقعت فيه
الفرقة بغير رضاه لا يسقط ذلك المدة التي غابت **ط** وطى معتله حتى وجبت علة اخرى ثم
انقضت الاولى وبقيت الثانية لا يستحق النفقة فيها لانها لا يستحق النفقة علة الوطى كما
الطاح الفاسد والعرفه **فخ** المعتلة اذا لم يلزم بيت العدة بل يسكن زمانا ويخرج زمانا
لا يستحق النفقة لانها ناشئة **فخ** المعتلة اذا ابتان يطبخ زهيا كالمكسوة ان كانت من بنات
او بهاء علة لا يستطيع الطبخ والجنز كان على الزوج ان ياتي بطعام مهرها او ياتي بمن يطبخ
والا فلا **ط** تزوجت علة الغير ودخل بها الثاني فعلى الاول نفقتها في الطلاق الباين **م**

في الله الخ شرط مكن ان فعلته فليس بين القوي البخارية تراطلا بشرط انك فلا تراخا في
 فتزوجت بعد اعله ينقل اليه ليس يتعلق ثم ذكر بعد هذا بالبحر كاري نأتم فيند
 ينكحكم فانت طالق او قال كاتينك الحكم فانت طالق ثم انقضت عدتها ونقضت لا يقع
 الطلاق بهذا الشرط **باب في كذا لفظ اليمين** **شتم** هو ارباؤا وليه ان فعلته
 ينبغي ان يكون اليمين **شتم** هو ارباؤا بالله ان فعلته فعل فلفظة واحدة **جمل** للبر غوي قال
 خلفت بالفايمان او قال والله لا اضربك شرا من مرة لا ينقض اليمين واحدة **باب ما**
يكون تعليقا او تقييما او ذكر الاجزء الكليين عند سوط اهل يتعلق بهام شتم
شتم كما بالبحر خجيا كأم قال في الاية للنصود الغني في هذا لا خوف بين كلمة كأم ومتما با
 الخور فيه ونفوق بالنية قال رحمه الله وهذا انظر المحقق قلت ويتروا في فوق بينهما و
 تفسير قوله كما دخلت الدار خجيا كأم كاد خجيا وقطعه من دخلت با غلها وخجيا فيكون الاول
 لعدم التعلق الاول من الثاني ويظهر هذا الفرق في قوله با غلها كأم ساد ديار هفوا كأم
 وقوله خجيا كأم ساد ديار هفوا كأم في الاول يقع على وقت واحد وفي وقت كان
 والثاني على كل وقت من اوقات **شتم** لا فرق في عرفنا بين قوله خجيا كأم كاد كأم
 قوله كاد كأم وانكوت من فوق بينهما قال رحمه الله وهذا حسن وكلاما تفسير بقوله كأم كاد كأم
 في عرفنا فيكون الخت كأم الصورتين حتى يتم الثلاث قلت وما اشار اليه استاذنا مستقيم
 فيما اذا غلقة بكلمة كأم على غير التزوج فاذا غلقة بالتزوج لا يتم بالثلاث **شتم** قالت لزوجها او هب
 الى قوتي فغضب الزوج وقال مكر يا سوكام وساوي حلال حرام مكر يا سوكام فانت طالق ثلاثا
 وقع الثلاث في الحال وكذا لو قال انت طالق ثلاثا كبري سوكام **سي** موه الحقيقة لتجيز وية او
 وفي العرف تعلين وية الوبر اذا نزل التعليق **شتم** وقع بينهما مكاذبة في الدفع فقال بالبحر سيار وربة
 كين ها فوج وقال نوبث الانكار يقع الثلاث فضاء **قع** وقع الثلاث ان اراد به التخليق **سي** ان اراد به
 التعليق لا بحث **قع** قبل لا يتزوج فلانه فقال لا فاعاد كلامه فقال براخها افاح ساو كابين
 اكامام فتزوجها لا يقع **سي** لا يقع الا بالنية **شتم** يضر ولاء فاذا دامت ان تاخذنه فقال انت
 طالق ثلاثا فاح محاف فهو تجيز ظاهرا واذا نزل التعليق فتعلق **قع** تعليق **شتم** هو تجيز **عك** قال
 فلا تاخذني

لست ترين ان لم تدفع الى الثمن الى خمسة ايام اكون اسرا لك طالقا ثلاثا فقال في افع فلو لم تدفع لي خمسة
 ايام وقع الثلاث **شتم** اكون اسرا لك طالقا لثلاث فقلت كذا فقال اما ما ولد يا ورفو جواب وان زاد على
 حرف الجواب لا يذكو للمبالغة ويتبع واحدة **قع** مثله **بم** ذلك كنت تراي طلاق ووطلاق وسمي
 طلاق كبريانه من اندرائي وقع الثلاث قبل الدخول بقوله تراي طلاق ووطلاق **ط** قال لهما ان
 خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع لثمة الاضائه **بها الدين الاسبجالي** قال لهما المضمومة
 حاموش باش واكوفي ادمت سه طلاق بالبحر اني عسر وابل كذا فانسركا حتى فان اراد به التعليق
 لا يقع **شتم** انت طالق بذا شرطك ان سهو بروي قبلت يقع الطلاق بقبولها **شتم** انت طالق ثلاثا كأم
 هفوا كأم اي رطخ دحاح ايواش خروج بكام باهاسي حكام فهاذا تعليق والكلمة شرط ووقال **الدين**
 لم يونه زمان واسم معامل كات كاي وساوي حلال حرام كاد كاد روك ساك ابح احسن هفوا
 اما ما ساك فدفع انسان اليه بغير رهن فباحث اصحابه فيه فقروا انهم لا يثبت والجزء لا يتعلق
 الا بالدفع بالرهن وقوله اما ما ساك تغبر للاول لا يتعلق به **قع** قال لهما كان في الضقة كذا فقلت لم
 يكن فقال انت طالق ثلاثا كبري حيث فهو تجيز **شتم** قبل له اسرا لك تفعل كذا فقال طالق ثلاثا فانها
 لا تفعل كذا فهاذا تعليق وقال ابو ذر تجيز **مت** فالحالة الاولى كذا ان يكون غلها الطلاق **عك** كات
 تنهي روجها عن اسر فقال انت طالق ثلاثا كبري حاني بردي فتجيز **شتم** تعلق بعد رها فتنال النسفي
 ان ازوي سه طلاق كبري كاد كاد او نكودم او يقول كبري فلان كاد كبري او كبري نكودم او يقول كبري
 الكلمة فديارنا تعليق لا تجيز وعن الكرخي عبد خزانة صلى الغلاة فتعلق ان تعارفوه شرط **ط** واما
 قوله كبري فان لم يتعارفوا التعليق به يتبع الحال وان لم يتعارفوا الآية فتعلق وان تعارفوا به ويصير
 الشرط فاختل فيه ولا يصح انه لا يقع **قع** قال لهما ما نزل طلاق كبري فلان كاد كبري والادبه التعليق فليس
 بتعلق ولا تجيز ولو قال كبري فلان كاد كبري من اطلاق وادبه التعليق كان تعليقا وعند المتأخرين يعلق
 في الوجهين لا ضار الخطاب فيها قلت والفرق للسلف ظاهرا لان الاول لم يتقدم الطلاق خطاب فلا
 يضر في الثاني تقدمه فلا علة **شتم** سكران قريع الباب ولم يفتح له فقال ان لم تفتح الباب الليلة
 فانت طالق ثلاثا ولم يكن في الدار احد ففتحت الليلة فلم يفتح لا يعلق **شتم** ابوان عرسا على ابنتها خطيبة
 فقال كالي شغلي وور يفع او قال كأم اي شغل يور يفع فاحرام اباح فاصلحاه او اصلح يور يفع
 اه الصلحتم هذا الاسر

في قوله
 لا يقع
 في قوله
 لا يقع
 في قوله
 لا يقع

في قوله
 لا يقع
 في قوله
 لا يقع

في قوله
 لا يقع
 في قوله
 لا يقع

في قوله
 لا يقع
 في قوله
 لا يقع

في قوله
 لا يقع
 في قوله
 لا يقع

قال لها لخصوه لئلا علي حرام ان لم يخرج وفان اكرت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات
كنت انك انت اخرج لخصومة الخروج والا فلا ولا للجامع للبر غير لو قال لها ان لم اخرج
فانت طالق فخرجت اربعة اقسام فان كان فيه دلالة النور بان فقدت ضيقها فخرجت
الى النور وان نور النور بدون الدلالة يصنف ايضا لان فيه تغليظا وان نور الابد اولم يكن
له نية انصرف الى الابد وان نور اليوم او الغد لم تغل نية **شم** قال لها تسبب لخصوم في
امه تريد ان تخرج امي وان خرجت فانت طالق ثلثا ثم خرجت امه حاجتها الى لخصوم
لا يقع المثلث وهو على الحال **قع** قالت له طلق طلقني فقال ان لم اطلقك فموت على النور **شم** باع
منها جوقه فطال بها بالثمن فلم تدفع فقال ان لم تدفعي الي الثمن فانت طالق ثلثا لا يحسن ما
خارجين الا اذا ادا النور ولو اخذ يضرب امراته واراد طيل فله ان يخرج فقال كان لا
راح بي واراد به الطير فمضى طالق ثلثا واراد الخلف ان لا يبلغ خبر الضرب الى ابها وامها
فوت لم يكن على النور **شم** على النور **ظم** ان خرجت بعد انقطاع الوحشة لا يحسن قال
رحم الله وهذا احسن الاجابة لانه لا يريد به الابد لانه متعذر ولا النور المضيق يساعة اليمين
لان الغرض ان لا يخرج العالدين فيكون المراد حالة الوحشة **عك** قال مات الصهر وترك
ضيعته ميراثا لثلاثة فقال السلف انك باكل من صنعه صهرك وشرب من نهوه فقال
ان كنت اكلت من صنعه وشربت من نهوه او زرعته ارضها فماتت طالق وقد كان زرعته
ارضه وشرب من نهوه واكل من طعامه حال حيوه صهره ينصرف الى لالة الحال **شم** قال لها
ان ذهبت الى غرس فلان ولم تغسل ثوبي فكلما ذهبت اليه ثم جاءت وغسلت الثوب كنت لالة الحال
فك ان احدثت من ثيابي ولم تخبرني فكلما فاخذته ولم تخبرني فكلما فاخذته وانما اخبرته بعد
لاحت **شم** ان رايت سارقا فلم اخبرك فعلى النور ولو قال لم اخبرك وان لم اخبرك فعلى الثواب ولا بد
من الشوطين **عك** ما سالت منك هذه المرأة باح وكاهن صفر فانت طالق ثلثا فاسالها ثيابك
ولم تغسل لالة الحال لا يحسن **بو** مثله قال رحمه الله وينبغي ان يتقيد هذا الثمن بقاء حاجه السائل اليه
ولو قال لها ان لم اخرجك من هذه الدار اذ قدتم ابوك فهو على التواخي بعد القلوم **مت** وفيه نظرون قال رحمه الله
وينبغي ان يشترط اخرجه بعد القلوم قبل مضي زمان يظهر فيه رضاه بكونها في الدار **بو** تنافى في الفراش

اليمين على النور
اليمين على النور
اليمين على النور
اليمين على النور

لوطي فقال ان لم تدخلي الفراش فانت طالق فان دخلت قبل سكون شهوته لم كنت **باب**
في اليمين بلفظ عام او مطلق فتختص بالبدل او بالنية او لا تختص به ويعبر اللفظ
دون العوض فقع ان دفعت ثيابا بغير اذن فانت طالق وقد دفعت من مال نفسها بغير اذنه لم يقع
قب دخل بملكه وبعد خمس زقاق محلوقة من الدهن وله زقاق فارغ معها فاخذ البيعة للمكسور
واستخلفه ان ليس معه زقاق سوى الخمس فحلف ومعه زقاق الفارغ لا يحسن ولو دفع السكون للمكسور
ودام فقاتل تفيق وبازي يستاق فقال اكر يا رب سائمت فانت طالق ثم اخذها في الحال لا يحسن
وينصرف الحفيد لاخذ بعد الاقامة **بم** خاتم اخته فقال لامراته اكر واد ابي تاخا من
بخايع من اندل يد جني من بخور فانت طالق ثم تسالما ودخلت الاخت بيته واكلمت من
باجازتها لا يحسن **بج** ان عملت في هذه الرعية فكلما وعني به العمل فانت طالق فموتت بغيره ولا
اذا عملت في غير **قع** **عك** ان لبست من لباسك وعني الثياب التي تصنع في المستقبل صيانة **بو**
الادان يذهب بجاريته الى السفر فحلفت في رجته ان ذهب بها يتقيد بهذا السفر **قع** ان قبلت
احدا فامرته طالق ثلثا لا يحسن بتقبيل امراته اذا كان الخلف ثلثا في تقبيل غيرها **بج** ان
احسنت الي اقربا يكر فانت طالق فاحسنت الى واحد منهم كنت ولا يراد الجمع في عرفنا **باب**
اليمين على الكلام شم حلف لا يكلم حذافكلم اقم لا يسمع اصلا ينبغي ان يحسن **سي** مثله ولو
رد اللام كنت لم يسمع الشم ينبغي ان لا يحسن **سي** قال ان كلمت فلانا بعد اليوم فانت
ثلاثا فكلما ما فلان فسلكت ثم قالت حذافكلم لي خسر سعال في الكعب وماذا تطلب مني
ولا تريد خا طبتة وقع الثلاث **قع** لا يحسن قلت وهو الاظهر والاصوب **ظم** ان كلمت فلانا
فانت طالق ثم ان الغلات ناضرة دار الحالف يطلبه فقالت رجته ليس في الدار ولم تعلم فلان
بحسن والعلم بكلام فلان ليس بشرط الحنث في الجائدين **ظم** قال اذ ذكرت مع فلانا فانت طالق
فقاتل ذكره كنت **باب** **اليمين على الرعية والبيع والشر** **سي** حلف لا يبيع هذا الثوب فوهبه وسلمه ثم باعه
فوهب بشرط العوض يسمع ان لا يحسن **بج** حلف لا يبيع هذا الثوب فوهبه وسلمه ثم باعه
بالوكالة للموهوب له حيث **بم** حلف لا يشرى لا يحسن بالتعاطي وقد اختلف فيه ائمة بخار او سمر
م لا يحسن بالتعاطي وبعد المواقعة على قدر المبيع والتمن يكون تعاظما سالا يجوز على لسانها لفظ

اليمين على النور
اليمين على النور
اليمين على النور
اليمين على النور

صورة **سبح** حلف لا يلبس من ثيابها فباعته ثيابها منه ولبسها لا يحث الا اذا غزوها
عك ولو اقلت لباجتها على الخائف من غزوها فان القاها عن نفسه من ساعته لا يحث
ط لو لبس ثكته من غزوها حثت عند اي يور عن محل ولينان **يت** **بو** ان الحثت لي ثوبا
بعد اليوم فانت طالق فالحثت له ان لا يشرب او يصف شيئا يور به واستوعورته الغليظة
وبعض الخففة ولا يجوز ان يكون هذا منصوبا اليها يستريح العورة على وجه يجوز
به الصلوة ولا عبوة لعل الخائف وضحا **مت** ولو كودا زار امن غزوها حثت وعنه لا حث
بالتكوير وحثت بالايثار به قال رحمه الله وهذا كله مستقيم على ما عليه جواب الامور اذا
كان اليمين بالعربية فانه يقال ليس الايثار والعامة والفلسفة والتكليف اما في الجواز رصده
فلا حث في امثال هذه وهو الصحيح لان الحث لا يتناول منع القتل سوى على الراحس والتكوير
والايثار وبه **حج** فانه قال كالحج حرم سائر الحج او قال كالحج حرم تركه فكل من غزوها رار
على راسه او الخن بكنة من غزوها عرفنا لا حث **عج** حلف ان لبست من غزوها فاشترى
الغزل منها ثم نجلد ولبس لا حث قال **مت** ان كان الحلف بمعنى الغزل حثت والا فلا
كافة **ن** حلف لا يدخل ان فلان فباعها ثم دخل حثت ان حلفا على الدار والا فلا قال **مت**
وان لم يكن طاهرا المذهب لكنه تفصيل حسن **باب اليمين على التوك والامساك**
الاذن **قع** ضاع متاع المودع فاتهم الموقوع فقيان حاله الغضب كانت حتى يور اسان احسن
مركان في داره اشياء ابيه ولم يعلم بها فاخبرها بعد سنة ايام حثت ان لم يكن في لفظه
ما يدل على الاجانب **بم** **ش** حلف لا يترك فلانا يخرج من بيتي او يدخله يخرج بغير علمي او دخل
لا حث **حج** ولو راد فيه ولم يخرج لا حث **ط** ابو القاسم الحنفية لو حلف ان ادخل فلانا في
بيت فلان ادخل بامره علم ولم يعلم ولو حلف ان ادخل فلانا دخوله امر او اعلم ولا ولو حلف
ان ترك فلانا يدخل في بيتي فلان ادخل بعلمه ولا يمنة **بم** اكر من فرد من فردا تراثا ثم
وفروم فانت طالق فادفعه بقرية وقد كانت ذهبت الي قرية اخرى قبل ذهابه ولم
يعلم به لا تطلق **حج** ان امسكتك في البيت فانت طالق فخرجت في فورها ثم جابها الناس الى البيت
وانت ورج منكر بغيرها فانت فيه حثت اذ لم يخرجها جابا وان قال لها اخرجي **يش** قال

هذا هو الصحيح
في الامور
التي هي
على راسه
او الخن بكنة
من غزوها
عرفنا لا حث

افن لهن في الذهاب الى العرس فكذا فاخبرته بذلك ولم يمنعها حثت **باب اليمين على الخبر**
والذهاب **للسفر والعبر والتركيب** **شم** قال لها ان خبرت فانت طالق بدار الحثت غا
غادتها في الخبر ولا حثت بالعجن فان اعتادت الامر بالخبر حثت بالامر وان اعتادت بعض ذلك
حثت وان اعتادت جميع ذلك وحدها لا حثت الا بالاعتقاد بها الا الصاق والاخراج **بم** ذهبت
الى العرس فقال لها ان ذهبت بعدها بيش كنين جابها فانت طالق فذهبت الى القرية
بطلق ويراد به كل مجمع اليه اذا نزل المتقيد بالعرس **ظلم** ان سرت بهذا الوادي فهي طالق فتر
بقنطرة عليه حثت **سبح** حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا فافله فيهم فلان حثت **قب**
لا حث مالم يجهر بها الطعام الواحد **قع** **عس** قال ان ركبته على الدابة فانت طالق فركبت العجل
فان نزل العجل حثت قال رحمه الله ولا يقيدها وان نزلها لانه خلاص الطاهر **باب اليمين**
على الشتم والضرب **بم** قال لها اكر بعد اربعين يوما شام وهي نزل طالق ثم قال لها اكر ما در
عورت قال ما در شاست لا يتبع ويافذه امه قال رحمه الله والاحسن ان حثت مطلقا لان هذا
الكلام في العرف شتم للخلع **قع** **عك** شتمه رجل فقال يا ح كليس يا او تكرر قيل لا شتمته فقال
ان كنت شتمته فكذا استحسن ان لا حثت في امالي او في الاذن من الاعلى **شم** **سي** حلف لا يضرب
غلامه وضرب فوق ثيابه بحيث لم يتالم لا حثت **قع** حلف لا يضرب امراته فذ شتمها او خنقها
او طيها برجله في ذلك كله ليس يضرب بلبان الجوارز **بم** حلف لا يضرب فلانا فوماه بالمد
والمد لا يحث **حج** قال لها اكر نادجها فانت طالق في دسيتها بار وحمل وطي سارخوته الى رجن رجن
دار بكرها فولا حثت قال رحمه الله ووافقه على الاثمة لحياتي وهذا حسن وجواب **قع** حلف
لا يضرب من امراته بخشبه لا يضرب لها ولا يمس يمينها بالكرية **باب اليمين** **سي**
ان دفعته الى ذلك من اشياء فانت طالق فاخذ ولدها من اشياءه باذنه حثت ولو
فانت لبنتها او دفع الى يد قوصا فذ حثت **بم** وكذا اذا وضعت الخبر عند وقائنه
كله قلت فيبلغني انه اذا وضعت الخبر عند ولم تقل كلمة فاكل حثت لانه دفع عروضا
ش دفع الى مضار ثوبا ثم حذره القصار فقال ان لم اكن دفعت ثوبي اليك فامواته طالق
ثم ظهر انه دفع اليه بن القصار او تلميذ لا حثت اذ كانا عيال القصار الا اذا نزل القصار

هذا هو الصحيح
في الامور
التي هي
على راسه
او الخن بكنة
من غزوها
عرفنا لا حث

ان نظرت الى اخي نظرت لنفسه لا كنت بوضع الطعام عنده ولا اعتبار فيه باللسان ولو كان قائل
لابنه المنازعة ان كنت مني فامرك بالوفاء ان اراه حقيقته الا بخلاف لا يقع وان اراد النسبة اليه
يتبع **بم** اكون بذر صواعداً نبست في القبر فامرته طالق لا كنت لانه محتمل فلا يقع بالشكر كما لو
حلنا بسبب طلاقه فاحدهما انه غراب والاخر انه حرام ولم يعلم ذلك لا كنت **اصغر** قال لها ان
كانت راسي اقل من راسك فانت طالق لا يقع لانه لا يعلم **قيل** قالت فزوج البطل فأنكره وقال
ان كان لك زوج البطل فانت طالق لا يقع بقوله **بم** التورق قولها كما في الحيف **قيل** قال ان كان
جاءني خومتي وسألتني من جاءه فلان وماله وحرمته فامرته طالق ينبغي ان لا يقع لانه يحتمل
ان يكون جاءه احداهما انفرد في موضع واعظم موضع **آخر** **قيل** قال لامرأتين له اهلوكما حيوة
طالق لا ينفذ في الخال فلوكنت احدهما بنتك بنسبه والاخرى بنتك بنسبه فانت طالق لا يقع
الشابة طلقت الشابة في الحال ولا يستند خلافه **قيل** قال نعم الله ولياً ما معاً لا يطلق
كل حرة منه **عنت** لم يخرج الفاسق من النكاح فانت طالق ثلاثا لا يقع لتعارض الاول
عنت قال انك لو خلتا معاً بشرط قد وجد ولكن لا اعرف ان كان باسماً ام بالطلاق بجملة على اليمين
بأنه **ط** بونصو الدبوسي حلفه شيء انه حلف باسماً ام بالصيام ام بالطلاق فحلفه باطلا وقد
علم الخلفان عليه ايماناً كبيراً لا يعلم عددها بجملة الاقل **قيل** **عنت** سئل ان علق الطلاق
لم يخرج او شكره وجوذاً بشرط بحد النكاح احتياطاً ولا يلزمه القياس **مت** والمسترة كالجمعة
بو وكذا العترة باللسان لا بالقلب **باب** **اليمين** على فعل بينا فاليه حكم الملك
او غيره **بم** حلف لا يركب حمار فلان فركب حماراً استجاره فلان واستجاره لا كنت بخلاف الدار
والبيت **ط** مثله فانه كنت بالمساحرة والمستعارة والوقف في دين الفقه ينظر في مسألة الدار فان كان
له دار اخرى ملكه لم كنت ولا في كنت وهذا حسن **م** حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً لولائه
وهو ساكن فيها كنت كذا وقال والله لا ادخل دار فلان فدخل داراً لولائه ساكنه فيها معه كنت
بم مثله في مثله **اصغر** حلف لا يدخل فلان فباع فلان طاعة ثم دخلها لم كنت عند خلاف محمد
ثم قال القنفذ وقال جملة من مشايخنا ينظرون حاجتنا اليه من جهة صاحب الدار لم كنت كما قال
لنفيروا حاجتنا من جهة الدار ليعيقها او لئلا ياتيها ونحوه كنت كما قال محمد لان العوض تعليق **اليمين**

باب ما لا يملك
باب ما لا يملك

بعين الدار **بم** قال لها ان تزوجت امرأة بغير اذ لك في طالق ثم طلق المحاطة وتزوج
باخرى بغير اذ لم تطلق بخلاف ما اذا قال ان زوجت من الدار الا باخرى فانه ينتفد بحال
قيام النكاح وانفردت للرجل ولاية المنع لا لمرة فانت فانتفدت عينه بحال قيام ولا ينفذ
ليس للمراة ولاية الاذن والمنع من التزوج فكانت اليه من مطلقه باطلاق اللفظ **ط**
عن ابى يوسف سلطان حلف بجلان لا يخرج من المسجد الا باذنه ثم غزى السلطان سقط اليه
ويؤمعه عمله لا يعو وكذا لو تزوج بعد الله باثنتي عشرة سنة لا يسقط عن محرمه حلف
او الى رجل لا يخرج منه بمن يحل هذا الطعام فعرف الاخذ فلم يجبره حتى غزى حلف في القتال
لا كنت واما الاستحسان اخذ بالتأخير ما نال لا كنت عالم يعزل **باب** **اليمين**
على فعل فيمتنع منه او يعجز **ش** حلف ان لم اخرب بيت فلان عمداً فقتلته وصنيع فاجم
حتى مضى الغد اختلف فيه والمختار الفتوى **بم** قال لها ولى بيت امرها ان لم اذهب بك
الى دارك فانت طالق ثم اخبرها من دار امرها ففوت منه فلم يقدر على اخذها وقع الثلاث **ط**
الى باب مديونه وحلف لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ دينه فدفعه ان لا عنه موصعه
خطوات ثم ذهب باختياره فقتل كذا وقيل لا كنت ابو نصر الدبوسي حلف غريمه بان ياتيه
عمداً ويؤمعه وجهه فأتاه فقتله غاب لا كنت ولو حلف المديون ليقضين حتى قتلان عمداً فجاء
ليقتني حقه فلم يجده **عنت** **س** لا كنت عليه **قيل** دفعه الى القاضي فلا كنت **ث** نهى القاضي
وكيلاً ويأمره بالدفع اليه فاذا دفعه اليه لا كنت وعن ابى يوسف ان قبض هذا الوكيل بطلان
ط لم كنت لا يمكن هذه الدار فاثق فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط
لم كنت وكذا الماء الغمر وهو غير ساج **ط** حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابها مغلقاً بحيث لم
يمكنه فتحه فقتل كذا وقيل لا كنت وبه ابو الليث والصدور الشهيد بخلاف ما لو حلف ان لم
يجز من هذا المنزل اليوم فقتل ومنع حنت وكذا لو قال لفلان متروك الدار ان لم يخرج من منزلي
الليلة فانت طالق فنعها اليه من الخصور يطلبون المختار ولو قال اكر من امشب تاين شهر
باشم فكذا فاصابه حتى بحيث لم يمكنه الخروج حتى اصبح حنت بخلاف ما لو قيد **بم** ولو قال لا تصح
ان لم اذهب لكم الليلة الى منزلي فكذا فذهب **بم** بعض الطريق فاخذهم العسل في حبسهم

عس قال لها اذهبي الى فلان واستوري منه كذا واحمله الى الساعة وان لم يحمله هذه الساعة
 الى فانت طالق فذهبت اليه ولم تقلد على استوداه الله اليوم الثاني حنت وقيل ينبغي ان حنت
 وعجزها عن الاستوداء القيد المسئلة المتقلبة عن اي طرف حلت ليركبن هذه الدابة اليوم
 فادثن وجلس حتى مضى اليوم حنت **بم** وفيما قيا من ليلة السكنى لا حنت **ج** ان لم عمل هذه
 السنة تمامها في المزارعة فلي طالق فمضى فلم يتم حنت ولو حبسه السلطان لا حنت **ط**
 حلت الاكاز او المزارع لا يكون من كره فلان ومن نزارعي فلان فان فلان غايبا لا يمكنه
 نقض الاكاز او المزارعة حنت وان كان خارج المصر فخرج في الحال وناقضه لم حنت
 لمن حلت لا تسكن هذه الدار فلم يجد مفتاحها ليخرج فان كان في طلب المفتاح حتى وجد وخرج
 لم حنت وان اشتغل بعمل اخر حنت كذا هذا ولو منع انسان عن الخروج الى صاحبه الارض او
 طلبه في المصير لم حنت قال **د** وكذا اذا حلف المصاريب او شوك الغنم او المفاوض
 ان لا يكون شريكا لفلان ولو قال لفلان لم تخرجي ثوب الساعة فانت طالق فاخذ هو قبل ان تدفع
 اليه لا حنت وقيل حنت مثله ان لم تخرجي بفلان فانت طالق فاجا فلان من جانب اخر بنفسه فالحاصل
 انه متى غمز عن الفعل المحلوف عليه واليهين موقته بطلت عندنا حنيفة ومحمد خلافا لما يوسف
قع ولم غما من انه الى الوقاع فابت فقال متى يكون قالت غدا فقال ان لم يفعل لي هذا اللوا غدا فانت
 طالق ثم نسيها حتى مضى الغد لا حنت **و** حلت ليخرج من ساكن داره اليوم والساكن قال لم غالب
 يتكلم في اخراجه فان لم يمكنه فاليهين على التلفظ باللسان **باب** **اليمين على**
الاتفاق قب حلت لا ينقو هذه الشاة كذا خليه فباعها وانفق ثمنها لا حنت الا بالبيعة
ظم قال لفلان انفقته اكثر من من من الحطة فانت طالق فانفقت منوين من كسك الحطة حنت
باب **المخارج عمر الايمان** **بم** حلت فقال كومن امود ودين عالم باشم فكذا او
 دين دنيا باشم جلس حتى مضى اليوم ولا حنت وسواء جلس في الجاني والناض او بين
 بيوت الناس لان الجلس يسمي نفيما قال الله تعالى او ينفوا من الارض ويوقال كروي شيمه كشي ترا
 طلاق كروي كشي ترا طلاق وتخرج كاس فزوج اكنه تتغل يا خد الخاتين وود الاخر فكذا
 لوقال ان بعث هذا الغلام وان لم ابعه وعلى هذا ابتلاء اللقمة وغيرها ولو قال لفلان لم افعل

بمعه من يمينه الزمهم من يمينه
 ما يفعل الكلاب فانت طالق غرق ثيابها ويحترها من مكانها فلا حنت **ج** حلت في جواب
 صاحبك ولا يبيعك فانه يدخل الماء متورا او يبيع السراويل فلا حنت **ج** والد الصدق
 حلت لا يبيع نسيه فباع حالا ثم اجل لا حنت **باب** **في كفارة اليمين** **شتم** شتمه بخور
 صوف كفارة اليمين الى ابن السبيل كالزكوة ولا يدفع كفارة اليمين الى غيرها **شتم** الايمان
 بالله فاكثرت تلاخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهد الجميع قال شهاب الالبه هذا قولهم
 وهو المختار عندك وعند الجوز يتداخل ولا يفتي به **شتم** في حقه كفارة فحق الاطفال
 كفارة الايمان لا يتداخل بالاجماع **باب** **في النذور** قال له عمار زكوة يرجع الي بابك
 فان حلت قبله فعليه نصف دينار ولو قال بدينه على ان اعتق عبدك ثم باعه ففقد يتصدق بثمنه وقيل
 لو اراد ان يقول بدينه على صوم يوم فخر على لسانه شهر لا يلزمه لانه اخطا **شتم** ذكره بوجردا حنت
 كذا وسكر فاما كافي واصلي الفح ولم يفلده على تلزمه ذلك **قع** مثله **شتم** ولو نذر ان يتصدق
 بدينار على الاغنياء ينبغي ان لا يدفعه قلت وينبغي ان يقع اذا نوى ابناء السبيل لانهم محل الزكوة
قب ان تقدم غايبي فله على ان اضيف هؤلاء الاقوام وهم اغنياء لا يصح **قع** **ظم** نذر ان يقول
 وعاء كذا في دهر كل صلوة عشر مرات لم يصح ولو قال بدينه على ان اصلي على النبي عليه السلام كذا
شتم يلزمه **قع** ان ذهبت هذه العلة غنى فله على كذا فذهب ثم عادت الى ذلك الوضع لا يلزمه
 شيء **ظم** قال كذا وجبت على كفارة فعلى كفارة ثم وجبت عليه كفارة واحدة بالنذر
باب **في ما يلفظ به** **شتم** فقلت ان لي بابا وامسا فانت طالق ثم
 قال مات الى لا حنت ولو قال لفلان طالق ثلاثا كام غويج او كذا ناذار يا ولم يبين لموضو لا
 حنت **قع** قال لها ان عملت لبتكر ففعلت ثياب فوجها حنت ولو حلف لا يسلم فلان فزوج
 عليه السلام ان عملت حنت والا فلا هذا اذا امتنع عن الكلام **شتم** **سي** اتزوج فلانة فطالق
 صح لانه عوف المرأة بوضع التزوج وهناك المرأة معروفة فلما الوصف كذا لوقال هذه المرأة
 التي اتزوجها فطالق لا يصح قال بود الله المنصور الى فلي هذا الوفا لزوج امرأة فطالق
 ينبغي ان يصح قال **سم** يصح **قع** اتي عليه في الزيادة على بدل الفلح كاس عدل كرك ياها فطالق
 طالق الفصيص ثم زاد شيئا غير العلية حنت فلو قال لفلان لم تفتح الباب فانت طالق ففدت

بمعه من يمينه الزمهم من يمينه
 ما يفعل الكلاب فانت طالق غرق ثيابها ويحترها من مكانها فلا حنت ج حلت في جواب
 صاحبك ولا يبيعك فانه يدخل الماء متورا او يبيع السراويل فلا حنت ج والد الصدق
 حلت لا يبيع نسيه فباع حالا ثم اجل لا حنت باب في كفارة اليمين شتم شتمه بخور
 صوف كفارة اليمين الى ابن السبيل كالزكوة ولا يدفع كفارة اليمين الى غيرها شتم الايمان
 بالله فاكثرت تلاخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهد الجميع قال شهاب الالبه هذا قولهم
 وهو المختار عندك وعند الجوز يتداخل ولا يفتي به شتم في حقه كفارة فحق الاطفال
 كفارة الايمان لا يتداخل بالاجماع باب في النذور قال له عمار زكوة يرجع الي بابك
 فان حلت قبله فعليه نصف دينار ولو قال بدينه على ان اعتق عبدك ثم باعه ففقد يتصدق بثمنه وقيل
 لو اراد ان يقول بدينه على صوم يوم فخر على لسانه شهر لا يلزمه لانه اخطا شتم ذكره بوجردا حنت
 كذا وسكر فاما كافي واصلي الفح ولم يفلده على تلزمه ذلك قع مثله شتم ولو نذر ان يتصدق
 بدينار على الاغنياء ينبغي ان لا يدفعه قلت وينبغي ان يقع اذا نوى ابناء السبيل لانهم محل الزكوة
 قب ان تقدم غايبي فله على ان اضيف هؤلاء الاقوام وهم اغنياء لا يصح قع ظم نذر ان يقول
 وعاء كذا في دهر كل صلوة عشر مرات لم يصح ولو قال بدينه على ان اصلي على النبي عليه السلام كذا
 شتم يلزمه قع ان ذهبت هذه العلة غنى فله على كذا فذهب ثم عادت الى ذلك الوضع لا يلزمه
 شيء ظم قال كذا وجبت على كفارة فعلى كفارة ثم وجبت عليه كفارة واحدة بالنذر
 باب في ما يلفظ به شتم فقلت ان لي بابا وامسا فانت طالق ثم قال مات الى لا حنت
 ولو قال لفلان طالق ثلاثا كام غويج او كذا ناذار يا ولم يبين لموضو لا حنت قع قال لها
 ان عملت لبتكر ففعلت ثياب فوجها حنت ولو حلف لا يسلم فلان فزوج عليه السلام ان عملت
 حنت والا فلا هذا اذا امتنع عن الكلام شتم سي اتزوج فلانة فطالق صح لانه عوف المرأة
 بوضع التزوج وهناك المرأة معروفة فلما الوصف كذا لوقال هذه المرأة التي اتزوجها
 فطالق لا يصح قال بود الله المنصور الى فلي هذا الوفا لزوج امرأة فطالق ينبغي ان يصح
 قال سم يصح قع اتي عليه في الزيادة على بدل الفلح كاس عدل كرك ياها فطالق طالق
 الفصيص ثم زاد شيئا غير العلية حنت فلو قال لفلان لم تفتح الباب فانت طالق ففدت

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الذي لا يزول ولا يغير

مجلس اول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطاهرين الطيبين الطيّبين
الذين هم خير البرية
أجمعين

السيرة

التغزير من حقوق العباد حتى سقط بالعقود ولا يبطل بالتقادم وغير المولى على اقامته كالملكي
 والنوع في زوجته وكذا من عليه التغزير اذا قال لرجل اقم على التغزير ففعل ثم دفع الى القاضي
 فان القاضي يحسب بذلك التغزير الذي اقامه بنفسه **ن** ابو بكر اساء عبده لا يغزره **ن**
 هذا خلافا لقول اصحابنا وله التغزير دون الخديفة ناخذ وكذلك امراته لان الله تعالى قال
 واضربوهن **ظ** واي غيره عليه فاحشة موجبة للتغزير فعززه بغير اذن المحسب
 للمحسب ان يغزره المعززان عززه بعد الفراغ منها قال تعالى الله عن ان يفرزه بعد الفراغ
 منها اشارة الى انه توغره حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك وانه حسن لان ذلك لا ي
 عن المنكر وكل احد ما يورثه وبعد الفراغ ليس به لان التام من ما مضى لا يتصور فيتحقق
 تغزير او ذلك الى الامام **ش** ثم حكم العورة في الركبة اخف من الفخذ حتى يراه مكشوف
 الركبة ينكر عليه برفق ولا يباذره ان لم يزل وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بغير ولا يضربه
 ان لم يزل وان رآه مكشوف السوء امره بستره وادبه على ذلك ان لم يزل وقد استدلوا ببعضهم
 ان لكل احد اقامة التغزير وهذا لا يستقيم لانه انما امره به حال كونه كاشفا لعورته وانه
 ملوك لكل احد **ج** قاله يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبيته ليدفع التغزير عن نفسه لا يسمع
 بيته لان الشهادة على نحو الجرح والنسب لا يقبل بخلاف ما اذا قال لراي ثم اثبت ذناه
 بالبيته يقبل لانه متعلق بالحد ولو اراد اثبات فسقه ضمنا لما يصح فيه الخصومة كجرح الشهود
 اذا قال يشوقه بكذا فعليه رقة يقبل البيته كذا هذا ولو ادعى على رجل عند القاضي سرقة ويجوز
 اثباتها لا يغزره بخلاف دعوى الزنا لان المفصل من دعوى السرقة اثبات المال لا نسبته الى
 السرقة بخلاف دعوى الزنا وان قصد اقامه الحسبة لكن لا يمكن اثباتها الا بالنسبة الى الزنا
 وكان قاصدا لنسبته الى الزنا والمال يمكن اثباته بدون نسبته الى السرقة فلم يكن قاصدا
 بنسبته الى السرقة **ج** صنوب غيره بغير حق فضر به المضروب ايضا انما يغزره ان يبدل
 باقامة التغزير بالبادي منها لانه اظلم والوجوب عليه سبق **باب صايل متفرقة**
فصل في حكمي ثبت حد التنفير عند الاحكام فامر المقدوف ان يقدم الحد
 على القاذف بنفسه لا يغزره ان كان المقدوف يريد اقامته الحد بغيره **ج** اثم الجيران جازم

انما يكون
 في كل واحد
 من هذه
 الامور
 ما هو
 عليه
 من
 العمل
 في
 كل
 واحد
 من
 هذه
 الامور
 ما هو
 عليه
 من
 العمل

انه يكون فاجتمعوا الطلبة مع امام المحلة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير
 وطلبوا الروايا والرفوف والسطوح في كل بيت فعلموا ذلك فلم يجدوا احدا يغزرون فقال غيب
 ليس لهم ذلك ويعنون اشدا لمنع **ج** حمامات ملوك يطيرها فوق السطح فطاعا على عولهم
 المسلمين ويكره حاجة الناس برميهم تلك الحمامات يغزرون يمنع اشدا لمنع فان لم يمنع
 فجزاها المحتسب **ق** من لا يستقط بالتوبة نقر **ح** نظروا في قذف سلم فضر به
 بسوط واحد ثم اسلم فضر به تسعة كسعين جازت شهادته **س** مثل ان حد الزنا لا
 يستقط بالتوبة حذر **كتاب السرق** في سرق من انسان
 من مملوكة في كورة حنطة لا يتطوع الا اذا كان عليها حافظ **ظ** لو سرق المدفون في القبر
 يقطع **كتاب البيعة** وانه يشمل على عشرة ابواب **باب استيلاء**
 الكفار والمالك القديم **ع** كافرا استولى على مال مسلم واحزروه بدار الحرب ملكه ملكا طيبا
 حتى لو اسلم بطيب ولا يخرج كجب عليه رقة ولا التصديق به **ب** استولى الكفار على اموال المسلمين
 واحزروها بدار الحرب ثم دخل واحد منهم دار الاسلام مستامنا فوجد المالك القديم المال
 في يده لا ياذن منه بالقيمة **ق** **ع** دخل دار الحرب باثان فاشترى عبدا منهم فابق هناك ثم دخل
 اتاجروا الاسلام فوجد في يده انسان ناخذ بالثمن ان كان ملكه ذلك الانسان بالشرى
 وبالقيمة ان ملكه بالهبة **ج** ليس له على العبد يسيل بما يملكه دار الحرب **باب بيع الفتاة**
 وما يتعلق به **ق** اشترى جارية مارة سور ثم يؤخذ منها الخمس من الامير فيفقد ويحل وطهرها
 وان اشترىها فاقى وقعه سهمه نقد في اربعة اخماس ولا يحل له وطهرها **س** **كتاب الصغير**
 حتى دخل دار الاسلام بغير امان فاخذ واحد من المسلمين منه في الجماعة المسلمين عند ابي حنيفة
 ورواه شاذ عن ابي يوسف عند ما هو له خاتمة وفيه وجوب الخمس عن ابي حنيفة ومحمد بن ابي ثابان
 قال رضي الحلاق في مال الذي دخله دار الاسلام كالحلاق في نفسه **ج** وعلى هذا اموال الخطا
 بين جبين كانت في بلاد الاسلام التي تحت قمرهم ولايتهم كبحالا وسمي قنلا التي ثم اغار عليها
 على كروارهم **ج** استاجرة لخدمته في السفر وحفظ ماله فغزا بغير من استاجره
 وسلاجه فان شرط المستاجرة العقد ان ما اصابه للمحتاج فسهه من الغنائم له والا فهو
 بينهما



باب في فداء الاسارى مع هم الفداء والحرب ان يشترى اسارى وفهم

رجال ونساء وعلماء وجهال فالأولى ان يشترك الرجال حتى لأبصارهم واعونا علينا والجهال بحفظ
علم الإسلامهم قال رضي الله عنه اجوابه ان كان منصوصاً من السلف فسمعاً وطاعة وإلا
فتفتيته الدليل ان يكون شهرى النسوان اولى صنائه لا بصاع المسلمين فقلت والعلماء
إحتراماً للعلم **باب مسائل متفرقة** فم كافر جار يولد له الصغير الى دار

وإسلام وباعده فيها لم يجز وليرجع الى الحرب وترك ولد فيها فولده حر مسلم مع اللاد

الحديث المذكور في القاتل والمقتول في النار محمول على الباغين يمين يقتلان لأجل الدنيا والمملوك
لذا إذا قتل أهل المحلة بالحمية والعصبية لا ينبغي لأحد أن يقتل أهل أحد مما ولو اشتد

ووبه من السبأيا واعتقه واعتق عليه بالقوايه واسلم ووصلني ثم اراد ان يرجع الى
الحرب يمنع ان اراد الوطن هناك **باب** فيما يصدره الكافر مسلما فوقال

ف كونه في البيت والكلمه له وصف رحام المصلح الا انه اذا كان كافرا فلا اثم عليه

بخی نعلم ان دعای نکره فتم ما قبله او اکثر الراى عليه فهو مسلم وان كان اکثر الراى انه لا

بدلت ما قبله يقال له صنف الاسلام فاذا وصف وعلم ما قبله فهو مسلم والا فليس بمسلم
قوله انا على هذا وعن الشيخ الخليل الاصولي اذا اتى بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام
بحكم باسلامه وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه اتى بدليل الاسلام **عكس** ولا يشترط

معرفة النبي ﷺ وصحة اسلامه به يعرفه اسلاميه واسم جد بل يكفى في صحة اسلامه
معرفة اسمه **باب** فما يكفريه الانسان وما لا يكفريه انه انه الله لا فيما

وخرج في الدنيا والملائكة والصالحين مع **ع** قال غلط كاتب هذه الوثيقة كتبها فقيل انه موقوف
هـ نعتا عليه كذا في الثانية فكذا في الثانية

يُوثِقَهُمْ لَكُمُ وَلَا تَعْلُوا مِنْهُمْ وَلَقَدْ قَالَ لَكُمْ فَأَنِتُّوا وَإِنَّ أَوَّلَ الْآخِرَةِ لَلَّذِينَ

انه لا يكون **ج** اخذ منه حتى وان كان الها والاله الدنيا يقول انه اجتراء بخلافه النبي عليه السلام

سے قاری کا بین عقبا اندر خُشنی افغانی ذفا منناخ ای قملل الموستای جانید

ظهر كفره الا ان يكون بغير الآت **بوصلي** فان لم يصلي لعقل الملازمة فقلت ان صلي

الملائكة لعنة لهم جيد تنفرو **ح** قال النبي لعنوا ولعنوا ولعنوا
او شك في صدقة او سته او تنقصه ولو قال ربح كل وسيل في حقه خلاف الاصح انه لا

لا يكفروا ولو علمي ان لا يكون الله بعث نبياً لم يكفروا لم يكن عداوة واستخفافاً به وان
قالوا انهم يكفرون ولو علموا الفاجون بياضاً فخر **وقال** هو كذبي يكفرون ونسبوا الى الانبياء

النواحي كهمزة على الزنا ونحوه الذي يقول المشويكة يكون كقولنا شتمتكم ثم وقيل لا ينفو به

ولو قال لم يقضوا حال النبوة ولا قبلها كقولهم انقصوا من النبوة **من** قيل من لم يعرف ان محمدا اخر

الانبياء وليس لكم ان تكونوا رؤساءهم ولا يقولوا اننا نملك الارض ولا نتقضى بالانبياء ولا يتقضى روعي لا يكره قبيل رجل عليكم خطه فلا تقول هذا فقال دهر انا يا اوز كما يبريل
توفي فلا يتقضى روعي لا يكره قبيل رجل عليكم خطه فلا تقول هذا فقال دهر انا يا اوز كما يبريل
توفي فلا يتقضى روعي لا يكره قبيل رجل عليكم خطه فلا تقول هذا فقال دهر انا يا اوز كما يبريل

ان قصد الاستخفاف بهم لم يفرغوا من قصد الاستحقاق بل هم
لا أقبل شفاعة النبي عليه السلام في المنزلة فكيف قبلها منك لا يكون لانه لا يحب عليه الامهال وتركه حتى

لو قال اخطأ الانبياء ولم يحضروا وبل لا بأس به ونوال كان سببا في بطلان
تبليغ الوصاية وتعلم الشرايع لان ذلك كان واجبا على النبي فهو مبطل في تعليله لان نفعه الرسول

واجبه على الله تعالى ولم يمن اعظم النعم على عباده. ولغير هذا القابل بانكاره نعمه ولو صلى على النبي
وجوب الفعل لا يمنع كونه نعمة اذا فقد النفع والاحسان الى الغير كنفقة الولد على الولد والبنى

قصد في تبليغ الرسالة هدايتهم وارثا لهم من الضلالة الى يافيه قوله هم عندكم ومن قالوا
قوله تولعكم يا خذ نفلك الا يكونوا مؤمنين وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزوه عليه

عَفَّتُمْ خَوَاصَّ عِلْمِكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ دُونَ دَجِيمٍ عَرَفْتُمْ ذَلِكَ فَذَلِكَ عِنْدَ الشَّهَادَةِ **الثَّانِي** فِيهَا بَلَّغُوا
لَكُمْ نَهْيًا فَإِذَا بِالْكَفْرِ **رِضَاهُ** قَالَتْ لَوْ جَاءَهَا كَفَرْتُ عَنْ أَحْزَانِكَ أَوْ قَالَتْ كَفَرْتُ عَنْهُ لَوَلَا

الاولاد لا تكفروا لوقال بها يا كافرة فقالت انا كافرة او قالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر
فقال لا بد من عادة **سم** كفروا صا يستهزاء القوف فقال هو شتمت **قال** الغضب

طریقہ جو کہ

اكل خازنة الله فهو آثم ومن استحل حراما فقد علم ذنبا والنبى علم تحريمه كمنحاح ذنوب
 المحارم او شر بالخمر او كل ميتة او دم او خنزير من غير ضرورة فكافرو وفعله هذه الاشياء فسق
 ودان الاستحلال وعن محمد بن ابي نعيم قال يورثه بكل لحم خنزير كثرته ولم يصيد في افراسه ظنته
 يحل وعن ابي حفص بن غزاة عن المغيرة بن نوفل قال تقدمت **تبع** الخنزير قال بعد ما خرج الى ارام
 سلم لم اعلم بحرمته لم يرد ولا يجد خلاف المولود في الاسلام **مت** فكذا لا يتكفر على هذا
ج لو قال المسلم دارنا بعد شهر لم اعلم الصلوات الخمس انها فرضت على والى الزكاة **كفر** **ق** عن
 ابي حنيفة **ق** قول جلال وهو مستيقن بحرمه كفرة الظاهر وقيل له وفيما بينه وبين الله قال لا ادرك
في النظم اذا استحل الحرام مثل اكل الغيرة والزنا واللواط والخمر والربوا او قتل المسلم **الميتة**
 او الدم عند غير الضرورة او الجماع حالة الحبس **تقتل** **ج** استحل شراب يبيد الى سكر كثر وكذا
 اجازة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله اهانة كفرو وكذا الشريعة والمسائل التي لا بد منها و
 كذا لو قال ان لا مسلمة وكذا لو قال الحلال والحرام لا اعرفها ذكر ابو بكر الرازي في احكام القرآن
 ان قول مالك انه يجعل اتيانها غير ما انا ها وقطع على ذلك قال ابن نهي عن ذلك عند اصحابه
 وعندنا لا يحل وقال ابو ذر لا يكفر بفساد جلال في جلاله في المنطق وعن ابي القاسم الصفار
 من استحل اللواط بامرته كفرو عند جمهور العلماء **ز** لو قال الشيعة كلها تليس او قال جيل
 ان قال في كل كفرو المعاملات لا **بو** اطلق الكفرة قوله تلبس لا في قوله صله ابو ذر ومثله وعنه
 قبل اجنبية منه في جلال كثر **الرابع فيما يتعلق بالصلوات** **شم** خفف التراويح
 فقيل فقال **ج** اورك تاو حالك را واخي اكا منية كافي باخيمش بولدر ايج اكا منية كافي
 لا يكفر لانه معناه انا لا احسنها في جميع الاحوال **ج** قبله ثم فصل فقال اخي امي تخو برك الحيا
 لا يكفر **ج** اختل في سجوده محدثا وصلوته رجا والاختيار ان لا يكفر ويتركها تهاونا
 كفرو قيل بوضعي جنباً خوفا من خصومه مخاصم لا يمكن القطع لكونه كفرو تيمم ولم يتييم ولو قيل
 لا الا مضطرا في رمضان فقال وصل مضطرا في غير رمضان فهذا اقرا عليه انه لا يضلي اليته ومثله لا يكفر
بو يكفر **الخامس فيما يتعلق ليوم القيمة** قيل له يوم القيمة يكون كذا وكذا فقال ما بنا كذا
 وينا ههنا كافي فعلمه يكفر ويحكم عليه امراته **ج** **ط** لا يكفر **ق** شتمت كذا الاخر بشواخ فاستتب
 نفع ما بارك في نبيهم بديانهم

طه اول المنطق لو قال سلم خنزير
 بغير القرآن فقد كفر

فيبقى ان اراد بدون رايك كفرو لا فلا **السادس فيما يقال في الله تعالى بقوله** لا اله الا الله
 تتقي الله او لا تخاف الله فقال لا كفرو **ق** قال الاجنبية تكبيري من الزنا الله كفرو **شم**
 لهفته عن ترك الصلوة فقال اسكتي كفا ما زار ابي الله في يار يار يا ذكح فكيف انت فظاهرو
 هذا كفرا الا اذا نوى ان لا يثبت في نهيه **سي** لا يكفر **ع** قال التلميذ لا يستافه اي شيا جرو
 المساجد فان الثواب لله فقال الاستاذ لا سلام فان هذا ملك الموحدين لا يستافه الا ادب فيحكي
 عليه لكن نرجوان وصلى كلامه بان الله ملكها من الموحدين لا يكفر **ع** كان نصف الله تعالى
 عند زوجته فقالت ظننت ان الله تعالى في السماء فليست مسلمة ولو قالت اريما ما خ كى الله
 دارك بيت فقال فزار هذا رايك يركي بيت دارك كفرو ارتد **ج** قيل لو غابت عما غير
 ها غيبا في راسها فقالت الله قادر على ان يجعل كذا كفرو فقالت الغايبه اصار مجنونا ان عنت
 ان خلق العيب جنون وان عنت ان سلامتها عن الغيب حكمه ومخالفة الحكمه جنون لا باس
 به **ابو ذر** قال الاخانت عندى كانه فقال لا نقل هذا الى الاصلح بل انى قديمه كفرو
 قال رضي لو كثر ذكروا الله تعالى فقال الاخر اهو ابن عمك كفرو للاستهانة فلو قال هذا مكان
 لا اله فيه ولا رسول فهذا يواديه انه لا يعمل فيه امر الله وسوله لو قال له دع كش الكلام
 فقد نزلت الله من السماء او قال وصنعت بين يديك فهذا غير متعارف وكانه اراد به ما هو
 ان الله تعالى عند لسان كل قائل ولو قال منعه الله تعالى الواجب حتى مات جوعا ان غنى الواجب
 في الحكمه كفرو ان غنى جيل الزرق لا **ابو ذر** راي غفوا الله عن كل كافر كفرو ولا يكفره ان كان
 عندا بالقبر وان كان محيطا **بو** قيل له ابتخل بارضا الله فلا يعطي قطعة ازرها فقال ليست
 فعله بارضا الله انما هو الله لا يكفر **ابو ذر** ما طله غيرة بجيل فقال لا ارضى بالله رضى لك
 بالزرق من هذا الوجه القبيح فلو قاله رد القول رضى لك من هذا الوجه القبيح فلا يكفر
 والا كفرو لا يكفر **السابع فيما يتعلق بالاذكار والقرآن** **ق** لو قال عند شر الخمر
 الحمد لله كفرو ان ذكره لاجل الشوب ولو ذكر تفسير القرآن فقال انفسوا هذا النفس
يت سمع اشعار القوي فقال يا اطيب كلام الله مريد ابله لا شعاعا بخاف عليه الكفرو **ق** تعلم
 قال بصبي سكت عن الفواة كويلا يا انا او قال غفيس فانه ينصرف الى استحقاق الصبي ذنوب القرآن
 خبر في خبره

هذا ما رواه
 عن ابي حنيفة

فيبقى

قلت بخلافه كويند **بم** قال لها ضعي رجلك على الكوا سده ان لم يكونى فعلت ذلك فوضعت
عليها رجلا لا يكفوا الرجل ان مراده التخوف وبكره المرأة قال رضى فعلى هذا الولم يكن مراد
التخوف ينبغي ان يكفونج لو وضع رجله على المصحف خالفا لتوبه غيب الخالف استخفافا
يكفونظم مثله **حج** انا بولى من القرآن لاخر خافه قال الشيخ اخاف كفوه **بن** مثله **بو** مجد
سورة او آية من القرآن كفوا وزعم انها ليست من كلام الله فكافرو ولا يكفون بكفه ونحوها
باستدلال الثامن في المتفرقات شمسى قع تولى عمل الخارج فقالوا له مباركا فيك
فليس بكفو **شم** مات ابنها فقالت اي دسولم مقيدا لا يكفون لوقالت اي قسد كم مقيد
كفوت الا اذا عنت المجبة فلا قيل قولها الوجه بانث عندى والله ليس بكفولا نها تقنى
به المبالغة الطاعة حتى لو عنت انه مستحق للعبادة يكفون ولو اصاب به المطر فقال باسم فلما يند
لا يكفون **كب** مثله الا اذا اراد الاستخفاف بصنع الله تعالى **بح** قال اجت الحز ولا اضرب عنها
كفوسقى ولد الحز اول مروه فتشوا قربا ومعلكه كفون اشروع شر بالحز فقال بالغا سته
بياسيت بايكي نوحش بزيم كفونكذا لوقال شاو مبدا ان كسر كه بشاذى فايضا ونيسيت
قب لوقال لمن يا موبا معروف وينهى عن المنكو بفومان كه مى كفى عما وجه الانكار بحجة الكلام
الايمان **قع مت** قبل من يقول بالخروج من النار وبالروية بلا كيف وبا القدرة مع الفعل
يكفون ولكنهم من اهل الاهواء والبدع يجوز الرواية عنه **فع عت** قبل له ان الله يلعن على
ابليس فقال المست اللعن عليه يحرم عليه امراته **بح** قبل له بالخروج الى دار الحرب منتحيا فقال
المكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام المسلمين فان اراد به ان الرخصة الكولا يضن
وان اراد به اندر بينهم خير كفون قال رحمه الله ولكلامه هذا وجه حسن منه ان الكفار خير من
المسلمين في المعاملات والتجاراات لقلة خيانتهم وعدلهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ
ولاتهم اموالهم بغير وثق او بشئ محس وهو الظاهر لا يكفون **كل** جلس المجلس الفسق فاجلس
عن يمينه ويساره ثمانية ومطوية واخذ يشرب الحز ثم قال لمن الملك اليوم فهذا يدعى الله انه
لم يسلم بعد **حج** هذا علامه كفون **بق** قوله لا تجدي لعقل الله يجدي فيه خلافا فقيل ان الله
فلا تفعل قال لا اخشى غضبا كفون لوقال امواتي اجبت الى من الله كفونا راد الطاعة لها وان

اراد الشهوة فلا بأس ولو قال اخرج من هذه السورة المشؤمة فما التعليم لم يكفر والجواب
خير ما انا فيه تنبيها الفعل لم يكفر اخرجك الله الله بلا ايمان فيه خلاف وعبادة الصنم
كفر ولا يعتبر باطنه وبوصور عيسى ليسجد له كفر وكذا اتخاذ الصنم لذلك كذا الاستخفاف
بالقران والمسيح ونحوها ما يعظم **بق** قولهم احسنوا وهو قبيح كفر قال رحمه فعلى
هذا اذ حكى عند غيره اني شئت فلانا او صورته او اخذت منه كذا ظلم او اخفيت منه كذا
من ماله او قال دفعت فلانا الى الاغونة او الكفوة فاخذوا منه كذا ونحوه مما فيه مكانه عن
ظلمه او فعل ما هو قبيح عملا او شرعا فقال المحكي له تؤود الى الحاكى او لضغيتة بينها
ح تهزود امكنج او قال خبى امكنج ينبغي ان يكفر **ج** قوله لا يستحق من كفر والظاهر
خلافه لا اخاف الله تع اعترافا انه لا يفعل ما يفعله الخالف لم يكفر ويكفر اطلاقا لقله مبالاة
بو قال عند عيونه هذه الايمان ثلثمائة تراونا فقد كفر **ا** **فيما يتعلق**
بايمان الزوج والامه حق حل الوطى وبقا الزوجية **في** غلب علم ظنه ان ايمانها على
التقدير لم يقربها ولا امته روى عن محمد **ش** خلافة وقيل بسا وصفه الاسلام اذا اتهمها
وقد تعرف الانسان الشيء ولا يقدر على تغييره ثم اذا غلب علم ظنه انها لا تعرف الله فموتة
بو مثله قيل استوصف زوجته الاسلام فاطهرت الجمل بالصفات وقد ظننها ثلاثا
قبل ذلك فبها صحح بطاها اسلامها ووقع الثلاث عليها ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها
التعبر عنها الا اذا ظهر يمينان منها كافرة وقت العقد **عل** مثله وسئل بعضهم عن
محدث بلغته فحكى ابيه رسالة محمد عليه السلام فامنت به فقال لا يكفى ذلك ولا بد من الخبرين
من كثرة تعلم عندنا انه لا داعي اليهم الى الخبر الا صدقه قيل له لو سمعت رساله النبي عليه
من الواعظ المنبر حكى عليه وجهها وهناك جمع عظيم وبهم سكوت يكفى ذلك او اعطى الواعظ
عليهم العلم بذلك فلم ينكروا عليه حسا بمعنى له اخبارهم وان لم يدع العلم عليهم بصير ذلك لالة
ايضا على صدقه اذا علم انه لو كذب لا نكروا عليه ووامنت برسول امن به المؤمنون ولم
تعرف اسمه ولسانه في مثل هذه ايمانها بالرسول فان علمت مع ذلك المعجزة التي لها امن بها
المؤمنون فهي عالمه بصدقه مؤمنة به **ش** **بلوغ** اقصى بلاد الكفر ولم يبلغ الدعوة ولم يقرب

هذا هو الكتاب الذي كتبه الشيخ الفاضل
 في بيان ما يتعلق بالصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم من غير ان يكون
 في الصلاة عليه

في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والثناء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات
 المكروهة التي نهى عن الصلوة فيها **فك** على المؤمن ان يتوكل ما لم يترك حتى يتعلم من القرآن قدما يصح به
 الصلوة وكذلك الوجبة **باب تعليم القرآن والعلم ونحوهما فاع** اعمى يجمع
 عنده نساء يقرأون عليه ويتعلمن منه بكرة ذلك **ع** يدعون دفع عيال تعلم من الفقه ما يكفيه
 للتكليف السعي على عياله هو الواجب وتعلم القراءة **ف** لا يلهي سوان يكتب من كتب **اهل**
 الحشور يرفع منها للوقف اذا كان يعرف للشعبه **ف** **ع** في الصوفية الذين اختصوا
 بنوع لبسية واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا لانفسهم المنزلة افتوا على الله كذا ام يأمروا
 جنة فليس النبي صلى الله عليه وسلم من التوراة ولا التوراة منه ونهى عن لبس الشترين فليسوا على شيء الا
 سار ما يزعمون فيلزم ان كانوا لا يغيب عن الطريفة المستقيمة هل يتفنون من البلاد لقطع فتنهم
 عن العاقبة فقال ما طلة الاذى ابلغ في الصيانة وامثل في الديانة وتيسر الخبيث من الطيب انك
 في كراهة روضه الناطق ان اجتمع عشرة او فوقها او دونها موضع يعبدون الله ويقرعون
 انفسهم لذلك كرهه لغير ذلك ولزوم الجماعات في الامصاد والجمعة اخت الى وان كان معهم
 اقلوهم **ج** عن اي كونه مثله **باب المفتي والمستفتي والخذ بما يوجد**
في كتاب من غير سماع **ع** استفتي مفتي من حسن في خاديه فافاه احداهما بالحق
 والاخر بالنساذ او بالحل والآخر بالحزمة ياخذ العاقل يقول من افناه بالفساد في العبادات و
 الصحة في المعاملات **ط** ان كان المستفتي مجتهدا ياخذ بقول من تخرج عنده بدليل والعاقل
 ياخذ بقول من هو افقه منهما عنده وان استويا عنده يستفتي غيره وما وان لم يجد بلده كتب
 الى بلده اخرى كما كان يفعل الصحابة والتابعون **ش** سأل مستفتيا على مسألة فبني على جوابه ثم
 سأل مفتيا فافاه بعكسه ففني الصلوات التي صلىها بناء على جواب غيره المفتي اذا افتاه المفتي
 بالفساد **ع** اشار المفتي بواحدة كان قوله نعم فللمستفتي ان يعمل به **ز** عن اي القاسم مثله **ظ**
 لا لان اشارة الناطق لا يعتبر **ح** ينبغي للمفتي ان يفتي للناس ما هو اسهل عليهم **م** كراهة كره
 البزور في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان ياخذ باليسر حتى يفرغ خصوصاً في الضعفاء
 لقوله عليه السلام اعلى ومعاذ حين بعثهما الى اليمن **ي** سراً ولا تفسراً **ث** سود الكتب والخبر يترس

هذا هو الكتاب الذي كتبه الشيخ الفاضل
 في بيان ما يتعلق بالصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم من غير ان يكون
 في الصلاة عليه

خلافا لما ذكره غيره ولو افتى بقولنا لك جاز وقبله وبعد ما يؤذنه ويدل على ان الاقتداء بها
 اولى في بعض المواضع وبالاختصاص في بعضها **ج** واي المفتي جواب فتوا بل وفي رجمه انه اخطأ
 لان المنصوص عنده بخلافه بعد ترك الجواب ودقه ان كان مجتهدا فيه وان كان منصوصا
 بكتابه الله فلا اذا علم انه يعمل به **ك** لا يعذر ان كان عالما بالخطا وعلم انه يعمل به
ط عما ذكره سراط المفتي انه لا يجوز للمفتي ان يفتي بمسألة حتى يعلم من اين قلنا اهل حجة
 في زماننا الى هذا ام يكفيه الحفظ فقال يكفي بالحفظ نقلنا عن الكتب المصححة **ح** الحفظ
 لا يكفي وقيل هذا يختلف باختلاف الحفاظ وقيل لا بد من ذلك الحفاظ شرط في كل زمان
ع عصام بن يوسف قال كتب في ما تم قد اجتمع فيه اربعة من الصحابة اربعة حجة في رواية
 وعافية القاضي واخر قسم بين معي فاجمعوا على انه لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم
 من اين قلنا **ع** مفتي بان له لخطا في جوابه لصحة الصلوة او جواز الوضوء يجب عليه الاعلام
 ان ظهر خطأه يتقرب وان يحول بانه الى ملي آخره المجتهد فلا **ع** في اصول الفقه لا يكره
 الرأى فاما ما يوجد من كلام رجل ومذهبه في كتاب معروف به قد تداولته الشيخ يجوز
 لمن يظن فيه ان يقول قال فلان كذا وفلان كذا فان لم يسمعه من احد نحو كتيب محلي
 الحسين وموطا مالك ونحوها من الكتب المختلفة واصناف العلوم لان وجودها على هذا
 الوصف بمنزلة خبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج مثله الى اسناد في قيل لا يضر
 ومقت عندنا اربعة كتب كتابه ابراهيم بن رستم وادب القاضي عن الخفاف وكتاب
 المحرر والنوادر من وجهه مع اهل يجوز لنا ان نفتي منها فقال ما صح عن اصحابنا فذلك علم
 مجتبي مغرب فيه من ضمني به فاما الفتوى في لا ارى لاحد ان يفتي بشيء لا يسمعه ولا يتعلم
 اشكال الناس فان كانت مثايل قد اشتهرت وظهرت عن اصحابنا رجوت ان يسمع الاعتقاد
 عليها النوادر قال رحمه الله والفتوى فيها يتخلق بالتصانعا في قول الله يوفى لزيادة تجربته
باب الافتقار الى مذهب في علم علمي حنفى المذهب افتقد
 ولم يعد لطهارة اقتداء بالشافعي في هذا الحكم لا يسوع له ذكر **ف** في الجرب في الفروع
 بحث يشق علم الوضوء لكل مكتوبه ليس له ان ياخذ بمذهب في ولكن ان كان يرضى الماء يتيم

شاور

في اوراق ثمانية او دروسه لا يات ثم **وطف** عن الحسن بن ابي حنيفة انه يكره ان يصغر المصحف
وان يكتب بقلم دقيق وهو قول ابي يوسف قال الحسن وبه تاخذ قال رحمه الله اراد كراهته
التنزيه **سط** ينبغي لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط وابتدئه على احسن وجه
وابيض قسطا سباحا ثم وابع قصدا ويفرج السطور ويفتح الحروف ويضخم المصحف
ويجود عما سواه من التعاشير وذكر الآي وعلامات الوقف صوتا للنظم الكلمات كما هو مصحف
الامام عثمان بن عفان رضي الله عنه **جسر** ويكره التعشير والنقط **شط** والمشاخ لم يرد به
بابا لان العجم لا يمكنهم التلاوة الا بالنقط واما كتبه اسمى السور والآي ونحوها فهي بدعة
حسنة **عت** لا بأس بالوقف والتعاشير المصحف **حم** كواغد من الاخبار والتعليقات
يستعملها الوراقون في المصحف وكتب التفسير والفقه لا بأس به ويكره في كتب النجوم
والاوقاب ولا يجوز في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقراءة ان يحلده القرآن **ج** يجوز رمي
بواية القلم الجدد ولا يرمى بواية المستعمل لاحتمامه له كحشيش المسجد وكناسته لا
يلقى في موضع تخلل بالتعظيم **باب** **فيما يجب من تعظيم اسم الله واسم**
نبيه وسائر الانبياء عليه السلام وس سمع اسم الله تعالى يجب ان تعظمه فتقول
سبحان الله او نبارك الله لان تعظيم اسمه واجبة كل زمان **ط** والصلوة عند كواله علم
عند الطحاوي يجب كل مرة وعند الكوفي لا يجب في العمرة وقيل يكفي في المحاسنة
كسجدة التلاوة وبه ينبغي وينبغي الصلوة دينية الذمة فيقضي بخلاف ذكر الله تعالى لان
كل وقت محل الاداء للذكر فلا يكون محل التضرع **سم** **مع** **متكس** ولا يجب الرضوان
عند ذكر الصحابة **فك** ثنا جابر انه سئل عن السلام يجوز عن الصلوة على النبي علم والله اعلم
س كواله تعالى في مجلس العشق ثانيا انهم يشتغلون بالفسق فانما اشتغلوا بالذكر
فهو افضل كالذكر في السوق افضل من الذكر في غيره لهذا وان ذكر الله على وجه التقيا
فكذلك وان ذكر على انه يعمل في العشق ثم كتسبح البايع لترويج المشاع قلت في ذكر الامم
ونحش عليه الكفر لانه اهان به باسمه ويتعاليه كراهة التعظيم لغيره باسمه **ج** قال
لا ستاد مولا لا بأس به وقد قال علي رضي الله عنه لابنه الحسن قم بين يدي مولاك وعني

استأذنه وكذا لا بأس به إذا قال لمن هو أفضل منه **ما حرام الكراهية** **كل**
والشرب **عك** جذا وكذا موضع الأتان يجلأكله ويكره ويوشرب الشاة
خمرًا فليحتم من ساعته لا يكره وإن مكث نجس بمنزله الدجاجة المخلاة **شم** ذكر
الشاة وغذوها طيخة اللحم المرقية لا يكره المرقية وكراهة هذه الأشياء كراهة تنزيه
لا يحتم **نج** رجح ما يוכל طيخه خلال ذلك أن يتصل به حين ذبح **مع** دود لحم وقع في مرقه
لا نجس ولا يוכל الدود وكذا المرقية إذا التفتت فيه وكذا الضفدع إذا مات في الماء
هشام إذا انقطع فيه الكره على وجه التحريم **نج** وغيره غسل اليد واحدة أو أصابع
اليدين لا يكفي لسنه غسل اليد قبل الطعام لأن المذكور غسل اليدين وذكر الحارثي **نج**
ولا يجوز نقل الماء من السقاية ليشر بهاء بيته أو خاتوته **عنت** ولا يجوز أن يוכל
المجنون الميتة بخلاف الميتة **ظلم** ستن آدمي طمخ في رفر حنطة لا يוכל ولا يוכלه البهايم
بخلاف ما تقتصر من جلده كنه قد جناح الذباب أو نحو واختلط بالطعام للضرورة
وكذا العروق إذا تقاطرت في العين فالقليل لا يمنع **ص** لا بأس بأن يستعط الرجل بلبن
المرأة ويشربه لدواء وفي شرب لبن المرأة للبائع من غير ضرورة اختلافاً متأخرون
م عن أبي يوسف لا بأس بأكل لبن المرأة ولا بأس باستعمال الدقيق والنشاء للحالة والنقار
عك ما عنت ذلك **مع** وضع الخبز للأهلا به كما في الكثير يجوز **عك** نكره **عك** من أصابته
فحمه فعنده طعام رفيقه فلم يأخذ منه كرهًا بالقيمة بل صبر حتى مات جوعًا شارب
ويكره أن يأكل الخوارق ويرفع الخشك رة لما ليكره ولو عجن الدقيق بسور الكثرة وخبز
لا يكره **عنت** يكره قطع الخبز بالسكين **يكره** لا يكره **حت** لا يكره قطع اللحم
بالسكين وفي الفردوس لا يقطعوا الخبز بالسكين كرموه فإن الله كرمه وبسوته عايشه
وأم سلمة لا تقطع اللحم على الخوان فإنه من صنع الأعاجم وإنه سموه فانه أهنا وامرأة **وفي**
استحسان خزانة الأكل وإذا أراد الأكل يستحب له غسل يديه في طرفي الأكل ويبدأ بالسلم
في أوله إن كان حلالاً وبالحمد لله في آخره كيف ما كان ولا يقطع الخبز بالسكين المستحب النفس
ولا يجمع النور والتمزق على طبق واحد ويلتقط فئات الطعام ولا يقوم عن المائدة حتى ترفع ولا

ولا يستكن على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف ويحكي آيات الصالحين **عس** لا يجوز وضع
القضاء على الخبز والسكر والمملحة ويجوز وضع كغلة فيها ملح على الخبز ووضع الملح
عليه ايضاً ووضع البقول عليه **نسخ** كل ذلك جائز وقال خوان ابن هبيرة **عس** مثله في
ط تغلق الخبز بالخوان سكروه وكذلك وضع الخبز تحت القصعة ثم قال ورأينا كثيرًا فعلوا
ذلك بخاراً أو سرقاً بحضرة الكمار من الأئمة ولم ينعموا قال رحمه الله وأما غيرهما من
الماكولات كالزباد والخبز والسنيق **مع** وأشباهها يجوز وضعها على الخبز عند ما **عس**
أخذ الزباد من الماد حرام وإن كان طعام الأخت **ل** عن خلف بن أيوب أخذ يعل من
السفلة **بو** ينظر إلى تعاملات الناس في ذلك الموضع **عس** يجوز مسح اليد على الكاغد **ط**
يكره استعمال الكواغذ ولحمه ليمسح بها الأصابع وكان يزرع عنه رجلاً بليغاً ولا يجوز
مسح اليد على ثيابه ولا بدستانه **نفس** عن قال رحمه الله فعلى هذا لا يجوز غسل المندبل الذي يوضع
عند الخوان لمسح الأيدي به قلت لكن تغسل **عس** في ثيابه يقتضي جواز بالمندبل لأنه قال
لأن الثوب ما شوي لهذا والمندبل ينسج لهذا **لم** ويجوز أكل سرقه وقع فيها عرق الاقوى
خامته أو دمه وكذا الماء إذا غلبا وصار مستقراً طبعاً **ما يتعلق**
بالخبيثة الأموال والكراهية في البيع والشراء والكسب والارباح **شم** غلب على ظنه أن أكثر
بياعات السوق لا يخلو عن الفساد فإن كان الغالب مولى حرام يشتريه من شرائه ولكن هذا
لو اشتراه بطيب له المشتري شراً فساداً إذا كان عقد المشتري الأخير صحيحاً **ج** رد العديا
منه بصرته على أنها زيف فليس له أن يبيع من يأخذها مكان الجيدة لأنه تلبس وغدر
قع اشتريها من حنطة ولقاهها للحن ثم بدله أن يبيعها فالمستحب أن يبيعها نقية ولا
يخلط فيها ما خرج منها **شم** الأولى أن لا يخلط **شم** **قع** له حنطة نقية أراد أن يخلط فيها
من التراب ما يكون فيها عادة لبيعها للمس لم **قع** ذلك **قع** رايان شرطاً وقت المراكبات إلى
المعدن أن من يقي فعليه كذا لا يجوز من الجانبين ويواجم منه مال لزومه النقد قال رايان
فلم يوجب التوق على من أخذ منه أن يظف به بل أثبت له الملك بوصف الخبيث **نج** امرأة اجنبية
يغزل دارها رجل ويعطى لها كل يوم قطناً وخبزاً والغزل يطيب له أن لم يشط عليها الغزل

في يده حولا يعام حريته فتراضع رجال مع صاحب اليد لانه يهبه له وهو يربى الثمن له
 ايضا فعلا ذلك وقبضه وماتت يده فعليه رد الثمن ولا يعذر بيا نة منع من
 المشتري في العادة الجارية بين الناس انهم يسلمون في الاثمان مثالا للديار
 طسوجين زيوفا لا يعذر ان فيه وقال غيره **فقد** اجتمع عند زيوفا من الذهب
 فباعها من الصراف بنقسان وانفق الصراف ثم ندم بما صنع فله ان يرد الثمن
 ويسترد المبيع قال رحمه الله وهذا اذا تراضيا او كان المبيع فاسدا ولو اجتمع
 هذه الزيوفا واذا ان يعذر يدينها فيلتنفع بالذهب منه **فقد** بكرة اذا الصراف اجتمع
 من القلي مع انه يعرف انهم يشربون الخمر بها عندها **فقد** يجوز للمحتاج الاستئجار
 بالبيع ويكره بيع خاتم الحديد والصفير ونحوه ببيع طين الاكل **فقد** لا بأس بالذهب الج
 والخرم مجرأ اذا كان الغالب منهم الوفاء ولا بأس بالكسب الحلال وان كان له قوت سنة
 او اكثر **فقد** ولا يجوز بيع البطح ونحوه بالخبر من الصبي اذا لم يعلم كونه ماذونا فيه **فقد** ولا يسأل
 الصبي فيما يشتره لصحة البيت وفي غيره يسأل وصاحب الميزان اذا حمل الاثمان شيئا
 فشيئا ثم وزنها فوجدتها ازيد من حمل ما يدخل بين الوزنين عادة وما لا فلا ولا بأس با
 الاستراحة بلكان الغير وبيع متاع فيه بغير اذنه اذا جرى التسامح من اهل تلك البلدة
 في مثلها ولا بأس بشتر من حوز الدلال الذي يخذل في اخذ من كل الف عشرة ويشترى من السلا
 حين اذا كان المالك ارضيا بذلك عادة ولا يجوز شري بيعات المتأمرين المسكوة وجواز تمام
 اذا عرف انه اخذها قمارا **فقد** لا يثبت الملك فيها بقر **فقد** ويتصدق بالدرهم التي يشترى
 الكعاب من الصبيان **فقد** هذا لا يكون تبعا وانما يثبت الملك بتمليك الدرهم ولا التصديق بها
 وهذا ليس ببيع صحيح ولا فاسد لعدم الماتية المحل **فقد** وتعليقه يد اعلم انه لا يضمن
 متلفه الكعاب قال من احكم بيعة ابدع الصبي علم ان الصبي لا يؤخذ بما دفع اليه سواء
 كان ثمنا بان كان الصبي بايعا وعينا بان كان مشتريا لان ابا حنيفة يقول سلطه على
 الاتلاف فلا يضمن وهذا نعم الثمن المبيع والوديعة والقرض والعارية ولا يضمن الكا عند
فقد خلا الدتا المتر بالخلو وتعد التمين ثم باعها جلة تجل له الثمن اذا كان المتضمن اليها

في يده حولا يعام حريته فتراضع رجال مع صاحب اليد لانه يهبه له وهو يربى الثمن له

وله

او يبنى آدم ذراع او مختوف بعض الاثم خرام للاستعمال او لم يخبره النهر وحفر بيار
 الناس ويبنى ارضه منه لا يملك في ذراع شبهه الخبث **فقد** لمال فيه شيهه اذا تصدق به على
 ابيه بكنهه ذلك ولا يشترط الشك في غلبه الاجنبى وكذا اذا كان تصدق به على ابنه بكنهه ذلك وفيما
 بنوع فاسده فوهبت جميع ماله لابنه هذا جرح من الغمارة **فقد** لا يتصدق بالخبيث على زوجته
فقد لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للمختار عن الربا **فقد** مكرهه وذكر البقال في
 تفسيره ان عند محمد بكرو وعند ابى يوفى لا بأس به وعند الحنفية مثله قال ابو جرير خلاف
 في كره العقل بعد العرض اما اذا باع ثم دفع الدرهم لا بأس به بالاتفاق **فقد** دفع ظلمان من انسان
 فدفع اليه عشرين دينارا فباعه الاخذ منه ورواها عشرين دينارا ليجل له لا يجل له **فقد** هذا
 على قول محل اما على قوله ما فلا بأس به الا اذا كان البائع ملجأ **فقد** **بامس الكراهة**
في اللبس ونحوه **فقد** اكره المنطقة المنفضة **فقد** لا بأس به بها وبالدينار في وسط
 المنطقة دون ذلك اصابع لانه تنبع كافة طرف القبا القوي **فقد** لا يجوز استعمال الرجل **فقد** رجل
 اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع **فقد** غير رب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس من غير لها
 وحدها **فقد** فاوئى ان يجوز لها البس خمار وفق نصف ما تحتها عند محاربهها **فقد** ويكره
 تعليق الطارحه من جهه صبي فكره ولا يستحب الا بالي **فقد** مثله **فقد** ويغني ان يكره اللقافة
 الابريستية كالفراس **فقد** يكره للرجل **فقد** لا يجوز **فقد** يكره التكة المعمول من الابريسم
 ماو الصبي وكذا القنسوة وان كان تحت العمامة والكيس الذي يعلق **فقد** يكره خ افروخ فاكت
 على الذكور الاعلى الرضيع ليدبست الحاجب **فقد** لا بأس بوضع الحنا للرجل للعدرو لا بأس بتختم المرأة
 بخواتم في الاصابع واخذ النعل من الخشب بلغة ولا بأس باستعمال سكين قبيعة وراش نصاله
 فضة اذا كان اعتمادا على غير موضع الفضة **فقد** لا بأس باستعمال منطقة حلقها ففضة
فقد لا بأس اذا كان قليلا ولا افلا **فقد** لا يكره استعمال منطقة حلقها حاسا وخشبة او
 حديد او عظم **فقد** يكره الصفير والحاس **فقد** يكره حلقه المنطقة من حديد والحاس والسوار
 الذي يلبسه الشطار في اليك ويحوز بيعها وشرها في حلقه المنطقة الفضة والعاج لا غير
 ولا بأس باللف تعليق الخرز من شعور راتق من صفر او نحاس او شبهه او حديد ونحوه للزينة

فكان تحت ثوب من قطن ثم قال لان الصبي ما ذكرنا ان الكراهية في شرب الخمر والصغير
للبيزور ومن الناس من اباح لبس الحرير والديباغ للرجال ومنهم من قال لا يباح لبس النساء
ايضا وعمامة الفقهاء على انه يحل للنساء دفن الرجال **باب الكراهية في الباطن**
ثم لم اختان امتان جمع بينهما المسوا والتقبيل ينبغي ان لا يكون له وطى احدهما لان الدولة
الى الجماع الحلفت بالجماع كما في المصاهرة **فم** ليس للمصاهرة ان تكون نفسها من زوجها المصاهرة في اليوم
لخادمين عشر من مهنها وسئل عنها **فم** فقال انما يفتى المصاهرة على مذهبه لا على مذهب
المستفتى **فم** نرى بالخطبة ثم تزوجها فله وطئها **باب** **فما لا يحل النظر**
ومسئله وكشف العورة **ع** انما وعظمت اثاره في الحرام وليس له ان يترك آخر لا يقتصر عليه
ولكن يصيب الماء عليه ويكفيه ويروده عن كونه **فم** مثله ولو اراد الاغتسال لا يتجرؤون
ان يتركوا وان كان منفردا او لو فعله بغيره **ع** ان كان في بيت حله وامر دخول الناس عليه
يغذران شانه **فم** ثبات صغير لم يبلغ حلا الشهوة مع نساء ليس بممنوع من غسله
وكذلك الصغيرة مع الرجال لانه ليس له حكم العورة حاله الحيوة حتى يباح النظر اليه فيعد
الموت **فم** **ع** لا يجوز ان ينظر الى راع ام الصهر وشعرها للابن ان يغزو بطنه و
ظهرها حادثة لها من وراء الثياب **ع** تجوز في بيت الحام الصغير لعقير اذ له والحلق
القائمة **فم** **ع** يجوز في الملة اليسيرة **فم** **ع** لا بأس به وقيل يجوز ويجوز تجريد زوجته للجماع
ايضا اذا كانت البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة **فم** **ع** لا بأس به والمحافظة السابلية لابل
بان يتجرد او يتجوزان في البيت **ابونصر الدبوسي** لا يكره ان تغسل متجردا في الماء الجار لو
غيره في الخلوة **ع** **ع** كشف عورته في بيت وكله لغيره حجة بكره وذكر قاضي القضاة في سائل
الى الفرج انه لا بأس به **فم** النظر الى عظام المرأة بعد موتها لا يجوز **ع** ولو خافت الاغتصا
من اللواة فلا اجتناب ان يغتصد منها **فم** **فما يتعلق بالنوم والاضطجاع**
والاستيقاظ من النوم **ع** الاضطجاع بالجانب الايمن اضطجاع المؤمنين وبالايسر اضطجاع
الملوك ومنهجهما الى السماء اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار فالاصوب ان
يضطجع بكافة بالايمن ثم ينقلب الى اليسر في يستيان الى اللبث ويستحب له عند موته ان يضطجع

على يمينه مستقبلا القبلة فان بدا له ان ينقلب على الجانب الاخر ففعل ويستحب ان يقول عند الخروج
بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو
السميع العليم ويقول حين يستيقظ الحمد لله الذي احياني بعد ما امنتنا واليه النشور
فاذا قال هذا فقد ادى شكر ليلته ويكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء
وسبيا في خلافه ثم قال ويستحب النوم في وسط النهار وعن ابن عباس **ع** انه نظر الى
ولده وهو نائم يومه الصبح فركله برجله وقال قم لانا ما الله عينك انما في الساعة التي
يقسم فيها الارياق او ما علمت انها النومة التي قالت الغيوب انها مكرهة مكسلة مرمية
منسأة الحاجة ثم قال النوم **ثلاثة** خلق وخرق وحق فالحلق نوم المهاجرة
والخرق نوم آخر النهار وقوله لا ينامها الا الاحق او سكران او مريض والحلق نومة الصبي
ح نهي النبي عليه عن النوم قبل العشاء وعن السمر بعد ما وعده انه ستم في بيتك لي بكر
ليلة لا يمر من امور المسلمين وعن ابن عباس وميثور انهما ستمرا في طلوع الثريا وعن
غايشه رضي الله عنهما لا سمر الا لمسافر او مضطج ومعه النوم وعن عمر **ع** انه كان لا
يدع سائرا او يقولوا رجعوا ولعل الله يترك صلوة او نهجا **ع** **ع** لعل النبي النهي عن النوم
بعد خول الوقت فقد ذكر ما كانت نومة احب الي علي من نومه بغلا عشا قبل العشاء قلت
انظروا انه اراد بعد صلوة العشاء الاولى قبل العشاء الاخير **باب في السلام**
والمصافحة والقبلة وتشميت العاطس **فم** لا يستلم المتفق على استاذة ولو فعل
لا يجزئ سلامه وكذا يصح الخضم ان اذا سلمات على القاضي **ع** اذا عطس انسان حال الاذان
يحمد ويشتمه غيره **فم** لا يجزئ **ع** **ع** عطس المرأة مرة الرجل عليها بمنزلة السلام ان كانت
عجوزا رد عليها مرة الشابة رد عليها في نفسه **فم** **ع** تشميت العاطس مستحب **فم** لا يستلم
على الشيخ المازح او البرند او الكذاب ولا على من يستب الناس او يظن وجهه الشيبان
في الاسواق ولا يعرفونهم لا بأس بمصافحة الحام جارة النصر الى اذ رجع بعد الغيبة
ويتأذى بترك المصافحة **ع** السلام تحية الزايرين والذين جلسوا في المسجد للتراة والتسبيح
اولا انتظار الصلوة فاجلسوا فيه لدخول الزايرين عليهم فليس هذا اول السلام فلا يستلم
عليهم وهذا

قالوا وسلم عليهم الداخل وسيعلم ان لا يجيبوا **ط** اللام انما يكون على من جلس للتحية و
الزيارة **ق** ولا يكره قيام الجالس في المسجد من دخل عليه تعظيما له **ش** في مشكل الاثار
القيام بغيره ليس بكره لغيره انما يكره تحيته القيام من الذي يتابع له فان لم يجب
القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رحمه الله وقيام قارئ القرآن من يحكي عليه تعظيما
له لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له فاماني
حق غيره لا يجوز **ع** والسنة المصافحة بكلمة يديه **ش** طلب من عالم او زاهد ان يدفع
اليه قدمه ليقبله لا يرخض فيه ولا يجيبه في ذلك **م** ذكره بعض ادب القاضى وان
استاذهم ان يقبل راسه ويديه ورجليه فعمل **ع** يكره تقبيل المرأة ثم امرأة اخرى
خذها عند اللقاء والوداع **باب** **الخلوة بالاجنبية فكلما مباح**
يجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية **ع** سكن بجوار بيت من دار وامرأة في بيت اخر
منها ولكل واحد غلق على احد لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجمعها بيت وكذلك حجرتيها
من دار **يت** مثله **ع** في خلوة لا تخل **م** في **ش** في دلو طلتها باينا وليس له الا
بيت واحد يجلس بينهما يستتر لانه لولا السترة يقع الخلوة بينهما وبين الاجنبية وليس
معها محرم فهذا يدل على صحة خافا لونه واستحسان قاضي الصدر وينبغي للاخ من
الوضائع ان لا يخلوا باخته من الرضائع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع **ص** خلوة بالاجنبية
مكروهة كراه التحريم **ح** تعالى يؤذي ليس بتحريم **ق** واجمعوا ان العجرا لا شافوا بغير محرم
ولا يخلو رجل شابا كان شيخا ولها ان تصافح اشبه في الشفاء عن الكرمين العجور الشوها
والشيخ الذي لا يجامع مثله بمنزلة المحارم **ع** مما تستعز ووج وام فلها ان يسكنها دار واحدة
اذا لم يخاف الفتنه وان كانت الصميرة شابة فللمجرب ان ينعواها ما منه اذا خافوا عليها
الفتنه **باب** **فيما يتعلق بالمقابر وزياراتها وفي الجلوس للتفريه**
يت لا يعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا مستحبنا ولا نرى به بأسا **ع** هكذا وجدناه
من غير تكبير من السلف **ش** بدعيه وعن حبان الله العلامة رحمه الله مستباح مكته بنكرون
ويقولون انه عادة اهل الكتاب وكذلك تقبيل المصحف وفي اجزاء العلوم المستحب في زيارة القبور

باب

ان يقبل فيستدبر القبلة مستقبلا لوجه الميت وان يستلم ولا يمسح القبر ولا يقبله
ولا يمسه فان ذلك من عادة النصارى **مت** وفي شرح الجامع الصغير ان قبلة الدنيا قبله
الحجر عند الاستلام وقبله المصحف وعن عمر رضي الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة
ويقبله ويقول هذا لي ومنشور في غير ذلك **يت** لا بأس بالجلوس للتفريه ثلاثة
ايام في غير المسجد من غير ان يركبوا اثاما ولا يفتقروا القراءة ولا يعطون لهم شيئا
س يكره الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام في المسجد وفي غيره جاز بالرفقة للرجال
توكل احسن **حت** ولا بأس بالجلوس للعين او ثلثة ايام في بيت او مسجد يا ايها الناس
جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد لما قتل جعفر وزيد بن حارثة وابن رواحة والناس
يا توتوه وفي بستان ابي الميث مثله **ع** الا في ان لا يصعد في المقابر **بو** كان يوسع في
ذلك ويتولى ستوفها بمنزلة ستوف الدار فلا بأس بالصعود **س** يكره قال ابن مسعود
لان اطاء على جمر اجت الى ان اطاء على قبره **عت** يا نعم بوطى القبور لان سقف القبر حث
الميت **ع** له بقعه بين المقابر يريد ان يتصرف فيها ولا طريق له الا على المقابر وله
ان يتخطى المقابر اذا كانت الاموات في التوابيت **ع** احتيازا للمقبرة في السكك والاسواق
لان موضع الميت المقابر ولو اتخذ كاشا لله ليدفن فيها موت كثيرة يكون ايضا لان
البناء على المقابر يكره ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت ويكره الصلوة في التابوت
وراي رجلا ابو بكر الصديق بنو رجلا عنده مسجاة يريد ان يجمر لنفسه قبرا فقال لا
تعد قبرك لنفسك واعد نفسك للمقبر **سي** لا بأس بان يرفع شتر الميت ليروى وجهه
وانما يكره ذلك بعد الدفن **حم** امرأة جلست في بيت الميت فتندبة فتذكر من اقربته فتبكي
ويبكي معها النساء فان جرى بها فتدب لم يكره وان فعلت ذلك من غير طمع فلا بأس
مت والمذكورة الكتاب انه يحرم مطلقا وفي السير الكبير يا سنا ومحمد بن ابي جابر الجعفي
قال قدم علينا رجل من الانصار في خدنا عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في عهد الاشهر
وهم سد بون قنلاهم يوم احد فقال لكن حمزة لا وافي له فقالت فخرجنا حتى اتينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فندبنا حمزة ورسول الله في البيت حتى سمعنا نوحه فارسل اليها قد اصبتنم

او قد احسنتم قال السرخسي وانما قال ذلك لان حنوة كان سبيلا للشهادة يومئذ ولكن كان
غريبا فرثاه رسول الله علم بما قال في الغار كان سعيد بن معاوية وعبد بن عباد ومعاوية
بن جيل رضي الله عنهم لما سمعوا ذلك جابوا بنساء قومه الى بيت رسول الله عليه يندبون حنوة
فاستاءوا فسر بكاهم حتى نام ومن ذلك الوقت جرد الرسم بدينه الاسلام انهم اذا ما
احد يد اوليك بالحنوة وفي رواية ابن عمر عن فاستيقظ رسول الله علم ومثني بتكئين
فقال يا ويح من انهن لهما فلما من ذلك اليوم فليبرجن ولا تكئين على هالك بعد اليوم قال
السرخسي من العلماء من اخذ بظاهر الحديث وقال قد انتسخ رخصة الله به بظاهر
الحديث واكثرهم على ان يرفع الصوت بالبكاء والنوح قللا ينتسخ ولا رخصة فيه قال علم
الناجيه ومن جوبها من ستمعيها عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فاما البكاء
من غير رفع الصوت فلا باس به لانه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلوات الله عليه وموت فينا فقام
عبد الرحمن بن عوف فقد شربنا عن البكاء فقال انما هي منكم من صوتين احق من فاجوب
فاما هذه رخصة الله يجعلها الله في قلوب الرعايا العيون تدفع والقلب تحزن ولا تقول ما يسخط
الرب **سط** ولا باس بالبكاء على الميت من غير ان يخلط ببدنه او صياح او نياحة ولا باس
بتعزيره اهل الميت وترغيبهم في الصبر والرضا بقضاء الله لبنا لوالدك اجر الصابرين
والدعاء للميت بالرحمة والغفران **حت** وعن اصحابنا انه اذا استمع الى باكبة في المقابر
اذا شيع الجنازة ليليس عليه ولا باس **باب** **في الكراهية في الانتفاع**
بالاشياء الخمسة **قع** يكره استعمال الثوب النجس اذا زاد نجاسة على قدر الدرهم وله
ثوب طاهر **سم** لا يكره الا اذا الفحش مثل ربيع الثوب قال رحمه الله وفي **س** اشارة الى انه
يجوز لبسه مطلقا **شم** ويجوز استعمال الطيب الذي يخلطه المصلحون من اخفاء البقر لوقى الجور
لاختلاف العلماء **قع** اجزا الفقه اصابتها نجاسة يجزى استعمالها ولو صب الماء عليها ثلاثا
وحققت عند كل مرة يحكم بطهارتها ان غلب على ظنه زوالها **صح** وانما الحمر فيجوز الانتفاع
بها من كل وجه الا ان يتخذ خلا او مريا وقال ابو حنيفة اكره الانتشاط بدردى الحمر وهو
لتجرح بعمى اهل الحمر والنظر الى الحمر والزجاج تلذذ بلونها **س** الانتفاع بالارواح جاز بخلاف

العلة **كهر** وغسالة الثوب النجس ان تغير طعمها اولونها او يجرها بحرم الانتفاع بها
كالبول والابحور وغير الثوب والظهير وكبد الطين وسنن الدواب **فع** واذا اتجسست او
الطعام لا يجوز ان يطعم الصغير والمعتوه او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا لا يجوز الانتفاع
بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجرارح لانه مع حرم الميتة محرما مطلقا معلقا بعينها
كذا ذكره الرازي في احكام القرآن وعن ابى يوسف لا باس ببيع ثوب نجس ولا يبيتن فان ظن ان
المشترى يضيي فيه واجتاحتان يبيتن في ظاهر الرواية يجب عليه قال رحمه الله ولا تجل استعمال
اخذ البقرة الجبيرة وفي محاسن الملوك ومن حكمه الله بالافعة ان يقتصر بهذه النجاسات قولنا
يستخرجونها الى ضياعهم ولو بقيت شق الامر وبها لذهب العيش هذه ملة حسنة ما اياها
لو نقلها بنبيه فظهر السكركاز ثم غلطها بتراب فيسجد بها الارض فيجوز ولو نقلها بنبيه
السجد فلا حرام لان الانتفاع بالعدرة لا يجوز بيعها **باب** **فمن ينصف**
في ملكه تصرفا يتصرف به جاز ما يمنع وما لا يمنع **شم** **قع** نصبت ميتا الا لا تسحق في الابرسم
من الفيلق في الجبر ان المنع اذا تقوى او بالذخاير واليدان **قع** يرفع الى المختص فيمنعه
اذا فيه ضرر يتيقن **ج** اخذ في دار بويه علم نبيح العتاييات فليس الجار الملاصق منعه ولو اخذ
طاحونه لنفسه لا يمنع ولا اجرة يمنع وللجبر ان منع وفاق الذهب رديا كويديك من دقة
بعد امتشال طلوع الفجر اذا تقوى رايه **ج** اخذ ثوبا في دار مستبدلها بمتاحرة ووضع فيها
كوى للنور والجاز المقابل يقول ان تلامذته تطلع علينا اذا كنا في السطح والمبرز او عند الباب
فسد الكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه ازرع ويضرب الجبر ان بالتصرف لا يتنالى ليس لهم
المنع منه **يب** قيم استعار دارا يعمل فيها النجاسة تحتها ونشر او نقر او يجنبها دار متدفع
يتصرفون ما فلا يمنع منها ولا يمنع المرافق والزليقي لان رايته ليست بضرر في حق كل واحد لان
منهم من يستلذ بها الا اذا كان دخانه دايما وكذا الدخان وان اضرب بعض الجبر ان يحضره في كل
اذا كان ضرره متساو يمنع **عك** وكذا اذا اتخذ داره اصطبل للذواب على سطح مسبل في سطح
جاءه فله ان يرفع سطحه او يبنى عليه ولا يمنع **عك** ان يبنى على حائط نفسه ان يد ما كان وليس
لجار منعه وان بلغ غنانا السعد **باب** **المروءة ارض الغير** **شم** **قع** ثرة ارض
الغير في يده

يجب عليه الاستحلال ان اضيق بها كالمرفد عتقة والرطوبة والافلاية اذا رآه صاحب الارض يجب عليه
 الاستحلال لا يذانه ولو كان له حق المرونة حق المرونة الصغرى فمرفقها مع فوسما وجان
 قبل ان يثبت به بالحجة ليس له ذلك **باب في النقصات** والمحدثات في الطرق
 العامة والخاصة وما يتعلق بها **فصل في النقصات** في السوق ان كان الطريق واسعا ولو زل
 انسان في موضع الطريق لم يضمن **شتم** صوام ينصف شاحته في الطريق عند فتاهه يلحق
 عليها صومته ليس به ذلك ويضمن ما يلف بها **باب** احدث مستراحا في سكة نافذة يرضى
 لحيوان ثم قبل تمام العمان منعوه وليس لهم فيه ضرر يترتب فلم يمنع **باب** قال احد الجاهل
 للآخر هذا السابك الذي اخرجته فحدث وقال الآخر كان كذلك في القديم فالقول للمدعي كونه
 منسكبا بالاصل **باب** والبيتنة بينه من يدعي انه محدث **فصل في عكسه** قال رحمه الله الصحيح
 هو الاول **فصل في عكسه** فهدم واحد بيتة في سكة غير نافذة وفيه جناح 2 خاضت فله ان
 يبنيه كما كان وليس للحيوان حق المنع **عكس** ان كان الجناح قديما يجوز **وع** لكل احد قطع الجناح
 في السكة النافذة وان كان قديما انما الفرق بين القديم والحديثة سكة غير نافذة **باب** ستن
 وجا حقه في سكة فلاهل السكة ينفعه عنه بالرفع الى القاضي **ظ** له كلاب لا جناح اليها ارسلها
 فملكه فليس جيرانه المنع وارسلها في السكة فلم يمنع فان امتنع والارفع الى المحتسب فيمنعه
 فذلك من مسكه جاجة او محشا او عجولا في السكة فيمنع هذا من الوجهين قال رحمه الله
 بيعت ادكيه ميراها على منهره من جماعة فالتكلكة احد منهم حصته دار على حلة ووضع ميراها
 على تلك المنهر فكثر الميازيب عليها فزل للجيران منعهم منها فاجاب بعض المفتين في زماننا
 انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة
 جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت ميازيبها فليس للجيران منعهم منها فاجاب بعض المفتين في زماننا
 الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان لزمهم
 ضرر كثير الشكر والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على شيخنا **باب** فتوقروا باحث
 فيه اصحابه واهل عصوة انما ما ثم يقر انما هو على ان الجيران المنع بخلاف ملك السائل فان
 الضرر فيها غير لازم ولا دائم ولا كذلك هاهنا عن مثله ان ارد ان يغرس في النهر العام المنفعة

له ذلك **فصل في عكسه** اخذ الودع منه من وسط الطريق واخذ الثراب عن خافتي النهر العام
 لا يجوز الا باذن الوالي لانه حق العامة **باب** ان لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس بوضعه ولم يكره
 اخذ الوالي قال **فصل في عكسه** وكلاما حسن **باب** **فصل في الاستحلال** **فصل في**
المظالم والمخرج عن عهدتها وما يتعلق بالنوايا والخصايات **شتم** سلم المودع على المودع
 مئة بعد اخرى وكان يترد عليه اللام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المودع انه قد سرى عنه **شتم**
 ورضي لا يعذر بالاستحلال واجبه عليه **فصل في عكسه** **شتم** اذا له ولا يملكه للمحال لانه يقول ومثلي
 غضبا فلا يعفو عني لا يعذر في التاخير **باب** عليه يوم لا ناس لا يعرفهم من غصوب ومظالم
 وجبايات يتصدق بقدرها على الفقراء على عمره القضاء وجد لهم مع التوبة الى الله تعالى فيعذر
 ولو صرف ذلك الى الوالدين والمودعين يمسرون وعذرا وكذا اذا اذنت للفتنة عن الاموال **شتم**
 عليه ديون الناس شتى في زيادة والاخذ ونقصان الدفع فلو كان ذلك ونقصت على الفقير اثوب
 قوم بذلك عجز عن العدة قال رحمه الله فعوف بهذا انه مثل هذا لا يشترط التصديق بحسب
 ما عليه **فصل في عكسه** جمع اموال من الناس ينفعه بناء المسجد فانفق منها داراهم لحاجته ثم ردها
 في نفقه المسجد لا يبرأ من الضمان الا بالودي الى المالك او نايبه او تحديد الاذن منه فان لم يعرفه
 استأمر الحاكم في الصروفان تغدر وجوه الاستحسان ان يعذر بانفاق مثل ما انفق على المسجد
 في دفع الوبال اما الضمان واجبه عليه **باب** الوكيل ينقض الدين موقوف على موكل الى قضاء دينه ثم قضى
 دين الموكل من ماله ضمن وكان متبرعا فمضى دينه وبهذا فسد امور الباعين والسياسة
 وسمى عليه مسائل يتلى بها العلماء والصالحون اشبه العالم او ابائي مرفوا اذا سأل الفقير شيئا وخطبها
 ودفع ضمن ولا يخفى بهم من كوتهم فيجب ان يامره الفقير او لا بد لك في غير خالط امواله باذنه و
 منها دفع وجلات اليه ورامهم يعطيها عن زكوة ماله ما فخلطها قبل التصديق ضمن ومنها المتوفى
 فخلط اموال اوقاف مختلفة ضمن ومنها السمسار فخلط غلات الناس او اغانها ضمن ويكون مقبولا
 في الدفع والانفاق من ماله القدر موضع جزاء العادة بالافن بالخلط كما جرت العادة بالافن من
 ارباب الخلطة لاطمان بالخلط اذا تروا فلا تهم عنده ولا عرفة السمسار والبياعين قال رحمه الله
 فعلى هذا عرفنا لا يعجز البائي مرفوا فخذ الفقراء والملاك له ولا له بخاط ما يجمع للفقراء فيفسد

فيلبغ ان يجز طال فيه كلام واختلاف **عكس** لا يجوز استعمال اختار البقرة في الجيرة **شم** شمع
 لا بأس باحراق النجاسة الملتصقة من الطريق واذا ربه حول من امنايته العين ونظرة حبة
 اشمع فوق العيني الخايف قال الشيخ للجليل اللبائي انما يباح اذا لم ير الشفاء منه قال الله
 فيه نفق ظاهرا **ق** ولا يجوز صب البول او ماء الحام المحس على من امنايته العين **ق** قبل
 باس يكتسه الناحية بالدم او بالبول اذا علم ان فيه شفا قلت فهذا بعد لان الله تعالى لم يجعل
 الشفاء في المحرم **في جمل الفقهاء** لا ينبغي للحامل ان تحميم ولا تقصص ما لم يتحرك الولد
 فاذا تحرك جاز ما لم يترب الوادة محافظا على الولد الا اذا حتمها بتركه ضرر يتي **باب**
فيما يجوز الاستغفار والتقصير وما لا يملكه لحقارته وما لا يجوز سئل عن وجد
 شيئا خيرا كالخيط الذي يشتر على العراب والكندره فشده به هل يغدر فقال هذا لو
 ابا له هذا فافترج جدا ولو وجد قرضا او ذكوة يباح اكله خصوصا زمان السعة وكذا
 كل ما كان مباحا ومملوكا لا يلتفت اليه ولو اخذ من خزنة الغير خلا لا شئانه لا يغدر
شم باع الصبي ثوبا اذا اتى القاقم بالحي سبيح ان اختلط بغيرها جاز ولا ولا يباح
 ذلك الا بصريح التملك وان جرت العادة من قديم الدهر بتركها عندهم **ق** لا بأس باسكاها
 ان كان مملوكا لا يفتون بها وعنه فيها يكسر البلد من اغصان الخلاف في الربيع يستعمل بالحي
 ويدار **ق** ويبي لغصان الخلاف الغضة المستفقة في اول الربيع انه يجب الضمان وعنه فيما سبق
 من المذبح الحظمة والديس ونحوه في الدلال لا بأس به ان وسعوا فيه وكذا في كل ما يتساح
 به عادة كالحنطة الذي يخذها الفارس من الصبرة والبيد ونحوها **ق** طحي حنطة رجاء
 غيره فاختلط بدقيق ما يفتى فيها عادة من طحين غني بالحي ورسك لا بأس به كذا ان طحن
 فيها شعير او قل في فيها دقيق الحنطة ولا يجب عليه ان يطحن بقدر الشعير حنطة ليكون الباقي
 منه مثل ما اختلط بدقيقه وكذا النساج فيها بومل من غزله او غزل غيره يغزل من نسج
 قبله بهذا الالة بالحي جاز يغدر الفتاوى التجارية ذكره في الاسلام من جمع ثمار البطا
 طيح حتى صار ما لا تم باعها بتصدق بالثمن **باب** **ما يجوز من قتل الحيوان**
 وجنسه في القصر ومصر الصغير والوجة ونحوها **ق** يجوز في الهرة والكل لئلا يضر ما **شم** يجوز

لانتفاع بمسكه ان لم يكن مملوكه **عكس** الا يخرج الكلب في اخذته مرارة الموت **شم** يجوز
 استعمال البقرة في الكراب والذئابة **شم** وكوب الثور ووضع الحبل عليه مشروع **ق** واستعمال
 الخنزير والكواب والابل والثيران في الدواب مع بشا العين بشرط ان لا يجهد لها يجوز وحده الاجهاد
 ان يمنع من الاعتلاف ولا يضرب باسها وعينه لا يضرب به اصلا وان كان مملوكه وكذا حكم كل ما
 يستعمل من الحيوان **ق** اخذت الهرة لحم الغيرة او طيرة لا يجب على الراي منه اخذ منها الا لم
 يعلم مالكة ولو كان الطير غير مملوك فله اخذها من قعرها اذا كانت تستقر في بيتها
ط لم يجز اصم حمار الحيوان فيها يحتاج اليه للتأديب ويجاز اذا عليه **ط** لم يجز ضرب
 اخمها الصغير القليل ليس لها متى يتوك الصلوة اذا بلغت عشر **مت** **س** لما ان يضرب
 اليتيم فيها يضرب به ولد به وردت الاخبار والفتاوى في الوضوء ان يكره ولله اذا خلف
 ان لا يصلي ولا يركب اباه او امه في الحنفية ويكره ولله الصغير على تعلم القرآن والادب والعلم
 لان ذلك فرض على الوالد **ق** علم اللام ويحل الاولاد ان يمتن من ابائهم لا يعلمونهم القرآن
 والادب فيشاورون جهالا اولئك اغلبي يعني الاباء **ط** للزوج ضرب امراته على اربع خصال
 وما هو ومعنى الاربع على ترك المنيعة لزوجها وهو يوبد لها وترك الاجابة الى الفرائض وترك
 الصلوة والغسل وعلى الزوج من المنزل وفي كتاب العلق في ضرب امراته وولده على ترك الصلوة
 روايتان **شم** امر غيره يضرب بغيره حل للمامور ضربه بخلاف الحق قال رضي الله عنه
 فهذا انصيص على عدم جواز ضرب ولد الامر باسره بخلاف المعلم لان المامور يضرب نيابة
 عن الاب لمصلحة والمعلم يضرب بحكم المالك بملك ابية لمصلحة المعلم **ق** تضرب جاربه
 زوجها غيره ولا تنقظ بوعظه فله ضربه **ق** حبس ثلثا في قفص وعلقها لا يجوز ولا يجوز
 رمي وكر الخطاف من البيت وفيه اولاد صغار **ق** لا بأس برمى غش الخطاف والخطافيش التي
 يقذف المستجواب فيها من الاولاد وفي تفسير ابي ذر الكلاب ثلثة كلب يضرب وهو الذي امرنا بقتله
 ومن صور النجس على الضيف وترويع السابل فيجل قتله وكلب ينفذ ولا يضرب فيجل بيعه **ق** اسكه
 وكلب لا يضرب ولا ينفذ ولا يقتل **ق** لا بأس بوضع الرأفة وعن العبد في زماننا الغلبة
 الا باق خصوص حناء اليهود **باب** **في الاضراب وحلق الرأس والعانة والابط**

مكوها طت يستحب خلق الرأس في كل جمعة **طنج** خلق شعوه وهو مقلد
 ينفه **فتمت** **سبح** الفضل ان يقرأ اطواره ويحكي شأنيه ويخلق عاقله وينظف يده
 بالافتتال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً ولا يغسل يديه ولا يمسح
 فالاسبوع هو الفضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الاقل ولا يغسل يديه الا بالاربعين
 ويستحب الوضوء في وضائيا النبي عليه السلام يعلى رصه ليعنه يا على اذا طمخ فانضج واذا
 اكلت فاصغر النعمه واظلم المصنع ودقق وقص الماء مصاً واكحل به ثراً واستكع جناً وركب
 وادهن بالليل واقله ظناً لك في شهر واحلق القانه في كل شهر عشرين وانتقوا لبطاء كل ابن
 وانتقوا لانفس كل شهر واغسل ثيابك في كل شهر واختبئ في السنة مرتين وادع الله عند نزول
 الغيث وعند الزحف وعند قراة القرآن وبعد المكتوبه **ف** لا تنفث انفسه لا ذك يورث
 الاكله وفي الفود ومن عبد الله بن ابيير عن النبي عليه السلام انه قال لا تلتفوا الشعور الذي
 يكون في الانف فانه يورث الاكله ولكن فقهه فضا **ف** خلق شعور الصد والظلم وترك
 الادب **ف** خلق الرأس وترك الفود من ان اسلمها وان شذبه ما على الرأس فلا
باب الغيبة مع اعان ثوباً او اقرضه رايهم ثلثه ايام فمنعه منه اياماً
 كثيرة وسوقه فوصفه عند الناس يكون خائفاً وكذا بايعه في ذلك **ف** وعن بعض المتكلمين
 ذكره بما يستقي به انما يكون غيبته اذا قصد الاضرار والشتم به اما اذا ذكره تاسفاً
 لا يكون غيبته قال رحمه الله وهذا صحيح ذكره **طس** رجل ذكر مساً وكاخيه المسلم على وجه
 الاهتمام فلا بأس به ومثله في الوقفات وعلمك بانه انما يكون غيبته ان لو اراد به السب
 والنقص **باب** **ف** كراهية الجيلة **شم** له والدان معسران فدفع
 الزكوة الي فقير ليذفعها الي والديه او وصي بثلث مالهم الي صلواته فاحتال الوصفي بهلك الجيلة
 ليصرفها الي عمان المسجد بكرة **باب** **ف** بقر الوالدين **ف** وهو لو دين
بم الابن البالغ يعمل عملاً لا ضرر فيه ديناً ولا دنيا لوالديه ومما يكرهه انه فلا بد من الاتيان
 فيه اذا كان له منه يد **ف** اذا تعد عليه جمع مراعات خواله الدين بان ينادي احد ما عموا
 غارة الاجر ترجع حتى الاب فيما يرجع الي التعظيم والاحترام وحق الام في ما يرجع الي الخدمة والانعام

لان مشقتها وتحملاها التعب عن الولد الكثر وعن علو الائمة الحامي رحمه الله قال شايخنا الاب
 تقدم على الام في الاحترام والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سأل
 لعمته ما ولم ياخذ من يده احدهما فييد بالام **ط** بنت لها اب زين ليس من يقوم عليه
 سواها والزوج يمنعها من تعاهده فانها تقضي زوجها وتطيع اباهما مسلماً كان او كافراً
في احتياج الى حال قلل لغيره ماله فان كان مؤسراً ياكله بالقيمة وان كان فقيراً ياكله
 بغير عوض وفيه رجاء وولد في المنان ومعها ما يكفي لاحداهما فالابن اولى به والا بوجبة
 ان يستقي اباه ويورث من العطش فيصير قاتلاً لنفسه وان شرب مولى لم يكن معينا اباه في قتل
 نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتلاً النفس اعظم وزناً
 ولا بأس للاب ان يغضب على قلده بما يكون ولو اراد الاب ان يامر ولد بشئ فكيف انه
 لو امره لا يمثل امره يقول له خذ اي بسر اكرهين كاركى ما يملكني ولا يا مرة حتى لا يلحقه
 عقوبة العقوق **باب** **ف** فيما يتعلق بيوم عاشوراء وليلة البوابة
 قال رحمه الله كدت في الوقف ان اسراج السرج الكبير وليلة البوابة في السكك والاسواق بدعة
 وكذا في المساجد ويضمن القيمة **بو** خلط الخواج يوم عاشوراء لم يرد فيه آثر قوي ولا بأس
 ورجاء في باب يوم عاشوراء معظم يستحب فيه الصوم قبل الاكحال يوم عاشوراء سنة ولكن
 لما صار علامة لمبغضي اهل البيت وجب تركه **ح** يكره الكحل يوم عاشوراء لان يورث
 وباب زياد الكحل بدم الحسين وقيل بالاعمد لتقر عينه بقتله وقال بعض السلفاء من
 المششين **ح** حرق القاص ثيابه في مقتل الحسين يوم عاشوراء تاسفاً على المصيبة
 وامرهم بالقيام والتشجيع فمما يجب ولاه الدين ان تزجروه فكتب **ح** يمنع عن جميع ذلك
 ثم استغنى **ح** وهل يكون المستمعون في ذلك معذورين فكتب لا ثم استغنى بالح يا واربع
 منغون ادي قاص ومقتل او دمي آراي تغوسم او داي قاص او داه مكارها واجبر عليهم
 فكتب في الجواب سبق الجواب يمنع ويؤجر **باب** **ف** فيما يتعلق بذكر العبد باخباره
والرواية عنه **ف** ذكر قاضي القضاة اصول الفقه اتفقوا ان الكافر لا يقبل خبره لكن منهم
 من يقوم ان يجمع تاويل لا يكون امراً كافراً اذا صدق الرسول وشرايعه فجزوا وقول خبره فاما

في احتياج الى حال قلل لغيره ماله فان كان مؤسراً ياكله بالقيمة وان كان فقيراً ياكله بغير عوض وفيه رجاء وولد في المنان ومعها ما يكفي لاحداهما فالابن اولى به والا بوجبة ان يستقي اباه ويورث من العطش فيصير قاتلاً لنفسه وان شرب مولى لم يكن معينا اباه في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتلاً النفس اعظم وزناً ولا بأس للاب ان يغضب على قلده بما يكون ولو اراد الاب ان يامر ولد بشئ فكيف انه لو امره لا يمثل امره يقول له خذ اي بسر اكرهين كاركى ما يملكني ولا يا مرة حتى لا يلحقه عقوبة العقوق

لان مشقتها

فقد تلتفتوا فيه كالخوارج واهل الاهواء فجل الفقهاء على يجوز العمل بخبرهم وشهادتهم اذا كانت
شرايط الشهاد حاصله وقال ابو علي وابوها شمس وبعض الفقهاء ان خبرهم لا يقبل وهو واجب
في الوجه الثاني وما قاله الفقهاء اقرب الى الاشياء والاتباع فقد خذنا من الصحابة من البغاة
والخوارج ما حدث وقع هذا كاتب الشهادات والاشياء مقبولة عندهم واستمرت هذه الطريقة
فما بعد من ظهور الاهواء والاختلاف في الديانات ولم يختلف في القبول **مت** فقبل من
بالخروج من النار بالرواية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل لا كيف ولكنه من اهل الاهواء والبدع
يجوز الرواية عنه **فق** اصول الفقه اذا اعطاه المحدث الكتاب واجاز له ما فيه ولم يسمع
ذلك ولم يعرفه فقبل بحسنة ومحملا يجوز روايته وعند ابي يوسف **لا** اذا وجد الرجل
سماه مكتوبا ولا يندكره لا يحل ان يرويه عندنا بحسنة خلافا من شرط الرواية عنده
ان يحفظ الحديث من حين سمعه الى ان يروى وعندنا باللفظ ليس بشرط ويتقبل هذا العمل
ورواية المسائل من كتب الفقه اذا رآها **باب مسائل متفرقة شمس**
يكوه غسل الارز والعسل والماء من نحو هذه بالوعة تتناثر فيها **يت** مسكون قال الغيرة ان لم
يقبل الى الارض فامروا طائفتا فلو قبلها لا يفر لكن حفظا لدين على النفس او من حفظ
الزوج على الغير ومنه دفع ظلم الجناية وحسن الانذار الذي لا يجب عليه وهو يعلم ان يبيد يخذ
من الضعفاء لا يفعل ذلك لانه يبعد من السفيل من لا يعطي النايبة قومه **ظلم** الظلمة تمنع الناس من
الاحتطاب للزوج الا بدفع شيء اليهم فالدفع والاخذ حرام لانه رشوة **بح** دفع الى باعي الامراء
او غيره خبز ليضجع غنمه في حظيرة او ارضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاغنام
ملكاً للراعي لا يبر رشوة وكذا اذا لم يصير با شرايط الابائيه لانه مشروط فالدفع ان يستقر
مادفع اليه والقيمة فيه ان يستعير الشيء من مالكها ويأمرها لكرها الداعي بالابائة عند المستعير
ويُدفع ذلك القدر اليه احسانا لا اجرة قال رحمه الله ولو كان الراعي لا يبيتها ايضا بامر الله با
الزوق كانه رشوة ايضا **شمس** ما سمعنا شيئا يلقى من الخطبة على المقتول ظلماء الطريق ولو
اخذها انسان لا بأس به مرضت الجارية من موت فاعتاقها او لم تموت حرقة **فق** تعز الى
ديتها يوما وخارجتها لها يوما لا بأس ولا يكره ذبح الابرم وخبره وطبخه وغيره اولى **شمس** لا

يجوز

يجوز لعلم صبييا الى حاجته ولو بعثه الى احصاء شركه ينبغي ان يجوز اذا كان يعلمه **فق** عن
الكراهة الخشن من الاساءة وعن الشيخ الباجي احسان الكافر طاعة لله تعالى ولو لا معاصيه
لخرج به **شمس** عالم ظلم ضعيفا وغيره بقدر على دفع الظلم برفعه اذا لم يلحقه ضرر ولا يمنع حق
علمه **بح** امره تذكرو قصتها مقتل الحسين واهل البيت ليس لها ذلك يتهمه ليس لها ذلك
تسكن عند انسان بطعمها ويستعملها في اعمال السم يجوز اذا صلح ما يدفع اليها عوضا **بح** ما
معتقها عن بيت واخ فاعتت فاشتريت المعتق من بيت المعتق شاملا لخطير لئلا يعمل بموافاقها
الى الاخ في صحتها لا تعذر في القصد وكتب غير **لا** **بح** وهو عليه من ربايع من امراته شيئا ملوفا
او صا لحتج الاجنبي في هذا الموضع **لا** **بح** ما دامت حية حتى يسقط المهر في
الحال لا تعذر في هذه الحيلة ان قصدت ابطال حق الورثة والافتقار ويكره تفصيل بعض الاولاد
المتساوين في الصلاح على البعض في الاحسان والتربية **فق** ومن هذه ازار فلن فيه مصحفا
او سكين تقطع به بيلغا على وجه لم يضر يستحل من صاحبه ان لم يافل لانه الانتفاع ولا
يرسل الرجل الى السوق من الدكان اضربا لمائة او لم يصير جلس الحاجة او للنظارة ويكره الكفار
صبي المارة لظلم الراحة ولو راى كسرة خبز في الجاسة يعذره تركها ولا يلزمه غسلها ولو كان
له جيران سنها ان سالمهم يتركون الشرحيا منه وان اظهر خشونه يزيدون الفواحش
يعذر في هذه المسئلة طاهر او لودعه جاره الى داره فقال نعم ثم لم يذهب اليه فهو خلو ولا ياتم
ولو اتخذ فيه وشما ثم تار لا يلزمه السليح **مع** رفع المعلم من كولات المسجد ووضع كتابه علامه
فمن غفوج للمديون اذا لم يكن له وفاء بدينه ان يتفق بقدر حاله ويحذر شيئا لا يبقا جايه
ولو اتخذ هاز يادة على جايه والمقاضي ان يبيعها عليه ويشترى له ما با بقدر جايه يرد الفضل
الى دينه ولو امتنع المديون من حرقته التي تنضي الى قضاء دينه لا يعذر **ظلم** لا يجوز مقاطعة سوق
الخماسين وغيره ولا كتبه الوثيقة بها ولا كتبه الشهادة فيه وفي استخلاخ ذلك بخاطرة الكفر
ولا يجوز للموعدة دفع لبيته للثداور ان اضرب بالصبي **بح** يجوز شري العصفار من الصباد
اعتاقها اذا قال من اخذها فموت ولا يخرج عن ملكه بالاعتاق **بح** لا يجوز ان فيه تضييع المال
فق عن الحسن لا ينبغي ان يتخذ الرجل في داره كلبا الا كلبا يحرس **عكر** لو تواضع اهل بلكه على زياد

قال رحمه الله لم يجزينا ذلك لا اعتقادنا الفرق بخلافه لكن عرف بجوابه هذا انه لا يضمن
فيما يوجد الاذن لانه وان لم يوجد صريحا حتى لو فعل الابحار وولد فذلك او على العكس او احد
الزوجين بجار الاخر ومات لا يضمن للاذن لانه ولو ارسل جارا في زوجه وسان
نفسه بغير اذنها وابقت لا يضمن **في** ويضمن عبد الغير لا يصير لها صيا **باب في**
كيفيه ضمان الفضيحة في الابريس مثل **بم** ينبغي ان يكون من ذوات القيم
ولو اتلف مشهوره المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجر والدين مثليا روايتان عن ابي حنيفة
بم هدم جدار غيره فيقوم داره مع جداره فيقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل
ما بينهما **حسن** هدم خايط مسجد يوم يتسويته واصلاحه وفي خايط الدار يضمن
النقصان وعن محمد بن الفضل ان هدم خايط اتخذ من خشب وميتقا من رقيق يضمن
قيمتها وان كان حديثا يوم باع دية كما كان وفي ذلك الفقه بواحدة هدم الخايط بالبناء
روا لنقصان **ط** بواحدة بالقيمة وقيل بالبناء لا بالنقصان **في** قطع اغصان شجرة عين
فان كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فالتقصان **ط** حفر حفرة في ارض
غيره فاضربا لارض فسد علما ما يلزمه التقصان وقيل يومر بالكبس **حسن** عن محمد بن
حرفير في مسكة غير نافذة يوقد بالنظم دون نقصان الارض والدار والارض يوقد
بالنظم وان نقصت فيها النقصان قال رحمه الله لان نقصان السكة والطريق يتجرب بالنظم
نقصان الارض والدار لا يتجرب لانه قد ينقلب بالنظم شيئا ويخرج عن صلاحه البناء و
الوزع مديده وفي الحفرة فناء الدار كلام انه كالارض فاما كالطريق قال رحمه الله ولو اتى
خجاسة بلو خاصه يضمن النقصان دون النزع وفي بئر العامة يومر بترجها كما مر في
هدم خايط المسجد **في** مثله لان للمهادم نصيبا في العامة ويتعد رعيته بنصيب غيره
عن نصيبه ايجابا للضمان بخلاف الخاصة **ظ** الشئ مثل **بيت** النعم مثل **ط** الترابين
ذوات القيم وقيل مثل **صفر** الغزل مثل **في** **ظ** وكذا المصبوغ منه **ص** غصبت غزلا ففسخ
او ساجه فاختارها با او حديد فاختاره سيفا يضمن قيمته الحديد والساجه والغزل **شخص**
يضمن مثل الحديد قال رحمه الله فانه لو كان الغزل مثليا روايتان كالابريس **في** اتلف **بسمه**

فعليه قيمته **مت** لان كل ما كان من صنع العباد لا يملكهم مراعاة المائله لتفاوتهم ^{المداقة}
فك لو جعل اللبس اجرة في الاجالة لا يجوز **في** **س** يجوز استقراضه قلت فعلى قوله ما مثلي
العصير مثلي الا برقيتي وكذا الخنطة المحالوطه بالشعير **في** اشرفت سفينة على الغرق
فالقي بعضهم حنطة غير مة الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحال وقيل لا يضمن اصلا **ط**
فيها كلام قال رحمه الله الخلق المشتمل اذا بلغ شمسها غايته مثلي وقيلها بقيتي
واليه اشار **في** قال الكواغد والبنين والجار الماء مثليه وفي اللبن روايتان والكم المطبوخ
والشم والاكية والصنطرا قيمته **باب** **فك** يبرأ الغاصب عن الضمان **بم**
غصب خطبا واستأجر المعضوب منه فاقدها في قديم الغاصب ولم يعلم المعضوب منه
بانها خطبه فالنسيان يبرأ كما لو غصب طعاما ثم اهدم المالك دارا حرقته الا قبل اتلفه
المالك مقصوده من الطعام وكذلك النوع فافترقا **بم** ضرب جارا غيره فغيبه وضمن
ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن ولو غصب جارا ثم جابه وادخله اصطبل المالك واخبره
به فقال نعم فما فعلت لا يبرأ عندنا حنيفة ويبرأ عند محمد لان الاجازة لا يلحق الا فعال
عند الحنيفة ويلحق عند محمد **باب** **في** ثبوت الملك للغاصب وانقطاع حق المالك
س غصب ذوا القروا وراقت الثوت ورباها فالغيب ليقبض صاحب البلد **ب** الغيب للغاصب
فك غصب ذوا القروا ورباها فالغيب ليقبض صاحب البلد **ب** الغيب للغاصب
قال رحمه الله والفقوى في زماننا يقول محمد **س** **س** عجز الغاصب الذي يقطع حق المالك
س جعل الارز ابيض ينقطع حق المالك **في** **بم** لا ينقطع **س** **س** تا حيت الخنطة والدخن ينقطع
في يخر كذبح الشاة **س** لا ينقطع وعلى هذا لو جعل السمسم ابيض **في** **ط** **ط** وغيرهما جعل
الخنطة كشكا لا ينقطع **س** استعار منشارا فانكسر النشتر نصفين فدفعه الى الخداد فوصله
بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمة منكسر وكذا الغاصب اذا غصب منكسر
ولو غصب ترابا واصبح عليها بقرة حتى صار سرقينا قال بريقين لصاحب البقر وعليه قيمة التراب
ولو غصبها مانع العصاة نيتين وركبة في داره ينقطع بالقيمة **في** **في** وقصارة الثوب بالنشاة
والغزاة **بم** **س** **س** وشمه بالطاهر كصبغه وبالحجر تنقيص **في** غصب قوطا ساء وكتبه

القول
في قوله
الغنم مثل
بيت النعم

قيمة

باب في مودع الغصب وغاصب الغاصب والغاصب من المودع **قيل** ان ركبت تلמיד
مكارى الخمار امارة عليه بغير اذنه وهلك الخمار لا ضمان على واحد منهما اذا اتزلت وسلمت
الخمار الى الخمار التلמיד لانه مودع عاد الى الوفاق وان هلك في حال الركوب يضمن المكارى ايها شار
ولا يرجع احداهما على صاحبه بالمضمون قال رحمه الله وعلى هذا القاء ذق اذا حمل في العجلة مثلاً
او انساناً **ح** ومن اتلف الغصب في الغاصب فادى اليه القيمة بوسر وعناي يوفى لا يبرأ
بخلاف رد العين **قلت** رد الغاصب الثاني قيمة الغصب في الغاصب الاول يبرأ من قوله حينئذ
ولا يبرأ عند الجوف **حل** يبرأ من غير ذكر خلاف ولا خلاف ان الغاصب الاول اذا طلب
القيمة عند فقدان العين انه يقضاه بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه الا في وجوه
منها ان الغاصب الاول لو اقر بقبض العين او القيمة من الثاني لم يصدق الاية ويبرأ الغاصب
بافتراق المودع فيها وان كانا الغصب كيليلاً او زنياً فاستملكه الثاني فاخذ الاية منه
درهم او ديناراً يبرأ الثاني لانه مودع وليس له القوة من غير ان يبرأ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

والبنيت والحواشي غاصب الغاصب قال رحمه الله وهذا حكم وقبح يخرج منها كثير من الوقفات
بصيرته مودعاً **عك** وضع عنده شيئاً وقال له احفظه حتى ارجع فصاح لا احفظه وتركه
صاحبه صار مودعاً وبضمن ان ترك حفظه **فك** لا يصير مودعاً **مثل** **عك** وكذا الوفاة
منعه فهذا الجانب من بيتي الى ان لا التزم حفظه **باب فيما يضمنه**
المودع **ق** المودع يلبيس الوديعه وينزعها ويستعملها كتوب نفسه فملكه في غير الاعمال
لا يضمن **ش** وضع اليد ذهباً ليحفظه فالتقاء فيه كعادة التجار فسبق حلقه لا يضمن **ت**
وفي ابي مراهق قطة لستى الماء فتغافل عنها فضاع لا يضمن **ق** اودعه دنانير
وسأل فيه ان يفرضه درهم فوضع المودع الدنانير في حجره ليحمله الدنانير ثم قام
فضاعت يضمن او عنه سكيناً فجعلها في ساق حقه لا يضمن ان لم يقصر في حفظه وقدر
ان المودع فتح الكوفة الستاء وتركها مفتوحة فملكها الفواكه والبطاطخ المودع
يضمن ان جردت بالحي اخبائه في الحال الى فلا يواو وعنه فواطيس فوضعها في الصندوق
ثم وضع فوقه ماء كيشربه فتقاطى الماء عليها فملك لا يضمن **ح** وضع الوديعة في داره
وتدخلها الناس كثيره فضاعت فان كان شيئاً يحفظه الدافع وجعلهم لا يضمن والى
فيضمن والذهب يضمن **ب** اخترب بيت المودع فام ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه
يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر قال رحمه الله ويقرب من هذا كثير من الوقفات
ب اودع عاملاً يوالى ما لا فوضعه في بيته ثم ايام السلطان تقل امتعته وترك الوديعة
وتوارى فان غلبه بيته والوديعة يضمن وان ترك بعض امتعته في بيته **باب الشرط**
في الوديعة **ح** يحفظها بيده الغير والاسود ففعلها الى الغير **ق** حلوا الى اودعه
بغره وقال له ان ارسلت ثياباً الى المودع للعلف فاذهب بمقرتي ايضاً فاذهبها دون
ثيابه فضاعت لا يضمن **م** اودع ثبارة فدفعها مع غنمه الى الراعي ليحفظ فسرقت الغنم يضمن
اذا لم يكن الراعي خاصاً للمودع **ط** المودع لو ارسل الخمار او البقرة الى اليسر **ح** يعتبر بالعرف
ح مسلم المودع الدار التي في بيت فيها الوديعة الى آخر ليحفظها ان كان الوديعة في بيت غلق

حصين لا يمكن فتحه غير مشقة لا يضمن ولا لا يضمن **ط** وكلمه بقبض صعيته لمحض الموضع
 فظا ليه بعد ايام فاستغنى وهلك يضمن لان الثابت معاينة فوق الثابت بالبيئته ولو ثبت
 وكالته بالبيئته فلمنتع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا **اول باب في المتقصر**
فع جمل المودعة ثم ادعى المودع ضياعها ليس له ان يخلف المالك على العلم **فع** اشترى بطيخا وشرها
 عند البايح حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبايح بيعها دون اكلها بشرط الضمان **بم**
 حملت فوجه الابن اليه ابيته قالته فاخذها الاثمنة وقصر الصهره في المنع منهم مع قدرته
 عليه يضمن **ق** قال رحمه الله فقد جعله مودعا بدون خراج الا يملك اهله وخدمته لانه القيم
 في الدار والمتقصر في الحفظ **كتاب الغاربه** باب في
 المتقصر فيها **بخلافه فع** استعار من ابيك مطبخه فذبحها وخرج ثم اغارها من غيره
 وضاع يضمن المالك انما شاء **س** مثله قال رحمه الله **بم** المتروا المسحاه جارا لا يخلو باختلاف
 المستعمل وانما الضمان لكون الاعارة بعد انتهاء مدتها بالذراع من العمل الذي عينه للاستعان
شتم فع قال للمستعير اعرت ذابتي هذه ولم يسم شيئا فلوركبها ليس له ان يركب غيره ولا
 ان يذفعها اليه للمحرر ولو حمل عليها فله ان يعيرها ان يعيرها غيره **الحلي** استعار دابة ولم
 يعلمها حتى ماتت يضمن استعار كبدته ثم اغارها من غيره لا يضمن ولو استعارت ماله
 للمصينه ثم خرجت منها الى مكان آخر فخرقت يضمن والغاربه كما تتوقت بالزمان تتوقت
 بالعمل **فع** استعار فاسا وضرب في اللطيف سحت شد رهيزوم وثور يكرهت فبهم
 ان يتردد وانكر يضمن **قب** ان كان الضرب معتادا لا يضمن استعار الوصي دابة بعمل الصبي
 ولم يرد لها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي ومن اوصى قال رحمه الله وانما عجيبه **بج**
 استعار طشتا وغسلت فيه بلخ بار تاع وانكر ان كان يغسل مثلها فمثلها وكان افضل معتادا
 لا يضمن استعار حمارا فعرج في العمل لا يضمن ولو استعار قدرا للطحين فطبخ فيها سقوة ونقلها
 من الكانون مع المرقه واخرجها من البيت فوقع من يده وانكر فالصبي انه لا يضمن بخلاف الحال
 اذا رلق **ط** كما لو استاجرت ثوبا لتلبسه فخرق من لبسه الاستعارت سرقا ويل فخرقت
 في الماشي فخرق لا يضمن **ص** وقع من يده بالبيت شي غاو ووجه عند فافسدها او غرق ففسد

عليها

عليها فافسدها ضمن وان كان بساط او سادة استعان ليسطه لم يضمن فهو لا اجبر
 بخلاف الحال لان فعله بعوض فيقتدر بساط السلامة بخلاف هذا **باب في المتقصر**
التي يملكها المستعير وش استعار كتابا ليقرأه جارا ان يصلح خطاه ان علم انه لا يكون
 ذكر ما لكها والافلاج استعار دابة للحمل فله ان يركبها كالاجارة ولو استعارها ليحمل
 عليها كالمنا من الخطة الى البلد فملك الخطة والطريق فله ان يركبها الى البلد في العود ايضا
 الى منزل المعير وكذلك الاجارة اذا لم يكن المكاء عند المعير **بج** واعانة الميطر بالبح وارنيح
 كالتياب ليس له ان يعير غيره **باب في الغاربه** **شتم** استعار دابة
 للحمل الى مكان كذا وقال له المالك بعثها مطلقا فبعثها غلاما ليس له عياله فملك في الطريق لم
 يضمن **فع** مثله ولو راد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن
 ولو وجد من في عياله فلم يرد يضمن ولو استعار دابة ليركبها بنفسه ثم ردها بيد من في عياله
 فركبها ضمن **بج** او رده اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقه
 بعد في الدفع انها كانت تقدر على الحفظ **باب في الالفاظ التي يكون اعارة**
 الحق الشافعي يصح كيف ناك ان في التي تحتل القصة من شريك او اجنق وكذا اعارة الشيء من اثنين اجلس
 او فقل بالتصنيف او بالانلاف **فع** **ظم** دفعت لك هذا الخال لتستعله وتعليقه من عندك فهو اعارة
كتاب الشركة وانه يشتمل على ستة ابواب **باب في الشركة العجيبة**
 والفاسدة **بيت فع** اشترى ثوبا الكوم ثم قال للبايع بالبح اذا مكاخ ثم روى فقال نعم وبقياه عليه
 فليس بشركة **فع** اشترى ثوبا كرم ثم قال لآخر اشركتك فيه في الثلث فهي فاسدة ان كان ذلك قبل او كان
 لثمن **بم** اشترى ثوبا فقال لآخر اشركني فيه فقال هلاخ اقاخ لا يصبر شريكا لانه معناه اشركك لا
 اشركتك كعوله كل فيقول نلكن معناه ساكل **فع** له سفينة فاشترى كرم اربعة على ان يعملوا بسفينته
 والآنها والمئس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة
 وعليه اجر مثله لهم **فع** باع فاليزا نجسين دينا ثم قال للبايع اكون لك شريكا فيه فقال
 اشترى نعم فسكتا على ذلك فكان البايع كمي بالبطاطخ والشتور يبيعها في السوق على هذا
 حتى نفذت لا يصبر شريكا فيه **بج** باع بقوة ثم سألها من المشتري بالبح فامدان فقال اشترى

منه ما يبارك

على الرقعة

ماشاء الله

فهم استخلاف الامام في المسجد خليفته ليوم فيه رتان غيبته لا يستحق الخليفة من افاق
الامامة شيئا ان كان الامام اتم اكثر السنة **فهم** بل يسوع بعض النهار في مدرسته وبعضه
في مدرسة اخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس في كل سنتين ولو كان يملك
بعض الايام في هذه المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتها باتمامها ثم قالوا حكم الله
المنعم والمدرس في المثلين سواء **فهم** ولا يجوز اخذ غلته وقدر المدرسه حتى يكون سكنه
فيها اكثر من داره واكثر ثقله فيها ولا يسع اخذ غلتها من قراينها كل يوم سبعا ويسكن
داره **فهم** اتمه المسجد سنة فلما ادرك غلة الوقف فيه مات في يورثته بخلاف ذوق القاضي
فهم دفع الوقف على المتفق حنطه في دفعه القيم وناير فلم يطلب الحنطه ولهم احد الدناير
ان يشاؤا ويوايوا صاحب الحق القيم عن نصيبه بعد ما استملكه لا يصح **فهم** لا يحل للامام
غلة اوقاف الامامة اذا كان غنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه لكفى قال الشيخ
في الغنى الذي لا يتجر ووقع نفسه للامامة ان يحل له كالمقاضي والمفتي وما يشبه من المتعلمين
فهم الاوقاف على الفقهاء يجوز ولا غنيا اذا اخرجوا انفسهم للفقهاء فانه كالفقير وان لم يفرغ
نفسه فان كان عينا اجاز والا فلا **فهم** الوقف على الخفية المختلفين في هذه المدرسية
لا بأس للفقهاء منهم ان يأخذ **فهم** يستوي فيه الغنى والفقير **فهم** امام غني اخذ غلة الامامة
سنتين ثم اقل له انه لا يحل وقدر استملكه فتكليفه ان يدفعه الى قيم ذلك المسجد ثم تصرفه
الى ما يستصوبه والى المسلمين **فهم** وقف اريد لسكنى امام هذا المسجد فلم يفتن الامام
فلما امام الغني ان يسكنها **فهم** الامام الغني اخذ غلة الامامة **فهم** امام اخذ غلة السنة ثم
مات قبل تمام السنة وهي في يده في يورثته ولو نصيب اهل المحلة اماما وحصا وصيل المسجد
قد فقهوا اليد واتم السنة واراد تركه فقال اهل المحلة ان ترك حصا هذه السنة انك اخذت حصا
دال سنة الماضية ولم تؤم فليس لهم ذلك والمعتبر فيه ان يؤم قبل ان السنة لا اكثر **فهم** الامام
شهر او استوفى غلة السنة ثم نصيب اهل المحلة اماما اخر ليس لهم ان يستردوا ما اخذوا وكذا
لو انتقل بنفسه **فهم** اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصته باق من السنة
كالمقاضي مات وقدر اخذ رزق السنة ويحل للامام كل حصته ما بقي من السنة ان كان فقيرا وهكذا

لحكم فطلبه العلم في الملك اذا كان العطاء مسانمه فاخذ المتعلم وقت القسمة ثم ترك المدرسة
قال رحمه الله وعلى قياس ما كتبت غيبته عن **فهم** ينبغي ان يسترد من الايام حصته عالم يؤم
فهم لا يصح وقف البند على الامام **فهم** وللإمام ان يأخذ موصوفة المعين يرضى اهل المحلة اذا لم
يكن فيه قيم وللإمام والكود ان يأخذ غلة الوقف ويصرف الى جهة غير اذن القيم ان وجب
الاجر في غير ذلك **فهم** يجوز صرف شيء من وجوه مصالح المسجد الى الامام اذا كان يعطل المسجد
ولم يصرف اليه **فهم** يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن القاضي **فهم** لا بأس
بان يفتن شيئا من ممتلكات المصالح للامام **فهم** زيد وجوه الامام من مصالح المسجد ثم نصب
امام اخر فله اخذ ان كان الزيادة لقلته وجوه الامام وان كان لعنى الامام الاول نحو فضل
او زيادة حاجه فلا يحل الثاني **العلان والمدار الطاهر** قال الامام المقاضي ان مؤسسي
المعين لا ينبغي تنقيته وتنقته عياي فواد القاضي في مؤسسه من اوقاف المسجد فيرضى اهل المحلة
والامام مستغفر وغيره يؤم بالموسوم المعهود وبطله لزيادته اذا كان عالما تقيا **فهم**
فهم وغيرهم وجه الامامة يسعد وناير مع الزيادة السكنى فلا يستقر فيه لقلته
فواد القيم المنصوب من جهة الواجد اذ من مصالح المسجد وفيها سعة باستصواب اهل
المحلة جاز ويعقدون وكان **فهم** يفتي بخوارص صرف شيء من مال مصالح المسجد الى الامام
باذن القاضي اذا كان فيها سعة فلو احتج بعقد ذلك المصالح يمنع منه وكلما الوجوه لاصيلة
اذا احتج الى امان المسجد **فهم** كحق **العلان** **فهم** امام وموذن لا يباين ولهم ما مستغلات
خاصة وفرو وجوه مصالح المسجد سعة فطلب من القاضي ان يأذن للقيم حتى يعمروا مستغلاتها
من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يروج غلاتها مسلمة اليها ففعل للقيم ان يعمرها من مصالح
المسجد **فهم** وجوه الامامة قلة فزاد اهل المحلة دارا له من ممتلكات المسجد وحكم الحاكم به
ينفذ **فهم** غلات المتفق شهر او شهرين بحرم اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهره وان كان
مسانمه وحضر وقت القسمة وقدر اقام اكثر السنة يحل **فهم** امام لا يؤم ثلث السنة ويأخذ
المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصته عالم يؤم ويصرف الى العانة وان لم يحج
قال الامام الثاني وقد تروا انه لا يسترد منه وان اتم شهر او احد ثم عزل وانتقل **فهم** دفع حنطه



الى الامام المجيد وقال سبكت هذه الخطة هذه الكثرة المسبلة للمسجد ثم ندعها الامام
فالحصاد والمزايح ولا تجل له بل يتصدق على الفقراء **باب** **فما يكون**
للاغنيا حق الوقف في وقف طلال **الوقف** على ثلثة اوجه وجه يختص به الفقراء ووجه
يكون للاغنيا ثم الفقراء ووجه يستوي في الاغنيا والفقراء كالرباط والمنايات والمقابر
والمساجد والسقايات والفتايط والحق كحاج الى هذه الاشياء كالفقير لا يجوز
صرف الادوية الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنيا بخلاف السقاية لان الحاجة اغلب فيه
قبل له حاجة المريض الى الدواء الشد قال لو ترك العطشان شرب الماء باثم ولو ترك المريض التداوي
لا ياثم ولا يصح وقف الادوية في البيمارخانه الا اذا ذكر الفقراء قبل له لوقفها على الاغنيا
والفقراء هل يصح كالسقاية فانه اذا اطلق الوقف لا يجوز على احد القولين ولو قال على الفقراء
والاغنيا يحسن ويدخل الاغنيا مع الفقراء فيوقف ويجوز الانتفاع بالطا حونه والطشت
الموقوفة للفقير والفقير بخلاف الادوية لانها عين مال وانه منقعه ويستوي في الغنى و
الفقر كالرباطات **فحق الوقف** واذا شرط ان يعطى غلته من شاء او قال على ان ينفع بها حيث
شاء فله ان يعطى الاغنيا **باب** **في وقف مائة من كان صرف غلته ولم يصرف**
الى مصرف ما اذا يصنع به **فحق الوقف** مستغلا على ان يعطى عنه بعد موته من غلته كدائنه
كل سنة وقف ما يصح ولم يعطى القيمة عنه حتى مضت ايام النحر يتصدق به **فحق** لم يكن للمسجد
امام ولا مؤذن واجتمع غلته للاثامه والتاذين سنين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز
صرف شيء من تلك الغلته اليهما **فحق** وجعله للمستقبل كان حسنا **فحق** يعطى اليه غلته تلك
السنة وتوقف بقيتها للامان **فحق** يقع فيه شرط الوقف ولا يدفع الى هذا الامام **شده** يدفع اليه
ما اجتمع والاوقات يكون باذن القاضي **شده** لم يأخذ الامام غلته الوقف سنين ثم مات لا
يورث لان هذه سلم لم يقبض ولا يجوز اخذ الامام الثاني وينبغي ان يصرف الى اوقاف الامام
فحق فلم يبع غلته الوقف للامان وثلثة ارباعها للفقراء لم يجوز للقيم ان يصرف ربع الامان اذا استغنى
عنها للفقراء للفقراء ليستور ذلك من حصته من السنة الثانية **فحق** وقف على عالم بعينه ليصرف
نصف غلته الى نفسه ونصمها الي من يختلف اليه ورسمه فلم يختلف اليه احدى السنة فصرف الكثر

الى نفسه ثم ندع على مصرف نصيب غيره اليه فقال هذه لقطه فيتصدق بها على الفقراء **باب**
في سكنى الوقف والاجان باقل من اجر المثل والاستيجار من غير القيمة **شده** سكن الدارين
بزعيم الملك ثم استحققت الموقوف بالبينة العادلة لا يجب عليه اجرا ما مضى **فحق** ادعى القيمة مغنوا
وقفاة نبد جل فحج فاقام عليه البينة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجرا ما مضى فلما اذا اقر
بالوقفية وكان متفتتا الافكار وجبت الاجرة **طهم** سكنها سنة ثم بان انها وقف او
لصغير يجب اجر المثل بخلاف عامر **فحق** في الدور والحوانيت المسبلة في تلك المستاجر
يسكنها بغن فاحسن نصف اجر المثل ونحوه لا يعذر اهل الحكة بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه
وجب على الحاكم ان يأمره بالا ستيجار باجر المثل **كب** مثله وجب عليه تسليم زيادة البينين
الماضية ولو كان القيمة ساكنة مع قدرته على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على المتاجر
فحق استاجر الوقف تاخذ المستاجر القديم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام
المدة فالاجر على القديم دون الجديد وكذا لو غلبها منه القديم بعد تسليم القيمة الدار
المستاجرة اليه **فحق** اخذ الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة او غير بدون اذن الآخر
فعليه اجر حصته الشريك سوار كانت وقفا على سكنها ما او موقوفه للاستغلال في الملك
المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان نعدا للاجان وليس للشريك الذي
لم يستعمله ان يقول للآخر ان استعمل لان المهابات انما يكون بعد الخصومة **كص** **طهم** موقوفه
معدة للاجان في نبد جل بغير حق آجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي
بوقفيتها بالبينة العادلة فله الموقوف عليه اذا كان قويا ان يطلب اجر مثل الارض التي آجرها المدعى
عليه **كب** **فحق** دفع الامام واحدة من دور الموقوفه الى وجهه الى رجل مجانا فسكن فيها مدة
وكان القيمة سلم هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن اجل المثل **باب** **المساجد**
وما يتعلق بها **فحق** اختلف مسجد الدار والمكان والرباط انه مسجد جماعة ام لا ولا يصح ما روى
عن ابي يوسف انه اذا غلق باب الدار فهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار اذا لم يمنعوا غيرهم
من الصلوة فيه وسائر الاوقات لان مسجد الزقاق الذي ليس نافذ مسجد جماعة وان صلوا
فيه وقت اغلقوا باب الزقاق كذا هذا **م** عنه ان كان فيه جماعة ممن في الدار بعد الاغلاق ولا

يعنون غيرهم في الأوقات الآخرة فهو مسجد جماعة والأفلا في مثله **متعلق** عن محمود ^{الأور}
 لا يجوز الاعتكاف في مسجد في قاف غير نافذ لا تهرقه ملوك لا هله إلا إذا كان له حابط إلى طريق
 نافذ فينبذ عليه من الطريق الله من حق العامة فتخلص منه تعالى فيصير مسجداً قال الله
 والذي اختاره في **فتح** وضع وقد بنا المساجد بخاراً وغيرها في دور وسكن وأزقه غير نافذ
 من غير شكل للأيام والعوام كونها مساجد فعلى المساجد التي فلدار من حسن جانبها خواتم
 مساجد لانهم لا يعنون الناس من الصلوة فيها وإذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها
فت اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز المسجد والشروط باطل **صح** جعل وسطه داره مسجداً
 وأذن للناس في الدخول والصلوة فيه أن شرطه الطريق صار مسجداً في قولهم والأفلا عند
 أبي حنيفة وقال لا يصير مسجداً ويصير الطريق من حقه من غير شرط كالو أجر أرضه في شرط
 الطريق وكهوا أحداثاً في المساجد وروى ذلك عن ابن مسعود وجماعة من الصحابة
 والثابعين وصوان الله عليهم جميع **في** جعل أرضه مسجد بشرائطه إلا أن فيه أشجاراً صار
 ما ورا موضع الأشجار مسجد لا غير **في** قيم الجامع القديم أجر موضعاً حطه الباب
 لبعض الصكاكين لا يصح **في** قيم ليبي فناء المسجد يتجر فيه القوم لا بأس به أن شاء الله إذا
 كان فيه مصلحة للمسجد وكذا لو وضع فناءه شرطاً وأجرها إذا لم يكن ممر العامة و
 المستاجر يكون معذوراً أن شاء الله تعالى إذا كان لأصلاح المسجد وفناء المسجد ما عليه
 فناء المسجد إذا لم يكن ممر العامة المسلمين قبل له لو وضع القيمة على فناء مسجد سوق كراستي
 وسروا كرايوها ويصرف الأجرة إلى نفسه وإلى الأقام فقال ليس له ذلك **مت** وعندنا لم
 أن يصرف الأجرة إلى من شاء لأن السر ملكه وإن لم يكن ملكه يتصدق بها على الإمام إذا كان
 فقيراً **في** لا يجوز إزالة الحائط الذي بين المسجدين لجعلها واحداً إذا لم يكن فيه مصلحة
 ظاهرة وكذا رفع سقفه ويضمن القيمة ما انفق فيه من مال المسجد **ظلم** بني فناء في الوسط
 دكاناً لأجل الصلوة فيصلون فيه بجماعة كل وقت فله حكم المسجد واليد **في** **وقع** بوق لا يوضع
 الجدر على جدار المسجد وإن كان من أوقافه **في** أجرة تنفق بسط المسجد في مصالح المسجد و
 الخادم وعنه لا يجب على الخادم ولا في مصالح المسجد لأن الصلوة بالأرض أفضل **بأدبياً يتعلق**

بالسنن

بالسنن **ياخت والمقابر والرباطات مع** صغير كان يأخذ من السقاية ماءً
 لأصلاح الدواة أو قسعة للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه الندم بل يترد الصنان إلى القيم
 ولا يجوز صب مثله في السقاية **في** أخذ من السقاية ماء مرة بعد أخرى حتى بلغ جرة
 مسللاً وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين جرة فصبت هوجرة قضاء للحق بغير
 إذن القيم صاناً الكسر **شم** دار موقوفة للماء والجد ليس للقيم أن يشتري من
 غلتها خايبه لسقي الماء **ظلم** لا فعل الذمة أن يشربوا من السقاية ولا يترد الثاني الذي
 وقفه المسلم **شم** **مت** **كسر** جرد موقوف على أهل مسجد عتين إذا بقي منه شيء يبيع
 ويدوب وغرض الواقف التقريب باستمتاع الناس لا التضييع جاز لأهل المحلة أن
 يأخذوه إلى بيوتهم **ظلم** وقف أرضاً على أن تدفن فيها اقرباؤه فإذا انقطعوا فآخر
 للمفقرا ودفن فيها من اقربائه حال حيوتهم صح الوقت ولو وقف مقبرة أو خاناً بعد
 موته فلوارثه أن يدفن مساويناً فيه **باص** **في** **تصرفات القيم**
 من التبديل وتغيير الشروط ونحوها قال أبو نصر الدبوسي إذا جعل الوقف على بشر الخبز
 والخبز بالتصدق ما على الفقرا يجوز عندنا أن يتصدق بعين الغلة من غير شري خبز
 ولا ثوب لأن التصديق ما هو المقصود حتى جاز التتبرع بالتصدق فذن الشوى ولو وقف
 على أن يشتري بالخيل والسلاح فيعمل عليه سبيل الله جاز ذلك فإن كان امرأ يتصدق
 بالخيل والسلاح على محتاجي المجاهدين جاز التصديق بهم بعين الغلة كالخبز والخبز
 وإن شرط أن يشتري الخيل والسلاح ليجاهد من غير تمليك ويسترد ممن أحب ثم يدفع إلى
 من أحب جاز الوقف ويستوى فيه الغنى والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح
 بل يشتري الخيل والسلاح ويبدلها لأهلها على وجهها لأن الوقف وقع للأباحة لا التملك
 وكذا لو وقف على شري القسم وعقها جاز ولم يجز إعطاء الغلة وكذا لو وقف ليفتي أو يهدى
 إلى مكة فيدفع عنه ذلك سنة جاز وهو دايم وكذا كل ما كان من هذا الجنس يراعى فيه شرط
 الوافق كالونذر يعقوب عبد أو فخر شاة أهية لم يتصدق بقيمتها وعليه الوفاء بما
 سقى ولو نذر أن يتصدق بعبد على الفقراء أو شاة أو ثياباً جاز التصديق بعينه أو بقيمتها

وبعد القبول لا يوازي القيمة المستأجرة عن الأجرة بعد عام المدة بجميع البعثة عند الحنفية
 ومحمد ويضمن المقيم صرف شيء من مال الوقف المكتبة القصور ومخاض من المدعو لا يستخلص
 الوقف المستوفى إذا جرت نفسه في علم المسجد وأخذ الأجرة لم يجوز ظاهر الرواية وبه يفتي وقيل
 يجوز كالوقف وهو اختيار المبدأي قال رحمه الله في **ط** مسألة الوقف روايتان **ج** وإسراج
 السرج الكثير في السكك والأسواق ليلة البعثة يدعة وكذلك المساجد وفيه ضمن القيمة
 وكذا يضمن إذا سرف السرج في مصان وليلة التدر ويجوز الأسراج على باب المسجدة السكة
 والبنوق **ك** ولواشترى من مال المسجد شمعاً في مصان يضمن وهذا إذا لم ينقص
 الواقف عليه **ف** وأوصى بثلث ماله أن ينفق على بيت المقدس جارة وبنوق في سراجة ونحوه
 قال هشام فذلك هذا على أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قناديله وسرجة والنظ
 والزيت **ط** أصغر مثله **ك** كتبت إلى المشايخ **ف** **ع** هل للقيم شركاء المرواح من مصالح
 المسجد فقالوا لا **ع** الذهب والخضرة والمرواح ليس من مصالح المسجد إنما هي عمارته
ح الحفر والذهب من مصالحه دون المرواح قال رضي الله عنه وهو شبه بالصواب وأقرب
 إلى غرض الواقف **ع** **ك** أنهدم المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبه يضمن ولا يضمن
 القيم إذا دفع الدهان زده إذا لم يمكن دفعه **ف** **ع** **ع** اشتور القيم من الدهان دهناً وبيع
 الثمن ثم أفسس الدهان لم يضمن قال رحمه الله وللقيم الاستيلاء على الوقف ضرورة العمان
 لا للتقسيم ذلك على الموقوف عليهم **ف** **ك** استقرض القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه **ع** **ك** لا
 في زماننا **ح** له ذلك **ب** لا يستدين إلا بأذن القاضي **ش** ليس للمتولى أن يستدين على
 الوقف للعانة قال رحمه الله والمختار ما اختاره الصداق الشهيد وأبو الليث أنه إذا لم يكن بد من
 الاستئذان يدفع إلى القاضي فيما موه به فيستدين بوجه الغلة وتأممه في **ط** وليس للقيم أن يأخذ
 أفضل من وجه عانة المداينة شيئاً ليصرفها إلى الفقهاء وإن احتاجوا إليه **ط** للقيم أن يوكفوا
 فوضي إليه أن يعم القاضي التفويض إليه والأفلا **ش** **ع** لو مات القاضي أو عزل يفتي من نصيبه على
 حاله **ب** يفتي قياً **ع** **ك** اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به داراً للوقف ولو
 فعل وعقد يكون وقفه يضمن **ح** **ش** افتى محمد بن سلمة بأنه يجوز **ش** وهذا استحسان والفتا

ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بأمر الحاكم ولو اشترى بالغلة حانوتاً للتسفل في بيع
 عند الحاجة من وافر إلى الجوار **ط** إذا اشترى بمال المسجد داراً أو حانوتاً ثم باعها جاز إذا
 كان له ولاية الشراء وفي التحاقه بالحوائت الموقوفه اختلاف المشايخ **ج** انما يجوز الشراء
 بأذن القاضي لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامه اليه فلو استدان في غنمه
 وقع الشراء ويجوز شري عماره أرض أو دار المسجد إذا كان الوقف وقفاً وإلا فلا **ب** قال
 البصر المقيم ان لم يهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل أعظم فله هدمه وإن خالفه
 بعض أهل المحلة وليس له التأخير إذا أمكنه العمان فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمان في الحال
 فاستقرض العشرة بثلاثه عشر إلى سنة واشتور من المفروض شيئاً يسيراً بثلاثه دنائير
 يرجع غلته في العشرة وعليه الزيادة **ج** نصيب القاضي قياً آخر لا ينعزل الأول ان كان
 الواقف وان كان منصوبه ويعلم وقت نصيب الثاني ينعزل بخلافه إذا نصب السلطان قاضياً
 في بلد لا ينعزل الأول على أحد القولين لأنه قد يكسر القضاة في بلد دون القوام في الوقف
 في مسجد واحد فتاوى صاعداً متولى الوقف باع شيئاً منه أو هب من زوجه خيانه فيعزل ويضم
 اليه ثقه ولو قال متولى وقف من جهته الواقف غرتك نفسي لا ينعزل إلا أن يقول له الواقف
 فيخرجه **ج** القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قدر الضمان إلى المصروف بدون
 إذن القاضي يخرج عن العهدة **ط** وينبغي للقاضي أن يجاسب مناهية أيديهم من أموال
 البيتاني لتعريف الناس فيستبدله وكذلك القوام على الأوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل
 في أيديهم من الغلات الوضي والقيم سواء والأصل فيه أن القول قول القاضي في مقدار القبض
 وفيما يجبر من الانفاق على البيتيم وعلى الضيعة وموتات الاراضي وفي ادب القاضي للخصاف
 ويقبل قول الوضي في المحتمل دون القيم لأن الوضي من فوضي إليه الخط والتصرف والقيم من فوضي
 إليه الخط دون التصرف فكثير من مشايخنا سوا بين الوضي والقيم فيما لا بد من الانفاق
 وقالوا يقبل قولهم أنه وقاسوه على قيم المسجد أو واحد من أهله إذا استنوك للمسجد ما لا بد
 منه كالخضر والخشيش والذهب وأجر الخادم ونحوه ولا يضمن للأذن دلالة ولا يتعلل
 المسجد كذا هذا وبه يفتي في زماننا قال رحمه الله والصحيح والصواب في غيرنا بخلاف هذا

فيها فتنع منها حتى يكفح له حصته مما انفق فيها ليس ذلك للتطمين والخصص صار يتبع الوقف
وله ان ينتقض الاجر قال رحمه الله ولما ينتقض الاجر اذا لم يكن في نفسه ضرر بالوقف كمن بنى
في الحائز المسبل فله رفعه اذا لم يضرب بالبنا القديم والا فلا **قوله** من ابى بكونه يبنى في الارض
الوقف بنا ونصب فيه بانيا او غلقا ان نواه حين فعل الله للوقف صار وقفا والا فلا وقال
ابو نصر ولا يصير وقفاً سوى اولم ينولان وقف البنا لا يجوز **قوله** يجوز سماعه بغيره **قوله** متى
بنى في عرفة الوقف اولم ينو شيئا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له ولا جنى اذ ابى ولم
ينو فله وكذا الغرس على هذا والغرس في المسجد والمسجد في حق الكل **قوله** واليسكنه الامام
هدمها وبناها لنفسه وستقرها من خشب القديمة لم يكن له تتبع البنا كما كانت **قوله** ولا يجوز
للمستاجر سبيل ان يبنى فيه غرفة لنفسه الا ان سدد الاجر ولا يصير بالبنا وان كان
مغللا غلبا ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجر اذ قال القيم
او المالك مستاجرها اذنت لكنه عمارتها فخرها باخذها يرجع على القيم والمالك وهذا
اذا كان يرجع معظم منفعة المالك اما اذا جاع الى المستاجر وفيه ضرر بالدراك البالية
او شغل بعضها كالانتور فلا مال بشرط الرجوع **باب في اجور للموقوف**
عليهم من التصرف في الوقف اجارة وزراعة وقسمه ونحوها **قوله** ضبعة موقوفة على
الموالي فلهم قسمتها وقسمه حفظ وعماراة لا قسمه **قوله** عن ابى يوسف اذا كان الارض
عشره جازمها ياتهم وان كانت خراجية لا يجوز وفيه اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة
عليهم فلا حرج ابطا لها **قوله** ارض وقف بينهما قسماها واجزاها حصته والاجر بينهما
وقبل للمجور **باب في وقف الكفار** وقف المجوسي ضبعة على بيت نار
او لنوايب المجوس وقفا مؤبدا بطل بالاتفاق وكذا لو فعله يهودى او نصراني لانه وقف
بما هو معصيته فلا يصح عندنا **قوله** المجوسي وقف ضبعة على فقراء المجوس لا يجوز **قوله** المجوسي
وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده ابدا ما يتسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود والمجوس
يجوز وقال رحمه الله فيلبي ان يجوز على فقراء المجوس ابتداء **باب في المسائل**
المتعلقة بالاشجار في الوقف في الملكين يكون والاختلاف فيها **قوله** من يربى جماعة على شطه

اشجار فان كان مملوكا لهم فالاشجار كذلك وان كان ملكا عاملا لهم حق سبل الماء فان لم
يكن غار منها معلوما فهي لصاحب الملك بقابلتها الا اذا اشترى ملكا الملك بعثت عن سها **قوله**
له اشجار جرح من موقوفة ارض اخر فان كان الاولى قيمته فهي الاولى والا فلا لصاحب الارض
ولهذا قلنا اذا اشترى ارضا ولم يبين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق **قوله** من يربى الاشجار
قوله وضعها في القامحة وقاله في الاول مطلقا لم يذكر ما اذا كانت مقطوعة وعن محل مثله
قوله عرس اغصانا في ارض خراب فاستظلت وقطعها ثم احيا الارض فيه ونجحت اشجار
من العروق الباقية فهي لغايتها **قوله** شجرة في ارضه نبتت من عروقها اشجار في ارض غيره
فان سقاه صاحب الارض حتى نبتت فهي له والا فلا لصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق
شجرة فالقول لصاحب الارض **قوله** له اشجار على ضعة جمل نبتت من عروقها على الشط الثاني
اشجار ورجل في هذا الجانب كرم بينه وبين النابغة طريق فادعياها فان عرفت انما من عروق
تلك الاشجار فهي لصاحبها والا فهي لغير مملوكه اذا لم يعرف غار سها لا يستحقها احدهما **قوله**
اشجار نبتت في سبيل الامام فله بيعها وصرف ثمنها الى عماراة الارض باذن القاضي شتم
كانت **قوله** **باب في مسائل متفرقة** **قوله** وقف دار على علم مسجد
سكنه بشرابطه ثم اخذ يؤم بنفسه ليس له ان ياخذ اجرتها **قوله** سبيل مصحف في مسجد
بعينه للقراءة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى اخر من غير اصل تلك الحلة للقراءة **قوله** بنى في الدار
المسجلة بغير اذن القيم ونزع البنا يضرب بالوقف كجبر القيم على دفع قيمته للثاني ويجوز
للمستاجر عرس الاشجار والكروم في الرعايا الموقوفة اذا لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن
من الثؤدة دون جفر الحياض ولما يحل المتوفى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قلت وهذا اذا لم
يكن لهم حق قراة العماراة فيها فاما اذا كانت يجوز للحفر والغرس والحياض من توابها لوجود الاذن
في مثله دلالة **قوله** فاض القاض بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين
لا يظهر حكم الا في غلة المستقبل دون ما مضى قيل له اليس يستبد هذا الحكم الموقت الوقف
فقال بلى لكن في حق الموقوف وقت الحكم وغلات تلك الذين معدومة كالحكم بفناء النكاح
بغير وثى لا يظهر في الوطيان لما ضربه ولم يورثه قيل لا ليس ان القضا يظهر في عدم وقوع الثلاث

وان كان مملوكة فقال انما يظهر حكمها لافها وبني بطلان حكمها الخاخ وانه امر باق بالخلاف
الغلة المستمكة حتى لو كانت غلة السنين لما فيه قايمة يستحق اولاد البنات حصتهم
منها **ح** وعنده ان الحكم يظهر الغلة لافها دون المالك **ح** بعث سمعا الى مسجد شهر
بمضان فاحترق حتى منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ بغير اذن الدافع
ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن فله ذلك

كتاب الهبة وبائى يثبت على احد عشر بابا

باب في الالفاظ التي يتعقد بها الهبة والقبض في ذلك **ش** قال المتفق اضرى
هذه المشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة **ح** دفع الى نافلته مصحفا وقال
بالج فاخذ كاسه اخبث في هبة مشورة لا تغلق والمفط مشورة **ش** اعطى لزوجته دينا
يبر ليتخذها ثيابا وتلبسها عنده فله فقهرها الى ما علمت في لها **ح** كانت يدفع لزوجها
ورقا عند الحاجة الى النفقة او الى شئ اخر وهو ينفقه على عبالة ليس لها ان ترجع بها عليه
ق قال لا خريعت بطعام كذا الى دار كذا وهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله بعد
ويكون ذلك اذنا بالقبض لانه قال الرجل في يد شئ لمن هذا فقال لك وما املكه فهو لك كرامة
لا بصير ملكا المحمولى وكذا لو اخذه منه ثم قال له لمن هذا فقال لك او هذا لك او قال لكل قال
رحم الله نعرف بهذا ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه ابنا
ح قال الاب جميع ما هو حتى ملكي فملك ولدك هذا الصغير وهذا كرامة لا تغلق بخلاف
ما لو عتقته فقال خانوق الذي ملكه او الذي لا يبي الصغير فهو هبة ويتم لكونه ابدا لاب
ع قوله هذه الدار لك وهذه الارض لك هبة لا اقترار **ط** عبدى هذا فلان فلم يقبل وصية
ولا كان ذلك كرها ولم يقبل بعد حتى كان هبة قيا سا واستحسانا **ص** لو قال هذه الدار
لفلان فاقترار ولو قال ادى هذه فلان فمبه لانه اضاف الدار الى نفسه فكانت هبة وفي الاول
لم ينفذ فتمحض اقترار وعلى هذا لو قال سدس هذه الدار وقال ثلث دارى هذه **يت** اشترى
اولاد الكبير ثوبا بغير اخنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه لم يملكه الا ان يقول هو لولدى
او وهبته منه **ع** يملكه بذلك ولو كان محيطا او غلامه لا يملكه بذلك ولو قال اشترى ثوبا

هذا هو الحكم في الهبة والقبض في ذلك
قال المتفق اضرى هذه المشبة الى كتبك فهو هبة
الصرف الى الكتب مشورة
بالج فاخذ كاسه اخبث في هبة مشورة
لا تغلق والمفط مشورة
ش اعطى لزوجته دينا يبر ليتخذها ثيابا
وتلبسها عنده فله فقهرها الى ما علمت في لها
ح كانت يدفع لزوجها ورقا عند الحاجة
الى النفقة او الى شئ اخر وهو ينفقه على عبالة
ليس لها ان ترجع بها عليه
ق قال لا خريعت بطعام كذا الى دار كذا
وهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله بعد
ويكون ذلك اذنا بالقبض لانه قال الرجل في يد شئ
لمن هذا فقال لك وما املكه فهو لك كرامة
لا بصير ملكا المحمولى وكذا لو اخذه منه ثم قال له
لمن هذا فقال لك او هذا لك او قال لكل قال
رحم الله نعرف بهذا ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر
حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه ابنا
ح قال الاب جميع ما هو حتى ملكي فملك ولدك هذا
الصغير وهذا كرامة لا تغلق بخلاف ما لو عتقته
فقال خانوق الذي ملكه او الذي لا يبي الصغير فهو هبة
ويتم لكونه ابدا لاب
ع قوله هذه الدار لك وهذه الارض لك هبة لا اقترار
ط عبدى هذا فلان فلم يقبل وصية ولا كان ذلك كرها
لم يقبل بعد حتى كان هبة قيا سا واستحسانا
ص لو قال هذه الدار لفلان فاقترار ولو قال ادى هذه
فلان فمبه لانه اضاف الدار الى نفسه فكانت هبة
وفي الاول لم ينفذ فتمحض اقترار وعلى هذا لو قال
سدس هذه الدار وقال ثلث دارى هذه يت اشترى اولاد
الكبير ثوبا بغير اخنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه
لم يملكه الا ان يقول هو لولدى او وهبته منه ع يملكه
بذلك ولو كان محيطا او غلامه لا يملكه بذلك ولو قال
اشترى ثوبا

الصغير هذا

الصغير هذا يملكه **ح** قيل اذا اخذ لولده الصغير ثوبا باغنى يلبسها اياه ولو قال اشترى
هذا لصارت ملكا له **ش** اشترى ثوبا وقطعة لولده الصغير صان واهبها له بالقطع مستلما
اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا لم يصير مستلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم **ع** عس اولاده
ان يقسموا الارض التي في ناحية كذا بينهم ففعلوا الا يثبت الملك لهم **ظ** مثله **ح** قال لولده
تصرف هذه الارض فاخذ بعضها لا يصير ملكا له **ح** دفع الى الجنيبة عينا الارادة الزنى
فان قال دفعها اليك لانك بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنى وبكى قايمة فله الاسترداد
واراة فلا **س** ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وما يشترط فيه القبول

ش استودع اخاه عبدا او ثوبا او متاعا او دارا او دابة ثم قال وهبته لك ودعوتى وبكى
بذلك الموضع يجوز ان قال قبلت ولو وهب عبدا لاختيه وقبضه في المجلس او بعد بامر به بالقبض
نصا صريح فشرط القبول في الاول والثاني لان اقدمه على القبض قبول منه وامره به رضئ
الواهب ولا كذلك في الاول لانه يد الموهوب له فلم يشترط القبول نصا ينعى الملك له الهبة
بغير رخصة وانه ضرر **ص** وهبه له ولم يقبل قبلت حتى قبض جازا اذا كان بحضرة الواهب
هشام عن ابي يوسف لا يصح عالم يقبل قبلت **ش** وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهبة لان الملك
والعقد وقع الا اخيه بخلاف ما اذا وهب لوكيل اخيه فان العقد وقع للاجنبي وهو العبد لا

المولى حق كانت العبرة في الرد والقبول لجانبا العبد لا لجانبا المولى ولو رد الوكيل الهبة وقبلها بغير
المولى صح **ظ** وهب له امرأة فقتلها فلم يرجع **باب التعويض في الهبة**
ش وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب معا جازا بعد التقابض ولو بعث
الى غيره صقوا طاهدية ثم بان انه من يقره ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج
حتى صان اللبن صقوا طاه وكذا الوعوض المهدى اليه لان العوض هبة ابتداء وله الرجوع فيه

باب ما يدخل في الهبة من غير ذكر **ح** ويدخل في هبة الارض ما يدخل
في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او عنها ما يدخل ولا يدخل الزرع
في الصلح من غير ذكر **ك** الزرع يدخل في الوهن والاختار وانما يغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة
والوصية والاجان والناكح والوقف والهبة والصدقة في القضا بالملك المطلق ولا يدخل

هذا هو الحكم في الهبة والقبض في ذلك
قال المتفق اضرى هذه المشبة الى كتبك فهو هبة
الصرف الى الكتب مشورة
بالج فاخذ كاسه اخبث في هبة مشورة
لا تغلق والمفط مشورة
ش اعطى لزوجته دينا يبر ليتخذها ثيابا
وتلبسها عنده فله فقهرها الى ما علمت في لها
ح كانت يدفع لزوجها ورقا عند الحاجة
الى النفقة او الى شئ اخر وهو ينفقه على عبالة
ليس لها ان ترجع بها عليه
ق قال لا خريعت بطعام كذا الى دار كذا
وهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله بعد
ويكون ذلك اذنا بالقبض لانه قال الرجل في يد شئ
لمن هذا فقال لك وما املكه فهو لك كرامة
لا بصير ملكا المحمولى وكذا لو اخذه منه ثم قال له
لمن هذا فقال لك او هذا لك او قال لكل قال
رحم الله نعرف بهذا ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر
حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه ابنا
ح قال الاب جميع ما هو حتى ملكي فملك ولدك هذا
الصغير وهذا كرامة لا تغلق بخلاف ما لو عتقته
فقال خانوق الذي ملكه او الذي لا يبي الصغير فهو هبة
ويتم لكونه ابدا لاب
ع قوله هذه الدار لك وهذه الارض لك هبة لا اقترار
ط عبدى هذا فلان فلم يقبل وصية ولا كان ذلك كرها
لم يقبل بعد حتى كان هبة قيا سا واستحسانا
ص لو قال هذه الدار لفلان فاقترار ولو قال ادى هذه
فلان فمبه لانه اضاف الدار الى نفسه فكانت هبة
وفي الاول لم ينفذ فتمحض اقترار وعلى هذا لو قال
سدس هذه الدار وقال ثلث دارى هذه يت اشترى اولاد
الكبير ثوبا بغير اخنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه
لم يملكه الا ان يقول هو لولدى او وهبته منه ع يملكه
بذلك ولو كان محيطا او غلامه لا يملكه بذلك ولو قال
اشترى ثوبا

فمن الشيوخ لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة **فمن الشيوخ** لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة
لا تملك على غيره قاض او غيره دفع اليه سحت لاصلاح المهر فاصح ثم ندب
 ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهو رشوة لا يثبت
 الملك فيها ولا دفع استردادها **فصل في حطب المرأة** بيت اخيهما فاني
 ان يدفعها اليه حتى يدفع اليه درهم فادفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة ولو اتفق
 غلام معتد الغيرة على طمع ان يتزوجها بعد عدةها فابتان يتزوجها فان شرط في الانفا
 التزوج يرجع بما اتفق والا فلا يصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد وقال الاستا
فمن الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها او لم تزوجه لانها رشوة ولو اكلت معه لا
 يرجع بشئ **ط مثله** ح ابواه عن الدين لم يخلع مهره عند السلطان لا يبرأ وهو
 رشوة ولو اكل الاضطجاع عند موته فقال لها ابوانى من المهر فاضطجع معك فابراه
 وقيل ببراء لان البراء للتوقد الداعي الى الجماع وقال عليه السلام تمها وواختها بخلاف
 الابراء الاول لان مقتضوا اصلاح المهر واصلاح المهر مستحق عليه بانه وبذلك
 المال فيما هو مستحق عليه من رشوة **باب في الصدقة والتخلل**
شم تصدق على فقير طارحه على ظن انها فلس ليس ان يسترددها ظاهرا فاع ان كان
 قد ملكته منه فلما ظهر انه طارحه له ان يسترددها فان قال ملكته هذا لا يسترد
سي لا يسترد في الحالين **فمن** اذا والزوجاني الهبة لا يصح الا بقبول القولي استحسن
 في صحة الصدقة من غير قبول القولي الجريمان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء
 من غير اظهارهم بالقبول بالقول **فمن** دفع الى آخر شيئا فخلطه بماله ثم استحل صاحبه لغيره
 ظنه انه لا يمكنه تمييزه وبراءة فجعله حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه بوقوعه وعن علا الائمة
 الخياطى من عليه حقوق فاستحل صاحبها مطلقا ولم يفصلها فجعله حل بعد ان علم انه
 لو فسد لم يجهل في حل ولا فلا قال رحمه الله وان روى انه يصير في حل مطلقا
عصبة عين فخلله ماله من كل حق هو له قبله قال الائمة بلح بيع التخليل على ما هو واجب
 في الذمة لا على عين قايمة **باب الوكالة** في الهبة وهبة مال الغير **ص** وهب

فمن

في

رجل ثوبا لغيره وسلمه اليه فاجازت دية الثوب الهبة جازت من ماله وله الرجوع وان
 عوقبه الواهب او كان بينه وبين الموهوب قرابة رحم محرم لم يمنع ذلك الثوب من الرجوع
كتاب البيع هذا الكتاب يشتمل على اربعين
بابا ما **فمن** لا ينعقد به البيع وما يمنع انعقاده **شم** البيع
 ينعقد بلفظين مستقبلين كما لو قال ياخذ امهني في وقال الآخر حو حنا مهني
 واراد الايجاب ينبغي ان يجوز **ط** لا ينفذ **شم** لا يجوز **ط** لا ينفذ **شم** لا يجوز **ط** لا ينفذ
شم صوابه فقل اطلق في **ح** **وك** فقال فقوله اسعك كقوله بعث **ك** البيع لا ينعقد الا
 بلفظين يفسران عن التمليك والتملك على صيغة الماضي والحال بان يقول احدهما بعث او بيع
 ويقول الآخر اشتريت قال رحمه الله والتوفيق بين القولين ان اراد بالمصارع الحال ينعقد
 وان اراد به الاستقبال لا ينعقد لان المضارع يحتمل الحال والاستقبال ونقص على هذا
 التفصيل في شرح الطحاوى **فمن** باللفظين الماضيين ينعقد بدون النية واما بصيغة
 المستقبل لا ينعقد الا بالنية بان يقول البائع او بيع منك هذا العبد بالفاء او بذكره او
 اعطيكه وقال المشتري اشتريت منك واخذه ونويا الايجاب للحال امكن احدهما بلفظ
 الماضي والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعقد فان لم ينو لا ينعقد قلت وهذا
 الفقه وسوان الشرع جعل الايجاب والقبول علامة الرضا والاخبار عن الحال ادلة على الرضا وقت
 العقد من الماضي قلت فعلى هذا ينعقد البيع بلسان الخوازمية بصيغة المحكم من غير نية
 لان قولهم ح باردا مهني واذنا وقول المشتري حنا مهني لا يحتمل الا الحال ولا يحتمل الوعد
 والاستقبال فينعقد البيع والنكاح والخلع بصيغة الحال بدون النية وهذه مسئلة اكرامتنا
 عنها غافلون **ح** اما بلفظ الامر والمستقبل بدون نية الحال فيها اوجه احدها لا ينعقد
شم وبلفظ الاستفهام لا ينعقد فان قال اتبع هذا مني فقال الآخر جئت ونوى لا ينعقد وكذا
 قوله من خير ابن راف قال الآخر خويذم لا ينعقد **شم** ساومه منه بشئ قليل فقال البائع لا ابيعه
 به ودفع ذلك القليل فقال للتوسط اخذه والبائع ساكت لا يكون سعا قلت والظاهر
 ان هذا فيما اذا لم يدفع ذلك الى البائع فاما اذا دفعه اليه واخذ المتاع ولم ينكر عليه يكون سعا

لر

بالتعاطي خصوصاً زماناً **شتم** أعطاه وراهم وقال هل بعثتني هذا الشيء بها فقال نعم
 فقال فذهب به او على عكسه بان قال المشتري هل اشتريته بها فقال نعم ولم يقل بعثت فهذا
 بيع تام ونقد لا يلزم دليل على انها قصد التحقيق **طش** مثله **س** خلافه **ح** دفع اليه
 وراهم ليشتري منه البطاطي المعينة فاخذها وتولا اعطى بها ما واخذ المشتري البطاطي
 فلم يشتريها ويعلم عادة السوق ان البائع اذا لم يرض بوزن الثمن او بستره والمشاغ والآ
 يكون راضياً به ويصح خلفه لا اعطىها تطبيقاً للثمن فقال مع هذا لا يصح البيع **بو**
 مثله **بم** اشتريته جارتك هذه بعشرة ونايف فزوجني فقال فزوجته كبريحية ان كان مراده
 تحقيق البيع **شط** وينعقد البيع سواء بلامشتري بالايجاب او البائع وقبل صاحبه
م فلا الدلال للبايع فزوجني بنين بها فقال فزوجته شدة ثم قال للمشتري خذني فقال
 خذنيك شدة فان كان مراده تحقيق البيع ينعقد **شع** دفع الى بايع المنيطة خمسة دنانير
 ليأخذ منه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة
 ليأخذها فقال البائع غدا ادفع اليك فلم يجز بينهما بيع فذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ الحنطة
 وقد تغير السعر فليس للبائع ان يمنعه منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول قال رحمه الله وفي
 هذه الواقعة اربع مسائل احدها ان البيع ينعقد بالتعاطي عند اختلاف الشافعي والثانية
 انه ينعقد في الاشياء النفيسة والنجاسة وهو الاصح وقيل لا ينعقد بالتعاطي الا في النجاسة
 كالبقول والرمانة والخبز وكورها والثالثة انه ينعقد بالاعطاء من جانب واحد **فك**
بم في شرط **سش** الاعطاء من الجانبين والرابعة انه لا ينعقد باعطاء المبيع ينعقد
 باعطاء الثمن فانه علمه اشتريه هذا على انه مائة من فوزه فوجد مائة وعشرين منها فقال
 للبائع ادفع اليك الثمن بحسب المائة فقال فليكن فهذا بيع في الزيادة **قب** ثوب اذا اراد فزوج
 جواب خط كودست ومبلغ معلوم اراه خرج كره فغلبه ثمنه اذا كان دفع الثمن فيما ينفق منه
 متعارفاً معتاداً بينهما **م** قيمته وارجح ووجب **فح** اردت ان تخرسني **صفر** كجوز
 البيع والشرا بلفظ السلام **م** وكذا السلم بلفظ البيع والشرا اذا وجدت شرائطه والمجوز ان لا يخل
شس جاز عند اختلافنا **م** ولا قال البزاز فله السلعة بدينار فخذها فقال البزاز

في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع

صغرها

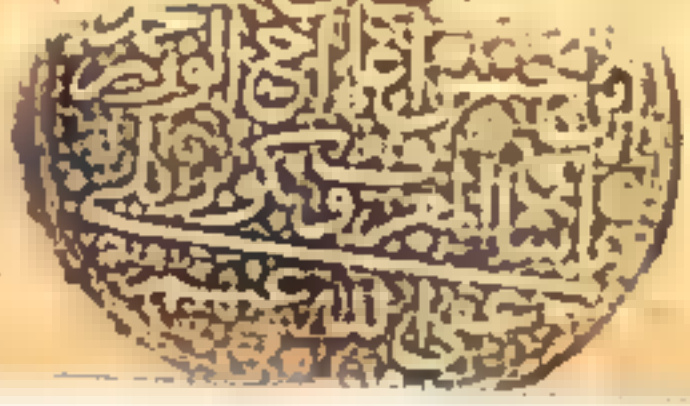
صنعها فوضع وخبرج ولم يأخذ الثمن قال استحسن ان يكون سقاً ولو قال البزاز لو جعل بكم تدفع
 هذا فقال كل من يدبر من فقال زنت منها مئويتين فوزت مئوتين ولم يأخذ الثمن فله ان ياقص
 ليس ببيع **يت** مثله وان قبض الثمن فبيع **ط** في المجزوع من حنيفة قال للمحامي كيف تبيع اللحم
 فقال كل ثلثه ابطال بدينار قال فخذت منك زنتي فله ان لا يوزن وان وزن فلكل واحد منها
 ان يوزن فان قبضه المشتري او جعله البائع في وعاء المشتري بامره فقد تم البيع وعليه **ط**
 قال رحمه الله قال للمفتي ان هذا اللحم كذا بكذا فوزه فله الخيار ولو قال زنتي من هذا
 لجنب ولو جعل كذا بكذا او قال زنتها فاعندك من اللحم كذا بكذا فوزه جاز ولا خيار له **بو**
 مثله **مك** قال ان كان هذا المصمت خمسة مئتين فزن فقد بعته منك بكذا فقال المشتري قد اشتريته
 ثم وزنه فكان كذا قال البائع فليس سعي الا اذا عرف البائع وزنه قبل هذه المقالة ويجوز لانه تحقيق
 وليس بتعليق **م** ان تعليق البراءة بامور كايين يجوز وكان تجزئاً قلت فلم يوصل سما اذا كان
 عالمًا بكونه كايًا وبينما اذالم يكن **ص** اذ بعثت هذه السلعة فانظر اليها اليوم فان رضى عنها
 فهي لك بالذم واما ان رضى عنها اليوم فهي لك بالذم واما ان رضى عنها فليما شرط استحسن
 عندنا بالجل قياسياً وبه زفر لانه تعليق ولنا انها اتيا بمعنى سعي فيه خيار فكله قال فان رضى
 اليوم والا فزودها على **صفر** بعثت منك عبدك هذا ان شئت جاز وكان عليك **شط**
 يعني اذا بينت وقت الرضا في الحاج للبرغر بعثت منك عبدك هذا ان شئت جاز وكان عليك **شط**
 تعاقد البيع وهما عشيان او يسيران عمداً بين او عمداً به واحدة في حمل واحد فان قبله متصلاً
 بخطاب صاحبه ثم البيع وان فصل فان فصل وان قل لا يصح ولو كانا في الغيبة الجارية يتم
 السفينة بمنزلة البيت **ن** لو قال له بعثت منك هذا الثوب بعشرة وفي يد قدح فشرب ثم قال
 اشتريته جاز ولو كان في الوكعة الاولى من التخلوع فتضيف اليها اخرى ويأخذ جاز ولو كان في
 الفريضة وقبل بعد الفراغ منها جاز **قع** البائع سقم فحانوته ويقبل لم يخل له فقال المشتري
 بكذا فقام فقام البائع لمصلحة له لا معرضة او قال بعثت لا يصح **حت** ولا يجوز ان ينال منه من بعد
 او من وراء جدار **حج** البيت فقال للذم في السلعة بعته منك بكذا اشتريته فقال صح اذا كان
 كل واحد منهما ميسر صاحبه ولا يلتبس الكلام للمبعد **فم** سقم فصح **وع** لم تعاقد البيع بينهما
 النهر

في البيع والشراء

حكم الشراء لا يحكم الهبة **قب** وقبض المبيع بالبيع الفاسد لا ينعقد قبضه المبيع **م** استثنى ما فاجده قبل قبضه ينعقد البيع **م** استثنى عبدًا وامرًا بالبيع فالحجامة منه
 فقل لا يصير قابضًا **شق** الاصل في هذا الجنس ان المشتري متى ابر بالبيع يحمل المبيع
 ينقصه نصير قابضًا ولا فلا كالنقصان والفعل باجرا وبغير اجرا لم يصير قابضًا
 والاجر واجب والحجامة لا ينقصه معنى كالفعل **م** الحسن ابن زياد اشترى لحماؤا
 سمكا وذهب ليحكي بالثمن فابطل الخنثى البايغ فساده يبيعه وتحلل للمشتري اذا علم ذلك
 شرائه ويتصدق البايغ بالزيادة ان باعها والتقصان موصوع عن المشتري ان باعها
 بالنقصان **ط** هشام عن محمد بن اشترى جراب ثياب هروكي او غير قوصرة لا يدخل
 الجراب والقوصرة في البيع **ش** باع سلة غنايه ثمن ليس له ان يطالب المشتري
 بالثمن حتى يحضر السلعة ويجعلها بهيئة التسليم **م** اشترى دارا وعبيدا او غرضا
 وتركها في يد البايغ فباعها وبيع فالبيع باطل وان اجاز المشتري فسادا ايضا وجب شفعه
ع اشترى حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها البايغ من غيره وسلمها اليها وانقضا
 انفسخ البيع وعليه رد الثمن **م** على الاول **م** باع عبدا منه بالف فلم يقبضه حتى باعه البايغ
 من آخر وسلمه او وهبه وسلمه واعان وسلمه اليه فماتت يده فالمشتري الاول بالخيار
 ان شاء انقض عتقه وضمن المشتري الثاني وكذا الهبة والعارية فيه عبدا يوم قبضه
 ولا يرجع الموهوب له والمستعير على البايغ بشئ وان شاء نقضه واسترد ما دفع وللبايع
 ان يقضي المشتري الثاني قيمته يوم قبضه وكذا الهبة والعارية ولو كان البايغ آجرو
 او ودعه وسلم وماتت يده انتقض البيع ولا يقضي المشتري ولها منهما لانه ان ضمنه رجع
 به على البايغ فيصير كأنه ماتت في يد البايغ **م** باع عبدا وامر غنيم بقتله فقتله قبل القبض
 فلم يشتري نقضه وان شاء ضمن الثاني قيمته ولا يرجع بها على البايغ لعدم الغرور ولو
 باع ثوبا ثم قال للخياط اقطعه لي قميصا باجرا وبغير اجرا فلم يكن للمشتري ان يقضي
 الخياط لان الخياط يرجع بالقيمة على البايغ **ست** ولو كان المبيع عبدا فقطع البايغ يده
 بخير المشتري ان شاء احد العبد بنصف الثمن وان شاء ترك وسقط عنه الثمن قال رحمه الله

في البيع والشراء

فاشأه المسائل انه اذا قتل اجنبي قبل القبض عهدا كان او خطا لا ينتقض **ط** عن محمد **ط**
 اشترى مملوكين فلم يقبضهما حتى قتل احدهما صاحبه فله ان ياخذ الباقي بالثمن كله وان
 شاء ترك وان مات احدهما فله ان ياخذ الآخر بجهته من الثمن وان اشترى ثابتي فخطت
 احدهما الاخرى فقتلها فله ان ياخذ بموت **ع** ابو يوسف اشترى خام فقتله بدينا ولم يقبضه
 حتى ذهب فقتله بخبر ان شاء الخلقة بدينا وان شاء ترك قال محمد له ان ياخذ بجهته
 من الثمن ولو اشترى بهدنة فماتت فله ان ياخذ بوزنه عند ما وان شاء ترك ولو اشترى قديصا
 فلم يقبضه حتى اخترق الاكمة ففقد قياس قياسي قولنا حينئذ ان شاء اخذ بجميع الثمن
 وان شاء ترك وكذا لو اشترى ساجدا وخشبة فذهب كليلة ذراع منه او دارا فذهب ثوباها
 وان لم يذهب لكنه استحق فله اخذ الدار بالحقة وان اشترى الزرع في الارض فاخترق
 ياخذها بجهته ان شاء **ش** سوى بين العلاك والاستحقاق في مسألة المعقوض والخشبة
 والدار بخلاف الشاة مع الصوف حتى لا ياخذ الصوف قسطا من الثمن الا اذا سمي له اول البناء او
 للشجر ثمنا او طرا عليه القبض وظهور ما اشترى ناقصا كاستحقاق البعض وجوه **ص**
 ولو اشترى عبدا بثوبين وقبضه ثم هلك الثوبان ثم اعقب العبد ووهبه وسلمه او باعه
 قبل قبضنا القاضي شئ اجاز ذلك كله وبعد الغنم لا ينفذ هذه التصرفات لان الجوار ان يقع بهلاك
 الثوبين وبقي اصل العقد فاسدا فانه كاف للملك للمقوض فاذا قضى ارتفع اصل العقد فلم ينفذ شئ
 من هذه التصرفات ولو استلحق الثوبان بالقضاء ثم اعتق فله ان بالاستحقاق فيفسد العقد
 فسادا كالفاسد ابتداء ولو اشترى عبدا بمائة وعرض قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم
 انفسخ العقد ثلثه وكذا لو اشترى بمائة وقبض ثلثا ثم اذنه المشتري عرضا قيمته خمسون
 هلك قبل التسليم ينفسخ العقد ثلثه **ساد** **حس** **م** اشترى ثيابا لم يرها فليس للبايغ ان يطالبه بالثمن قبل الردية
 والمسائل المتعلقة بالثمن **م** اشترى ثيابا لم يرها فليس للبايغ ان يطالبه بالثمن قبل الردية
س اخذ المتوسط بالثمن وجعله في كم البايغ فقال لا اخذ ومدة فضاء فان فعله المتوسط باخذ
 المشتري بضمين البايغ والا فهو غاصب فيضمن المشتري ان يما شاء **ق** ان كان المتوسط قبضه
 للبايغ باذنه فهو من البايغ والا فمن المشتري ان كان برضا ان لم يؤخذ فضمن عبد **م** اشترى



يسلم المشتري في الاثمان كل دينار طسوجين مثلاً ويعرفا ويراه كل واحد منهما هذه عادة جارية
 بينهم لا يعدلان في الزنوف كتبت غير نعدلان **في** وان لم يكن الاحتراز عنده فاخله البايع
 على ان لا يدفعه لاحد بعد ولو باع بشدس متاعاً وقال المشتري هذا سبدس وهو زيف
 ويجوز به البايع واخذ يجوز **في** اشتراه سبدس وزاد في الوزن بقدر شعير مما يدخل
 بين الوزنين لا يخرج **في** اشتراه بشم الى سنة فلم يسلم حتى مضت السنة فالاجل من وقت
 التسليم **في** اشتري شيئاً بالن من الخنطة نقلاً ثم اخله البايع البايع شهرين فله المطالبة
 للحال ان كانت الخنطة معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل المشتري
 الشخير في الثمن فانما جيل باطل **في** عن اي نوع عدلان لو جلات لم يعرف كل واحد منهما
 عدله من بعد صاحبه فباعها احدهما لغيره لم يصح كل واحد باجازه الآخر واحدهما اكثر
 قيمة من الآخر فالثمن بينهما نصفان وكذا البيوت فانما انظر الى عددها لا الى فضل بعضها
 على بعض **في** اشترى باني هذا الكيس من الدراهم فاذا مضى ناء ونور جاز البيع لانهما جنس
 في حق الزكاة وعقوله ملاه ذلك الكيس درهم نقلاً بله وكذا عند تفاوت النقيدين **في** فكر
 دفع الى بقال ثلثا ليشترى منه شيئاً فوزه فضاع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باق
 الدافع ضاع من الدافع **في** علكا فوزت ضاع من البقال **في** اشترى بالحنطة لا يصح ما لم يتبين
 انها جيتاه او وسطا ودرية **في** عن بعثك عيدي بمانع دارك سنة لا يجوز **في** هذا بيع في
 حق العبد اجاره في حق الدار وانه جائز **في** باع ضيعة باربعين واخذ خمسة وثلثين
 واشترى بالخمسة الباقية من المشتري شيئاً فخر اقيمته قليلة ثم تبين بطلان البيع او
 ردّها المشتري يعيب او شرط او خيار ليس له ان يطلب الخمسة التي باع ذلك الشيء بها او
 واقفه غيره فيه **باب** فيما يتعلق بالفلس والعدييات **في** لادام
في للفلسه في المبيعات **في** شمس **في** اشترى فلساً من عدليه فقبل القبض صارت
 ودرية بخير المشتري **في** ولو اشترى ديناراً عدييات ونقدتها واخذت من العدديات
 فلساً جاز **في** اشترى فلساً ثم تبين انها لم يكن راجحه وقت العقد فهو باطل لانه بيع الثمن
 وهو معدوم والتبئين انها كاسدة فله الرد بخلاف ان ظهر الرخص في سائر الاعيان لان

في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع

التقصير ثم جهته حيث لم ير المتاع فزوى البصاير وكذلك كلفني **في** اذا غلب الصنف
 على الفضة الدراهم في حكم شيئين مختلفين صنفين لا تتبع احدهما الآخر
 فان اشترى بمثل الدراهم فضة خالصة فانما يصح ان او علم ان وزن الفضة الخالصة
 اكثر من وزن الفضة التي في الدراهم والا فلا ويراعى فيه شرايط الصنفين ولو اخل
 البيع فيها لان في ثمين الصنفين ركا الصنفين المحلى وان اشترى بها فلهما جاز
 كيف ما كان لكن يراعى فيه شرايط الصنفين ولو بيعت بعينها بيع من جاز كيف كان لانه
 باع جنسين بجنسين وكذلك الفضة التي غلبت غيرها لكنها تتقيد بالعقد ثم قال
 ويحمل من الحسل اعتبار الفضة وان قلت في رواية الجامع لا يجعلها مغلو به لكثرة الصنفين
 لان الصنفين اسرعهما ذهاباً ولهذا الوارد وانما يميز في جثث الصنفين الكثير حتى يميز
 الفضة منه وكذلك الذهب اذا اخلط بغيره في هذه الاقسام قال رحمه الله فتقرر بهذا
 كله ان الدراهم التي غلبت عليها الصنفين لا يجوز بيعها بذهب او فضة الا بيد فاعلى هذا
 ما يبيعها الصنفين وفيه من الدليات والمستوفى مدنا يور ولا يوجد قبض اليدين في الحال
 تبطل العقد في الكل لان فيها فحشة وان قلت **في** لا يبطل بيع العدديات بالذهب وان
 اختلفت الا عن قبض لما ذكره في مختصر القدر انما حكم العروص قال رحمه الله والاصح
 ما نقر به **في** شرط ولفظ القدر ما ذكره في حكم نعيما بالزكاة **باب** في بيع الجنس
في الجنس **في** ما يتخلضه **في** شمس **في** بيع الجوز فيه بالغول يجوز على وجه الاعتبار **في** الاصح انه
 لا يصح **في** علكا **في** عن بيع الجوز كيف ما كان **في** طم لا يجوز كيف ما كان **في** باع ديناراً وزنه
 بابريسم وزنه الفيل يجوز **في** عن ابى يونس لا بأس بغول وقطن بتياب قطن بيد ايدي لانهما
 ليسا بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس بشيائه اذا كانت لا يوزن ذلك
 التياب ثم قال ولا اعلم فيه خلافاً عن اصحابنا **في** حنت مثله انه يجوز بيع الثوب بالغول كيف
 ما كان الا ما يوزن ويقتصر يعني فيعوز الى اصله **في** مثله **في** حنت **في** بيع كسب السمسم انما يجوز
 بالاعتبار **في** بيع الجنس بالزكاة لا يجوز كيف ما كان لانه خبز فيه **في** من **في** قال ابو حنيفة
 لا بأس بالخبز فخر من يوزن يد ايدي وان تفاوتت كبراً **في** من **في** ان يبيع الجنس بالجنس

في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

يكون كيف ما كان عندنا حنفية والجمهور في بيعه ومعه له وعند فروزون جواب غير ما قول
 وفروغ وبيع الدقيق والجذير يجوز لان الدقيق فيه منار يستعمل كما **مت** بيع العنب
 بالدين ينبغي ان يجوز كيف ما كان لتغيره بالنار يدل ان العنب من ذوات الامثال
 والدين من ذوات القيم **ظلم** الدين والحليب جنس واحد يجوز بيع الصابون بالصابون
 مثلا بمثل **باب** **في البيع في الذمة غير عين** **شتم** اشترى
 موزونا كالدهن يخطا الى اجل فان يتيقن ثوبها وصفتها صح **فع** الا متح انه يصح **شده**
 صح ان كان الدهن عينا **عك** الاشياء التي يوخد من البياع على وجه الخرج كما هو العادة
 من غير بيع كالعدس والحب والزيب ونحوها ثم اشتراها بعد ما انعدمت صح
باب **فيما يدخل في البيع من غير ذكرو** **فع** قال يابغ النابذت
 منك هذه البقطينات ح وتار فخر نافر ولم يذكروا الحجات والبطاطين فانها يدخل في مرفنا
شتم لا يدخل البطاطين **نج** بليغ واراد فيها يتوخذ خله ولوباع نصف هليزه من شريكه
 او غيره يدخل نصف الباطل **بج** اشترى كوما يدخل الوثايل المشدودة على الاوتاد
 المصنوعة في الارض وكذا غمد الزراجين المدفونة اصولها في الارض من غير ذكرو قال
 رحمه فعلى هذا يدخل نخوار زم ح اي مكوي او دواي سبرج في حيار **نج** وفي تهذيب القلائد
 وفي نوادر بكر محمد بن الفضل قبل لا يدخل الولد في بيع الام كيف كان وقالوا بل يدخل الولد
 الوضيع في بيع البقرة والشاة والناقة والومكة **بج** يذبحه يذبحه في بيع الفطيم ولا يدخل في بيع الاتان
 كيف ما كان فبني الجواب على تعلق منفعة لبن الام على الولد **ح** وغيره باع ارضا فيها قراب
 منقول من ارض اخرى لا يدخل في البيع قال رحمه الله وهذا اذا كانت مجموعته شبه التلح **بج** باع
 ارضا فيها مقابر بوضع ابيع فيها واد المقابر **ش** اشار الى انه لا يدخل ارض القبور في البيع **ح**
 اي يورث في ذرية بارذات او تشبيه كذريت او ذرية راحته وابا في سار حوله يكون هذا
 لا يدخل في البيع الجور والسلب الا اذا كانا في العرف كل ذلك يلفظ الفالين **بج** فطرح الحصاب
 ليس من ترافق الا ارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق **باب** **في البيع الموقوف**
سم ففتوى باع مال غني فباعه فسكت متاعا فقال له ثالث هل اذنت لي في الاجان فقال نعم

عن محمد بن
 ابي
 له من
 سنة
 له من
 سنة

في البيع الموقوف
 في البيع الموقوف
 في البيع الموقوف

فاجانه ينفذ ولو حوكت باسمه بنعم فلا لان تحريك الاسم في حق الناطق لا يقتضيه **فج** قال
 بعن هذا العبد من فلان فقال الفضولي اشترى به فلان لا يوجب الحق في الفضولي لانه
 اخرج الكلام مخبر الوكالة **ط** الاصل فيه ان من اشترى شيئا الغيرة بغير امره كان للعاقلة
 وان اجاز فلان الا اذا اضافه اليه بان قال اشترى به فلان او قبلته له او قال الباع بعته من
 فلان وقال الفضولي اشترى به او قبلته فحينئذ يتوقف ولا ينفذ على العاقلة **فج** اشترى حمار
 في اجارة انسان فقلا اخو المشتري المستاجر ان في اشترى الدار التي في اجارة تكرر فقال
 باذ هذا اجاز **ق** اشترى من فضولي شيئا ووقع اليه الثمن مع علمه انه فضولي ثم هلك
 الثمن في يده ولم يجوز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي **فج** يوجب على الفضولي مثل الثمن
بم لا يرجع عليه بشئ **ظلم** ان علم انه فضولي وقت اداء الثمن ملك امانه ذكرو **م** قال رحمه الله
 وهو العبد ولو باع جارية ورجته فقالت ليدفع لنا هذا المشتري جديا فهو اجاز **حت**
 قال باعني فلان عبيدك بكذا قال فان كان كذا اجزته او فهو جازي كذا ان كان بكذا او بالثمن
 من ذلك النوع ولو اجلا بثمن آخر بطل وعن ابن سلاط لا يعتبر العلم بالثمن لانه ماض وقيل
 اياها كان مما يتعاضد فيه **باب** **في بيع المستاجر والمشتري كس**
والعلان **وغيره** **لم** باع الواهن الوهن وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل التلح ثم قبله فالتسليم
 اولى ولو اجلا المشتري البيع الثاني وسلم فالثاني **بج** باع الواهن الوهن المشاع لا ينفذ
 على المشتري اذا كان الوهن سابقا على الدين قال رحمه الله وانه صحيح فان للوهن الفاسد حكم
 الصحيح اذا كان سابقا على الدين فمضى حق الجس وكون الموتى الحق به من سابقا لغرام
 بعد الموت واذا كان الدين سابقا فلا عرف **ط** ولو باع الواهن بعد قضاء الدين قبل قبضه
 ففيه خلاف **ط** باع الدار المؤجرة بغير رضا المستاجر ثم زاده المستاجر في الاجرة وجدد العقد
 نفذ البيع الموقوف لان تجديد الاجان تضمن نسخ الاصل فنفسد البيع **فج** ادعى المشتري النسخ على
 المستاجر قبل الشريك وهو ينكر والباع غايب يبيع بينته على المستاجر **بج** سمع المستاجر
 البيع فقال المشتري انما في اجازتي ولكن من كرمك ان تنكرني حتى اخذ الاجرة التي دفعها فهو
 اجازة وينفذ البيع **بج** اجاز المستاجر الدار من غيره ثم باعها مالكاها واجاز الثاني يظهر اجازته

في البيع الموقوف
 في البيع الموقوف
 في البيع الموقوف

من موضع معلوم حتى لو اشتكى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوماً ومضى وقتها
 ليس للمشترى ان يسترد الثمن **نحو** اشتكى اوراق الثوت ولم يبين موضع القطع لكنه
 معلوم عرفاً فاقبح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها
 فله فذلك ان لم يضر ذلك بالشجرة ولو اراد شريك الاوراق فحينئذ اشجارها ثم قال حارون
 ان يوثق او يبكأ فقال بعث فروع الاوراق دون الاشجار لانه هو المفهوم عرفاً ولو باع اوراق
 ثوت لم يقطع قبله بسنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه تشبيه موضع قطعه عرفاً **ح** باع اوراق
 الثوت دون ثواته توت حتى وفي الفكاك الظهيرة اشتوى رطله من الثوت او قشاً او شيئاً ينمو
 ساعة فساعة لا يجوز بيع الصوف وبيع فوايم الخلاف يجوز وان كانت تسمى لوان نموها من
 الاعلى بخلاف الوطاش الا الكراث للتعامل وما لا تعامل فيه لا يجوز وفي شرح الحامد ربيع اللبن
 في الصنوع والصوف على الغنم لا يجوز لانها تزيد ساعة فساعة وشواء النزع والغرس وقوائم
 الخلاف يجوز لانها ينمو من اعلاها حتى لو زلط خيطاً وسط الشجرة ينمو كأنه وان علت

باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

نحو ظلم اشتوى ثوباً او فوساً من خرف لا يستدس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن مثله
ط حتى ويضمن مثله **ف** يجوز بيع خرو الحام ان كان كثيراً وهبته **نحو** او في القيمة التي لا يشرط
 بجواز البيع فليس ولو كان كسره خيراً لا يجوز **نحو** شريك البزوات التي يكتنها الديوان على العال
 لا يصح فقبل له ايمه بخاراً جوداً وبيع خطوط الائمة قال لان مال الوقف قائم ثم ولا كذلك هنا
ف يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها **نحو** لا يبيعه **نحو** لا يجوز بيع الهوام كالحيات والفان
 والورغة والعنكب والسمكة وكل ما لا ينتفع به ولا يجلد وبيع غير السمك من ذوات
 البحر ان كان له ثمن كالسمك وجره ونحوها يجوز والا فلا كالضفدع والسرطان وجل الماء
 وقيل يجوز حباً لا ميتاً **نحو** اطلق الجواز **نحو** حرم موضعاً من المعلن لم باع ملك
 الحفرة لو اجرها لم يقع لانه انما يملك من المعدن ما يخرج ويأخذ وما بقيته بقى على الا باحة قال
 وهذا رواية واقعة بلغتني عن بعض المفتين المجازفين انه افترى من حفرة جبل في حفرة حجره حجراً
 يؤخذ منه القدر ثم مات تحت غيره منه قدوراً بان لو رثته الحافر المنع تاب الله عليه وعلمنا

هذا هو الموضع
 الذي لا يجوز فيه
 البيع

هذا هو الموضع
 الذي لا يجوز فيه
 البيع

وهذه وايانا والصواب انه ليس لهم المنع لان الحجر الباقي وان ظهر كفه لكنه بقى على اصل
 الاباحة **ط** شرط جواز البيع كون المبيع فاعماً معلوماً مقدوراً التسليم وقام المنفعة و
 احكام الانتفاع للحال ليس بشرط في الاجازة شرط حتى جاز بيع المهر والطفل والبخلة ولم
 يجوز اجازتها **باب** **ج** **هالة المبيع والتمن وعدم اضافته**

العقد المملوك **ع** لم عليه نصفه منار ويظن المديون انه ثلث دينار فباع منه شيئاً
 فما عليه لا يجوز الا بما علمه بذلك في المجلس **نحو** باع حنطة قد لا معلوماً ولم يقينها
 له بالاشارة ولا بالوصف لا يصح **س** خفاف قطع خفاس جلد رجل خريفه وبقي من الجلد
 قطع فاستامم بالثقاف منه فقال صاحب الجلد لا اعهدها ولكن بعث منك يا بني منه ويلي
 في يدك بكذا فقال اشترى حتى **ط** باع ما لم يعلم الباي والمشتري مقدار جواز ذلك
 فيه الى التسليم والتسليم كن اقوان في يد مناعاً فلان غصبت او بيعته ثم اشترى المترو
 من المترو جاز وان لم يعرف مقداره **ش** قال الغيرة يعني ما في يدك بكذا فباعه ولم يعلم
 الباي به فاذا ما وجوه من الباي جاز **ن** ابو القاسم رجل قال الغيرة لك في يدك من خروية
 في شعبه كذا لا يساوي شيئاً فبعها مني بسنته وراهم فباعها ولم يعرفها الباي ويلي تساو
 اكثر من ذلك فالبيع جاز **نحو** اشتوى من الثوب ثوباً من الخور من حزره كبر حتى
 اقفره من الخطة لان الشاة **ج** لا تحرفه ولو قال على ان اختار منها لم يصح **ح** قاله

اشتريت منك الثوب من هذه الخطة فوزنت فاذا لم يضمنه قيل صح في الموضع وقيل لا
 لان الفساد قوي فينتعك كاليه **ش** صح في الموجود بالانتقاء وكذا في الاعوان المتعارية
 انما الخلاف في العدليات المتفاوتة اذا حلفها انقص فغداً بحقيقة في العدلية كونه وان سمي
 لكل واحد منها ثمناً وعندنا ما يجوز ويختار المشتري **ع** بعث منك من الخطة التي بيئتني ما في
 من فاني ما لم يصح في الموجود **نحو** اشترى ثوباً ثوباً بثلثين فباعه فاذ لم يضمن
 اربعة قال به جواب **ع** مستقيم على رواية قاض الحرمين عن ابي حنيفة في مسألة الثياب
 واختيار **س** انه يفسد الكاوي من ابي بكر محمد بن الفضل باع شعيراً ولم يضيف البيع
 اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقداراً باع بطلان كونه لانه باع

هذا هو الموضع
 الذي لا يجوز فيه
 البيع

فما ذالم يعلم به فظاها بحالة لا يبقى ذلك وقال **ح** والبيع وان كان بشئ المثل لكن وضع المشترى
 على اصل المال كما لو كان وضيع على مائة دينار وعشرين رجاء ثم اشترى منه دارا بمائة وعشرين
 وانه ممن مثلهما فهو رهن لا بيع بات قال رحمه الله هذا يحضر من المشايخ والصلوة
 فلم ينكر عليه احد فكذا اذا لم يוכל بالبيع لكن عيها في المبيع بعد البيع المطلق انه ان
 اوفى مثله ثم فانه ينسخ معه البيع فهو على هذا التفصيل ان كان بفن فاحش فهو رهن
 والا فعد حريا على قوله عليه السلام امراء قال ناديا بيعته وساعدا المفتون فيه **ح** لو باع
 عمارة له في ارض فقف بتقصان فاحش فهو رهن فاسد **باب البيع النكاح**
واعلم انه شئ التوكيد بالشئ الفاسد صحيح كالتوكيد بالشئ المخلص والدياس
 وقبض التوكيد للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة **حت** لو قبض نصف الثمن ثم اشترى
 النصف باقل من نصف الثمن لم يجر كذا لو احوال البيع على المشترى **شم** فم اشترى كارية شرا
 فاسدا فزوجه بالبائع اياه قبل القبض بفتح **حل** نحو **شم** باعها بالفسد فنفذ نصفه
 الى رجوعه عن دهستان فهو فاسد **ح** تبرع انسان باء بعين ثمن المبيع الى البائع ثم قبضه
 ثم تبين ان البيع كان فاسدا ليس للمشترى ان يجسب على البائع ما تبرع به المتبرع من القيمة
 ولو قبض الثمن في البيع الفاسد ملكه **ط** قبض الكو باس في البيع الفاسد بامره وقطعه ثم
 اوعه البائع وهلك في يده هلك منه **ح** وعلى المشترى نقصان القطع **قع** اشترى من قصاب
 مسوك الشاة ما به نجس ونايو شاة فاسدا ثم تواضعا ان ياخذ كل مسك حسابا في ذلك ثقل
 جازوا واشترى شاة فاسدا ثم مات احداهما فلورثة النقص **سي** طم **ح** ولو قبض
 عنده فلم يرد فساد الشئ ان كان العيب يسيرا والافلا في مختارات اي حفص رحمه الله
 اشترى كارية شري فاسدا فاعوزت عنده بردها مع قيمته نصفها ولو نقصت بردها ما نقصت
 ولو ولدت بردها ولدها ولو ماتت الام **رو** الوالد فقيمة الام قال رحمه الله وهو قولهم في هذه
 الغيبة ولو فاد عينه رة نصف قيمة لانه مضمون بالقبض والا وضاق فممن بالقبض ولو
 قفاها غير المشترى فللبائع ان يضمن الفاقى او المشترى فيرجع المشترى في الفاقى **ح** والبيع
 في البيع الفاسد حبس الثمن حتى يقبض البيع كحبس المبيع بالثمن **ص** وكل مبيع ببيع فاسد رة

فان كان البيع فاسدا لم يجر

المشترى على البائع بعينه او صدقه او يبيع او يوجه من الوجوه كالوديعة والادخار والاعان
 والغصب والشروع في بيعه فكذا المبيع فهو متاكة للبيع وبشئ المشترى من مثانه **حق** للكرخي
 قال ابو يوسف رحمه الله اذا اوعه البائع على بيع فاسدا واعان او ذهبه او آجره اياه او غصبه
 او اشتراه بعوض فبذلك كله باطل وقد انقضت العقدة الاولى وبشئ المشترى من مثانه
 وهو بمنزلة ردة عليه **ق** ردة المشترى لفساد البيع فلم يقبله فاذ المشترى الى منزله
 فملكه عند لا يلزم الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب رة المضمون الى المضمون بانه لم يقبله
 فملكه الغاصب الى منزله فضاء عنده لا يضمن ولا يتحد والغصب بالحمل الى منزله اذا لم يضمنه
 عند الملك لانه صا ومانه فان وضعه بحيث تناله يد ثم حمل الى منزله فضاء ضمن وقال ابن
 سلام ان كان فساد البيع متفقاً بوجو المشترى وان لم يقبله البائع وان كان مختلفا لا يبرأ الا
 بقبوله او قبض القاضى وقال ابو بكر الاسكاف ببراءة الوجهين **ق** وقاله ابن سلام **شم**
 كخيار البلوغ وفسخ الاجارة للعذر **باب احكام البيوع الباطلة**
س فسخ هبة المشاع انه يفيد الملك فهو تخصيص على بيع نصف البنا مسافا انه يفيد الملك
 فيكون بيع نصف عمار البنا فاسدا لا باطلا **ظ** هو فاسد **ق** بيع التلجئة باطل حتى لو خلف
 لا يبيع فباع تلجئة لا ينفذ **قع** بيع المنقول قبل القبض فاسد **ش** بيع الآبق والمنقول قبل
 القبض فاسد وبيع الطيرة الهواء والسمنك الماء باطل **فك** واخذ ثم ارسله الهواء والماء فاسد
قع شق ما لا يفتح من البيع على ثلثة اوجه ما لبدله قيمة عينه او منفعة كبيعته كما يبرع ابله في ارضه
 او شرب الماء من نهره وسوار كان مالا في حق المسلمين اوعه حق غيرهم كالمبيع بالخمر والخنزير فانه
 ملك المبيع بالقبض وقال ابو يوسف ويخلفه وكذا لو باعه وسكت عن الثمن لانه كبا القيمة بخلاف
 ما لو باعه بغير ثمن والثاني ما ليس له فقه كالمبيع بالميتة والدم والروح او بغير ثمن فهو لا يملك
 بالقبض والثالث اذا كان الفساد من قبل الشروط لا من جهة المبيع وبطله او كان نجسا له
 عن له قيمة فهو ايضا يملك بالقبض قال رحمه الله وقد جعل الكرخي مختصا البيوع في المذنبات المكاتب
 وام الولد كالمبيع بالخمر والخنزير انه يملك بالقبض **مع** المبيع بالميتة والدم لا يملك بالقبض
 في الروايات كلها ولا يضمن ايضا رواية **كل** الامانات في اليسر الكبير يضمن لانه قبضه لنفسه

في قولهم ان البيع فاسد

فشا به الغصيب **فحص** لا يضمن في رواية الحسن عن أبي حنيفة ^{بضم} وروى ابن سماعه أنه ^{بضم}
سحق لا يضمن عند أبي حنيفة خلافهما **سحق** الصحيح ما ذكره السيوطي **فحص**
ملك في اشتور مذبوة أو مكاتبه أو أمه ولد فقضيها وماتت لم يضمن عند أبي حنيفة وزفرو
قال لا يضمن **باب** في الشروط المفصلة للبيع فعند منكم هذا
الحار على النكاح لم تجاوز به هذا النهر فودعه على أقبلك منكم ولا فلا لا يبيع وكذا إذا قال ما
لم تجاوز به إلى الغد لا نه تعليق خيار الشروط بالشروط فلا يبيع **ع** أبي بكر يقرق في شرط
كاسمه فاميدان يفرح فقال نعم ثم باعها لا يبيعه بعد الشروط **ج** اشتوا على أن يؤدى الثمن
من يبعه فهو فاستدان شرطه في البيع ولو اشترى بطيخة على أنها خلوة أو شاة على أنها تخبب
كذا أو زيتا أو عصا على أن فيه كذا متنا من الدهن أو زرا خاها على أنه يخرج الإردا لا يضمن
من المائه كذا متنا أو شاة أو ثورا جيا على أن فيه كذا متنا من اللحم ففسد البيع الكل التقدر معرفة
قبل العمل بغير البايع عن الوفاء به **باب** البيع بشرط الكيل والوزن
والوزن واحكامها **ش** اشترى مكلا مكيلة وكاله لنفسه فزاد زيادة مجزئة
فغز لها جاز له التصرف في الباقي ولو هلك ينفى أن يضمن كالتبوض على سوم الشى ولو اشترى
مكيلة مائة فقال البايع خذها فانها ما يده فخذها وكاله لنفسه وكانت ينبغي أن يكتفى به
ولو قال له زين لي حنطة بدينار والشعر خمسون مثاقيل بدينار فوزن فاعطاه الدينار واخذ
للمنطة ولم يتلفظا بالبيع فهو بيع موازنه لا يجازفه فيجب الوزن على المشتري ثانيا ولا يجاز
في بيع التعاطي في الموازنات إلى وزن المشتري ثانيا وإن صار يبيعا بالقبض بعد الوزن **ط**
مثله **ح** مثله **و** شاع سعو اللحم والخبز ما صطلح أهل البلد على وجه لا يتفاوت فقال
رجل لا خرا عطني خبزا بدينارهم أو لحما بدينارهم فاعطاه أقل ما شاع ولم يعلم به المشتري فله أن يرجع
بجسته النقصان من الثمن دون الخبز واللحم إن كان المشتري من أهلها وكذا الغريب يرجع في الخبز
دون اللحم لأن سعو الخبز أشهر من سعو اللحم وإنما لا يرجع بنقصان المتاع في مثله لأن البيع فيه
أنما ينعقد بالتعاطي فأنما يدخل في البيع ما وقع عليه القبض **ح** ليشتري من الخبز خبزا كذا متنا
فبوزنه وكفه سنجحات ميزانه في وزن فلا يراه المشتري أو من البائع كذا متنا وزنه في حاتونه

كاسم فاميدان يفرح
فقال نعم ثم باعها
لا يبيعه بعد الشروط
ج اشتوا على أن يؤدى
الثمن من يبعه فهو
فاستدان شرطه في
البيع ولو اشترى
بطيخة على أنها
خلوة أو شاة على
أنها تخبب كذا
أو زيتا أو عصا
على أن فيه
كذا متنا من
الدهن أو زرا
خاها على أنه
يخرج الإردا
لا يضمن من
المائه كذا
متنا أو شاة
أو ثورا جيا
على أن فيه
كذا متنا من
اللحم ففسد
البيع الكل
التقدر معرفة
قبل العمل
بغير البايع
عن الوفاء به

ثم يخرج

ثم يخرج اليد موزنا لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا إذا لم يعرف عدل سنجحة قال رحمه الله
يعرف بهذا أنه إذا عرف المشتري وزن السنجحات وادها أن يكتفى بذلك خلاف ما دل عليه
ظاهر منى النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجوز فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري
فعكصم أنه يكتفى بوزن البايع كخبرة المشتري **ق** اشترى عشرة أثواب بعينه على
أن خمسة منها خمسة أذرع وخمسة منها عشرة أذرع جاز **ح** وإذا لم يقبل الكيل فباع
الثاني جاز وضمن قال رحمه الله فلو علم أن يبعه قبل الكيل فاستد **ح** اشترى شيئا
فوجد ما ازيد يدفع الزيادة إلى البايع والباقي خلال له في المثليات وودوات القيم لا تحل حتى
يشتري منه الباقي إلا إذا كانت تلك الزيادة مما لا يجوز الضم فيه عند العذر وهكذا في
مختصر القدر **ن** ابن سماعه عن محمد اشترى جوابا على أن فيه عشرين ثوبا فوجدها
أحد وعشرين وثوبا البايع فاستحسن أن يقول ثوبا من ذلك يستعمل البقية **باب**
في بيع الشئ على أنه كذا وكان بخلافه **ش** قال اشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن
وقال البايع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد وسلا من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس
الرد **س** سم شه قع بيت وعمر **الادبي** اشترى حنطة على أنها يبيعها للبذر فزعمها ونبتت
فبان أنها خويقة وفات منه فادلة الأرض فليس له إلا تعاوت ما بين البيع والخويقة
القيمة وقت البذر **ع** الجواب فيه كالجواب فيما إذا استوفى منه وراهم فانتقمها ثم علم
زبافتها لم يرجع بشئ عندهما وعند أبي يوسف ومثل الزبوف ويرجع بالجبا وكذا هذا ثم قال
ع وفيد في اجتهاد أن يجب على البايع ما اتفق المشتري حتى زرعه وما قصور به المشتري لأن
الأرض بقيت فارغة كل السنة قلت وكلامها مخالف لما مؤمن أجوبه المفتين وعليها الاعتاد
ع اشترى بذر بطيخ على أنها تشتوى فوجد بعد البذر صيفيا فابيع باطل **م** وعلى هذا
يؤيد السنو هاتين مع كشيته أو سبر خط قال رحمه الله وعلى هذا أيا رشتهم أو دبا جربوز عون
أو دبا راحان أحناس مختلفة وكذا بذر القثبيط الطويل والمدور فاذا اشتراه منها على أنه
كذا فكان عنده فابيع باطل فعلى البايع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل البذر **ح** ولو وجدها
مختلطة يؤد حصته ما لم يكن على شرط **ظ** أنها أنواع لا يخاس بخلاف بذر البطيخ مع بذر

الخيار او بذرا الخيار مع بذر القمح **وس** اشتوى بدر الفيلق على انها موروثة فلما خرج
الدود ظهر انها غير ما فعلى البايع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقد لانه باع ما ليس
عنده **ح** اشتوى جارية على انها غير بالغة فوجدها حية من فله الرد **ح** لم يعمل الشرط
بم اشتوى زنديجات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فباعها بفلاذ فاذا هو
ثلاثة عشر به فبرج بها ليرودها وفعلت في الطريق لا يرجع بالتقصان **ف** يرجع بتقصان
الذرع **فب** يرجع بتقصان القيمة **ط** هذا طاهر المذهب وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا
يرجع **بم** اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احد ما ثم ذرع البقية
فاذا لم ينجس عشرة فله رد البقية **شع** ابو الناسم اشتواها على انها بكر فلما اخذ في
وطئها علم انها شيت فان زايها بلا بيت فله الرد ولا لوفته **ص** الوطي يمنع الرد وهو
للذهب **بم** اشتواها آفة كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ديس ففسده فاذا لم يرقط
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه متلوث بمن من السمن
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قهقهة على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلا خيار **فل** اشتوى خشبة على انها ذلقة فاذا لم يخلو
فله الرد **ح** اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو خوارزمية لا يفتح اصلا لان اختلاف
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء ان
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى الجوارزمية
جنسان **ش** ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود
كالقوة مع المورى واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والزبد يجرى الجوارزمية
ظهور خوارزمية صاعح البيع وله الرد **بم** اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو
فله البيع باطل **ح** مثله **باب** في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن
بعلا وقع القوار بينها على حساب آخر **ف** غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشرين واخبر البايع
به ثم اصاب العقد الحينها ولم يذكر العدد ثم اذوت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى
صاعد مساومه لخطئة كل قفيز ثمن معين وخاسر او فبلغ ستائة درهم فغلطوا وخاسروا

اشتوى جارية على انها غير بالغة فوجدها حية من فله الرد
اشتوى زنديجات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فباعها بفلاذ فاذا هو
ثلاثة عشر به فبرج بها ليرودها وفعلت في الطريق لا يرجع بالتقصان
الذرع
اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احد ما ثم ذرع البقية
فاذا لم ينجس عشرة فله رد البقية
اشتواها آفة كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ديس ففسده فاذا لم يرقط
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه متلوث بمن من السمن
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قهقهة على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلا خيار
اشتوى خشبة على انها ذلقة فاذا لم يخلو
اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو خوارزمية لا يفتح اصلا لان اختلاف
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء ان
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى الجوارزمية
جنسان
ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود
كالقوة مع المورى واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والزبد يجرى الجوارزمية
ظهور خوارزمية صاعح البيع وله الرد
اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو
فله البيع باطل
مثله
باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن
بعلا وقع القوار بينها على حساب آخر
غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشرين واخبر البايع
به ثم اصاب العقد الحينها ولم يذكر العدد ثم اذوت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى
صاعد مساومه لخطئة كل قفيز ثمن معين وخاسر او فبلغ ستائة درهم فغلطوا وخاسروا

المشتوى

المشتوى بخمسة درهم وباعوها منه بالخمسة ثم ظهر ان فيه غلطا لا يلزمه الا خمسا **بم**
افوز القضا بربع شياه فقال بايعها ماى بخمسة وناى بربع فذهب القضا بربع
فجاو باربعة وناى بربع فقال البايع هل بعثت هذه بهذا القدر والبايع يعتقد انها خمسة قال
صح البيع وقال رحمه الله وهذا شان انه يفتح باربعة ولا يعتبر ما سبق ان كل واحد بدينار
ودعه **باب** خيار الشرط **ح** **بم** اذا كان الخيار للبايع فله
ان يطا بالمشتوى بالثمن ولو اخذه لا يسقط خيار **ط** ولو اخذ بالالف من المشتوى ثمانية
دينار فهو امنا للبيع وكذا لو ابر المشتوى صخي وهو امانة وكذا لو اشتوى منه بالثمن شيئا
او ساومه ولو اشتوا بالثمن من غيره لم يفتح ويوم العقد **بم** اختلاف شرط الخيار واقاما
البينة فيبنته مدعى الخيار او **ط** والمشتوى في خيار الشرط للمشتوى بعد الفسخ مضمون
عليه بالثمن كما لو اشترى في خيار البايع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد حار الروية والرد
بالعيب بقضا نظير الرد بخيار الشرط للمشتوى **باب** خيار الروية
ق اشتوى قوصرة سكر لم يره ثم اخوجه من القوصرة وغوبله فلم يجبه سقط خيار
بم في خيار باقى **بم** اشتوى قطنا كرمينه وحملها الي سموقند ثم راه ليس ان يرد خيار
رويه او عيب بل يرد عليه موضع العقد **ط** عن محمد بن عيسى قال رحمه الله وسواء ازدادت
قيمتها بالحل او انتقص **ح** اشتوى ارضا فيها دار وبساط وراى الارض دون الرباط فله
ردّها بخيار روية وان دخل في البيع تبعا **كص** شتم قع مثله **ق** ولو كان له خيار روية دار
فراها ولم يرضها وامسكها زمانا فلم الرد ما لم يتصرف فيها **ط** اشتوى مما يذاق فلا فقه
ليلا ولم يره سقط خيار **باب** في العيوب **ق** اشتوى ثورا يابن من قومه
المشتوى الى قومه البايع لا يكون عيبا في الغلام عيب **بم** لو عيب في الثور كخلع الرس عيب
فمذلا **و** **ق** ان دام على ذلك فغيب اما المورتان واشك فلا قال رحمه الله وجواب **بم** احسن
ح ابق العبد من المشتوى الى بايعه ولم يحتف عنه لا يكون عيبا **ط** الدين على العبد عيب الا
اذا كان يسيرا لا بعد مثله نقصانا فيه **ق** اشتوى الحصوم ونز الكرم وجف العنب فليس
فيه **ح** اشتوى صافكا ن2 مبدلا من ذلك فليس عيب **ش** وثوك الصلوة في العبد لا يوجب الرد

اشتوى جارية على انها غير بالغة فوجدها حية من فله الرد
اشتوى زنديجات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فباعها بفلاذ فاذا هو
ثلاثة عشر به فبرج بها ليرودها وفعلت في الطريق لا يرجع بالتقصان
الذرع
اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احد ما ثم ذرع البقية
فاذا لم ينجس عشرة فله رد البقية
اشتواها آفة كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ديس ففسده فاذا لم يرقط
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه متلوث بمن من السمن
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قهقهة على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلا خيار
اشتوى خشبة على انها ذلقة فاذا لم يخلو
اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو خوارزمية لا يفتح اصلا لان اختلاف
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء ان
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى الجوارزمية
جنسان
ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود
كالقوة مع المورى واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والزبد يجرى الجوارزمية
ظهور خوارزمية صاعح البيع وله الرد
اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو
فله البيع باطل
مثله
باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن
بعلا وقع القوار بينها على حساب آخر
غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشرين واخبر البايع
به ثم اصاب العقد الحينها ولم يذكر العدد ثم اذوت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى
صاعد مساومه لخطئة كل قفيز ثمن معين وخاسر او فبلغ ستائة درهم فغلطوا وخاسروا

اشتوى جارية على انها غير بالغة فوجدها حية من فله الرد
اشتوى زنديجات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فباعها بفلاذ فاذا هو
ثلاثة عشر به فبرج بها ليرودها وفعلت في الطريق لا يرجع بالتقصان
الذرع
اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احد ما ثم ذرع البقية
فاذا لم ينجس عشرة فله رد البقية
اشتواها آفة كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ديس ففسده فاذا لم يرقط
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه متلوث بمن من السمن
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قهقهة على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلا خيار
اشتوى خشبة على انها ذلقة فاذا لم يخلو
اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو خوارزمية لا يفتح اصلا لان اختلاف
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء ان
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى الجوارزمية
جنسان
ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود
كالقوة مع المورى واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والزبد يجرى الجوارزمية
ظهور خوارزمية صاعح البيع وله الرد
اشتوى عا من على انها شهر ستانية فاذا لم يخلو
فله البيع باطل
مثله
باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن
بعلا وقع القوار بينها على حساب آخر
غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشرين واخبر البايع
به ثم اصاب العقد الحينها ولم يذكر العدد ثم اذوت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى
صاعد مساومه لخطئة كل قفيز ثمن معين وخاسر او فبلغ ستائة درهم فغلطوا وخاسروا

المشتوى

۱۸۷۱
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۵

اشترى
ابرهه

مصحف
يوسف بن عبد الله
الشيخ الخوارزمي
عليه الله بخلافه

جناية المشتري لاجل الثمن فلم يشتري ردة بالعيب وسقط عنه الثمن الا ما انفقه بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار يعيب بأفه سماويه او بفعل المعقود عليه او لا ان شاء رضي به بجميع الثمن والتبع الجاني بادرشه وان شاء ترك وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بأفه سماويه او بفعل المعقود عليه يرد به جميع الثمن او يأخذ وجده عيباً او لا ولو اخذه بطرح عنه حصه جناية المعقود عليه واما النقصان بفعل القبط وان كان بفعله او بفعل المعقود عليه او بأفه سماويه لا يرد به بالعيب لانه يرد به بعيب من يرجع بحصه العيب الا اذا رضي به البايع ناقصاً وان كان بفعل البايع او الاجنبي بحسب الارش على الجاني وانه يمتنع الرد ويرجع بحصه العيب من الثمن **باب خصوصية العيب** وما يمنع الرجوع بالارشح اختلاف كون القرحه قديمه فشهد البصر اس الاطباء انها لا يحدث مثلها في المدة التي قبضها المشتري منه يقبل شهادتهم ويؤخذ اشتري سمكه فوجد بها عيبه وغاب البايع ولو انتظر حضوره ففسد فشوها وباعها ليس له ان يرجع بتقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر **ط** اشتري شمساً طيباً فوجد به عيباً وقد غاب البايع ولو انتظره للرد ففسد فلو اكله ثم وجد البايع لا يرجع بتقصان العيب على قوله حينئذ **ط** مثل عن مثله في المشرق فقال لا يرجع على قوله حينئذ **ش** اشتري داراً حذارها ما بل ولم يعلم به حتى سقط رجوع بتقصان العيب ولو كان غزلاً ففسده او فلقاً فجعله بوسيطاً ثم ظهر انه كان رطباً وانتقص وزنه رجوع بتقصان العيب بخلافه اذا باع **باب اختصاص الرد بالعيب في فصل الوكيل** رد المبيع بعيبه متصداً وبغيره فضاء او تقابلاً ثم ظهر البايع بعيب حدث عند المشتري قبل الرد **ف** وقع عيب على قابض ثوباً ببقرة خامل فولد عند المشتري وجد الآخر بالثوب عيباً فزده يرد ببقرة البقرة **ن** مثله **بو** باع بعيراً فوجد المشتري عيباً فزده فقال له البايع اذهب وتعمد الي عشرة ايام فان برأفلك البعير وان هلك فمن مالي لا يكون رداً **ج** وتخاصم الوكيل بعيب فأنزله عليه بقتضا اخذ بثمنه وان نقده الى موكله فثمنه عليه وذكر نظيرها فقتيلها فقال والوكيل هو المطالب بتسليم المبيع ان نقده ثمنه مشتريه اليه ولو استحق المبيع رجوع بثمنه اليه وان كان

بمقتضى ما بين يدي

نقد الى موكله فعليه **وفي سمة الفتاوى والصغرى** باع عبداً وسلمه ووكله رجلاً بقبض ثمنه فقال الوكيل فثمنته فصناع او دفعت له الامر وجعل الامر كله والقول للوكيل مع عيبه ويرى المشتري عن الثمن فلو وجد به عيباً ورده لا يرجع بالثمن على البايع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما تصدق في دفع الضمان عن نفسه قال رحمه الله وعرف به انه اذا فسد الامر الوكيل في الرد لا يرجع المشتري بعل الرد بالعيب بالثمن على الموردون القابض **باب فيما اذا وجب الرجوع** اشتري كرواً او قبضها ووجدت كروه منها **ل** المشتري عيباً والصلح عن العيوب **ب** اشتري كرواً او قبضها ووجدت كروه منها عيباً فله الرد وحدها الا اذا اوجبا فوازها عن بقيتها بقتضانا فيها ولو كانا قراحتين فله رد العيب وحده **ب** باع المشتري بصلح عن العيب ثم نال العيب في ذلك المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على مشتريه ببدل الصلح **باب ما يلزم تفرقة** **في العيوب** **ش** ساءمه غلاماً باثني عشر فاني وقال وهبته لك فقبضه المشتري وهبته الدنيا نبرالا ثني عشر فقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيباً ليس له ان يرد **ج** بخلافه فقال لو قال الخناس انما بعثته فاني البايع فقال هبها له يعني للمشتري او قال المشتري هبها لي فقال البايع وهبته لك فقال المشتري انا ايضا وهبت لك هذه العشرة او قال وهبت لك هذه العشرة بمقابلتها فهو يرجع يرد بالعيب ولو قال آخر وهبت لك هذه الجارية وقال الآخر له وانا وهبت لك هذه الدنيا فهو يرجع اذ اجلسا للمبايعة ثم قال ذلك **ش** باع منه ذكناً للبذر وقال ادرعه فان لم يثبت فانما ضامن لهذا البذر فزده فلم يثبت فعليه ضمان النقصان لا غير **ب** باع منه فرساً به جواصة وقال للمشتري لا تحم منها فان هلك بسببها فاما ضامن فاخذه وهلك بسببها لا شيء عليه **ق** قال البايع بعه منك عيباً بهذا العيب وقال المشتري بل سليماً فاقول للمشتري **ب** ينبغي ان يحكم الثمن ولو اشترى حماراً مثله ودنا به فذهب ثم اعطاه عوضاً ادراهم ثم رده بعد شهر وقد انتقص سعر الدواهم فله ان يطلب من البايع عيب الذهب بمثله اجابة الاقاله اذا دفع مكان الذهب حنطه **ب** اشتري غزلاً مثلاً فزده بعد ايام فانتقص بان كان رطباً فيفسد له الرد ان صدق البايع في الطوبى وان اختلفا

الحاجه سان
بمقتضى ما بين يدي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين

فالمقول للبايع لا بد من كونه حراً ولو شفع الغزاة جعل الفيلق ابوي سمًا ثم ظهر ذلك مع
بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد ترون **ابو بكر** باع منه ابوي سمًا كذا منًا ووزنه عليه
وقبضه ثم جاء بعد ذلك وقال حدثه ناقصًا فان كان ناقصًا قبضه كذا منًا فلا شيء له ولا
يسترد حصته النقصان من الثمن اذ لم يكن نقصانه للهواه ولا لتفاوت الوزنين **ح**
اشترى ببطيخة فظهر فيها رطل القاصي اشترى بثلث لا يرد ولا يرجع بنقصان العيب لان
العيب غير المبيع وهو البطيخة والاشجارها قلت وصنوعها بالامساك وهو لا يستحق
الامساك فيها **ك** اشترى دار الاقيطون ثم ظهر ان القيطون ميراث لثمة وان
استوحش منه لان العيب غير المبيع **ح** رمدت عين الغلام المشترا فقال المكالم **ح**
وحتى ان مكالم يرد به بذلك **س** لو ارث الورث بالعبث والاقالة دون الموصاله **ط** حل
موصاله وجد بالتركه عيبًا فلا يرد على بايعه ان لم يكن للميت وارث ولا في الذخيرة
اشترى مناس من الفانيذ فوجد واحد او اثنين منها اسود فابده البياع ابيض فغير وزن
خازنه الثلاث لا يجوز لانها تدخل تحت الوزن ولا كذلك مشور الخبر وجد خبرا واحدا محتوقا
فابده الخبز لم يجز الا بالوزن لانه ما يدخل تحت الوزن فان الخمسة اساتير وعشرة وزن
خبر فلا يجوز فيه المجازفة قال رحمه الله وعرف به كثير من المسائل وهو ان استبدل كل شيء
بمثله في التور بالعبث بما يجوز مجاؤه اذ لم يكن لذلك المقدار من ذلك الجنس خبر يوزن به وان
كان له من جنس آخر جرح الاثر انه جعل الثلاثة من الفانيذ موزونة وان لم يكن ذلك القدر من
الخبر موزونا **م** في المشترا **ح** اشترى منه عبدا ثم اقرانه كان لفلان يوم البيع وصدقه المقوله
واجاز البيع واخذ الثمن ثم وجد به عيبا لا يرد على الباي لان الاقرار بالملك يبدل على سبق
تمليك من يادى زمان عيكن فيه فيجعل كانه ملكه منه ثم اقرله بنا عليه فيبطل حقه العيب اصلا
وان كذبه المقوله في الاقرار يرد به العيب لانه يبطل التمليك بطلان منجه منه وكذا لو اقرله
به بعد العلم بالعيب وكذبه فلا يرد ولو تعذر رده ورجع بنقصان العيب ثم اقره وصدقه
المقوله فيه فلم يرجع عليه بما دفع عليه من النقصان لاحتمال التمليك قبيل الاقرار **ب**
في خيار المغبور والمغتر وحيا **الكلمة** **ح** قال الغزالي لا يعرف بالغرر فالتبني
الكلمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين

بغزاة شتره فاني رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه ولا لا بينهما
واشترى ذلك الغزاله باز يد من ثمن المثل وصرف المشتري قبضه الى حاجته ثم علم **ب**
وبما صنع فلم ردا الباقي بحصته من الثمن قال رحمه الله والصواب ان يرد الباقي مثل
ما صرف الى حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتا مملوا من ثمر فاذا فيه كان
عظم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل انفاق شيء منه وبعد رد الباقي ومثل ما انتقم
الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد **ط** ومن اشترى بيتا وغن فيه غنبا واحشا فله
ان يرد به على الباي حكيم الغبن **ع** حكى عن استاذنا ان في المسئلة روايتين وكان يعني با
الورد فقال للناس **ح** وقع البيع بغبن فاحش كوليخصاص وهو ان يرد ازيد واقعائه ان
للمشتري ان يرد على الباي وللبايع ان يسترد وهو اختياره بذكر الورد بحري والقاضي للحال **م**
اكثر روايات كتاب المضاربة انه يرد بغبن فاحش وبه يعني **ح** ليس له الرد ولا استرد
وهو جوا بظاهر الرواية **ف** وبه يعني **ح** ان غرر المشتري الباي فله ان يسترد وكذا ان
غرر الباي المشتري له ان يرد **ط** قال الباي للمشتري قيمته كذا فاشتره ثم ظهر انها اقل
فله الرد وان لم يخال ذلك فلا وبه اثنى صلي الاسلام والورد بحري والريغدموي وبه **م**
ولم يغره الباي لكن غره الدال فله الرد ابو بكر الورد بحري والقاضي للحال الجار اشترى
فيلق ابوي سم خارج البلد ممن لم يكن غاليا لسعر البلد بغبن فاحش فللباي ان يرجع على
المشتري بالقبول **ح** مثله حق المشتري **ط** اشترى طعاما فخره ثم علم مقدار فله الخيار
وهو خيار الكمية **ن** اشترى خارية من يد الدارم التي في هذه الخايبة جاز وللبايع خيار
الكمية بخلاف ما اذا اشترىها بما في هذه الصرة وبيان الصرة فانه لا يثبت الخيار لان الصرة
براي منها بخلاف ما في الخايبة قال رحمه الله فغرف بهذا ان الخطه اذ لم يكن بالخبرة بل كان في
موضع عكن الوقوف عليها وخبرها بوجه من الوجوه فلا خيار له **ح** اشترى صبي خور وخروج
من تحتها خور صغار فله الرد **ق** اشترى خارية على وجهها خيعة واشترى خارية فله من جنسها
فلما غشيت وجهها زال ذلك الحس فليس له الرد الا اذا ظهر عيب فمعه الاستيفاد **ح** والخبيعة
وهذا صحيح فقد نص **ط** ان القبيح في الجوار ليس بعيب **ب** في بيع الام

بغزاة

والاب والجد والوصي والقاضي والمحقق والاخ والعلم للصغير ويشترط ان يكون المباشر من يعول الصغير
الا بملك ابنه فقال الابن كنت بائعا حين باعته بغير اذن فقال الاب كنت صغيرا فقال
لابن ولو كانت خلفته ولا دأصغار او كبارا فباع اب الصغير شيئا من التركة قبل التسليم
فصح حصة الصغير اذا كان بمثل القيمة **ق** باع من الصغير شيئا بمثل الثمن فاجاز القاضي
مذموم كذا الوجه البائع وصيها فاجاز وهو ينفذ **و** وصي اشترى لليقيم من مديون اليقيم
دار بعشرين قيمتها خمسون دينار فلما استوفى الدين اقال بيوعه لابي روفد واد ابن
رستم الوصي والعبد المادون اشترى غلاما بالف قيمته ثلثة آلاف ليس له ان يرد به بالعيب
ويرده بخيار الرؤية والشرط قال **ط** والوكيل بالشرا كذلك **ش** فصح في نصيب
القاضي وصي لليقيم ثم باع القاضي من ماله شيئا بثلث **ض** **الحج** لا ينفذ كما في وصي الاب
ق **م** وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خودك بضم القاضي وصي لليقيم فهو وصي
الاب لكن الاب اذا نصبه وصي له نوع يكون عاما بخلاف القاضي **ح** العهد على وصي الميت
وقيل من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله امين في امور الميت لان وصي القاضي
نايب عن الميت وامينه نايب عنه ولا عهد له عليه قلت فالقاضي يحجور عن المتوفى في مال
اليقيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصي عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا
ط للصبي او المعتوه اب او وصي او جد صحيح فاخذ القاضي للصبي او المعتوه في التجارة والى
ابوه فاذا نجح وان كان ولاية القاضي ميخرة على ولاية الاب الوصي قال رحمه الله فقد
نقص على ان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة
بثمن المثل لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من
الوصي الذي نصبه على الميت جاز لما مر **ش** يجوز شتمه وصي الام فبما سوز العقار من تركه
الام اذا لم يكن له اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية الحفظ والبيع والقسمه فبما سوز العقار
فكذا لنايبهما **ف** اما قسمه الاخ والام ووصيتهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمه الا
في المنقول فانهم يملكون القسمه والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال **ح** وهكذا الملتقط
في مال الملتقط الصغير قال رحمه الله **ح** في جواز بيع الام والاخ والعلم والمحقق

هذا هو الوجه الصحيح في بيع الوصي من ماله شيئا بثلث القيمة لا ينفذ كما في وصي الاب
والوصي هو الصواب لانه ذكر في فتاوى خودك بضم القاضي وصي لليقيم فهو وصي الاب
لكن الاب اذا نصبه وصي له نوع يكون عاما بخلاف القاضي ح العهد على وصي الميت
وقيل من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله امين في امور الميت لان وصي القاضي
نايب عن الميت وامينه نايب عنه ولا عهد له عليه قلت فالقاضي يحجور عن المتوفى في مال
اليقيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصي عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا
ط للصبي او المعتوه اب او وصي او جد صحيح فاخذ القاضي للصبي او المعتوه في التجارة والى
ابوه فاذا نجح وان كان ولاية القاضي ميخرة على ولاية الاب الوصي قال رحمه الله فقد
نقص على ان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة
بثمن المثل لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من
الوصي الذي نصبه على الميت جاز لما مر ش يجوز شتمه وصي الام فبما سوز العقار من تركه
الام اذا لم يكن له اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية الحفظ والبيع والقسمه فبما سوز العقار
فكذا لنايبهما ف اما قسمه الاخ والام ووصيتهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمه الا
في المنقول فانهم يملكون القسمه والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال ح وهكذا الملتقط
في مال الملتقط الصغير قال رحمه الله ح في جواز بيع الام والاخ والعلم والمحقق

شرائط

وشرائطهم للصغير بما لا بد منه وشرطا ايضا ان يكون المباشر من يعول الصغير
عليه **المراكمه والتولية** **ي** اشترى كرويا فقال له باعها
حاصنه اكل او قال حاجت منه اكل بالثمن الذي اشترى به فقال مكيند فهو توليه اذا
اجاب في المجلس وعني به البيع والشرا ولكن لابد من ذكر الثمن او علمه بالثمن
باب الاستبراء **ب** اذا حاصنت الامه المشتراة في يد الوكيل للزوجين
في الاستحقاق **ق** **ي** اشترى كرويا
الاستبراء **ح** اشترى ثوبا او كرويا ثم استحققت يقوم الاشجار على البائع غير مقلوعا **ع**
وغرس فيها الاشجار او كرويا ثم استحققت يقوم الاشجار على البائع غير مقلوعا **ع**
يرجع بما انفق وما لحقه من النقصان والموت **ش** اشترى ارضا خربة فانفق وزرعها
رتمها ونسوية اكارها وحفرها ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما انفق
في عمارتها **ط** اشترى دارا فحفرها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع ببقية
الحق والطين وانما يرجع عليه ببقية ما يمكن ان يفصله ويهدمه ويستلم اليه **ح** وان
كرويا المشتور في الارض نهرا او حقو ساقية فنظروا نهرها باجر ثم استحققت الارض
يرجع على البائع ببقية النقطه ولا يرجع بما انفق في كروى النهر وحفر الساقية وبنا المسا
من توابها وان بناها باجر ولبن او رصصه ببقية رجع ببقية ذلك كله بان يرجع على
البائع في اخذ البائع ببقية **ش** انما يرجع ببقية البناء على البائع اذا كان البناء
وقت الاستحقاق فينقضه المستحق ويرده المشتري على البائع في اخذ منه قيمته متبينا
يوم استحققت الدار ولا يرجع بما انفق في كروى النهر وحفر الساقية وبنا المسا
طوى دون ما انفق في الحفر ولو انهدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط
الرجوع قيام البناء **م** اشترى عبدا او بقرة فانفق عليها ثم استحققت لا يرجع المشتري
على البائع بما انفق **س** اشترى ابلا من ابل فعملها حتى تمت ثم استحققت لا يرجع
على البائع بما انفق وبالعلف **ب** اشترى حمارا وكفل بالثمن رجل فاقاه ثم استحق الحمار
لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفل ولو اشترى عينا وباعها من آخر وبراءه
من الثمن ثم استحققت لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بايعه **ق** ليس له ان يرجع **ح**

هذا هو الوجه الصحيح في بيع الوصي من ماله شيئا بثلث القيمة لا ينفذ كما في وصي الاب
والوصي هو الصواب لانه ذكر في فتاوى خودك بضم القاضي وصي لليقيم فهو وصي الاب
لكن الاب اذا نصبه وصي له نوع يكون عاما بخلاف القاضي ح العهد على وصي الميت
وقيل من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله امين في امور الميت لان وصي القاضي
نايب عن الميت وامينه نايب عنه ولا عهد له عليه قلت فالقاضي يحجور عن المتوفى في مال
اليقيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصي عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا
ط للصبي او المعتوه اب او وصي او جد صحيح فاخذ القاضي للصبي او المعتوه في التجارة والى
ابوه فاذا نجح وان كان ولاية القاضي ميخرة على ولاية الاب الوصي قال رحمه الله فقد
نقص على ان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة
بثمن المثل لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من
الوصي الذي نصبه على الميت جاز لما مر ش يجوز شتمه وصي الام فبما سوز العقار من تركه
الام اذا لم يكن له اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية الحفظ والبيع والقسمه فبما سوز العقار
فكذا لنايبهما ف اما قسمه الاخ والام ووصيتهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمه الا
في المنقول فانهم يملكون القسمه والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال ح وهكذا الملتقط
في مال الملتقط الصغير قال رحمه الله ح في جواز بيع الام والاخ والعلم والمحقق

اشترى جارية او غلاما عليه ثيابا و حاراً عليه بركة لم يذكره البيع ثم استحق الثياب
او البركة لا يرجع المشتري عليه بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعاً لاحصته له من الثمن ولكن
يخير المشتري فيه **مت** **سبح** اشترى ارضاً فيها اشجار لم يذكره البيع ثم استحق الاشجار
قبل قبض المشتري لا يستقطب من الثمن بل يختار المشتري ان شاء اخذها جميع الثمن وان
شاء فسخ وان استحق قبل القبض سقط حصتها من الثمن قال رحمه الله ولم يذكره
فقبض القبض وعدم القبض بل اطلق الجواب انه لاحصته للاشجار من الثمن اذا لم يذكر
في البيع او اذا لم يذكر لها ثمن على حدة قال رحمه الله ولم اعثر على الرواية فيها اذا كان
في الارض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفاصيل التي مررت في الاشجار وفي
اشترى داراً فاستحق بناءها يختار المشتري ان شاء اخذ حصته من الثمن وان شاء تركه
قال رحمه الله الظاهر انه اراد قبل القبض له ان يرجع بخصته من الثمن والفوق بين اشجار
الارض وبنا الدار ان اسم الارض لا يتناول الاشجار واسم الدار يتناول البناء فادخل
في البيع قصداً **مت** اقربعين صوباً انهما لغلات ثم اشترى منه ثم استحق فالأصح
انه يرجع بالثمن على بايعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول **س** اشترى بالملك للبائع
ثم استحق من يده فوج بالثمن لم يجل اقراره حتى لو حصل بعد ذلك اليه بسبب ما فانه يورث
بنسبته اليه بخلاف ما اذا اشترى ولم يقوله بالملك لان نفس الشراء وان كان اقراراً بالملك لكنه
محتمل بخلاف التصريح **س** ما وحه حمار فقال هو غار تيسنت لا يبيع له ولكن اوفع الى
منا من الابريس ثم فخذ ففعل ثم استحق الحمار له ان يرجع بالابريس **ع** اشترى عبداً واعتقه
بمال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على المشتري **مت** هذا قولنا حينئذ
خلافاً لها واحله الفاضل ج العبد المصوب وكل الاجرام لم يضمن عنده خلافاً **ح** زيد
اشترى جارية من عمر وكان عمر واشترىها من بكر فسمع زيد ان بكر كان اعتقها فطلب ثمنها
من عمر وقال نعمتنيها وهي حرة فلم يصدق عمر وكان زيد يستحق ثمنها ثم اقلت الجارية بيته
فلم زيد ان بكر كان اعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمر وان كان
اعتقها ثانياً قبل ذلك باقراره لان العتق السات بالبيته غير الثابت باقراره لان الاول فيه بكر

واكسارها السابقة على اقراره لهما ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاء بينتهما
يبين انهما لم تعتق باقرار بل باعناق بكر قال رحمه الله ولو اقام زيد بيته على عمر وان بكر
اعتقها بقبض بيته ويرجع بالثمن عليه وكذلك لو اعتقها زيد ثم اخذ بعتقها فاعترف المالك
فاقامة الجارية عليه بيته ان بكر كان اعتقها وقضى لها بالعتق يرجع بالثمن على عمر
ش اشترى داراً بعبد واخذها الشفع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة
وياخذ البائع الدار من الشفع لبطان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفع بغير
قضاء بقيمة العبد سماًها من ذلك البيع بينهما وهي للشفيع بتلك القيمة وعلى المشتري قيمة
الدار للبائع لان نيل المشتري بملك بالقبض واعتق المشتري باعتبار ملكه نافذ وكذلك
لو باعها المشتري او وهبها وسلمها او تفرج عليها ثم استحق العبد ضمن فيه الدار للبائع
لما **ش** اشترى عبد بثوبين وبتا بعتا ثم استحق العبد ورد بعتي وهلك احد الثوبين
ياخذ الباقي بقيمة الهلاك ولو هلكا ياخذ قيمة ما والتوا في القيمة قول الدر كانه بدينه ولو كان
الثمن جارية فولدت من غير سيدها ثم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان
ان تعيبت ايضاً ولو كانت اعتقها رد قيمتها مع الولد ان كانت ولدت قبل العتق وكذلك الحكم في البيع
الفاسد ولو وجد العبد حراً كان عتق البائع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا ولو اشترى
عبد بثوبين وقبضه ثم هلك الثوبان قبل قبضها فعليه ان يرد العبد فان اعتقه او باعه قبل
هلاك الثوبين او بعد قبل القضاء عليه بغيره فهو جانيب وعليه قيمته ثم يرجع عليه استحقاق الثوبين
او اخذها وذلك يعرف بالتامل الى آخره **ش** اشترى جارية وباعها من اخيه ثم استحق
من يده المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول بالثمن بالقضاء واد الاول ان يرجع على بايعه
فقال بايعه ان المشتري لهما كان باعها مني ولي بيته على ذلك فليس لك الرجوع على لا يسمع وعوان
ولا يبيته على المشتري **ش** يسمع **ش** ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البيته
على المشتري يسمع ولو اقام المشتري عليه بيته عند هذا القاضي بانك كنت بعت هذه الجارية
من بايع بايعي فله ان ياخذها من المشتري ويودعها على المشتري عليه ما لم يرجع بالثمن
على بايعه ولو هلك في يده المشتري يرجع بقيمة ما عليه **ح** اقام الخارج بيته على المالك المطلق ففرض

وقد كان اشتراؤه فواليد من زيد ثم اقترانه ملكا مستحق لا يرجع على زيد لان باقران تبين
 ان القضاء يمكن قضاء حقيقة فلا يرجع **باب في الاقالة** **شتم** **معت**
 اشترى جوزقه وسلمها وترك بعضه في يد البائع قاصدا البائع ان يأخذ البقية فقال المشتري
 ع عاردهين خبسيك وراوك كما فقال مكيساخ فهو اقالة **يت** اشترى كوما بشرا ومجرا
 فقال البائع حاجت ما ه اكن اي فاعل في فقال مكيساخ فان وجد القبول في المجلس فاقاله
 واية فلا يوباع منه حنطه مائة من بدنيار ودفعها اليه وافتقر قائم قال له المشتري ارفع
 الثمن والحنطة التي دفعتها اليك فدفعها او بعضها فموضع في المردود **قع** رد المشتري البيع
 الى البائع فاخذه فموضع اذا رد الثمن اليه وان لم يتلفظ بكلمة الفسخ **معت** باعت لبنها
 شيئا واثنتها عن الثمن ثم قالت بعد سنة لا ابيعه فقالت ابنها احد يوركي يا ه لاسي
 لينسخ البيع **يت** يصح اقالة الموكل في البائع او المشتري **شتم** **قع** اشترى ابيسا فاخذ
 وقال للبائع لا يصح لي عمل في حقه وادفع الى الثمن فاني قال تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي
 ففعل فهو اقالة لا بيع مبتدأ **شتم** طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ارفع
 الى الثمن فكنته قبالة ودفعها اليه فاخذها منه ورد البيع فهو فسخ **شتم** ولو قال اشتريت
 مني هذه الحارثية فانكر فقال فان غرم البائع على ترك الخصومة فهو فسخ والتباس ان يشترط
 فيه المجلس **قع** يرد البعده بعد الرصد وقال اخذها اخرى ابيع فقال البعده في صنعها
 اخذها اخرى ففعل ووصفها البعده في المحبذ فهو فسخ **بو** باع بقرة ثم قال للمشتري باعها
 منك وخيصة فقال المشتري ان كانت رخيصة فخذها وبعها واسترجعها لنفسك فباعها ورجع
 فان كان قبل القبض او بعد لكن قال له مشتريها بعها لنفسك فهو فسخ والبرج له والا فهو
 وكيل والبرج للموكل **قع** **شتم** راي المشتري السلعة غالية فقال لبايعها انها غالية ح دهي
 لاسيا كما هم فقال رايها فلا يكون فسخا **كب** هو فسخ **قع** لا يصح الاقالة بالشرط **بم** تقايلا
 البيعة العبد فامتنع من يد المشتري فان لم يقبل على تسليمه بطل الاقالة فابيع بحاله واقاله الوكيل
 بالسلم جائز عند ابي حنيفة ومحمد هما الله كالابراء وكذا اقالة الوكيل بالبيع واقاله الوكيل
 بالشر لا يجوز اجماعا وهكذا **صفر** واراد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل بشركي السلم بخلاف الوكيل

في البيع
 من البيع
 في البيع

البيع

بشري العين **عن** اقاله الوكيل بالشر على هذا الخلاف وانكرو **قع** وهو الاصح والمعنى فيه
 ان باقالة الوكيل بالبيع يستط الثمن من المشتري عند ما ويلزم البيع الوكيل وعند ابي حنيفة لا يستط
 الثمن من المشتري اصلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل القبض او بعد ببيع او غير عيب
 لزمه دون الامور **بم** باع عبدا وسلمه ثم قال للمشتري ارفع الى العبد فقال دفعت فهو اقالة قال
 اقالة الموكل بالشرائع البائع لما صح فكذلك اقالة الموكل بالبيع مع المشتري **قع** اقالة الوارث
 جائز ودور ان يبيع **حت** اقالة الوارث والوصي جائزه ولا يجوز اقالة الموصل **قع** **شتم** اشترى
 حارثا ثم اتي ليزره فلم يجد البائع فادخله اصطبل فحار البائع بالبيطار فنزعه فليس فسخ
 لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه انحاء المجلس وكما يفتح قبول الاقالة نقلا
 في مجلس الاقالة فكذلك لالة بالفعول والآفلا الا ترى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري
 اقلت البيع فاقطعه لي قبضا فان قطعه في المجلس فهو اقاله والآفلا **بم** باعت صفة مشركة
 بينها وبين ابنها البالغ واجاز الابن البيع ثم اقالته واجاز الابن الاقاله ثم باعها ثانيا
 بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان بالاقالة يعود البيع الى ملك العاقل لا الى ملك
 الموكل والمخبر **قع** اشترى كرويا بالذهب ودفع مكانه حنطه ثم تقاسمها البيعة قبل ان يطلب
 الحنطه **بم** اشترى بداهم جبار ودفع ثوبا مكانها فبجوزها البائع ثم تقايلا فقلت ان
 يرجع على البائع بالجبار وكذا ذكر في الرد بالبيع **قع** ابوا البائع المشتري عن الثمن بعد
 قبض المبيع ثم تقايلا لا يصح **بم** اشترى شيئا له حمل وموئنه ونقله الى موضع اخر ثم تقايلا
 فمؤنه الرد على البائع **قب** اشترى بقرة وتقايلها ثم تقايلا والبقرة بعدة يد المشتري
 بجلها ويأكل لبنها فليبيع ان يطلب منه مثل اللبن ولو هلكته يد المشتري يبطل الاقالة ولا
 يستط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك **قع** اشترى أرضا
 مع الزرع وادرك الزرع في يده ثم تقايلا لا يجوز الاقالة لان العقد انما ووقع في التفصيل دون
 الحنطة **قب** صح الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار **سي** ويستم الاشجار للمشتري
 ثم تقايلا صح الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار **سي** ويستم الاشجار للمشتري
 هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة يخبر ان شاء اخذها بجميع الثمن وان

وان شاد تركه كسلة **موط** وهي اشترى عبد فاقطع يده فاخذ ارضها ثم تقام الاقامة
ولونه بجميع الثمن ولا شيء للبائع ارض البئ اذا علم وقت الاقامة انه قطع يده واخذ ارضها وان
لم يعلم بخبر بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك **بم** الانتجاع لا يسلم للمشتري وللبائع ان يدا
قيمتها منه لانه موجوده وقت البيع بخلاف الارش لا نه لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا
ضمنا **بج** اشترى ارضه وذرعه فيها وصار معلما تقايلا قيل لا يصح دفعا للصندوق فلع
التقل **عت** مثله **سب** تقايلا البيع في الثوب بعد ما قطعه المشتري وظاهه فقصا او في الحديد
بعد ما اخذت سيفنا لا يصح الاقامة كمن اشترى فز لا فسخه او خطه فخطها قال **سب**
وانما لا يصح الاقامة في الثوب بعد الخطا اذا تقايلا على ان يكون الثوب للبائع والخطا
للمشتري يعني يقال للمشتري افتق الخطا وسلم الثوب لما فيه من ضرر المشتري حتى لو
رضي المشتري بان يكون الخطا للبائع بان سلم الثوب الى البائع كذلك يقول بان الاقامة على
هذا الوجه تصح اذا لم يسلم الثوب اليه اذا سلم فيصح **بج** جاء الدال بالثمن الى البائع
بعدها باعته بالامر المطلق فقال البائع لا اوقعه بهذا الثمن واخبر به المشتري فقال لا
ازيده ايضا لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ ولا تأخا والمجلس في الاجابة يقول
شرط في الاقامة ولم يوجد **باب** **فما يتعلق بالشرا ثانيا بعد الشرا**
وفي الهبة من المشتري بعوض وفي الشرا من الواهب وفي المصدق على المشتري وفي الوهب عند
المشتري هل يفسخ الثاني للاول **ظلم** اشترى شيئا بالف وقبضه ثم باعه من البائع بالف وخسماه
الى اجل مجهول فهو فاسد ولا يتضمن الثاني فسخ الاول بخلاف ما اذا كان الثاني صحيحا قال
رحمته هكذا وجد صورة المسئلة والظاهر ان صورة المسئلة ان المشتري اشتراه ثانيا
الى اجل مجهول فقد نص عليه سوع الجامع وفيه نظرون ونص **شيب** بخلافه وكذا صاحب الذخيرة
بان الثاني وان كان فاسدا يتضمن فسخ الاول كما لو اشتراه قليلا فضته وذرعا عشرة بعشرة
وتقاضا ثم اشتراه منه بتسعة يضمن فسخ الاول وان كان الثاني فاسدا **بو** اذن للدلال
في بيع جارية يصاد عشر من فباعها بعشرة بيعا بالتعاطي ثم باعها منه ماسا باكثر فالصحيح
هو الثاني **مت** هذا انما يستقيم على قولهما الفسا الاول فاما عند جنيته فالاول صحيح

هذا هو
الوكيل
في البيع

والوكيل لا يملك فسخه على الموكل انما يصح الفسخ بينه وبين المشتري عند الجنيته ومحمد
فيضمن للموكل عشرة اذا اشترى ارضا بالف ثم اشتراها منه ثانيا بخسماه فالثاني
فسخ للاول وهو معر وف ولو وقها بالبائع للمشتري بعد ما باعها منه بالف على ان
يعوضه المشتري خمسمائة وتقاينا يفسخ الشرا بالهبة ايضا ولو ان ثمنه المشتري من البائع
بعد الشرا بخسماه لا يفسخ الشرا قول الحنفية واى بوس واحد الروايتين في محله
الاخرى يفسخ **ط** عن انا يوفى باع منه دارا بالف ثم قال له تصدقت عليك بالدار وقيل
المشتري قد صدقت باطلا وله الثمن **قريب** **بج** ويصدق عليه بالدار وسلمها اليه ثم ياتي
منه مئة ويتضمن فسخ الصدقة كل الباع ثم باع باكثر او باقل من الثمن الاول لان الصدقة كجمل
الفسخ حتى لو تفا سخطا بعد تمامها يفسخ **وفيه** المستقرض اذا اشترى الكثر المستقرض
بعينه بعد القبض لا يصح لانه ملكه **بج** **بو** وهب لولد ارضا هبة صحيحة مقبوضة ثم اشترى
الولد منه نصفها فالشرا باطل **باب** **في القرض** **بج** استقرض
طوارح ثم قضاه منكره فيطلب منه ربح الطوارح او مثلها ليس له ذلك لانه لا يحوز
المنكره سقط حقه في الجودة وقيل لا يحوز له طلب الطوارح **شم** شرا شيئا ليسير يضمن غال
اذا كان له حاجة للمستقرض يجوز ويكره **ط** استقرض عشرة داراهم وارسل عبده ليأخذها
من المقرض فقال المقرض دفعها الى مولاي وانكروا مولى قبض العشرة فالقول له ولا شيء
عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرا له قبضها بحق **بج** استقرض الدقيق فذا يحوز
الاحتياط ان يوزى اكل واحد منها صاحبه قال رحمه الله الجواز رواية عن ابي يوسف ورواه
الاصل بخلافه **علا** استقرض الخطه وراى يحوز **ط** وعن ابو يوسف ومحمد خلافة **بم** حار استقرض
من سموقند كسطة بسموقند ليدها ببحار ليس له المطالبة الا بسموقند **مت** وفي
استقرض الرقيقين اختلافا المشايخ بناء على انه مثلى اهن من ذوات القيم ثم قال واستقرض
العجين وزنا بلا ونا يحوز لا خافى لم يتعوض لا استقرض الخبز حادوك وينبغي
ان يحوز وزن وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن خبزه يتعاطاها الجيران ان يكون ربا فقال ناره
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وخاراه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وهكذا

هذا هو
الوكيل
في البيع

ملكه بيع دار خان فطلبها طلبت واثبه لوكل احد لطلبها لاشهاد وان لم يجد من يوكله يكتب التوكيل
 في بلد لطلب الشفعة فان لم يوكله لم يكتبت فمضى بطلت شفعته **ت** له دعوى رقبه الدار المبيعة
 ويخاف انه ادعى وعجز عن اثباته يبطل شفعته وان طلب الشفعة يبطل دعواه بقوله ما داس
 ادعى بقبته فان وصلت اليها والا فانها غلما شفعه منها لا يبطل شيء منها لان الكلام واحد
ن ولو بيعت الشفعة باجزائها دعوى يقول طلبت الشفعة ان لم يثبت الحق الذي ادعى فيها و
 هذا كصبيده بلغت ولها خيار البلوع وشفعة فاذا اختارت اخذ ما يبطل الاخر فيقول
 طلبت الحقين جميعا الشفعة والخيار **باب فيما يبطل به حق الشفعة**
 لم تشهد في طلب المواثيق المجلس بطلت **تب** اخبر بالبيع فلم يطلب لا يبطل شفعته مالم
 يخبره رجل عدل او فاسقا الكوا اذا اخبر بالنكاح فسكت لا يكون دنا حتى يخبرها
 عدل او فاسقان عندا حينه ولو كان للمبيع شريك جار فسمعها البيع فطلب الشريك وسكت
 الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتوكم طلب المواثيق ولو باع دار الى سنة او غلما ان الشئور
 بالخيار فاخر الشفع بطلب الا شهادتي تمام السنة او مضى سنة لخيار بطلت شفعته لان
 الموجب للشفعة ذوالملك البايع فاخر الطلب منه **س** لم يعلم اخذ الورثة ان له نصيبا من ارض
 مورثه حتى بيعت ارض بجنبها وغلما سكت ثم علم ان له نصيبا من الارض مورثه بطلت
 شفعته ولو سلم الشفعة لمشتور ثم علم انه اشتراه بغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت
 والاول **ص** علم انه اشتراه بالف فسلم ثم حظ البايع مائة فله الشفعة لا تخاف المخطوط با
 صل العقد كما لو باعته بالف فسلم ثم راد البايع له جاريه او متاعا **و** علم بالبيع في نصف الليل فاشهد
 حين اصبح صح لان تاخيره بعد **س** تاخير اليهود في السبب لا شفعته بالسبب يبطل
ن الباع يسمع البيع والمتعاقدان في عسكراهل العذر وهو يخاف دخوله فيه لطلب الا شهادا فاخر
 بطلت شفعته **س** ولو تزكك الطلب عند قاض لا يبرئ الشفعة بالجوار كمالا يبطل حقه فهو عذر ولا
 يبطل شفعته **ع** ولو اراد الا شهاد قبل القبض على احد المتعاقدين واحدهما اقرب والاخر بعد
 فاختار الاختار الا بعد ثبوت ان كان الشفع احدهما في المصروف والا بعد ولا اخر جاره او على العكس بطلت
 شفعته وان كان في المصروف الا اذا اختار على الاقرب لان تواج المصروف كان واحدا لم يبطل وهذا

اذا شرط الا يفاء في السلم المصروف وان لم يعين نايجه ولو لقي المشتور مع ايده فسلم على الاب
 بطلت شفعته ولو سلم على الابن المشتور لا يبطل هو المختار لاحصاءه الى السلام للكلام
ع ولو سمع البيع فقال الجارية او سبحان الله او شتمت العاطس لم يبطل ولو سكت هنيئة
 ثم طلب من ساعته بطلت الشفعة الشفيع حتى بعد الجمعة اربعاء او بعد الظهر ركعتين لا يبطل ولو
 صلى اكثر يبطل لانه ليس بسنة **و** لو علم البيع في السقوط فجعلها اربعاء او سنا وعن محمد بن
 لا يبطل والمختار انها يبطل بخلاف الاربع قبل الظهر او بعد الجمعة **ع** ولو قال للمشتور سلم لي
 نفسيها بالشفعة فسكت او قال فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتور فهو على شفعته لان هذا
 القول ليس بتسليم ولو باع الشفع بعد علمه بالبيع دارة الا شفعنا منها لا يبطل لانه
 سبيع كافي **س** وجب له الشفعة فوجهها او باعها من انسان فليس بتسليم لان البيع لم ينفذ
 تحله فلما **ن** اذا اخر بعد الا شهاد لم يبطل ابدا لم يسلم بلسانه عندا حينه وبه نأخذ
 وكذا لو قال المشتور له بعد الطلبين هات الدرهم وخذ شفعتك فلم يجزه في ثلثة ايام فصلا
 مع الامكان لا يبطل وقال **ت** يبطل المختار هو الاول **س** ولو قال للمشتور ان لم يجزه
 اثنى غدا فانت بركي من هذه فقال نعم ولم يجزه فيه بطلت لحقه تعليق التسليم بالشرط
 لانه محض استلام ولو اخبرها دنانير واثنى دنانير فامتنع فامتنع وان لا يبطل **ع** ولو قال له اني
 بعد الطلبين احضروا المال حتى تسلم لك الشفعة فقال له افضلي ولا تسلم الدار الى حتى اتيك ثمنها
 لا يفعل القاضى ذلك **ق** طلبها طلبا مواثيق ثم تطوع بركعتين ثم طلبها طلبا لاشهاد بطلت
 ولو اخبروا الطلبين شرا يبطل عند محمد ورواية عن ابي يوسف وبه يفتي ولو قال كسب سلمتها
 لكان كسب اشترتها لنفسه وكانا شترين بالغير فليس بتسليم ولو ارسل المشتور الى الشفع
 رسولا صبييا او عبدا او فاسقا او كتب اليه كتابا فلم يطلب بطلت شفعته ولو كان هو ففوتوا
 لم يبطل خلافا ولو قال المشتور للشفيع دفعها اليك فان كان علم بالثمن صارت له والا فلا وكذا
 بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتور كاز عند ما حلفا للمحرم وكذا الخلاف في تسليم الاب للجد بشفعة
باب في اخلا المشفوع وعنه بن اشترى دارا الى الحصاد فليس للشفيع ان
 يخل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها بالبيع الفاسد وهي من الجبل لا بطل الشفعة **ع** اشترى

وصنفها بالوالت كثيره فالشفيح بالخيار ان شا أخذها واعطاء ما زاد الصبيغ فيها وان شاء
توك لان نقض صبيغهم متعذر قال الشهيد وفيه نظروا فان الشفيح يتكون من نقض بناء
المشتور قلت لكن الفرق بينهما بين لان نقض البناء قيمه ولا قيمه لنقض الصبيغ **واشترى**
ارضها فيها الشجار فاشترت واكلاها باخذها الشفيح بجميع الثمن اذا كان لم يبد طلعها وقت
قبض المشتور واذا كان بطلعها سقط حصه الطلع وقت القبض من الثمن ولو اشترى
ارضها بغيره فوقع ثمنها وباعه بما يله اخذها الشفيح بالشفعه اخذها بخمس لان ثمنها
يقسم على قيمة الارض يوم الشراء وعلى قيمة التراب الذي باعه وما سواه ولو كسبها لم كانت
فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتور ارفع ما كسبت فيها فهو ملكك **س** ولو وهب البايع
عشرة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك من الشفيح ولو وهبها بعد القبض لا يسقط ولو
وكله جلا بضع داره بالنف فباعها بها ثم حظ من المشتور مائه وضمنها للموكل لا يسقط عن
الشفيح لان حظ الموكل لا يلتحق باصل العقد **د** ولو اشترى بها بالحياد ونقد الزيف
فالشفعه بالحياد وبى **حسن ما بل** احدها هذه والثانيه كفل بالحياد ونقد الزيف ورجع
بالحياد على المديون الثالثه اشترى بالحياد ونقد الزيف ثم باعه مواعجه فزاس المال بالحياد
الرابعه حلف لينقض حق البوتم وعليه جباد فنقضاه الزيف بركاسه على غيره جباد فادنا
وانقضاها ثم علم زيفها لا يرجع عليه بالحياد الا روايه عن ابى يوسف **س** اشترى نصف دار
فقاسم البايع ثم اخذها الشفيح لا ينتقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الاصح ولو اشترى
دارا وما شفعيهان ثم جله الشفيح الثالث بعد ما اقتسماها بقضاء او بغير قضاء فيل ان ينتقض
القسمة لانها لا تعاد كما كانت جلا والاولى **ن** ولو كان لها شفعيهان احدهما غايب فاخذها
الحاضر فلو حضر الغايب بطلب من الشفيح دون المشتور ولو طلب الحاضر نصف الدار على اذن
انه لا يست له الا النصف بطلب شفعته وكذا اذا كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما نصفه لان طلب
النصف تسليم للنصف الاخر فيسقط فيه واذا بطلت في النصف بطلت في الكل **ع** للمجار طلب الشفعه مع
غيبه الخليل فان حضر الخليل فهو احق به وان لم يطلبه الجار حتى الخليل وسلم بطلت شفعته **ت**
طلب الشفيح من الموكل بالشراء قبل التسليم الى الموكل مع وبعد لا يبطل شفعته ولو اختار التسليم الشفعه
للموكل ببيع الخليل

في اخذ الشفيح بغير حكم وفي دعوى الشفعه والاختلاف

ت شفيح استولى على الارض من غير حكم اذا علم انه قول بعض العلما ولا يستحق
والا فهو فاسق ظالم ولو كان شفعته عند القاضي بطلبها عند السلطان ولو كان عند السلطان
فامتنع القاضي من احضاره لا يبطل لانه تأخير بغير **ب** تباعا فطلب الشفعه بخضر
فقالا كان بيع معامله لا يصدق ان على الشفيح الا اذا كان بثمن يسير لدلالة الحال عليه
حتى لو اختلفت البايع والمشتور فقال البايع بعت معامله وقال المشتور لا معامله فان كان
بثمن يسير فالقول للبائع والا فله المشتور **و** ولو اشترى لابنه الصغير دارا واختلفت بايع
الشفيح في الثمن فالقول للاب لان يكون حق التملك له بما يدينه ولا يمين على الاب لان النكول لا يمين
يفيد **د** غصب داره فغاصب فيبعث دار كغيرها والقاصد المشتور تجوز ان فله طلب
الشفعه حتى لو ثبت ملكه في المعصوبه يكون على شفعته واذا طلب اخبر القاضي بحاله وان
اقام البينه على الغصب قضى له القاضي بالمعصوبه وبالشفعه وان لم يكن له بينه بحلفها
فان حلف لا يقضي للشفيح اصلا وان نكلا قضى له بالشفعه وان حلفا حدها ونكلا الاخر
يقضي له على النكلا بحسب لان النكول اقرار والاقرار حجة في حق المقر خاصة **ع** اختلف الجار
في المملكه الدار التي يسكن فيها الجار فالقول للمشتور وان كان حفا ليد ليد الملك طامر الان
الطامر لا يكفي للاستحقاق والمجار ان يحلفه لكن على البتات عند الجار وعلى العلم عند الجار بغيره
ينفي **و** ولو انكر المشتور طلب المواثبه يحلف بالعلم وان انكر طلب الاشهاد عند لقائه يحلف
على البتات لانه يحيط علمه بما دون الاختلاف ولو انكر الشفعه بالجوار المشتور الذي لا يبرر الشفعه
بالمجار يحلف بالله ما لهذا شفعه قبل ذلك على قول من يبرر الشفعه بالمجار لانه لو حلفه بالله ما لهذا
قبل ذلك شفعه يحلف فيفوت حق المدعي **و** يصدق احد الجارين بالحايط الذي يلي داره جار به حكمة
لو يبرر وسلم ثم باع بقتنه ثمنه فلا شفعه لجاره فان طلب الجار عن المشتور بالله ما وهبه الاول
فزارا من الشفعه على التجميع له ذلك فان حلف وبكر كان له الشفعه **ت** اشترى عشر الضيقه
بثمن كثير ثم بغيرها بثمن قليل فلا شفعه في العشر دون الباقي فلو اراد ان يحلفه بالله ما ادركت
بذلك ابطال شفعته لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لا يبرره ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تجميعه

في اخذ الشفيح بغير حكم وفي دعوى الشفعه والاختلاف

فله ذلك لانه معنى لو اقرب به بغيره وهو خصم وهو نأ ويل ما ذكره الكتاب انه اذا اراد الاستخلاص
انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى ان البيع كان تلجيه **باب في حيل**
ابطال الشفعة بكونه الخيلة في ابطال الشفعة بعد ثبوتها لا اتفاق ولا باس به قبل الثبوت
ما هو المختار لانه ليس بابطال حق تاسد كذا الخيلة في الزكوة والربوا ووقال النبايع والمشهور بيننا
عن كل خصومه لكن قبلنا اضعل وهو لا يعلم لثبوت الشفعة لم يطلت فضا لا ديانته كن قال الآخر
افعلني في حيل ولم يبين ما له قبله ففعل لا يبين له حق عليه قضاء لا ديانته كن قال الآخر افعلني
في حيل ولم يبين ما له قبله ففعل لا يبين له حق عليه قضاء لا ديانته حتى يبين ما له علم ثم جعله في حل
مس استأجر ثوبا يوما ليلته بخر من مائه جز من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة
للمجار الاول لانه اجرة ولا يقينها لان المشتري خلط فيها ولو اشترى غيرها بشئ كثير ثم اشترى
بقيتها بشئ يسير وخاف ان لا يبيع البايع بقيتها بشئ يسير ليشترى الجوز الاول على انه
بالخيار ثلثة ايام فان امتنع البايع من بيع البقية بالثمن اليسير يفسخ ثم ان خاف البايع
انه اذا باع بقيتها بشئ يسير ان يفسخ البيع الاول يبيعها غاها بالخيار ثلثة ايام
وان خاف كل واحد منهما صاحبه فكل واحد منهما وكلاهما لا يفسخ البيع بشرط
اجازة صاحب البيع **ن** ولو اشترى ثوبا بعشرين الفا وقد عثره الآف واعطى باقي الثمن
دينارا فالشفعة بعشرين الفا لانها الثمن ثم اذا استحققت الدار من المشتري لا يرجع على
البايع الا بما ادى من عشرة الآف والدينار لانه لما ورد الاستحقاق بطل الصوف لانه تبين
ان الثمن لم يكن عليه كن اشترى دينارا بعشرة على بايع الدينار ثم تبين ان العشرة لم يكن عليه
بطل الصوف وبتو الدينار **مس** اشترى بناء الدار بمائه ثم ساحتها بتسعمائة وقيمتها سواء
فالشفعة في الساحة بينهما دون البناء وكذا لو اشترى الساحة أولا ثم البناء **ع** وهب له بيتا
من دار ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للمجار **باب في وقت ثبوت الشفعة**
وعلمه العقار ومن يثبت له الشفعة اشتور دارا فلم يقبض حتى سوت ان يجنبها فله الشفعة
ع ولو اوصى بدار فلم يعلم حتى بيعت دارا جنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل
ان يعلم بالوصية ثم بيعت دارا جنبها فلو ارثته الشفعة لان موته كقبول الوصية فتحقق السبب

وقت القفل **ن** تنويج امرأة ولم يسم لها مئرا ثم قال جعلت هذه الدار مهورك فلا شفعة فيها
لانها مخلوة مهورية وان قال جعلتها بمهرك بما به ففيها الشفعة لانها عوض عن المهر ولو اسلم
دارا ثلثة قفون حنطة وسلمها فللمشيع الشفعة ولو لم يسلمها حتى افترقا بطل السلم
والشفعة لانه فسخ ولو ساقضا بطل الافتراق والتسليم فله به الشفعة لانه ليس بفسخ فحق
الشفيع بل هو بيع جديد ودركه لا يصح بيعها عندنا حنيفة لانها هاء ولا شفعة فيها ودرك
الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز فيها الشفعة وله بكونه وعليه الفتوى **مس** لا شفعة لسبب
الوقف لا للموقوف وعليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد **باب في ثبوت الشفعة**
اشترى دارا لابنة الصغير وهو شفعها فله الشفعة كشرائها لانه لنفسه ويقول اشترتها
واخذتها بالشفعة والجواب في الوصي كالجواب في الابن فلو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه
وعلم قول من لا يورث ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشترى وطلبت الشفعة ثم يرجع الى القاضي
فينصب قتما عن الصبي فما اخذها الوصي عنه وبسلم الثمن اليه ثم يسلمه القيم الى القاضي ولو اجر
دارا ثم باعها قبل رضئ ثمة الاجازة ولم استأجر شفعها لانه حق المتتابعين وكون المتاجر
وان اجار المتاجر فقد حققه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجازة بطلت الاجازة **مس**
وكذا لو كس **في** صحته الاجازة دون الوهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالثمن
وهو شفعها فله الشفعة لانه لان الكفالة شرط في البيع فصار الكفيل كالبايع ولو باع دارا
على ان فلان باخبار وهو شفعها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بعلها صلا الزرع بقبلا الارض
مع نصيبه ربا الارض من الزرع فالشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لكن لا يأخذ حتى
يهدرك الزرع لان نصف الارض مشغول بنصيب المزارع **مس** عن محمد بن ابراهيم الصريرو جبت
الشفعة للصغير بشئ رخيص فسلمها الابا والوصي لا يصح والصبي على شفعة اذا بلغ قال والذي لا
رواية عن المتقدمين وذكر **مس** فعلم للصغير سبق فاشترى رجلا بجنس مائة وقيمة الف
فسلم الابا والوصي حق الصبي في ذلك جاز عندنا حنيفة واي كونه خلافا للمحل وضرر على قباس الشفعة
قال **عن** فعلى هذا لا فرق بين ان يكون الثمن رخيصا او لا **مس** مثله **مس** عك ولو اشترى للمجار
الدار ولم اجارها فطلب الشفعة له وكذا المشتري في بينهما نصفان لانها شفعان **ج**

لاشفعة في بيع البناء الا في المسئلة **مت** الشراكا على السوار في نفس الحوض باء منا جلا اسفل
 صنيعته في حق الشفعة لبيع الشراكا على السوار وكذا في سكة غير نافذة **باب في مسائل**
الجواب في الشك في ثلثة ابيات في دار كل واحد منها فوق الآخر لارباب ثلثة فان كان طريق الكل
 في الدار للباقيين ان يشتركا في الشفعة اذ ابيع احدهما والا فبيع الاعلى بسك الشفعة للاوسط دون
 الاسفل المجاور وكذا في الاسفل ثلث الشفعة للاوسط دون الاعلى وبيع الاوسط بسك الشفعة
 لانها جازان **ن** و ابيعته ولها بابان في زقاقين غير نافذين فان كانت الدار المبيعة في الاصل
 دارين فلا هل كل زقاق ان يخذل الجانب الذي ثلثه وان كانت في الاصل واحدة ولها بابان فلا هل
 الزقاقين الشفعة كلها لان العبرة للاصل دون المعارض وهذا كزقاق في اسفلها من زقاق
 اخرى من جانب آخر رفع الحائط من بينهما حتى صار لكل زقاق واحدة فالشفعة لاهل كل زقاق
 في زقاقهم في الاصل دون الباقيين وكذلك لو صار ثلثة سكة نافذة فاهلها فيها شركا باعتبار
 الاصل لان المنفعة لهم محدث ولهم سكة في الطريق وان كانوا جعلوها للمسلمين **س**
 سكة يذهب طولها في اسفلها سكة اخرى غير نافذة بينهما حاجز ورتب ولا حق لاهل السكة
 الاولى فيها فبعت دار من السكة العليا فلا هل في الشفعة شركائهم في الطريق ولو سعت
 من السفلى فالشفعة لاهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زايعة وكذلك في زايعة فيها شراب
 قوم صنيعه من الزايعة فالشفعة لاهل الزايعة لان شركتهم خاصة وان بيعت من الزايعة او على النهر
 فالشفعة بين الكل لاحدهم ستوائهم في الشوك العامة **ف** فزواج واحدة في وسط ساقية خارية
 منها شراب لقزاح من الجانبين ببيع القزاح كله فالجاران من الجانبين شفعان في القزاح كله
 لان ساقية القزاح من المبيع فلم يكن حاجزا **ج** دار كثيرة فيها مقاصير او بيوت فباع مالكها
 مقصوره او منها او قطعه معلومه فالجاران الدار الكبيره الشفعة من اي نواحيها كان لان المبيع
 من جملة الدار فجار الدار جازا لم يبيع يعني وان لم يكن متعلابه فان سلك الشفعة ثم باع المشتري
 ما اشتريه لم يكن الشفعة الاجازة للمبيع لان المشتري صار مقصودا فخرج من ان يكون بعض
 الدار ويواشترى اداء سكة غير نافذة ثم اشترى فيها اخرى فالشفعة في الاولى لاهل السكة خاصة
 في الثانية لاهل السكة وكذلك دارين ثلثة فغيرا شترى انضبا اهر على التعاقيب فالشفعة

في الاول دون الباقيين وكذلك لو كان معهم شركا ببيع غايب فخصه في الشفعة والنصيب الاول خاصة
 في الباقيين يشتركون ولو اشترى اخل الاربعه نصيبا لاشين متعاقبا فاشتروا الغايب شركا
 في النصيبين وجعلهم خمس منازل زقاق غير نافذة فباعها فليس للجار ان يخذلها نحو الشوك
 في الطريق خاصة لان السبب في شتم الكل وفيه تفريق الصنفه وان اخذ حكم الجوار له فله ذلك
 لان السبب في خصه **ما** **في الشفعة بريد اخل بعض المبيع** رجل ارض
 كسوة المون والخراج لا يشترى ما اخل فباعها من انسان مع دار قيمتها الف الف فللدار
 شفعة ياخذها بحسبها من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترىها اصحاب
 وان كانت لا مرغوب فيها اخل بعينها آخر وقت ففأب رغبات للناس عنها لان القسمة
 تعتمد القيمة **س** اشترى عشرة اقرحه متلازمة والشفيع انما لا زق بعضها فلا شفعة له الا فيما
 يلائحه وكذلك القويه وكذلك الارض لان السبب في حقه وان كان فيه تفريق الصنفه على المشتري
 بخلاف ما اذا اشترى دارين احدهما بالشام والاخرى بالعراق وشفيعهما واحد ياخذها ما اشترى
 كلها لان فيه تفريق الصنفه على المشتري مع غمول السبب لهما **ما** **في تسليم**
المشتري الشفعة للشفيع **ن** طلب الشفعة فقال المشتري دفعته اليك فان علم بالثمن صار للشفيع
 والا فلا وهو على شفيعته **ب** قال المشتري للشفيع دفعه اليك ولكن الشفعة فانه ليس تسليم
 للدار وان علق التسليم بالشرط لا يصح اشترى دارا وهو شفيعها فطلب جاز الشفعة فنكح
 الدار كلها اليها كان مضافا للدار بالشفعة وبضمها بالشر ان المشتري في تلك الدار بالشفعة
 واشفع متى تملك الدار بالشفعة ثم سلم الشفعة لشركه لا يصير لشركه بالشفعة كما لو قضى القاضي
 بالدارين شفيعتين ثم سلم اخلها لشركه لم يصير كلها له كما في **كتاب القسمة**
باب ما يجوز من القسمة وهل ثبت للملك بالقبض في القسمة الفاسدة **ع**
ش قسمة الثمن بوضع علامة بين الجانبين لا يجوز الا ان يوضع كل واحد منهما من ملكه شيئا
 مع جانب واحد لانه مجاوفه فيحتمل ان يكون اخل الجانبين **ك** **مت** مات وترك عمارا ابنة
 واشجارا في ارض الغير فطريق قسمة هذه العمار ان يستاجر الورثة الارض ملك معلومه
 ثم يقسم العمار فيبقى نصيب كل واحد منهم فيها الى تمام اعمدة **ط** اقتسما دار على ان يكون

في الدار المبيعة في الاصل دارين فلا هل كل زقاق ان يخذل الجانب الذي ثلثه وان كانت في الاصل واحدة ولها بابان فلا هل الزقاقين الشفعة كلها لان العبرة للاصل دون المعارض وهذا كزقاق في اسفلها من زقاق اخرى من جانب آخر رفع الحائط من بينهما حتى صار لكل زقاق واحدة فالشفعة لاهل كل زقاق في زقاقهم في الاصل دون الباقيين وكذلك لو صار ثلثة سكة نافذة فاهلها فيها شركا باعتبار الاصل لان المنفعة لهم محدث ولهم سكة في الطريق وان كانوا جعلوها للمسلمين س سكة يذهب طولها في اسفلها سكة اخرى غير نافذة بينهما حاجز ورتب ولا حق لاهل السكة الاولى فيها فبعت دار من السكة العليا فلا هل في الشفعة شركائهم في الطريق ولو سعت من السفلى فالشفعة لاهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زايعة وكذلك في زايعة فيها شراب قوم صنيعه من الزايعة فالشفعة لاهل الزايعة لان شركتهم خاصة وان بيعت من الزايعة او على النهر فالشفعة بين الكل لاحدهم ستوائهم في الشوك العامة ف فزواج واحدة في وسط ساقية خارية منها شراب لقزاح من الجانبين ببيع القزاح كله فالجاران من الجانبين شفعان في القزاح كله لان ساقية القزاح من المبيع فلم يكن حاجزا ج دار كثيرة فيها مقاصير او بيوت فباع مالكها مقصوره او منها او قطعه معلومه فالجاران الدار الكبيره الشفعة من اي نواحيها كان لان المبيع من جملة الدار فجار الدار جازا لم يبيع يعني وان لم يكن متعلابه فان سلك الشفعة ثم باع المشتري ما اشتريه لم يكن الشفعة الاجازة للمبيع لان المشتري صار مقصودا فخرج من ان يكون بعض الدار ويواشترى اداء سكة غير نافذة ثم اشترى فيها اخرى فالشفعة في الاولى لاهل السكة خاصة في الثانية لاهل السكة وكذلك دارين ثلثة فغيرا شترى انضبا اهر على التعاقيب فالشفعة

احد الشركاء يلزمه الاجور **خ** واذا كان بين يتيم وبائع فسكنه البائع سنة لا شئ عليه قال
وكذا الاجنبي يغير عقد جلاو الحق فقلت وقيل دار اليتيم كالموقف **ح** يكون فجل دار الوقف
باهله واولاده وخدمه فاجل مثل عليه ولو غصبه ارامعه للاستقلال او موقوفه او لليتيم و
اجرها مدة معلومة باجر مستمر يسكنها المستاجر يلزمه المسمى اجرا مثل قبيل وهل يلزم
انفاصبت الاجر من الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض في المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسمى
لما لم يملكه فقال للعاقلة لا يطيب له بل يرد على المالك عن ابي يوسف يتصلق به ولو استأجر
دارا معدة للاستقلال سنة باجرة معلومة دون الاجر المثل او فوقه ثم سكنها سنين يلزم
اجر المثل فيها وادي تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى وعنده استأجرها بعشرة ووعده ان لا يبا
منه الا ثمانية فاخذ ثمانية وباعه بدده مائة مثالا ثم سكنها بعقد سنة بغير عقد جديد
يلزمه لكل سنة ثمانية قال رحمه الله وفيه نظر وعليه قياس جوابه الاول يلزمه اجرا مثل وعنده
لزم يكن الدار معدة للاستقلال فاجرها سنة او سنين واكثر لا يصير معدة للاستقلال
الا اذا بناها ههنا فاشترها له كذا ورواه ابو البسر وعنده باع دارا البائع الدار للاستقلال
لا يصير معدة حتى المشتري رهنه رهن دار غيرة وهي معدة للاجاة فسكنها المشتري لا شئ عليه
لان لم يسكنها ملتزمنا للاجور كما لو رهنها المالك فسكنها المشتري لا شئ عليه **مت** سئل ابو جري
عن فساد البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا اتمتع مشتركا من دارها فقال البائع هي عليك كل
سنة بخمسة وثمانين ومضت السنة قال بحسب المسمى قال **مت** هذا اذا سكنت المشتري اما اذا
صحت بالانكار لا شئ عليه لان الدار لا تبطل بالصيرور بخلافها **خ** والصنفان **المورد**
غصب دابة او دارا فقال ما لكها له اجن ثيابك يوم بلدهم لو قال ان لم ترد فعليك كل يوم وريهم
واستعملها مدة لا اجور عليه ما لم يقل العقد قال رحمه الله واما اجاب به ابو جري صحيح من حيث
الرواه فانه ذكره شرح السير الكبير استشهدا فان المجر اذا شهد على المستاجر بغير ما نهاه
عن الاقامة فيها بعد مضي مدة الاجاة انه ان اقام الشهر الاخر فاجور الدار عليه عشرين وريما
ثم اقام فعليه عشرين وريما قال وانتفع اصحابنا منه مسألة اخرى فقالوا جميعا بان المفسور
منه اذا شهد على الغاصب انه ان ردت اليه اري والاخذت منك كل شهر الف درهم فما لا يشهد



صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاجور المسمى **ط** عن النواز لعل مسألة الاشهاد
وهي **م** مثله مسألة الغاصب لكن ما اجاب به القصار والجندى صحيح من حيث المعنى لان اقامة الغاصب
فيه محتمل فلا يحل رضا بالشكل **ع** استأجرها سنة باجر معلوم فسكنها اثم سكنها سنة اخرى ورفع
الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجور قال رحمه الله والحجج عن الاصول يقتضي ان يكون له ولاية
الاسترداد اذ لم يكن الدار معدة للاجاة لانها لا يصير معدة للاجاة بالاجاة سنة فقد رفع
ليس بواجب فلا استرداده الا اذا دفعه على وجه الصيغة ابتداء واستملكه المجرور فعان به الفصل
استأجرها سنة فزادها سنتين طه فعليه اجرا سنة الاولى وتحتان الارض فيما بعد ما يتصرف
بالفضل عند الحنفية ومحمد وقال ابن ابي ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية قال القاضي الصلبي
وهذا اذا لم يكن الارض موقوفه بالاجاة بان كانت لا يولجر كل سنة اما اذا كانت بالاجاة
يجب اجر المثل السنتين المستقبلة للاجاة فيعرف بهذا ان عندنا حنفية ومحمد لا يصير الارض معدة
بالاجاة بالاجاة سنة او سنتين ونحوه **ط** وفيه استأجر رجلا العمل معين شهر فاعمل شهرين
فالاجرة الشهر الثاني على الخلف المذكورة القصار والخطايا اذا عمل من غير عقد وقد انتصب للملك
ط وعن شمس السلام الاز وجندى قال الطيبتان اصلح هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارة ازاد
الخراب فاصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة **باب** **من يعمل بغيره او يرفع**
له عيبا لينتفع به ويستقر عليه ثابا لا على وجه الاخره ويفعل ليجعل له منفعة **ما** قال اب
الدين لم يرد به كبري هذا الارض بكذا المراجة فكن بها فله اجور مثله لان المديون اذا دفع حارة
الارض منه لوبالدين لينتفع به ما دام الدين عليه فانتفع فعليه اجرا مثل هذا **ف** عن
ابي بكر البلخي اسكن المستقر من المقرض حانوته وقال ما لم ارج عليك فزنتك لا اطالبك باوقاف
فعليه الاجور ان ترك الاجور مع استقرضه وان تركها قبل الاستقرض او بعد فمى غايته ولا اجر
عليه **ف** في المال **ف** استقرض منه دراهم واسكنه داره قالوا على المقرض اجرا مثل لانه اسكنه عوضا
عن منفعة المقرض وكذا لو اخذ المقرض منه حارة لتستعمله حتى يرد دراهمه ولو سلم المقرض
الحارة بقرار فعقروه فليست ضمن المقرض قيمته لان الحارة كانت عند باجاة فاسدة فكان
امانة فاذا دفعه اليه بقا رضا منا محال **ط** عمل معي كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي

فتم نج استعمله في الوستاق باحار فاسدة واختصاه المبلد واجوز مثل ذلك العمل يتفاوت بين
 المكانين يجب اجوز مثل عمله في المكان الذي استاجره فيه **بم** اجورها بثوب ثم رده بعد مضي المدة
 بخيار الروية فله اجور المثل لقيمة الثوب **متفق** قيم اجورها بدينار ريسا بورد ثم غادوا في البلد
 ثلثي وطسوجين محمدي بدينار ريسا بورد فللقيم ان ياخذ المحمدي **بيت** يستحب من اجور
 اخذ ان كان روج رواج المذكور كالصلح **في شروط الحاكم** الزيادة الاجرة بعد مضي شيء
 من المدة لا يصح لغوث شيء من العتود عليه والحق بجور الزيادة في المدة يجوز **ص** تكرار دابة
 الى بعد او بعثرة ودفعها اليه فلما بلغ بغداد ردة بقضها وقال في ريف وسنوقه فالقول لرب
 الدابة **س** لا ينكر استيفاء حقه وان كان اقر بقبض الدابة فيقبل قوله الزبوف لان من
 جنس حقه فلا يكون ماقصدا ولا يقبل في السنوق للساقض وان اقر باستيفاء الاجر او باستيفاء
 حقه او الجياد فلا قول له **باب حبل العين بالاجرة** قال رحمه الله اختلف المشايخ
 في اصحابنا كل صانع بعمله ثمة العين فله حسبها المراد به العين في الاجر المملوكة للصانع الذي
 يتصل بحل العمل كالنشا شح والغيراء والخياط ونحوها ام تجرد ما يورث وتعاين في محل العمل كسكر
 الثاني واختار **بم** الاول **باب اجارة البراءة الصغير** **كب** اجور ابنه الصغير
 سنة بعثرة وفتننها وانفقها على نفسه ثم بلغ بعد شهر وفسخ الاجارة ومات الاب غلسا فله ثمة
 جوارج يرجع على الابن ببقية الاجرة لان قبض الاب له **فم** لا يرجع لان الفسخ يبين ان قبض الاب لم يكن
 له **باب اجارة المستاجر** **ق** استاجر حمارا وقبضه واجره من عين وقبض
 الاجرة وباعه لملك الاجر فاجاز المستاجر الثاني البيع ليس له ان يرجع على الاول **بم** الوكيل اجر الدار
 وسلم ثم استاجر هامة لا يجوز **ق** يجوز **ش** استاجر عبدا للخدمة له ان يواجره من غيره كالدار
 لان العبد عاقل لا ينقاد لزيادة خدمه غيره مستحقه ولو استاجر دابة او ثورا ليس له ان يواجرها
 من غير **ق** واجاز العقار قبل القبض بخلاف كبيع **باب جهالة الاجر والملك**
والعمل **ق** سكن دار غيب بغير اذن فعاثته ماله فقل ما اعطاكه فلان في السنة فان اعطيكه يجب
 اجور مثل ان لم يعلم يعلم ذلك الوقت ما اعطى **بم** اراد ان يستاجر كانونا مستبلا فقال للقيم اخون اجا
 فقال ثلثة دنانين فقبل له ردة الاجره دينا لا فوضي وقال استرتها منكم باربعة دنانين وقال اجرت ولم يبين

استاجرتها

وكو السنة اصلا فالاجان صحيحة قلت لان السنة مفهومه عرفا فصار كالمنصوب عليه **فتم**
 استاجر رجلا سنة ليعمل له اي عمل شاء المستاجر **بم** صحح اذا استاجر للعمال كلها اذا كانت اعمال
 المستاجر مخطوط معلومه عند الاجير **ع** استاجر رجلا سنة بالبح اي راعيان سولان والاصح
ط استاجر رجلا سنة معلومه كيا او شت مت ادوسدا كيكامى درج صحح **المسئلة**
 في فتاوى النسفي **ط** وكذا اذا استاجر سقا ليعمل له كذا قربة من الماء ولم يبين المسقولة ان يتقل
 من اي موضع شاء وكذا اذا استاجر به تحت طلبة كذا وقرا او تحتش له كذا وقرا **مت** رجل يدخل
 السفينة او الحام او يجتج او يشر بالماء من السقا بلا عقد ثم يدفع الاجر او الثمن نيح ذلك كله
 استحسانا **ن** ولو دفع الى خياط ثوبا ليجمله قيارا ففعل ولم يثارطه الاجر فله اكثر من اجور المثل
 زيادة لا يتغابن فيه خاز خلاهما كالصالح مع الغصب على اكثر من قيمة المغصوب قال ابو الليث
 الزيادة جابرة وقوله لم لانه معفى ابتداء التسمية ولو دفع اليه حمارا لتستعمله ويعلفه من
 سر عينه فهو اعانة لا اجارة فاسدة **ق** اهل بلد شتلق عليهم المونات فاستاجر رجلا
 ليدبها لسلطان ويوقع فقيهم فيخفف عنهم فان كان بجل ينهنا صلاح الامر يوم او يومين
 جارة الاجارة فلا يصح حتى يوقتوا له وقتا وله المستحق وان يوقتوا فاجور المثل على اهل البلد على
 قدر موثقتهم ومنافعهم وقبل لا يصح هذه الاجارة على كل حال **باب فساد الاجارة**
بالشرط **ص** **بم** شرط رقا مستاجر على المستاجر فيها له حمل متي قال استاذنا رحمه الله
 وفيه نظرسن حيث الرواية فانه ذكر **ط** ولا من حيث المعنى انها فاسدة لانه شرط لا يقضي فيه
 العقد ولا حله فانه منفعه **باب اجارة المشغول** **مت** اجردا والوقف وفيه رجل
 قد انقضت مدة اجارته وهي مشغولة بمناعه جاز وابتداء المدة من حين يسلمها فارغه قاضي
صاعدا **ع** حصار فيه بيوت اجورها بعد انقضاء مدة الاجارة من آخر وبعض بيوت مشغولة بالمتعة
 المستاجر الاول جاز في الاجارة في الفارغ ويؤمر الاول باخراجها والتزام اجور المثل **فكر** اجردا وهي
 مشغولة بالمتعة سكانها وسلم كذلك لا يفتح **باب اجرة القسام وكانت الوثيقة**
من الناحية **ع** **مت** اجرة القسمة على عددا من الصغار والبالغ سوار **ط** **بم** القاضي
 اذا اتوا في قسمة التركة لا اجور له وان لم يكف موثقتهم من بيت المال **ط** **ش** له الاجور اذا لم يكف موثقتهم

ذكر

من ثبت لما ذكره لكن المستحب ان لا يأخذ قال رحمه الله وما احاب به **فلم** ثم حسن في هذا القول ان لمسا
 انقضاه اذ لو اطلق لهما ذلك لا يقتضون باجر المثل **ط** اذا اراد القاضى كسبه السجلات والحق
 بنفسه وان يأخذ على ذلك اجرا اوله ذلك وانما يأخذ بقدر ما يجوز اخذه لغيره قلت ولم يرد اجرا
 الصكاكين مقدارين سوى ثاروك على السعدية وبعض المتقدمين مع انه غيب مفهوم المعنى
 وهو ان الوثيقة وهو مال اذا كان يبلغ الفاقية خمسة دراهم وفي الفيز عشرة الى عشرة آلاف
 فيها خمسة دراهم ما زاد ففي كل الف درهم درهم وان كانت الوثيقة بأقل من الالفان
 لحقه من المشتبه مثل ما يلحقه بوثيقة الالف فيها خمسة دراهم وان كانت ضعفه فعشره وان كانت
 نصفه فله مان ونصف في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت وكل هذه التقليرات غيب
 مفهوم المواد لان مشتبه الكتبة لا يختلف بقله المال وكثرته ولا شكل بان مشتبه كتبة الف درهم
 وون مشتبه كتبة ثمانه وعشرين رهبا الا ان يرى بكتبة الاجناس والعروض المختلفة بعضها
 وقيمتها والله اعلم **ط** واما اجورا بتا القاضى وقسمه فان داي القاضى ان يجعل ذلك على الخصوم
 فله ذلك وان جعله في بيت المال ففيه سعة فله ذلك وهذا الضعيفه التي يكتسب فيها دعوى المدعى
 وشهادتهم ان راي القاضى ان يطلبه ذلك من المدعى فله ذلك يعود منفعة اليه والا جعله بيت
 المال **فب** اجرة السجل على المدعى **بم** على المدعى عليه **فج** على من استاجره والا فلي من اخذ السجل
شط يجوز للمفتي اخذ الاجور على كتبه الجواب بطله لان الكتبة ليس عليه لان الواجب على الجواب
 اما باللسان او بالكتاب **باب الاستيجار على المعاصي ثم** قلبيك نسل ثوب
 يصيغ فيه وم يستحق الاجر **فج** ما لم يستحق اجرا **ثم** استاجره ليكتسبه تعويد السحر صح
 اذا تبين قلال الكاغد والخط كان استاجره ليكتسبه كتابا الى جيبيته او خبيته جاز ويطلب الاجر
فكر امره ليتخذ فقه من الصفر المصنوع بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر
باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ سكين او مشط كل شهر بكذا الاجل
 المأجور وهو ما احلته اهل تجارا واستيجار المودع والمعيير والراهن والمفصوب منه والاجر والمشتور
 قبل القبض المودع والمستعير والمترين والمفصوب المستاجر والبائع على حفظ العين او عمل اخر
 في العين **مت** اختلافه استقرضه او استيجار المستقرض المقرض لحفظ عين من الاعيان للمراكم

اجل ما تروى في قرضي ذكر الناطق بغيره
 يوجب ان لا يكون مواخذا للدار
 اذا كان معفتي منه قضاء الدين

من ثبت لما ذكره لكن المستحب ان لا يأخذ قال رحمه الله وما احاب به فلم ثم حسن في هذا القول ان لمسا
 انقضاه اذ لو اطلق لهما ذلك لا يقتضون باجر المثل ط اذا اراد القاضى كسبه السجلات والحق
 بنفسه وان يأخذ على ذلك اجرا اوله ذلك وانما يأخذ بقدر ما يجوز اخذه لغيره قلت ولم يرد اجرا
 الصكاكين مقدارين سوى ثاروك على السعدية وبعض المتقدمين مع انه غيب مفهوم المعنى
 وهو ان الوثيقة وهو مال اذا كان يبلغ الفاقية خمسة دراهم وفي الفيز عشرة الى عشرة آلاف
 فيها خمسة دراهم ما زاد ففي كل الف درهم درهم وان كانت الوثيقة بأقل من الالفان
 لحقه من المشتبه مثل ما يلحقه بوثيقة الالف فيها خمسة دراهم وان كانت ضعفه فعشره وان كانت
 نصفه فله مان ونصف في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت وكل هذه التقليرات غيب
 مفهوم المواد لان مشتبه الكتبة لا يختلف بقله المال وكثرته ولا شكل بان مشتبه كتبة الف درهم
 وون مشتبه كتبة ثمانه وعشرين رهبا الا ان يرى بكتبة الاجناس والعروض المختلفة بعضها
 وقيمتها والله اعلم ط واما اجورا بتا القاضى وقسمه فان داي القاضى ان يجعل ذلك على الخصوم
 فله ذلك وان جعله في بيت المال ففيه سعة فله ذلك وهذا الضعيفه التي يكتسب فيها دعوى المدعى
 وشهادتهم ان راي القاضى ان يطلبه ذلك من المدعى فله ذلك يعود منفعة اليه والا جعله بيت
 المال فب اجرة السجل على المدعى بم على المدعى عليه فج على من استاجره والا فلي من اخذ السجل
 شط يجوز للمفتي اخذ الاجور على كتبه الجواب بطله لان الكتبة ليس عليه لان الواجب على الجواب
 اما باللسان او بالكتاب باب الاستيجار على المعاصي ثم قلبيك نسل ثوب
 يصيغ فيه وم يستحق الاجر فج ما لم يستحق اجرا ثم استاجره ليكتسبه تعويد السحر صح
 اذا تبين قلال الكاغد والخط كان استاجره ليكتسبه كتابا الى جيبيته او خبيته جاز ويطلب الاجر
 فكر امره ليتخذ فقه من الصفر المصنوع بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر
 باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ سكين او مشط كل شهر بكذا الاجل
 المأجور وهو ما احلته اهل تجارا واستيجار المودع والمعيير والراهن والمفصوب منه والاجر والمشتور
 قبل القبض المودع والمستعير والمترين والمفصوب المستاجر والبائع على حفظ العين او عمل اخر
 في العين مت اختلافه استقرضه او استيجار المستقرض المقرض لحفظ عين من الاعيان للمراكم

وعن محمد بن سلمه انه يجوز **فج** اقروضه ودراهم ثم اجره حجو الميزان كل شهر بدوهمين قال ابو
 القاسم الصفار ان لم يكن للمحجر قيمة الاجرة ولا يتناجر فداوة لا شيء على المستاجر وكذا هذا
 في المشتط والسكين والملعقة لا يجب على المستاجر شيء لان هذه الاشياء لا قيمة لها مقدار
 ما يستاجر للمحفظ بها غايبا حتى لو كان قيمتها مقدار اجور المثل للمحفظ وزيادتها فليس يجوز
 ان لم يكن مشروطا بالقرض **فب** لا يجوز هذه الاجارة اصلا ولا شيء على المستقرض لان المشروط
 عرفا كالمشروط شرطاً ولو شرط ذلك في القرض فالاجارة فاسدة وكذا هذا وبه اجاب شيخنا
 نجم الاية البخاري الفقيه الذي حتم به الفقه قال لان الناس ما يتصدروا هذه الاجارة الا يبرون ان
 استيجار المواة ليرى وجوه الناس يجوز واستيجار حايته فيها ما ليرى وجوه الناس لا يجوز
 لانه غير متعارف قيل له يعارفه اهل تجارا قال المتعارف الذي ثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف
 اهل بلد واحدة عند البعض وعند البعض وان كانت تثبت لكنه احلته بعض اهل تجارا فلم يكن
 متعارفا مطلقا كيف وان هذا شيء لم يعرفه عامةهم بل يعارفه خواصهم فلا يثبت المتعارف
 بهذا القدر قال رحمه الله وهو الصواب لان الاجارة بيع المعلوم وهو حوزة على منافاة الدليل
 لحاجة الناس الى استيفاء منافع المستاجر فافا ورواها لاجارة على ما لا يحتاج المستاجر الى
 استيفاء منافعه لا يجوز الاجارة الا ترى انه لو استاجر ارضا بارض له او دار بدار له ونحو ذلك
 لا يجوز وان احتاج الى نوع منفعة الارض والدار المستاجر لما لم يكن محتاجا الى جنس منفعتها
 لا يستغنايه عن منافع ذلك الجنس عياله فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لاجنسا ولا نوعا و
 المستقرض اذا استاجر المقرض ليحفظ له سكيناً غير محتاج الى هذا العقد لحفظ العين
 وانما يستاجر ليتوسل به المقرض الى امره واذا كان على منافاة الدليل وانعقدت الحاجة
 المحوزة لم يجوز خلاف بيع ما لم يساور طسوجا بعشرة دراهم فانه على وفاق الدليل لانه بيع جود
 مملوك له بالتراضي وقاد يعلى الا ان يكون تجارة عن تراض ثم قال مجمل الاية البخاري وافتى بعضهم
 اليوم على انه يجوز مع الكراهة حيانه للناس من الوقوع في الويل المحض ثم قال فاذا جازت الاجارة
 وقضى القرض قبل المدة قبل انفسخ الاجارة ضمنا القضا القرض والا صح انها لا ينفسخ الا
 بنفسها ولو دفع المقرض اليه قبله وادخلها في المحشط وحفظها المقرض لا اجوله ولو

استاجر
 استاجر

على حفظ الخط لم يجوز ان حفظ الخط لاجل احيائه ولو هلك المصطط او السكين او اختلنا
 بعد سنة فقال المقرض هلك بعد سنة وقال المقرض هلك عند سنة فالقول
 المستاجر المستقرض لا نه سكر زيادة الاجر وودفعه الاجير الى امرامته او الى من
 في عياله ليحفظه يجب الاجر وودفعه الى الاجنبي لا شيء عليه ولو استاجره ليحفظه بنفسه
 ويند من ساء فالشروط جائز وبصير الثاني وكبلا بالحفظ ولو اذن له المستاجر ان
 ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لا اجرة له وان الانتفاع لان بانتفاع المستعير صار
 قابضا حكما ولا يبطل الاجارة بالاعارة للموهمها كالقهن ولو وكل المقرض رجلا
 ليستاجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستاجره كل شهر بدينار
 لم يجوز على الموكل كالوكيل الا لا يملك الشرا فحين لم يعين الاجرة او نعم بان
 يقول على آية اجرة شئت ولو استاجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين دينار الهل
 فحينما قبل مضي المدة وان حقه ضرر لكن ضرر بقا بله منفعه الحفظ كما استيجار الخطاط
 والقصار والخطان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه واستاجره لحفظ
 السكين كل شهر بكذا فله الضم في اليوم الذي يمل فيه الهلاك بخضره المقرض ولو استاجر
 رجلين او ثلثة لحفظ السكين لحفظه احدهم فعلة كلا الاجرة اذا كانوا شركاء فيقبل هذا
 العمل ولا فيصيبه كمن استاجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدينار فحملها احدهما
مك استاجر مشركا عبدا لبايع قبل قبضه شهر بدينار لتعليم الخيول او الخطاطه جاز
 وله الاجران علم وان مات قبل البايع قبل الشهر او بعده مات من مال البايع ولا يكون هذا
 قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستاجره لغسله او خطاطه جاز وان هلك فان كان ثقله القطع
 او انقطع الغسل صار قابضا فذلك من المشترى والا فمن البايع ولو استاجره المشترى لحفظه
 له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البايع حتى يسلمه الى المشترى وكذا لو استاجره
 لتعليم عمه جاز وكذا لو استاجره المالك الغاصب على التفصيل المذكور قال محمد رحمه الله كل
 شيء اصله امانة من زوجه او غيرها ما لو هلك لاضمان عليه ولا انه ان ينفعه صاحبه متى
 اراده فان استاجره صاحبه لحفظه جاز لانه حفظه لصاحبه ومتى حفظ لنفسه بان كان بحال لو هلك

يستيجار من مال لم يجوز

الاستيجار على الافعال المباحة والاستيجار
 على عمل محال ليس عند المستاجر **شم** اخرج هذه الحطة من الكفايس بالذير كل غدير
 بكذا ان قال منه فسد وان اطلق جاز في غدير واحد كالبيع **بم** استاجره لحفظ العين سنة
 ثم استحققت العين ان لم يعلم الاجير انه ملك الغير فله الاجر وكذا ان علم واستاجره
 او لا ثم سلم العين اليه وان سلم العين او لا فلا اجرة له فلت لانه يحفظ نفسه **ط** استاجره
 بدينار ليتطعم له اليوم حاجا ففعل لا شيء عليه والحاج للمامور قال فضير سالت اباسلمان
 ثمن استاجره لمطبخ الى الليل او يصططا قال ان ستم يوما جاز والمطبخ الصيد للمستاجر
 ولو قال هذا الصيد وهذا المطبخ فالاجارة فاسدة والمطبخ الصيد المستاجر وعليه اجرة
 مثله ولو كان للمطبخ الذي يمينه ملكا المستاجر جاز فان نصيبه قلت فان استعان بانسان
 يحطبه او يصططا لم قال المطبخ والصيد للعامل وكذا خبره القاضي قال رحمه الله ينبغي
 ان يحفظ هذا فقلت ان يتي به العلم والخاصية يستعينون بالناس في الاحتياط والاحتشاش
 وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجد فيثبت الملك للاعوان ولا يعلم الكل ما فينفقونها قبل
 الاستيها ببطريقة او الاذن فحب عليهم مثلها او قيمتها وهم لا يشعرون بجهلهم وغفلتهم
 اعادنا الله تعالى عن الجهل ووفقنا للعلم والعمل ولو استاجره لمطبخ له كذا وقرا من
 الخطب وكش كذا وقرا من المشيش جاز وقد مر في **بام** جاز له الاجرة والمدة **ح** استاجر
 النامي حلاقا او دلاكا ليحلق من دخل حمامه او يديله لم يجوز لانه لا يقدر ان يشرح في العمل المقصود
 عليه في الحال كمن استاجر حلاقا او ناسا جال الحلق والنسج ولا يقطن له ولا غزله لا يجوز وكذا
 القرا الذي يستخرج القروا لغامة الناس او احياء خانوته كذلك واستاجر اجيرا من معلومة
 ليقعد عند الطشت ويستخرج القروا لخطاطه هياد كانه يعمل الخطاطه لغامة او الخفاف ونحوهم
 اذا استاجره اجيرا لمدة معلومة لهذا الاعمال لم يجوز **م** **في** استاجر ليحلق له قطننا
 سماء او ليقص له ما به ثوب مودر جاز اذا كان القطن والنياب عند ولا فلا **ط** فالاصل ان
 الاستيجار على عمل محال ليس عند لا يجوز كما لا يجوز بيع مال ليس عند قال وهو بالخيار اذا راي
 الثياب ولا خياره القطن وعن اب بكر بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا



لعمل لو اراد ان ياخذ الاجيرة العمل المحال بقدر عليه صحت الاجارة وذكر ذلك معناه لا يجوز لعجز
 لان التدبير لا تقوم به وان ذكر وقتا ان ذكر الوقت او لام الاجارة بان قال استاجر بك اليوم
 بدرهم على ان تدبر هذا الكدر جاز وان ذكر الاجرا ولا تم العمل بان قال استاجر بك بدرهم
 اليوم على ان تدبر هذا الكدر لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة وانما يحتاج الى ذكر الاجر بعد
 بيان العمل فاذا كان العمل معلوما او مجهولا صار ذكر الوقت بلا استعمال لا وقوع العقد على الشئ
 فلا يجوز قال **فخ** وهذا مسئلة السمار والدلال اذا استاجروها لبيع كذا **فقط** كقول
 التدبير والسمار والدلال كما **ترجم** قال وفي المحققات الفتوى على ان الاجارة فاسدة فيها سواء
 ابتدأ بذكر العمل او المدة اذا ذكرهما وذكر الاجر حتى تم العقد ثم ذكر الثاني فمنها لا تنفس
 العقد حتى لو قال استاجر بك اليوم بدرهم على ان يجزى هذا القفيز من الدقيق بدرهم اليوم
 كان العقد نافعا لو قال استاجر بك لتجزى هذا القفيز من الدقيق اليوم بدرهم او قال استاجر
 لك اليوم لتجزى هذا القفيز من الدقيق بدرهم فسد لان الوجه الاول تمام العقد بذكر
 المدة او العمل ويذكر الاجر معه كان ذكر الثاني بعده كالتعيين العمل او للتعيين فلم يفسد
 وفي الثاني لما جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الاجر صلح كل واحد منهما مقابلا بالآخر
 وليس احدهما باولى من الآخر ففسد العقد **باب متفرقات ما لا يجوز من**
الاجارة وما يجوز سبعا عجز استجار الاراضى مدة طويلة عشر سنين او اكثر خصى سورها
 او غلافة الملك وفي غير الملك اذا اراد اجير مثلها في خلال المدة يفسخ ويحتاج الى تجديد العقد
 ثانيا **قسط** ولا بأس باستجارها قبل زوالها ولو استاجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال اجتنابا
 الى السقي وكوى الانهار او بحى الماء فان كان محال يمكن الزراعة في مدة العقد جاز ولا وكما
 لو استاجرها في السنة تسعة اشهر ولا يمكنه زراعتها في الشتاء خارجا المكن في المدة اما اذا لم
 يمكن الانتفاع بها اصلا بان كان سبخة او تربة فالاجارة فاسدة وان جاء من الماء ما يزرع به عنها
 فلم يستاجر نقص الاجارة كلها وان مضى عليها فغلبه من الاجر بحساب ما رزق منها **شهرت** وفي
 الاستجارة الشاكون الاجر متاבלا بكل المدة لا بما ينتفع به فحسب وقبل ما ينتفع به **فخ**
 يعنى ردايه خوارزم استجار البناء اذا كان منتفعا به كالجد رمع السقف وفي ظاهر الرواية لا يجوز

الاجارة
 بغير
 العمل

لانه لا ينتفع بالبناء وحده استاجر ليضرب عبد المستاجر قال رحمه الله طلبنا جواب هذا
 الفتوى ومسالنا حفظا عصورنا فلم نظفر الا بما ذكر **فخ** في شرح ايمان الجامع الصغير ما يفهم
 منها انه لا يصح الاجارة ولا يلزم الضرب على الاجير **شخص** استاجر كوما ليفتح اليه بابه
 فيستأجره او يملكه النطولى وجهه فيستأجره او حيا املا من ماء ليسوى به
 عامته ففى باطله ولا اجر عليه حكم هذه العقود كالواستاجر لينظر الى ثيابها فاصبح
 لنفسه مما مثله **فخ** استاجره ليقطع له اشجارا في قومه بعد على ان اجر الزهاب والرجوع
 على المستاجر فالاجارة فاسدة لان اجر الزهاب لا يكون على السنا جولا لانه لا يعمل له وكذا اجر
 الرجوع لان بعد العمل لا يبقى الاجارة فشرط فيه ما لا يقبضه العقد قال رحمه الله قوله لا اجر له
 في الزهاب فيه نظولا لانه وسيلة الى عمله للتقصير وكان فاما ملاله **في الجامع الصغير** كمن
 استاجر ليزيد هبة الى البصرة ويحى بعياله فذهب فوجد بعضهم ميتا وخاب من مقي فله اجر
 اجر الزهاب كاملا وحصة من جاء بهم من الاجر فجل للذهاب اجوزاها هنا **باب**
مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة **فخ** اجر المشتري قبل القبض حتى يصح الاجارة وقبضه
 المستاجر واستوفى منفعة فعليه المسمى **فخ** قال لغيره العمل في سنة ثا وثلاثين ثودا تم فعمل ثلث
 سنين فعليه اجور سنة واحدة ان زوجه سنة لا شئ عليه ولا يجب اجر مثل سنة واحدة **قبط** على الامر
 اجر المثل وفي اوله يفلان المدة لا يصلح اجرة **شخص** المقبوض من اجارة فاسدة في حكم الضمان
 كالمقبوض من اجارة صحيحة قال رحمه الله ذكره الاصل في آخر باب اجارة الدواب فقال ولا ضمان
 على المستاجر في الدابة ان هلكت ويبلغ بدل على اجارة فاسدة على السرخى فقال لانه مستعمل
 للدابة باخذ المالك **بم** لو امانه في يده فاذا قصرت في حفظه ضمن **ط** الاصل ان العقد اذا فسد
 مع كون المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى واذا فسد لجهالة المسمى او لعدمه او بعضه
 يجب اجر المثل بالغاما ببلغ كمن استاجر منقولا بعشرة كل شهر على ان يعمر ويؤتمنه يجب اجر المثل
 بالغاما ببلغ ولا ينتفع من الاجر المعلوم حتى ان هذه الصوة اذا كان اجر المثل خمسة
 مائة عشرة وهو معلوم من المسمى **ط** اشترى قسلا واستاجر الارض الى وقت ادراكها يجب
 اجر المثل ولو اشترى ثمارا واستاجر الاشجار الى وقت ادراكها لا اجر عليه **ص** ولو استاجر

ليس بعدد ولو اجرت نفسها بالبحر في ربح وسكاول لم يكن لوفدها منفع الاجابة
بخلاف الظهور اذ لم تكن موضوعا له والمطبخ والتزويج ليس بعدد فيمنع الاجابة
في استناجور علم سنة يعلم ولله القوان فصنت سنة اشهر ولم يتعلم فله المنفعة والاعلم
باب فيما يستط الاجرة ويمنع وجوبها او لا في كل سنة
القاصب قبل المستاجر عن الدار المدة او بعضها لا يستط الاجر **شم** والاجر اذا منع
المستاجر عن سكنى الدار التي اجرها بعد التسليم لا يستط الاجر **شم** المستاجر كان بماطل
الاجرة اذ ار الغلة فاخذ الاجر المفتاح ليذبح الغلة فبقي معلقا شهر لا يستط حقته
لانه كان متمكنا من الانتفاع بواسطه اذ ار الغلة وكذا اذا استاجر مشط الحار كلعلم
في تحاكه الوقت فاخذ المتوى رهنا لا يستط الغلة شهر لا يستط حقته الاجرة لما مر
شم اجرة داره وسلمها ثم وقعت فغنة فشغل بيتا منها بامتنعة سقط حقته من الاجر
لنقد تسليم المنفعة **شم** استاجر ليغسل في الصنعة كالحا والطيب وقتل الوثاب فيخرج
للعمل وامطرت السماء فامتنع بهذا القدر لا يجب الاجر ويواسي جردا فيقول لها غاصب
مده سقط حصتها ان لم يمكن اخراج الا بانفاق مال وان امكنه بالشفاعة او الجاية
لا يستط **شم** استاجر دارا للفايز سبعة اشهر وعرضت فقت بعد خمسة وهكذا الفايز
وتعذر ذرع آخر فغلبه حصته ما مضى قبل الفرق **شم** استاجر رجلا للطحين فمنعه
الجيران بقتوى الايمه او بالقضا لا يسقط منه الاجر ما لم يبيع حشا **عك** انشده افقود
الحمام فلا ينتفع به ويمنع المستاجر سقط اجرة هذه المدة ولا يبقى الاجارة اذ لم ينتفع
بها انتفاع الحمام وقيل يجب الاجر اذا كان ينتفع بها للسكنى او ربط الدواب **شم** استاجر
حماة قرية ونفرو الناس عنه وخذت القرية لا اجر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقيل
ذكر الايمه السعيد لا يجب مطلقا قال استاذنا رحمه الله وفيه اختلاف المشايخ **باب**
العيب والعيوب في الاجارة يعيب الحائز عيبا لا يصح العمل فاصح المالك نصفه وترك
النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحائز ما لم يرد له لكونه معيبا وليس ان يرد والنصف
دون النصف **شم** استاجر دارا سوى فيطون فيه فيؤميت لم يعلم به ثم علم فليس يعيبه

ليس

وليس الرد **شم** وكونه مغصوبا عيب فله الرد **شم** امر صككا كما فكتبت صل الشريفا فاقى
العلماء بعدد صحته فلا شيء على الامر استاجر حائما فوجد راقوده منفسدا فله الرد
باب المستاجر بالخلاف والصنيع التي لم يوزن له فيها وبالضمان من غير
تعلم **شم** استاجر متزا او مسجاة ليحمله كرمه فاعان حار وضاع لم يضمن فغلة الاجارة
وبعد ما يضمن قال رحمه الله فجعل المتزا والمسجاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل **ط**
اصل هذا الجنس انه ان اخرجها يختلف اخرجها يختلف باختلاف المستعمل لم يضمن حتى يعين
المستعمل فاذا عين نفسه تغييرا لغيره بالدفع الي غيره وان لم يعين المستعمل فسد علم ان
استعمله ولا ثم دفعه الى غيره يضمن عند البعض وان دفعه الى غيره او لا فليس بخالف
وان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل صحت وان لم يعين المستعمل ولا يضمن بالدفع الى
غيره قبل استعماله وبعد والشرح مما يختلف فيضمن بالدفع الى غيره ولا اجر عليه **شم** غصب
الحمار المستاجر والمستاجر يقدر ان ياكله منه بعد تسليم فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن **شم**
استاجر فاسا القصاب فاكل منه العوان بالجاية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن
شم استاجر حمارا وذهب به مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه
من يده وترك المسجاة حرا وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان **شم** لا يضمن مطلقا **ق**
يضمن **ط** مفروقت الغنم من الراعي تفوقا لا يقدر على اتباع كلها فاقبل فرقة منها وترك
الباقى فهو سعية من ذكره ولا يضمن اذا هلك ما ترك **شم** استاجر قصعة فوقت من يده
وانكرت يضمن **ط** استاجر قدرا للطبخ فطبخ واخذ يخرج به الى الدكان فانزلق
رجله فوقه فانكرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استاجر ثوبا
للبيس وتخوف من لبسه قال **شم** وهو الصحيح وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقط
خال الانتفاع بها **شم** استاجر بغير التحمل عليه كالمنا ويؤكبه فحمل عليه المسمى والكتب غيره
وهو يطبقهما فاختلف فعليه نصف القيمة **باب حكم الاجر الخاص**
والمشترك وتلازمة ما وضاعا منهم سئل الخليفة الحكمي سألهم فواسه الى الراعي ليحفظها من ماله
معاومه ودفع اليه اجرة الحفظ والراعي لا يشتغل الراعي لمهمه وترك الا فراس فضاغت فقتل

ان وقع
في
الضمان

يضمن فقال ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والا فنعيم **ع**ل **ابو حامد** لو قال البتة
المشرك لا ادري اين ذهب الشدة فذا اقترابا بالتصديق زماننا **بم** **ق**ب لم يتسلم الطحان
الدقيق بعد الطحن مع القدره فسرق منه نعيمين بعد اخذ الاجرة طلبه المالك منه ولم يطلبه
فيل اخذ الاجرة لا **بم** **ق**ب هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة
لا يرجع على المستاجر بها كما في العاقبة **بم** دفع ابريسما اليه متاعا وقال اذا صبغته فادفعه الي
معتدك هذا فصبغه فادفعه اليه الي المعتد وصناع من المعتد لا ضمان على احد لانه ما وصل
الي المعتد خرج المرسل والرسول عن الضمان وان سبج الحايك الثوب ردوا معيوبا فان كان
فاجشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء ضمنه التقصان **ط** **ط** الطحان
لمن للقطعة خشكا لا يضمن ولكن يؤمر بطحنه شيئا **بم** شريك في عمل القنطرة ثقبلا
بمتابيا ثم اخذه احدهما وضمعه لا يدري اين ذهب لا ضمان على الثاني **ق** **ق** قال الطحان والخباز
او الخياط عند عمله واجي به فلم يجي به عندا حتى هلك بضمن ان امكنه تسليمه ولا فلا **بم**
الخاني المستاجر لحفظ الامتعة ليلا ونهارا وذهب الخيام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس
وتركها بلا حافظ مفتوحا فسكر السارق مغلاق الانبار خانه وسرق ما فيه لا يضمن ليلا كان
او نهارا او سرقه من اليكنا والقي في الصحن بضمن من ابي يوسف دفع اليه زجاجة ليقطعها فقال
هذا لا يكاد يسلم عند القطع فقال ان انكسرت لا ضمان عليك فان كان لا يسلم مثله القطع
من الكسر لم يضمن ولا يضمن **باب ضمان مكار الدابة** والغاوا ذق
ولجمال والملاح **ق** **ق** المكار كان ينقل الدبس من القرية الي المصروف في الطريق ونام
خرف الكلب النوق فضاء الدبس لا يضمن ان نام جالسا **ح** حمل الغاوا ذق خايبه دبس فالكسر
القب وانكسرت الخايبه يضمن كالمال اذا رلق وكذا اذا انكسرت خرف في سيرة والا فلا ولو نام
الغاوا ذق في العجلة فاصابت الدابة شيئا او اخرف الثور عن الطريق فانتف شاضم لان
لسير الثور ايضا فاليه ولو نام فيها الغاوا ذق فانتقلت فانكسرت الرواح او القب او ساير الآلات
لم يضمن المالك لان نوم ما ذوق فيه عرفا **ط** **ط** استاجر سفينه معينة ليجمل امتعة فادخل
الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستاجر وهي تطلق في البحر وعرفت والمستاجر معها لا يضمن

طحاوي
في الاموال
الملاح

الملاح **ح** ملا سفينته من امتعة الناس وسد فم الشط ليلا فظهر فيها ثقب وفتلات
ماء وغرقت وهلكت لا يضمن ان كانت يترك هذه عادة ولو قال المالك لا متعة للملاح
شدد السفينه فاعادها فلم يشدد واجبرها حتى غرقت من الموج بضمن ان كانت تشدد هذه الحالة
باب ضمان المستاجر من تواع المعتد وعليه **ق** **ق** زجاج الكوة
واصلاح المسناة والسلم على الاجر وفروغ الشح اختلا في المشايخ والمفتيسين والمعتبرين في
مت الزواج عندك على المستاجر للعرف **ط** اصله ان الاجارة متى وقعت على علم ولم يشترط
تواضع على الاجير فالزوج فيه الي العرف حتى ان السكك والابرة على الخياط والخير والغرا على رب
الغزل حتى لو صرفه الحايك من عند نفسه فله ان يرجع به على صاحب الغزل وعرف بهذا ان صاحب
على المستاجر ابتلا من تواع العمل فله الاجير بدون اذن صريح فله ان يرجع به على المستاجر
بم تطيبين الدار واصلاح ميارها على رب الدار ولا كبر على ذلك والمستاجر ردتها اذا لم يعلم
وقت الاجارة ولو استاجرها ولا رخاخ فيها ارضه سطحها ثلج وعلم به فلا خيار له **بم** **بم** الحجرة
يدخل في استيجار الحانوت وور استيجار الانبار خانه في الثاني للعرف **باب**
في التصرفات التي يجوز للمستاجر والاجر والدار والارض المستبد وغيرها والتي يجوز كبح
لمستاجر الدار المستبد القاما اجتمع من كسب الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتبد فيه
وتلا ويستفي بجذره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضرر يمتنع **ح** **ح** استاجر ارض سنة
على ان يزرع فيها ماشاء فله ان يزرع فيها رعين ربيعنا وخريفنا **ح** **ح** استاجر حانوتا
مستبلا للدار لا زل ذلك ان لم يضر بالبناء وليس للمستاجر الدار المستبد ان يجعلها اصطلا
ولو عا بالمستاجر بعد السنة ولم يتسلم المفتاح الي الاجرة ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويواجه
من غيره بغير اذن الحاكم **باب الاختلاف في الاجارة** دفع الاجر الي الموجد ومات
بعد شهرين وطالبه الورثة باجرة عشرة اشهر وقال الموجد اجرتها بهذه الاجرة شهرين واثبت
له الكفي بقية السنة وقال الورثة بل اجرتها سنة فالتقول للموجد لانه ملك الاجر ملك الاجرة وادعت
الورثة ابطال ملكه **بم** **بم** قال الاستاذ علمني الحرفة فعلمته ومات فادعى الاجر وانكر الورثة فان كان
يعطى مثل هذا التلميذ اجرة فله اجر المثل **ح** **ح** اختلاف في المدة فالتقول للمستاجر ولو قال الملاح

ان لم تنوخ ما لك فعليك كل شهر بثلاثة دنان يوفى مستأجروهم بعد ذلك الا يستوى
 لي فخذ دارك فهو مني في ارضه الشهر الاول قال رحمه الله كويلا لم والمسلم اليه اذا اختلفا
 في معنى الشهر المشروط فانقول قول المطلوب وان اقاما البيئتين فالبينة بينتة ايضا **ط**
 وكذا البايع والمشتري اذا اختلفا في المصداق فيقول من ينكر المصداق فيقول
 الامة المباهمة المعتدلة لارضاع ولدها صح في ظاهرها رواية **بم** لو تزوجها بعد ذلك يوم او
 يومين **بم** لا يفسخ الاجارة ولا يجزى لاجل ان ابقاها الاجارة فائدة بان يطلقها ثانيا
 بايننا كذا قال **ط** **فما انفسخت** **باب الاستصناع** **بم** دفع صاحبها
 الى مذهب ليذهب به بذهب من عنده واداه المذهب انموذجا من الاعتار والاخماس مدين
 الاي واويل السور فامره رب المصنف ان يذهب به كذلك باجره معلومه لا يفسخ **سئل عن**
النسفي رحمه الله عن دفع الى خايف غزلا لينسج له عمامة من سدها فجاها منسوجة فقال
 صاحب الغزل اشتريت منك غزاة هذا النسج **بم** من الابريسم بكذا وقال الاخر بعت هل يصح
 فقال يجوز بيع ما صار غيا الامور لما مور من الابريسم **ط** **السدي** بالعقد الاول صار ملكا
 للامور وقال ابو الفضل الابريسم دين غيا الامور واجرة العمل عليه **ع** قال البخاري بن يثا
 فاذا بينتته يقومون للمقومون فيها يقولون ندفعه اليك فوضيا به وبناه وقوته رجل بائنا
 والي الصانع فله اجور مثله وقال ابو حامد وخبر الوبر هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه
 تقويمه **باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة المرسومة بخيار**
بم الاجور زرع الارض المستأجرة بعد فسخ الاجارة قبل ايفاء مال الاجارة من غير اذنه للمستأجر
 ان يطلع الزرع **ف** له القلع كالمستأجر زرعها قبل ايفاء الثمن بغير اذن البايع فله ان يكله
 القلع **بم** اجور الدار اجارة طويلة خمسة دنان يوفى قبضتها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر
 خمسة دنان يوفى الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فللمستأجر حقها وله ولاية
 المجلس حتى يستوفى مال الاجارة لان بالموت بطل الاجارة دون البيع فبقى الدار على ملك المشتري لكنه
 يجوز ان شاد ادى الاجرة وقبض الدار وان شاد ترك وان اجاز بيعها وملا الاجارة عشرة والثلث
 خمسة فللمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولا يه الجبس ايضا **ف** ليس له ذلك **ط** **انفسخت** الاجارة

فطلب المستأجر مال الاجارة فقال الاجار يملني يوما فامله لا يطل حق المجلس **بم** استأجر
 ارضا اجارة طويلة واشترى الاشجار لم يصح الاستجارة ثم اثمرت الاشجار ثم فسخها فالثالث
 على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم تعا سحا فمضى للاجر ولو اثلها المستأجر فعليه قيمتها
 لانه بيع ضروري لجواز الاجارة ولا يترتب عليه احكام البيع البات ولو اثلت الاجر الاشجار
 في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يجبر المستأجر على النسخ لانه عيب ولو قطعها
 المستأجر في مدة الاجارة **بم** **ف** لا يضمن النقصان لكنه يجبر الاجورين امضا البيع
 وبين الفسخ **باب مسائل متفرقة** **بم** استأجر سنانا ليأخذ له
 سفينة من خشب في عرض اثني عشر شهرا باجره ثمانية فقال السفان ان خشبك لا يصلح
 لهذا العرض فاذا انزلت اشترى او انقص من هذا المقدار فان له ان يزيل فالتك
 ثلثة عشر شهرا يستحق الاجر بالزيادة **بم** لو قال اريد اناسا يكتبي صكا فقال رجل
 ادفع الي شيئا فاني اخذ فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء **بم** ولو استأجر
 لينسج له هذا الكروبا س بكذا على انه عشرة ففسخ فلذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجر بالزيادة
 لان الطول وصف ولو استأجره لقطع الشجرة في قرية بعيدة فذهب وتعد فقطعها ان ذكر
 انقصا بة العقد كسب قبله ولا فلا **ط** **بم** المستأجر اذا اخذ منه الجباية الراسية على الدولة
 والحوايت يرجع على الاجر وكذا الكارة الارض وعليه الفتوى **بم** المستأجر اذا عمه الدار المستأجر
 عما رأت باذن الاجر يرجع بما اتفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذا القيم **ف** وفي
 التنوير والبالوعة لا يرجع بغير الاذن الا بشرط الرجوع لان العارة لا صلاح ملكه وصيانة داره
 عن الاختلال فيرضى بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة استأجر عبدا هذا بين الشهرين شهرا
 بأربعة دراهم وشهرا بخمسة دراهم فهو جائز والاول فيها بأربعة لانه لما قال شهر بأربعة انصرف
 الى الاول فتغيب الخمسة للثاني **كتاب ادب القاضي** **بم** **ع** **باب** ما يجوز له تقلد القضاء وجلس القاضي وكيفيته **ح** وما يتعلق
 به من مصالح المجلس واجرة الوكلاء والكا تسد نوابه **م** لا يحل قبول العمل من غير اهله وان
 كان مستحقا لذلك عندا في حيفه لانه عون للظالم على ظلمه قال رضي الله عنه الحيط خلاف هذا **م**

في ادب القاضي لقاضيه صدر وينبغي ان ينصب انسانا حقا يتعد الناس بين القاضي
ويقضيههم ويتعد الشهود ويقضيههم ويرجع من سبي الادب ويستمر صاحب المجلس والجلو
ايضا لانه يأخذ من المدعي شيئا لانه يعمل بافكاره الشهود وعلى الترتيب وغيره لكن
لا يأخذ اكثر من درهمين العدلين الراغبين من السلام الزاكية زمانا وللولا ان
يأخذوا ممن يعملون لمن المدعين والمدعى عليهم ولكن لا يأخذوا لكل مجلس اكثر
من درهمين والرجالة يأخذون اجورهم ممن يعملون له ولهم المدعون لكنهم يأخذون
في المصير من نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرستاق لا يأخذون اكثر من درهمين
من ثلثه درهم او اربعة هكذا وصنع العلماء الاتقياء الكبار وهي اجور ائمة المم
وجرة الكاتب على من يكتب له الكتاب واجرة كتابة المحاضر والسجلات على قدر
العمل فان ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي اكثر من اجر المثل الذي يأخذ الناس بمثل ذلك العمل
وينبغي للقاضي ان ينصب انسانا تقدم الاول فالاول ويعينهم عن الدخول على القاضي جملة
ولا يترك القاضي حتى يأخذ من الناس سببا لينزكهم فيدخلوا عليه فان الدخول على القاضي
مباح لهم واجبة على القاضي ان يأذن لهم بالدخول واجره هذا البواب على القاضي ولو كراه
لانه يعمل لهم لانه يعينهم حتى لا يزعموا عليه وعليهم **حج** واذا بعث انسانا للتعديل
فالجعل على المدعي كالحقيقة لقضيتهم **ش** في ادب القاضي القاضي اذا بعث الى المدعي عليه
بعلامة فغرضت عليه فامتنع واشهد على المدعي على ذلك وثبت فانه يبعث اليه ثانيا
ويكون موته الرجالة على المدعي عليه ولا يكون على المدعي شيء بعد ذلك قال **مت** فالخامس
ان موته الرجالة على المدعي في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا استحقاق
ماله للرجوع فان القياس ان يكون على المدعي في الحالين **ط** قيل اجره المشغوف بيت المال
وقيل على المتمرح كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الحداد والرهن الذي تحسم به العرووف على الناس
لانه التسبب ولو ذهب الى باب السلطان وذهب تقابله حصار خصمه فاخذه زياده
على الرسم يرجع الخصم على المدعي بملك الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى
القاضي او لا وعجز عن استيفاء حقه المحكم لا يرجع ولو امو القاضيه رجلا بلارمه المدعى عليه

لاستحقاق المال يسمى بوكلا، فموته على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح **ش** حجت
المزكي يأخذ الاجور من المدعي وكذا المبعوث للتعديل **عك** قضي ولايته ثم اشهد على قضاؤه
في غير ولايته لا يصح الاشهاد **باب** **من يشترط** حضوره اسماع البيته
والقضا عليه ومن يصلي حصا ومن لا يصلي **ق** استحق المبيع بالبيته في المشتري ليرجع
بالثمن على البايع فاقام البايع بيته ان هذا الجار نتج عندي لا يسمع بيته **بم** فيه اختلاف
المشايخ **ش** يقبل بيته **ط** استحق العبد من بده شتره بالملك المطلق فيرجع على بايعه
فاقام البايع بيته نتج ملكي من امتي قبلت بيته اذا اقامها بحضره المستحق وكذا اذا اقام
البايع بيته انه نتج ملكي باي من امته فشرط محل حضره المستحق بقبول البيته وقيل لا
وبه السرخسي وقيل على قياس قول حنيفة والي يوافق الاول لا يشترط قال **بم** وهو الاظهر
والاشبهه وعندنا يشترط اذا اقام البايع بيته ان المبيع وصل اليه من جهه المستحق **ش**
حضرته بقبول البيته هو المختار **ق** ادعى رجل على المشتري ان هذه الدار المشتراه في
اجارتي فقال المشتري فحقت الاجارة ثم اثبتتها والبايع غايب يتمكن المشتري من اثبات
ذلك بالبيته **بم** ادعت على آخر قرضا واقامت بيته عليه ثم اقرت قبل القضا ان اقترض ملك
زوجي وانا وكيله بالاقرض لا يقضي بهذا البيته للدفع لانه اقامت من غير خصم لانا وكيل
بالاقرض ليس خصم **بم** ادعى على وصي لقيط شيئا واللقيط غايب لا يمكن تعريفه بالنسب
لا يقضي دعواه لان حضور الصغير شرط الدعوى عليه يشاء الله **ط** قامت البيته على خصم
بالدين فاخو القاضي قضاؤه فغاب المدعي عليه وكل ابنه بتلك الدعوى فله ان يقضي بتلك البيته
التي قامت على ابيه قال رحمه الله ولا يشترط حضوره رب الدين في سماع بيته المحبوس على افلاسه
مت ول ابو حامد والبرغوثي **وصا** **باب الجايع** فيمن ترك زوجا وابنا فاخذ الابن كل التركة
وغاب ثم ادعى رجل على الميت دينا ينصف الزوجه خصما عن الميت وان لم يكن في يدها شيء
عك لا يصب الا اذا كان في يدها شيء قال رحمه الله والصواب هو الاول **ط** في دعوى العيين
انما يشترط قبل الورثة خصما عن الميت اذا كان العيش في يده والا فلا وفي دعوى الدين يصب
خصما وان لم يصل اليه شيء من التركة **فص** ادعى على الميت دينا وادعى على ورثته وليس في ايديهم

في الدعوى

شئ ثبت ذلك باقرار المدعي بقبل البيعة وحلف على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال مشترك
 يقبل البيعة ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الي اثبات الدين دون استيفاء له **ن** وعن
 الفقيه اجمعونه يسمع البيعة قبل ظهور المال ولا يحلف الوارث الا عند الظهور وبه والشيخ
ح ادعى على اخت الميت ديناً فقالت ليست بحصم لان للميت ابناً لا يندفع عنه بالخصومة
 بدون البيعة **ح** فلا يكون الانسان خصماً في البيعة ولا في اليمين ولو اقر به
 لا جبر ولكن لو دفع جاز **ح** كن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيلي فلان فاقتر الشريك
 بالشري والوكيل غايب لا يقبل منه المدعي انه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو اقر لا جبر
 عليه ولكن لو دفع الثمن جاز ولا يكون خصماً البيعة ولا في اليمين لكن لو اقر به جبر
 عليه **ح** من ادعى عبداً يملكه فادعى عليه ان يكون له من المصالح الى ان يملكه او يراه من دفعها
 اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح الى فدى له اقام بيعة ان العبد كان للمدعي واراد
 اخذه لم يقبل بيعة ولم يحلف عليه لكن لو اقر فادعى عليه ان يملكه الى المصالح ويكون
 المصالح لمثولة المثلور ونص محمد بن حنبل انه لا يقبل البيعة ولا في اليمين ولكن لو اقر فادعى
 باقراره وقد يكون في اليمين ولا يكون خصماً البيعة كن اشترى عبداً وقبضه ثم اقر انه لغير
 النايح فلان بن فلان ودفعه الى المقر ثم اقام بيعة انه كان للمقر له ليروج بالثمن على البايح
 لم يقبل بيعة ولكن له ان يحلف البايح بالله ما كان للمقر له فان نكل في اليمين وقد يكون خصماً
 في البيعة دون اليمين وعلى هذا عشر مسائل **ادعى عبيد بن زيد** فادعى انك
 صالح من دعواه على احدنا ببيعة ان اقام بيعة ان العبد كان له ان يأخذ الآخر ولو اراد
 ان يحلف في اليد ليس له ذلك **ومنها** ان الوكيل بالشراء والمبيع بالبيع فقال البايح رضي
 الامر به يقبل البيعة على رضا الامر وليس له ان يستحلف الوكيل **ومنها** الوكيل يطلب الشفعة
 ادعى على المشتري ان الموكل يستلم الشفعة يقبل بيعة ولا يحلف الوكيل عليه **ومنها** الوكيل يقبض
 الدين ادعى عليه العبد ان له اخاً في الدين دينه وادعى عليه يقبل ولا يحلف الوكيل بالعلم
 اذا لم يكن له بيعة **ومنها** انه ادعى على رجل انه وصي الميت يقبل بيعة ولا يحلف المدعي عليه
ومنها اذا ادعى بها وكيل فلان فانكر يقبل البيعة ولا يحلف **ومنها** اذا ادعى ان فلان

الميت وصي الي والي هذا فانكر يقبل البيعة عليه ولا يحلف **ومنها** ان الاب فادعى
 غلامه الصغير خصم في سماع البيعة دون اليمين **ومنها** ان من ادعى على ميت مالا
 او حقاً من الحقوق مقدم وخصمه الذي ليس بوارث الى الحاكم فليس له ان يحلف لان اليمين
 لو جاء التكو والتكول بل لا اقرار وليس للوصي ولا للاب الصغير ذلك **ط** ولو كان
 الوصي وارثاً يحلف لانه يملك المذنب حصته سبل شمس الائمة الا وزجده عن خياط عند
 ثياب الناس غاب عن البلد فهل لامحيا بالشباب ان يطلبونها من ذوقته فقال ان كان
 من ثيابهم عند فاطمة الطلب ولاخذ قال **رحمة الله وفيه نظر** فالمسئلة الخمسة
 ان الغاصب والمودع والمستاجر والموت من غير المالك لا يكون خصماً المدعي المالك المطلق
 ولكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبه كان يفتي **ح** فممن رهن متاع غيب بغير
 فوجده المالك في يد المومن له ان يأخذه منه وجهه ان المالك ان يأخذ ملكه ايها وجد
 وله ان يحال بما قدر عليه من الخيلة حتى يقبل الى حقه فله ان يطلب ملكه من مودع او غصب
 او مومن وغيرهم الا اذا اثبت في اليد بانه مودع فحينئذ يندفع عنه الخصومة فاما
 قبل دعواه فجواب المغنى ان للمالك طلب ملكه منه **باب ولاية القاضي**
ونصر فانه على الغير مشب للقاضي ولاية اقراض المقتط واقراض مال
 الغايب ويبيع منقوله اذا خاف التلف وهذا اذا لم يعلم مكان الغايب اما اذا علم فلا لانه
 يمكن بيعه الى الغايب اذا خاف التلف قلت وهذا يدل على ان للقاضي ان يبعث مال الغايب
 الى الغايب اذا خاف التلف **وفي نية صغير** الا اذا كان مشرفاً مبتدئاً الدال فللقاضي
 ان يأخذ مال اليتيم من يده ويضعه على يده على الوقت حاجة الصغير او بلوغه **ط** على الرواية
 التي يجوز بيع الاب الذي هو فاسد عند الناس منقول ذلك الصغير يوزن منه ويوضع على
 يد عدل **ح** الاب الوصي بائع عتار الصبي فرائد القاضي بعض البيع اصلاح للصغير ان ينقض
 قال رحمه الله اطلاق الجواب في كتابنا بما فون في الاب والوصي بتصحيح على الاب والوصي
 وان كان مصلحاً فللقاضي نقض بيعه اذا راي المصلحة فيه **باب ما ينقض**
به الفضا وما لا ينقض **ح** فقي يملك الارض بشهادة الفروع ثم جاء الاصول فمطلان

قضاؤه خلاف من قال القضا يتبع بشهادة الوصول بطل ومن قال يتبع بشهادة الفروع لا
فقط اذ على من ادعى رجل ان ثمن يده فقتل له بالبيته الغاولة ثم قال اشتريتها من ابي
بطل القضا بقوله **ابو حامد** اشتري صنعة من زيد وباعها من عمر ثم استحق منها
الملك المطلق بالبيته والقضا ثم اقام عمر وبيته ان المستحق كان اقرب قبل دعواه ان هذه
الصنعة ملك لزيد الملك فليس للقاضي مطالبة ثمن كيفة الوصول اليه ووجبه
القاضي تسليم الصنعة اليه وعن **حماد** ادعى على رجل صنعة في يده واقام بيته وقضى له فادخلها
وباعها من انسان ثم ان القاضي عليه يدعي ان هذه الصنعة كانت لفلان فباعها من رجل
من ذلك الرجل وان القاضي له فلان اقرب قبل دعواه ان هذه الصنعة ملك لزيد البايع الاول
واقام بيته على اقراره ذلك فهو الدفع غايته الصفة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع
عن سبب الوقوع في ملكه لانه دافع وليس للمدعي **عكس** لا حاجة الى سؤال القاضي عن سبب الوقوع
في ملكه قلت وهذا الجواب مما سألته نذكر على ان الدفع الصحيح بعد القضا سماع شرع **عكس**
ولو ادعى بعد الحكم بالبيته ان القاضي له فلان اقراره هذا المحدث وملكه عمر فليس هذا ايدفع
صحيح عالم يدعي يلقى الملك من جهة عمر ولكن ليس المفتي ان يزيد الجواب على قوله ليس يدفع
صحيح لانه لو استثنى المفتي يزيد او كلاء المتفعله دعوى على الملك من جهة عمر وكاذبا الصفة
الدفع قال رحمه الله وانما اجاب له **عكس** اصل المسئلة يدعي على انه لو كانت الدار في يد انسان
فدعم رجل آخر انهما ملك فلان لا يملك في اليد ثم ادعيا بعد ذلك على ذي اليد لنفسه ملكا مطلقا
لنفسه ان يسمع ودعواه وقد اجاب **عكس** خلاف هذا **ابو حامد** قاضي قضى خاتمه ثم ظهر
خطاه يجب عليه ان ينقص قضاؤه **من** هذا اذا خالف قضاؤه الاجماع او انصه او انسه اقا
اذا قال كل واحد منهما باجتهاد لا ينقض وفيه حديث عمر رضي الله عنه **ط** ان كان خطاه لا يختل
فيه الفقهاء راق القضا ونقصه لا محالة والامضاء وقضى المستقبل بما يرضى **من** ادعى عليه
دارا فدعى المدعي عليه الصلح ولا يبيته فقتل القاضي بالدار للمدعي وباعها من رجل ثم ان
المدعى عليه اراد ان يحلف المدعي باسمه باصلاحتي عن دعواه في الدار قبل قضاؤه لكها
فله ذلك فاذا حلفه ونكر كان المدعي عليه بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه

على السعد ادعى المدعيون الابرار بطل القضا بالدين عليه بالبيته فانكر الدين وحلف
ثم اقام المدعيون بيته بالابرار قبل القضا يسمع عن **شمس الاسلام** **الاورجند** استحق
عثمان على عبد الرحمن محمود ابا الملك المطلق بالبيته والقضا وقبضه وباعه من اخو سلمة
اليه ثم ادعى عبد الرحمن ومعاذ عثمان لباطل ملكه وليس المحرم في يده يسمع دعوى الدفع على
عثمان وعنه ادعى عينا وقضى له ثم اقرب بعض ذلك العين للمدعى عليه لا يبطر دعواه والقضا
في الباقي **ط** قضي القاضي بالدار والبناء بالبيته ثم قال القاضي له ليس البناء لي وانما هو للمدعى
عليه ولم يزل في كذا كذا لشمس وروى في الدار البناء للمدعى عليه لم يكن كذا باء رواية الاقضية
وفي رواية شهادت الاصل مجرد اقرار القاضي له بالبناء للمدعى عليه كذا لشمس وروى بطله
القضا **بما** **القضا بشهادة الزور والنكر مع كذب المدعي**
فقط ادعى عليه جارية انه اشتراها منه بكذا فأنكر فحلف فقضى عليه بالنكول كل الجارية للمدعي
وبينه وقضا كذا شهود الزور **شمس** لا يحل لان كل بيت في الشهود وحديث على رضي الله عنه فلا يتعدك
الى غيره **شمس** قضى السلم والصرف بشهود زور يشترط تبين راس المال وبدل الحصر
في مجلس القضا للحال لان القضا انشا للعقد بينهما وقيل لا يشترط وعلى هذا الخلاف افاقضى
بالتكاح بشهود زور يشترط حضوره للشهادة وقت القضا لانه انشاء وقيل لا **بما**
الخرج والتعديل **شمس** الاسلام الاورجند اقام بيته على داره يد رجل فقال المشهود
عليه لا يسمع شهادته لانه اقرب قبل ملكه هذه الدار قبل شهادته لا يحلف الشاهد بذلك
ولو اقام بيته له لا يقبل ولو قال ادعى هذا الشهادة هذه الدار لنفسه قبل شهادته لا يحلف
الشاهد عليه ولا المدعى على العلم ولو اقام البيته عليه انه خاصمه عند القاضي يبطل شهادته
فقط خلافة والاو منصوص من محمد رحمه الله **عكس** **شمس** يخرج ثم شهد بعد خمس سنين
تلك الحادثة عند ذلك القاضي لا يقبل **عكس** **شمس** المزكي اذا قال عدل في الظاهر وليس بتعديل ولو اطلق
كان تعديلا **بما** **القضا في المحترقات وما يتصل به** **فقط** **على السعد**
زوجت نفسها بغير اذن وليها فخرج الزوج عن اداء المهر والنفقة فلو ادعاه فخرج ان يطلب من
النفقة باعتبار العجز **عكس** ليس للقاضي ان يقضي بالنفقة بسبب العجز عن النفقة واجاب ما مر

فمن غاب عن امرائه وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة
ينفذ قال ولما فوّقت بين الجوابين لان الخلاف بيننا وبين السافعي حل الاقدام
على القضا فنقدنا لا يحل ولا خلاف في التفاد فاجوب بالاولا وجواب عن حرمة الاقدام
الثاني من التفاد مع حرمة الاقدام عليه ولا يشترط ان يكون القاضي شفعوي المذهب
لانه لا خلاف في نفاذ القضاء **عك** لا ينفذ القضاء بسبب العجز عن النفقة عندنا حتى
يقضي قاض آخر تنفذ قضاؤه **فخ** ابا الصغير مع امرأة الصغير اذا اراد الفرقة
فلحيلة فيه ان تقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة اولان النكاح كان بلفظ الهبة
او بغيره ولي فينفذ للقاضي هذه الولاية الا يرى ان القاضي يفسخ النكاح خيار
البلوغ وهذا يؤيد جواب **فخ** العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال ان نفي
لها ان يطلب من القاضي ان يفرض بينهما ويكون ذلك فسخا وعلى هذا الخلاف اذا عجز
عن ايفاء المهر المحل فالفرق وهو شفعوي المذهب نفذ قضاؤه عند الكاوان كان
القاضي حنفيا لا ينبغي له ان يقضى بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا وقعه اجتهاده
عليه وان قضى بخلاف رايه من غير اجتهاد فعن ابي حنيفة في نفاذ قضاياه روايتان
كذا في كل فصل مجتهد وان امر شفعويا فقضى وهو غير مأمور بالاستحلاف وامور
لكن الامور اخذ شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشئ باطل عند
الكل وان لم يداخل شيئا ففرق الامور خاير تفرقة وان كان الزوج غائبا فقامت
البيته ان زوجها الغائب غائبا جز عن النفقة وطلبت التفريق منه فان كان القاضي حنفيا
فقد كونه وان كان شفعويا وفوق بينهما قال ابي سمرقند خاير تفرقة لانه قضى في
فصلين مجتهدين العجز والغيبه وعندنا لو قضى القاضي على الغائب ينفذ قضاؤه في
الظهار والروايتين عن ابي حنيفة رحمه **فلم** لا ينفذ لان القضاء على الغائب بما يجوز عندنا في
وينفذ احدا الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود به وهناك يثبت العجز عند القاضي
لان المال غاد وراح ففسى ان يصير الغائب غائبا ولا يعلم شاهد ما بينهما من
المسافة فكان محارفا لشهادته فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه **فن** غاب عن امرائه

فتاوى الشافعية

غيبه منقطعه ولم يخلت نفقة ففوّقت امرها الى قاض فكتب الى عالم يرى التفريق بالعجز
عن النفقة ففرق بالعجز عن النفقة بيق الفرقة ولو كان له هاهنا عتار ومناج واملاك
يقضي العجز لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للمنفعة اذا لم يكن من جنس النفقة لانه يتقضى
القضاء على الغائب وهكذا ذكره **في ط** ثم قال وفيه نظر لانه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه
الى قاض حنفى المذهب فاجار قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ **فمعت** اذ واذ وجه الامام
من اوقاف المسجد وارحكم حاكم بذلك لا ينفذ وعن المشايخ ما يدعى خلافا **ط** **فن** قال
الرجل والمرأة رن وسومح منى اودود قنند فينفذ اختلاف المشايخ ولو قضى قاض بصحة
هذا النكاح ينفذ ويصح ثم قال وقد لست المصلحة على ان قضا القاضي يمثل هذه المجتهدات التي
فيها اختلاف المشايخ من صحيح وان لم يعرف فيها اختلاف المتقدمين **مع عك** القاضي المثلد
اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ **ط** اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف
رايه **شس** لو قضى قاض بما اقر من عك من المستبان دخول المحل بها ليس بشرط للحل
الاول لا ينفذ قضاؤه فان شرطيته ثبتت بالاثر المشهور **ساد** للقاضي يقضى
بعلم نفسه للقاضي ان يقضى بعلم نفسه بالوقف فكذا اذا كان مدعى الوقت خصوصا من جهته
له ان يقضى بعلمه **ساد** **ما يكون حكما من القاضي وما لا يكون** وما لا يجوز
قضاؤه بدنه قامت عند القاضي المذهب **فمعت** قامت البيته عند القاضي على رجل حتى فقال المعتد
اقره واطلب المذهب منه وهو حكم عليه **حم** المحبس عند اقامة البيته بالحق قضاؤه منه وفي
نفقات هذا الكتاب امر القاضي بحبس المدعى عليه قضاؤه بالحق **طلم حم** ونحو العين اذا قال
القاضي بعد سماع البيته ادفع هذا المحدث للمدعى لا يكون حكما وينبغي ان يقول حكمت بهذا
المحدث لهذا المدعى ثم قال **بم** والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوله بدنه عند
يكفي فكذا اذا قال ظهر عند اوصي او علمت وهذا كله حكم هو المختار **فمعت عك** اقام المدعى بيته
على هذه الصيغة التي في ذلك ملكه وطالبه القاضي بالجواب فاستقر له المدعى عليه فامره للقاضي
خسة اشهر وسلم الصيغة الى المدعى حتى ياتي بالدفع ثم الى مدفع غير مسموع فالتقاضي
قبلا ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس المدعى عليه ان يجعه من التفريق وان يطالبه

بالعادة الدعوي وعن **حم** مثله وابلغ منه **عك** ان اذ اتى بالقاضي الثاني فدين الاول
علمه وقفته فيما احسن ان يطلب الاعاده وقال غير ذلك من القاضي بتسلم بعض المدعى او كله
بعلا فامة البيت العادله حكم منه بان الضيفه للمدعى **باب الاستخلاف** **سم**
وجبل يمين المدعى قبل الانكار وعدم البيئه فقال استقطت اليمين او حق في اليمين او قال
ان لم اقم البيئه الى وقت كذا فلا استقطت اليمين او حق في اليمين لا يستقط وله ان يحلفه **فع**
ادعى عليه ضيعه ولا يبينه له وطلب يمين خصمه فقال ان المدعى اقترانه لا حق في هذه الضيعه
فطلب يمين المدعى ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرار **في الجامع الاصغر** قال ابو نصر الدوسي
فيمن ادعى على آخر اقترانه بوجوه وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي باسمه ما اقر له بكذا وكذا وقال
ابو القاسم الصنفاري بسوله الا ان يحلفه بالحق الذي يدعيه بالله ماله عليه كذا وكذا لان حقه
هذا بدون غيره واطلق في **حت** وقال ولا يمين في دعوى الاقرار **سم** يستخلف في دعوى
بالكاف قال رحمه الله وتعلل الاختلاف باليمين في دعوى الاقرار بناء على اختلاف المشايخ في صحة
دعوى فجرة الاقرار **ط** في صحة دعوى الملك سبيل الاقرار باختلاف المشايخ ومسايل الكتب فيها
متعارضة قال رحمه الله ولكن مع هذا جواب **ع** انه حلف المدعى بما يدعى عليه من الاقرار صحيح
فقد ذكر في محاضر **ط** انه اشار في الجامع ان دعوى الاقرار انما لا يسمع لاثبات الاستحقاق
بالاقرار اما لابطال المدعى في مقام الدفع صحيح واذا صح دعواه في مقام الدفع صح استخلافه
بخلاف استخلاف المدعى عليه في مقام اثبات على بعض الاقوال **سم** **فع** حلف المدعى عليه بطلب
المدعى يمينه بين يدي القاضي قبل استخلاف القاضي وهذا ليس بجلب لان التحليف هو القاضي
سي المدعى يمينه عاوده كثير من الاستخلاف وبين لقامه البيئه الا اذا كان قال
للقاضي يمينه خاضره فانه لا حسمه الى الاستخلاف **سم** ان غلب ظنه انه يتكلم فله ان يحلفه
وان غلب ظنه انه حلف كما دبا لا يوزن التحليف **ع** **وغير** سمعت المرواه من زوجها النقط
الكفر وهو يحلف فله ان يحلفه **سم** **كص** طالبت زوجها بالمهر فاقر ولكن يقول لا شيء لي وانها اتت
بنك ولا يبينه لي على اقترانه فله ان يحلفها **بم** ادعى على آخر انه وطئ جاريته وجبلت منه ادعى
النقصان بهذا السبب وانكر هذا القول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي

المدعى ولو اقام المدعى يمينه فله قيمة النقصان قضى القاضي عليه بالمال فقال انما يمين المدعى يعلم
اعساره وهو منكر للقاضي ان يحلفه على ذلك قال رحمه الله وهذا احسن احسن **ط** فيه اختلاف
ان القول قول المدعيون في اعساره ام قول بيت الدين ولو اشترى جاريه من رجل فادعت امراته
انها اشترتها منه فله ان يحلفه لهما فله ان يحلف المشتري على العلم **ع** اختلف المتنبهين
في صحة العقد فسادا فحسب يكون القول قوله يكون مع اليمين قال استاذنا رحمه الله وانما
كتب هذا لانه لا يلزم ان يكون القول قول الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون
القول قوله بدون اليمين **منها ط** قال الوصي لليتيم انفق عليك كذا من مالك فذلك نفقة
مثله او قال تركك بورك رفيقا فانفقته عليه من مالك كذا ثم مات او ابق وقال الصغير ما ترك
الي رفيقا او قال الوصي اشتريت كذا رفيقا واديت الثمن من مالك وانفقته عليه كذا فهو مصدق
في ذلك كله مع اليمين قال **بم** الا ان مشايخنا كانوا يقولون لا يسحس ان يحلف الوصي اذا لم يظهر
منه خيانه **ومنها شط** **م** عن محمد قاض باع مال اليتيم فزوه المشتري عليه بعيب فقال
القاضي ابرئني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجاره ارضي بيمينه وادخله
لم يحلف لان قوله على وجه الحكم القاضي وكذا في كل شيء يدعى عليه من ابي يوفى في دعوى الموهوب له بملاك
الموهوب عند اراده الواهب الرجوع فالقول به بدون اليمين **ومنها** لو قال الواهب شرطت لي
عوضا وقال الموهوب لم اشترط فالقول به بدون اليمين **ومنها** اشترى العبد شيئا فقال المبيع
انت مجور وقال العبد انا ماذون فالقول به بدون اليمين **ومنها** اذا اشترى عبد من عبد
فقال اخذها انا مجور وقال الاخر انا وانت ماذون فله ان يقول له بدون اليمين **ومنها**
احد اشترى لابنه الصغير وادعاهم اختلاف في الضيفه الثمن فالقول للاب بدون اليمين **ك**
ومنها اذا اشترى دارا فجاء الشفيع واذكر المشتري الشرا وقال انها لاسي الصغير ولا يبينه
للشفيع لا يحلف المشتري **ومنها** ادب القاضي اقروصتي بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقف
ومال الصبي والوقف في يده او نحو ذلك من الاخبار بمثل ما يكون في ذلك لها ب بلا يمين اذا
كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل يستخلف باسمه ما كنت خست
في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضي يقدر شيئا فيحلف عليه وكذا هذا فيمن ادعى خيانه

مسط

مطلقة على مودعه قبل الاستحلاف حتى يتقدم وقبل يستحلف بالله ما خان فيما ائتمن فان حلف
بذلك وان نكل جبر على بيان قدر ما نكل عنه هذا كله بهذه العيانة في **سطح عك** ادعى المدعيون
الاصل فانكروا المدعى ولا يثبت له فطلب عينيه فقال المدعى اجعل حق في الحتم ثم استخلفني فله ذلك
في زماننا **عس** قال المدعى عليه للوكيل بالخصوص قد اقررت في غير مجلس الحاكم ان موكلني استغنت
لا حق له فيملك وصورت محرولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستحلفه **عنت** قاله حال مرضه ليس
في شيء من دار الدنيا ثم مات من زوجته وبنت وورثته فالورثته ان يكلفوا وجته وبنته
على انهما لا يعلان شيئا من تركته متوفى بطريقه **ح** باع الوصي عبدا فادعى به عيبا ولا يثبت
له كلف الوصي على البتات والوكيل على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب طاهر الخلف
الوكيل **عنت** ادعى رجل على شئ من العين انه ورثه من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بعته
من بايع قبل سرائي منه ولا يثبت له فله ان يحلف للمدعى بالله ما بعته من بايع قبل سرائي منه قال
استاذنا رحمه الله في الزيادات ما يومها انه لا يستحلف **شس** ادعى الدار واقام البينة
لوان فالمدعى عليه استخلف المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي
وهكذا اجاب **شس** ادعى امرؤ داره يد رجل واقام البينة فقبل القضاء ادعى المدعى عليه
انك اقررت سنا هذه الدار فقبل بینه عليه وله ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بینه لان
في دعوى من الدار وقبته والقضاء بذلك يخل البناء **سح** ادعى عليه انه سبي الى السلطان واخذ
منه بسعائنه كذا وانكر ذلك الحاكم ان يحلف على ذلك لو اقام بذلك بینه فله ان يقبل **عس شس** ادعى
ارضنا اثنا من ابيه فقال له فاليد نعم وصي ابيك فلان باعها مني بعد موته حال صغر فأنكر وصايه
فلان من ابيه ويبيعه وانكر احدثا واقربا لاخر فله ان يحلفه على ذلك **باب الجبر**
الافلاس والشهادة على الاولاد والبنات **قع** سجدان القاضي فلي رجل من المجوزين حجه
القاضي بدين عليه فلو بالدين ان يطلب السجدان باحضار **بم** ادعى على ابنته ما لا وامر القاضي
بحبسها فطلب الاب منها ان تحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضة بحبيبه القاضي
الذي ذلك وكذا في كل متع مع المدعى عليه **قع** عليه ديون جماعة لو احدى ثمانية ولاخر عشرة ولاخر عشرة
لجنسه من اجل ثمانية المزم خمسة ايام فكل واحد من الباقي ان يخرج من المزم ليكتسب نصيبه

المحبوس بالدين اقام البينة على افلاسه قال اقررت بالدين ان يطلقه قبل القضاء فافلا
والي المحبوس ان يخرج حتى يقضي بافلاسه كجاء القاضي انه غنا به حتى لا يعيد ربه الدين
ثانيا قبل ظهور غناه **قع حم** فقه حقه دين وكلفه حلق بعضها من استاده واصلى بعضها
بنفسه فهو موسر حتى يقضاه الدين حتى يلحقه الحبس وان كان فقيرا حق الصلقة وهو جوب
الزكاة **ط** ولو كان له قوت شهر يباع عليه وهو موسر وانما لا يباع عليه قوت يومه ولو كان له غفار
حبس فيبيع وان كان لا يشتري الا بشئ قليل **شطح ح** فان اخبر القاضي ثقة بحاجه المحبوس
خلاه لكن يحصره الخضم ولم يبيع لوفقه الرواية الظاهر فان غاب وظهر اعسان اخذ منه
كفيلا وخلاه اطلقه ابو يوسف رواية ابن سماعه في ادب القاضي فان غاب ومضت مدة الافلاس
فاقام المحبوس البينة على افلاسه وسال القاضي عنه فوجد مفلا خلاه بكفيل ولا ينتظر
حضور الخصم ولم يتردد انه اقام يغيب هل يشترط حضوره **ط** لا يشترط حضور
ط واذا قامت البينة على افلاسه المحبوس لا يشترط اسماها حضوره بالدين لكنه ان كان خلصا
او وكلاء فالقاضي بطلقة بحضوره وان لم يكن حاضرا سطلقة بكفيل **سبل ح** اقام المحبوس
كفيلا هل تخلى القاضي سبيله فقال لا بد من الكفيل **سح** عن ابي بكر بن حامد اقام المحبوس
بینه على اعسانه وبالدين بینه على انه موسر ولم يسو مقدار ما يملك قبلت شهادتهم
لان المقصود منها اثبات دوام الحبس عليه قال ولو عتوا مقدار ما يملك لم يمكن قبولها لانهما
قامت للمحبوس وهو منكر والبينة متفق قامت للمنكر لا يقبل وقوله ان موسر ليس كذلك
فتقبل بخلافها اقام القاضي بینه على ان له نصيبا في الدار التي بحسب المبيعة او الدار
المبيعة فانها لا يقبل **ط** وشرح الجامع الصغير للمحبوس اقام المحبوس بینه باعسانه والدين
بینه على انه موسر يقبل القاضي الدين وان لم يثبتوا مقدار ملكه حتى يخلد في الحبس
باب ما يصير مقضيا به ويخل في القضاء والشهادة والدعوى من غير
ذكر **قع عك** ادعى على رجل ضيعه واقام بینه فاقروا بالبينة لا حق له فيها فسلمها القاضي
الى المدعى ثم ادعى المقران ارتفاعها وبذلتها بيدي يبيع منه ان كان غنا صبا قال والراعي
ليخل في الاقرار بالارض من غير ذكر **ط** والعلو والسفل يدخلان في دعوى الارضين المذكورة ودعوى
المنزل لا يدخل العلو

الآية كرهه او يترك الحقوق في دعوى البيت لا يدخل بذكر الحقوق ويشتمل على ذكره والكيف
 الخارج يدخل في دعوى الدار من غير ذكره وبابا الذي اخذ خانيه على هذه الدار
 والاخر على الطريق لا يدخل عند الجانيه الا بذكر الحقوق وعندها يدخل اذا كان متقربا
 الى الدار والمربط والمطبخ يدخلان في دعوى الدار في كره الحقوق والمرافق او لم يذكر
 وفي دعوى المنزل لا يدخل وان ذكر الحقوق والمرافق **ط** ادعى ايضا على امر شئس بامنه
 وشهد الشهود بالارض ولم يتقاضوا اللشرب فانه يقضى له بالارض وبحقته من الشئس
يشتمل ويدخل البناء القضا بالدار وفي دخول البناء والاستجار في القضا بالارض
 والدار اختلاف المشايخ واذا ادعى نصف دار فهل له ان يدعى بقدره كرهه وفي اختلاف المشايخ
باب القضاء على الغائب ط غاب المدعى عليه او مكان بعد
 اقامته البيته قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب او نايه او وارث الميت **ط**
 وكل ما قامت البيته عليه وغاب يقضى على وكيله **ط** ولو كان المدعى عليه اقربا ادعى عليه
 ثم غاب يقضى عليه باقراره في قول كرهه حنفية ومحمد وظهر الروايتين من ان يكون له يقضى
 عليه في فصل البيته والاقرار حال غيبته **ف** استتم على المدعى عليه بعد البيته العادله
 القاضيه مدة معينه وغاب ومضت تلك المدة فان ظهر بعينه فلان لا يقضى حال غيبته
 ومثله عن المجتهد قال استاذنا رحمه الله فاشترط ما التفتت للقضاء عليه اختيارا حسن
ط قامت البيته على الوكيل غاب وحضر موكله او على العكس او قامت البيته على الموكل
 فما وحضر وارثه او قامت على وارث وحضر وارث آخر ففي هذه الصورة يقضى عليه الذي
 حضر بتلك البيته **باب تصرف المدعى او المدعى عليه بعد الدعوى قبل**
القضاء ف **ع**ك نابع المدعى عليه المدعى به بعد اقامته البيته العادله قبل القضاء ينفلان
 قبل القضاء باق على ملكه في اليد وكذا ذكره ابو بكر والبرزورج **ط** في آخر دعوى الطامع
 انه لا يقع وفوق بين الشاهد والشاهد بين **ع**ت قام المدعى عليه بينه اهاداره وقال
 سبقتها الى مسجد كذا قبل القبض لا يقطر عواده **باب منع القاضي المدعى**
عليه من التصرف او ختم الباب وبعث الاسير وختم الباب يحفظ الما وما يتصل به **ف** ليس

اللقاح

فلما قضى ان يمنع المدعى عليه عن التصرف في المدعى به قبل الحكم بعد لقائه ابنته وسئل **عنه** هل
يمنع قبل لقائه ابنته قال لا **قع عنه عكر الخزند** ليس للقاضي ان يمنع واليد عن التصرف
في الصيغة بالدعوى وطلب المدعى ذلك **شطر** ما نت عن زوج واخوة فسألوا من القاضي ان يبعث
امينا ليحقق ما لها لان زوجها ماتهم وقال الزوج ما في البيت ليلم يتعرض القاضي وكذا لو مات
الزوج وقال اولياءه سئل ذلك وكذا لو مات عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار
وقالت جميع ما في البيت ليلم يتعرض القاضي لها ولا يبعث امينا في اشباه ذلك الا رجل
يموت عن صغار وليس يدعى شيئا في البيت فيبعث في ذلك امينا يحفظ للصغار **فعكر**
لو راي المدعى عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعى فطلب من القاضي ان يخرج امراته واولاده
من داره ويختمها لاحسب القاضي في ذلك **باب** فيما يصل اليه
على المقر والمكسر يتوقف قبض بالبيته لا باقراره في شرح صحيحه او بالقاضي للمخاض في ادعى
الوكالة بقبض الدين فاقتر المدعى عليه بوكالة بقبض الدين ويخضومه امينا لكن جحد الدين
فاقام الوكيل بيته بالدين لم يقبل ولا يصير وكيل بالخصومة باقرار المدعى عليه حتى يقيم البيته
على وكالة بالخصومة ويظيره ادعى على ميتة بنا على بعض الورثة فاقول ذلك الورث بالدين
فانه يستوفي ذلك من نصيبه ولطالبا ان يقيم بيته على حقه ويقضي له لان المدعى يحتاج الى
اثبات الدين في حق غيره لو ظهر دأين وكذا الموصله اذا ادعى الوصيه فاقرب بعض
الورثه او الكل يسمع بيته بذلك **شطر** جل قال للقاضي ان فلان ابن فلان اوصى الى ومات
وله على هذا الكذا فني هذا كذا فصدقه المدعى عليه كلفه القاضي لا يثبت وصاينه باقراره
حتى يقيم البيته عليه قال الصمد الشهد كما هو هذا دليل على ان البيته يسمع على المقر واكثر ما جازنا
على ان لا يقبل على المقر في جاي الدعوى بخصم الاب بحق على الصبي فاقول لا يخرج عن الخصومة
ولكن يقام البيته عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي اذا اخرج عن الخصومه **عكر**
اقام البيته ان هذه البيته الصغير ملكي فاقول واليد انه لا حق لي فيها فلما قضى ان يقضي
في الحال بالبيته **باب** **التحكم ركن الالبه الخزان في حكم الحاكم** فيند في مال الصغير
وحقوقيه ان حكم بالموخير لليتيم **عكر** ليس للحاكم ان يحكم بشئ فيه ضرر على الصغير يعني اذا ادعى

للشيخ

على وصية **حم** لا يحكم وقال **خبر وروي** ان كان حكم الحاكم نظرا للصبي ينبغي ان يجوز وينفذ حكمه ويكون بمنزلة صلح الوصي **فع** لا يجوز استعلاء الحكم غير ما نصبت **فع** عت متس جهنم ته شهوة وانتشر لها حكم الزوجان رجلا يحكم بينهما بالجل على مذنبات فعي نصب حكما بينهما لكن الصحيح ان حكم الحاكم في مثل هذا لا ينفذ قال رحمه الله بعدم معاد قضاءه صحيح لكن حكم الحاكم في امثال هذا الحكم فالطلاق المختلف فيناذره وان كان الاصح هو النفاذ اذ احكامها ليحكم بينهما بما يرضى واذا كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يراه المحكم كان الصحيح عدم نفاذ قضائه لما عرفت **ط** عمل ترفع بامارة نخبها اليه ثم ادعت المرأة عليه نفقه وسكنى في حكم بالحل بينهما حاكم او حكمه تجل ولكن لا يكتب في لا يفتني به **باب مسائل متفرقة حم** قاضي له خلفا بالقرى يفوت من فضل خاديه يعينها الى بعض أهل القرى غير الخليفة يصح لكن بطريق يصلح لا القضاء **ح** اجروه سجان القاضي لا يجتمع المحبوس القاضي خلفا مال الصغير بما لا يضمن **شب** في نوايد حديث على وفيه دليل على ان الصلح يجوز فيه ما لا يجوز في القضاء فالصلح على بعض الوقع يجوز والقضاء لا يجوز وفي بعض لا يجوز وقال عز نزل امر القاضي بتسليم بعض المدعيه او كله بعد اقامه البينة العادلة حكمه بان المدعي المدعي قال استاذنا بمقدنار رتبته معاد القضاء ببعض المدعي عند قيام البينة على الكلا واقعه فلم يوجد بها سوايه الا هذه **ع** قال **سم** المسائل التي تتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قولك نوزلانه حصل له زياده علم بالتحريم قال **مت** والذكر يؤيد ما ذكره فتاوى الزكوة ان ابا حنيفة كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف مسافه رجع وقال الحج افضل **كتاب الشهادات** وهو مشتمل على عشرين بابا

باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل **فع** عس شهدوا على الدرهم ولم يثبتوا انها عدلية ام عطاره لا يقبل ولو كان في البلد نقد معد وفيه صرف شهادتهم اليه ويقبل وان لم يثبتوا انها ردية ام جياذ ويجب الاقل **مت** باع ضيقته من حقه ثم باعها ممن يخافه فادعت الزوج بان بيعه منها سائيق على بيعه منه وشهدا الشهود على السابق ولم يذكروا السنه ولا اليوم يقبل **شس** مدعى الرهن اذا قام احدهما بالبينة انه اول

يقبل ولم يشترط في قول الشاهد التيقن بالسبق قال رحمه الله وهكذا جميع العقود يتبرج بينه السابق وان لم يذكروا السنه ولا اليوم **عس** اذا شهد الشهود انه ملك المذنب ولم يقولوا انه نذ المدعى عليه بغير حق يفضي المنقول ولا يقضي العتار حتى يقولوا بلاء ولا يحتاج الى قوله بغير حق وقيل لا يقبل حتى لا يقولوا بلاء بغير حق **فقط** على كلام طويل **القاضي جال الدين الاسيحي** شهد الشاهدان هذا الحدود وكان اب المدعي مات وتركها ميراثا فساله القاضي انه الآن في يد بحق ام بغير حق فقال لا ادري يقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم تورعا واحتياطا لا حقيقة وكذا لو قال الشاهد حين ساله القاضي اني من معلوم بوز كفتي **شس** اقرا لاخر فلم يصدق له المقول ولم يكذب به وتوفي وادعى ورثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار فلم يشهدوا على تصديق المقول يقبل ولو شهدوا المدعى الشريك والاستيجار انه باع منه هذا العين بكذا وهو ملكه بكذا واخر من هذا المدعى سنة بكذا ولم يقولوا واشتراه منه او قبله يقبل **ح** لو شهد الشهود انه ملكه هذا العين لم يقبل لانهم لم يثبتوا السبب وانه كلف قال رحمه الله وقصد تعليله ان لا يسمع هذا الدعوى اجناد عنه فيمن ادعى محذوذا انه كان ملكا لتي خاتت وتركته ميراثا له فقال ذوالبدان انك ملكة متى وسلمته اليه فودع مسموع واجار غيره من ائمه زمانه انه غير مسموع لما تم وفوق هو بينهما بغرف حسن فقال اذا ادعى التملك بدون بيان السبب لا يصح لان القاضي لا يعلم باي ملك يقضي فالملك باليه غير الملك بالبيع احكامه كثير فاما اذا ادعى التملك في مقام الدفع فالقاضي لا يحتاج احصا الى القضاء بالملك ليكون اختلافا في انواعه ما نفا من القضاء بل يقضي ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطل للدعوى فكان المقضي به معلوما وعن عدنان الموعيناني لو شهدوا انه رضي بهذا البيع وهو بالغ يومئذ لا يقبل كالم يشهدوا انه اقرا له بالغ او عرفنا سنه **شب** ادعى محذوذا انها اشتواه من فلان والآن ملكي في يد هذا بغير حق وشهدا لشهود على الشرائي والتقا بضم يجوز القضاء بالملك له قال رحمه الله ومعنى المسئلة ان الشهود اذا شهدوا بالسبب المذكر كفي ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى في يد هذا بغير

ولو شهدوا ان هذا سجل قاضي بكذا لا يكتفى لاثبات السجل **باب ما يلزم**
الشاهد من اداء الشهادة والمودعة حكم ذلك **سبح** الشهادة المستأق و اختص
 الى اداء شهادتهم هل يلزمهم كركي الذاب له رواية فيه ولكن سمع من المشايخ انه يلزمهم
ما يجب متى يحل الشاهد ان يشهد يجوز خطبة القباله ولا يتذكر
 اقرار المقر ولا الحادث لا يشهد الا اذا لم يجد شاهدا غيره وتيقن ان هذا خطبه يشهد
 على اقرار المقر بما فيه ولو عرفها حواء بعينها ونعم كلامها فاقترت عنده بامر من ورائي
 لحجاب فعرفها بصوتها واخبرت نساء كن عندها انها فلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها
 فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن اخبرت النساء او لم يخبر لكنه
 عرف بصوتها ووثق به ليس له ان يشهد **فمروا** قاله وصيته اعطوا محمدا
 او زيدا بعد موتي بكذا ولم يذكر اسم ابني وجده ولكن عرف من سمع ذلك انه يريد محمدا
 الفلاني وزيدا الفلاني لكونه معهودا في لسان الوصي من خادمية او قريبه وغلب على
 ظن السامع انه يريد هذا محمدا ان يشهد به بالوصية ولا يلزمه صال ان ياخذ ذلك وقال
ح يحل الشهادة والاخذ قال استاذنا رحمه الله وهو الاشبه بالصواب **ثم** خرج الحاكم
 عن الحكمه ثم شهد على حكمه بفتح اشهاد **فعكس** ثم شهد القاضي شهودا الى حكمت
 فلان على فلان بكذا فهو اشهاد باطل لا عين به والحضور شرط **م** كتب شهادته في قبالة
 باقرار المقر ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به خالي القمار فالشاهد بالخيار ان شاء
 شهده وان شالم يشهد **فعكس** اقوان صبيعه كذا ملك فلان وامتنع الشهود عن الشها
 دة لعدم علمهم بجدوده فاعرفهم المدعى جدوده فلهم ان يشهدوا اذا كانت الضيعة
 معروفة مشهورة **باب ما يجوز ان يؤمر به الشهود** ويطلب منهم لزيادة
 الثقة اذا اتهموا **م** النفس من القاضي ان يسأل الشهود وحدا عند التهمة بحسب ما في ذلك
فعكس قال المدعى عليه عن الشاهد الجلي انه كافر باسبه فللقاضي ان يسأله عن الايمان اذا اتهم
 بذلك **عكس** اذا كان يشهد بوجدانية الله تعالى وبوسا لة محمد عليه السلام يتقبل شهادتهم وكذا
 لو قال اناسلم ولست بكافر **عكس** وبوسا له الحاكم فذكره خلال سوائه ما لا يجوز على الله للجهنم

وهذا جمل من القاضي وحق وقد اساء فيها فعل ولم حوزت هذا يكون وبالا على
 على جميع المسلمين خصوصاً فقنا اهل الديار التي في قوله انه تحقق وفعل لا يتباعد
باب الشاهد شاهد ثم تغير شهادته بزيادة او نقصان **فعكس**
 شهد ثم تذكروا الفضا تركوها وذكروا ذلك اللفظ يقبل اذا لم يكن فيه مناقضة قال رحمه الله
 واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا يبرج عن مكانه جاز ذلك اذا كان عليه السلام
 يشترط عدم المناقضة وان شرط حسن **فعكس** ادعى واقام عليه بشهود او كان
 في الدعوى او في الشهادة او فيها خلل اعاد تلك الدعوى فجلس آخر الشهود بدون
 بالزيادة في الشهادة لا يقبل وان لم يكن بين الثاني والاول تناقض لان الظاهر انهم
 زادوه بتلقين انسان انما لم تزويروا واحتيا لاوليه اشار بحمل بقوله في الجامع الصغير
 فلا يبرج حتى يقول او همت جازت شهادته قال رحمه الله صوف بهذا انه كذا لا يقبل
 الزيادة من الشاهد وحده بعد ما **يبرج** كذا لا يقبل منه وان زاد المدعى دعواه فزاده
 الشهود وسواء كانت المذكور الاولى صحيحة او فاسدة لا يقبل زيادة الشاهد **شهر**
 اقام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد شهادتهما بلفظ موافق يقبل
باب الشاهد يوجب شهادته هل يقبل ام لا اجاب المشايخ في شهود شهدوا
 بالحرمة المغلظة بعد ما اخروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر انه لا يقبل ان كانوا عالمين
 بانها بعين شان عيش الا زواج **علاما في الخطيب الا غاطي** وكال الامة البيهقي **فعكس**
كسر شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل اذا كانوا عالمين
 بعيشهم عيش الا زواج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تاخيرهم لعذر
 يقبل **شهر** ماتت عن امرأة ورثه فشهد الشهود انه كان اقرب من متها حال صحته ولم يشهدوا
 بذلك حال حيوتها لا يقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا انهم فسقوا وشهادة
 الفاسق لا يقبل **ح** اقرب بعض الورثه باعتاق المورث جاريته وانكر البعض ثم شهد شهودا
 ان المورث اعنتها فثاخير الشهاده لا يكون طعنا ان كان لعذر او تاويل قال رحمه الله فهذا
 اشارة الى ان التاخير لو كان لا لعذر ولا تاويل لا يقبل في عتق الجارية كالطلاق وان كان

بكونه شهادة في باب نفوذ في الموضوعين ومنه ولا يستقط عدالة الشاهد في تأخير شهادته
 الاعتناء إذا كان وحده وتعلم أنه لا يلتفت إلى قوله وحده وان علم أنه لو أخبر القاضي وحده
 حول يمينه ما ينسحق بالتأخير وهكذا الطلاق إذا جرى خل امرأه فقالت خالعتي وكيدك فقلت
 عزلت الوكيل قبل الخلع وعلم به وأقام بينه وقضى القاضي بالخل فذهبها ليعيشا على الزوج
 فشهد جماعة أن الزوج هذا أقر عندنا منذ كذا يوما بأنها محرمة عليه بالثلاث وهم عالمون
 في تلك المدة لما جرى من الدعوى والانكار والخصومة وآخرها شهادة هم فكتب برهان الأئمة الترتيبي
 جاني لا يقبل وكنت تلك الفتوى بعينه **مع** نعم يقبل لعدم تعين شهادتهم لظاهر الحرمة لا
 نكاحها لخل وقال رحمه الله وهذا حسن **مع** اشخص القاضي إلى المشاهدة فحضره
 فشهد فان كان امتناعه من غير تأويل يكون جرما **مع** اشترى أرضا وبني فيها ثم بعد
 مدة شهد جماعة أن هذا الموضع مسجد وهم عالمون بنيانه يقبل ان لم يوجد الدعوى
 وان وجد الدعوى وهم متقنون في الشهادة أو أسرع قبولاً من غيرهم لا يقبل شهادتهم وكذا
 الشهادة على المال لا ينسحق تأخير الشهادة مع رغبة المشتري بيني وبينه يجوز أن يتأولوا
 مذهب محمد لأنه يجوز بيع المسجد إذا خرب عند محمد **باب الشهادة**
القاصر التي يتبناها غيره هم أهل بقبولها **باب** شهود الدار لم يشهدوا إنما في
 بناء على فشهدوا فإنها في بلد المدعى عليه بقدر القاضي كما لو شهدوا بالملك المحذور
 وشهد آخرون بالحدود يقبل جميعا وكما لو شهد على الاسم والنسب لم يقع في الرجل بعينه
 فشهد آخرون أنه المستمي بذلك الاسم يقبل ويجعل كما لو ثبت الأمران بشهادة فريوق واحد
 ولو قالوا يشهدان الدلالة التي في بي فلان ونذكر المدعى حله دها الأربعة ملك المدعى بهذا
 السبب ولكن لا نعرف حدودها ولا تنفع عليها فشهد آخرون بحدود الدار مدعياها قيل
 لا يقبل في عامة الروايات يقبل وهو الأصح **باب** **الشهادة بالتسامع مع عك**
 نكاح حضرة وجلان ثم أخبر أحدهما جماعة أن فلانا تزوج فلانة باذن وليها ثم الآن يجد هذا
 يجوز للتسامع أن يشهدوا غايبا **باب** **من يقبل شهادته ومن لا يقبل**
مع شارب خمر سمي ويريد إذا حضر القاضي أن يقبل شهادته إذا كان داهية ويجري معالته

فلتأني من

فوجد صادقاً **كسب** امتدت الخصومة سنتين وقع المدعى أخ وابن عم بخا جنان له مع الملقا
 عليه ثم شهد له في هذه الحادثة بعد هذه الخصومات لا يقبل شهادتهما **مع** من اتهم بامر
 رجل حتى منه الشبهة ما لا بهذا السبب ثم شهد زوج المرأة مع أخيه فاذل الرجل لا يقبل
مع عك رجل خاصم رجلا فضر به ثم شهد الصنار بغير المدعى وبلايتهم في شهادته عالم
 يظهر منه ما يصير منهما به شرطا **مع** لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عدو فشي من أمور
 الدنيا وإذا كان شيء من أمور الدين يقبل قال رحمه الله وجواب **عك** يشير إلى أن نفس
 بسبب الدنيا لا يمنع قبول الشهادة عالم يفسق بسببها أو يجلب بتلك منفعة أو يدفع عن نفسه
 مفسده وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في **ط** **الوافقات** اختيار المتأخرون ولما الرواية
 المنصوصة فحلا فها وفي كبر الروايات شهادة العدو على عدوه يقبل وقال الشافعي لا يقبل لنا
 أن العدو ان كان قاذخا الشهادة وجب أن يكون قاذخا حتى الكفر والفسق ولا يقبل
 وهكذا الطلاق خزانة الفقه وذكر في شرح السنن ومعال السنن على مذاهبنا لا يقبل
 شهادة العدو على عدوه لأن متهم وقال أبو حنيفة يقبل إذا كان عدلا قال رحمه الله وهو الصحيح
 وعليه الاعتماد إذا كان عدلا لا يقبل شهادته وإن كان بينهما عدو بسبب من الدنيا **مع** كفل
 بنفس المشتري على أنه ان لم يسلم إليه فعليه الثمن غم غاب المشتري وكفلت امرأة المشتري لكفيل
 بنفس زوجها على أنها لم يقبل على تسليمه يوفي الثمن ثم بعد غيبه الزوج ادعى الكفيل عليها
 الكفالة وانكرت يقبل شهادة البائع بكفالتها الرب الدين إذا شهد لم يوفيه **مع** لا يقبل
 للثمن وعن جلان شهد أنه باع داره من هذا المدعى بالغ على أنها كفيلان بالثمن قال
 محمد رحمه الله ان كان ضمانتهما أصل البيع لا يقبل لأنهما كالباعين والآفة قيل **ط** كفيلان بمال
 شهد أحدهما أن كفل هذا المال لا يقبل وقيل يقبل **مع** أمير كبير ادعى فشهد أخا في خواججه
 أو سره مناه أو داهيه أو داهيه لا يقبل شهادته ومن يتكلم في أخا داهيه أو سره
 قسمه النوايب والضوابط لا يقبل شهادته وعن يقبل يقبل شهادة المزارع لرب الأرض ثم رجوع وقا
 لا يقبل لفساد الزمان وعن شرف الأئمة لا سفند ركة الله لا يقبل شهادة أهل الرعية لو كفل
 الرعية والشبهة والروايات والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع **ق**

قد ادعى مهر اخته بخمس مدينار المدعى بوزنه وشهد شهوده بخمس مدينار محمود
يقبل لانهم شهدوا بالاقول وكذا من السابلي وعلى العكس لا يقبل **ق**د ادعى النيسابوريه
وشهدوا بالمحموديه لا يقبل قال رحمه الله لعل انه اعتقد ان محموديه خير من
النيسابوريه كما كانت في عهد السلطان محمود **ق**د ادعى المديون الايصال الي الدين
متفرقا وشهد شهوده بالايصال مطلقا او جمله لا يقبل وعنه ادعى على آخره بينا لمورثه
فاقر بالدين وقال اخذ مورك مني تاويثا عن هذا الدين فشهد له احد الشاهدين
على وفوق عوايه وشهد الآخر على اقرار الميت ياخذ التاويث عن الدين يقبل ولولم
يقولوا عن الدين لا يقبل **ق**د ادعى شاهد احد الشاهدين ان هذا حق المدعى
والآخر باقرار المدعى عليه بذلك يقبل **ق**د ادعى رث دار آمن ابنه فادعاهما عليه وجعل ملكا
مطلقا واقام بينهما على اقرار مورثه انها للمدعى يقبل **ق**د ادعت على زوجها انه وكله
كيلا فطلقني وشهد انه طلقها بنفسه يقع الطلاق **ق**د ادعى الفاضل ان المدعى عليه
اقر له عندنا بالف ومائة يقبل اذا وفق وهو ان يقول كان لي عليه الف الا انه اقر باكثر
ولو ادعى انه دفع اليه ثلاثة من الفيك بضاعة قيمتها كذا فشهدا على ثلثة من الفيك بضاعة
ولكن قالوا لا ندر قيمتها فان كان عدلين يقبل شهادتهما وحكم المدعى عليه على بيان
قيمتها وان جاءوا بعدها فقالوا قيمتها كذا يسمى لجواز ظهورها لهم بالانكساري
فتاوى البحاري ادعت الطلاق وشهدوا بالخلع لسمع لان وجه التوفيق ممكن
قد ادعى نكاح امراه ولم يذكروا نكاحا وذكر شهوده تاريخا يقبل **ق**د ادعى على آخره نيارا
بسبب وشهدوا بالدين مطلقا يقبل واعني بخاري باجمعهم اجابوا به **ق**د ادعى على المدعى
دعوى العيب **ق**د ادعى الاختلاف المشايخ ولو ادعى المديون قضاء دينه وهو الف فشهد
له انه اعطى لوليه الدين الف ولم يقولوا عن الدين فقيه اختلاف المشايخ **ق**د ادعى المديون
ايصال الدين وشهدوا له بالا برار يقبل لاحتمال حصول الابواب بالاستيفاء ولو ادعى
المديون الابواب وشهدوا ان المدعى صاحب المدعى عليه بما لم يعلم تقبل شهادتهم ان كان
الصالح بحسن الحق لحصول الابواب من البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستقاط ولو ادعى

عليه خمسة دنانير مديون محمود فشهدوا فسا الحكم القاضي عن الوزن فقالوا بوزن
مكة يقبل شهادتهم ان كان وزن مكة مثله وزن سمرقند او اقل والا فلا **ق**د ادعت
انها اشترت هذه الجارية من زوجها بمطهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها بمطهرها
من غير ان يحوي البيوع بينهما تقبل ولو اشترتها رجل ثم ادعت ما فقال المشتري بانها
قللت يذبح لنا المشتري الثمن جيدا فهذا اجابة منها لو ثبت **ق**د ادعت
شاهدين شاهد احد ما على خمسة عشر على عشرة وخمسة والمدعى يدعي
خمسة عشر ينبغي ان تقبل وعن ابى حنيفة البجلي شاهد احد ما على اقرار رجل بالطلاق
والآخر باقراره على الحرمة لا يقبل **ق**د ادعى عبد فشهد احد ما عليك موصلي والآخر
باقرار ذي اليد ملكيته للمدعى يقبل ولو كانت فداة دعوى الامة والصيغة لا يقبل **ق**د ادعى
بينهما غلا الاية الخطاطي فقال لان القضا والمك المطلق قضاء باوليه الملك يظهره الزايد
المفصلة فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهره حق الزايد والشاهد بالاقرار
اوجب قضاء لا يظهره حق الزايد وللاية والصيغة وهي الاولاد والثمار فلم يجد موجب
الشهادتين ولا كذلك البعد فانه لا زوايد له فاخذ وجههما وهذا فرق حسن قال رحمه
الله والجواب بمسألة الامة والصيغة مستقيم نص عليه **ق**د ادعى العبد نظره فذكر
قد ادعى ابن سماعه عن محمد ادعى دارا فشهدا احدهما انها دار المدعى وشهد الآخر على اقرار
صاحب البيت انها للمدعى فالشهادة مختلفة فقياس هذا ان لا يشك العبد ولعل القاضي كان عنده
رواية انها يقبل **ق**د ادعى ابن سماعه عن محمد ادعى دارا فشهدا احدهما باقرار الميت بيوعها
منه والآخر باقرار الميت انها داره واختلاف الوقت ينبغي ان يقبل **ق**د ادعى عليه ودعيه عشرة دنانير
فشهدا احدهما ان المدعى اعطاه عشرة دنانير امانة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنانير ولم يقل
امانة لا يقبل **ق**د ادعى المديون الفاء القرض مائة دنانير فشهدا احدهما انه قضاه الدين وقبضه
وشهد الآخر انه اعطاه مائة دنانير لا يقبل **ق**د ادعى المديون الايصال فشهد له احد
الشاهدين بالايصال والآخر على اقرار دين الدين بالايصال لا يقبل **ق**د ادعى المدعى انه لو شهد
احدهما على معانته الفعل وشهد الآخر على اقراره بذلك الفعل لا يقبل لانهما شهدا بامر من مختلفين

لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا بامر من مختلفين

ح ادعى عليه الفاشهد احدهما انه دفع لهذا المدعى عليه الفاشهد الآخر على اقوال المدعى عليه
 لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر واعطيه انه لا يجمع بين القول والفعل بخلاف ما اذا شهد احدهما بالذ
 للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقوال المدعى عليه بالفخا انه يقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل
شس ادعى عليه شاهد يد رجل فشهد احدهما انها له وشهد الآخر على اقواله في اليد بل لم يقبل
ط قلنا في رواية ابن سماعه عن محمد بن حماد عن دعوى المدعي **بم** ادعى قال لا فشهد احدهما ان المحال
 عليه احتال عن غيره بهذا المال وشهد الآخر انه كفل عن غيره بهذا المال يقبل **ح** شهد احدهما
 في دعوى الشتم انه قال يا فاجر وشهد الآخر انه قال يا فاسق لا يقبل **فعظم** اختلافهما
 في الخلية يمنع قبول الشهادة اذ لم يكن التيقن قال رحمه الله ولم يذكو تفسيره امكن التوفيق
 وذكر **سج** في مثله انه سرق بقوة واختلفا في ثوبها قال ابو حنيفة يقبل شهادتهما وقال لا يقبل
 عن ابى جعفر انه في هذا الخلاف فيها اذا اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض فاما
 في المتقاربتين بان شهد احدهما على الصنفه والاخر على الجمرة فانه يقبل لان الصنفه المشبهه
 قنوب الجمرة والجمرة اذا رقت يضرب الى الصنفه وكثير من العوام لا يميزون بينهما
 وكذا اذا شهد احدهما انها غيراه والاخر انها سيحنه يقبل بل لا خلاف **شس** عن الكرخي في
 هذا فقال هذا في ثوبين يتشابهان كالسواد والجمرة والصنفه واما اذا لم يتشابهاهما
 كالسواد والبياض لا يقبل عندهم جميعا **فعظم** اقام شاهد بين علي الصلح فالجأها القاضي
 الى بيان التاريخ فقال احدهما اظن انه كان منكبعه اشهر او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه منذ
 ثلث سنين او ازيد لا يقبل لما اختلفا في هذا الاختلاف الفاحش وان كانا لا يحتاجان الى بيان
 التاريخ **باب** **التمات في الشهادات** **فعظم** قامت البينه على انسان يقول
 او فعل في مكان في زمان معين فاقام المدعى عليه بينه انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان فهي
 من انتها ترفلا يقبل **عمر النسيفي** رجل ادعى على ورثه رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين
 وعشرين سنة واقام عليه بينه واقامت الورثه بينه ان سن المدعى اثنا عشر سنة فهذا
 دفع صحيح **بم** ادعى على رجل انه امر صبييا ليضرب حماره ويخوجه عن كومه فضربه الصبي حتى مات
 واقام عليه بينه واقام المدعى عليه بينه ان ذلك الحمار حي لا يقبل بينه المدعى عليه لانها قامت

عَلَى النَفْيِ مَقْصُودًا **باب** **البيتين المتضادين وتوجيه احدهما**
على الاخرى **فتح** محل جرح انهما ما ومات فاقام اوليا القتل بينهما ان مات بسبب الجرح واقام
 الضارب بينهما انه مراد ومات بعد عشرة ايام فبينته المقتول اولى **وعن سفي الاية السابعة**
 وصبي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غيبا واقام بيته واقام المشتري بيته ان قيمة
 الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينته الغيب اولى **فتح** امه قاست بينهما ان مولاها دبرها في
 موضع موتة وهو قاتل واقامت الورثة بينهما انه كان مخلوط العقل فبينته الامه اولى وكذا
 اذا خالع امراته ثم قام الزوج بينهما انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت بيته على كونه عاقلا
 حنيفا او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام ولته بيته انه كان مجنونا والمروءة على انه كان عاقلا
 فبينته المروءة اولى **الفصلين** **فتح** باع صبيعه ولد فاقام المشتري بيته انه باعها لصغيره ثم
 اشترى لابن بيته انه باعها في حال البلوغ فبينته المشتري اولى **بم** بيته الابن اولى ولو اقام
 البائع بيته اني بعته في صغيري واقام المشتري بيته انك بعته بعد البلوغ فبينته المشتري
 اولى لانه يشك الغرض **فتح** **عنكم** **فتح** ادعى الزوج بعهده فاتها انها كانت ابوانه من المصدق
 حال صحتها واقام بيته واقام البودته بينهما انها ابوانه في موضع موتها فعليه الصحة اولى وقيل
 بيته البوارث اولى **وفي نعمة الصغير والمحيط** لو اقر لوارث ثم مات فقال المقرلة اقرت الصحة
 وقالت الورثة في موضع فالتول قول الورثة والبيته بيته المقرلة وان لم يتم بيته واراد استخلاصهم
 له ذلك **ثم** **فتح** ادعى غلاما انه اكرهني بالتخويف فجلس الوالي والضرب على ان يستأخره
 خانوتا واقام بيته واقام المذني عليه بيته بانه كان طامعا فبينته الطواغية اولى ولو قضى
 القاضي ببسالة الكراهة فيفقد ضاؤه ان عرف الخلاف وقضى ببراءة على الفتوى **فتح** **عنكم** **فتح** اقام
 المشتري بيته انه باعه منه هذا الشيء بيعا صحيحا واقام البائع انه باعه مكرها فبينته الصحة
 اولى **بم** بيته الاكراه اولى **ط** ادعى المشتري بيعا بائنا طابعا يبيع الوفا فالتول للبائع وان اقام
 البيته فالبيته بيته مدعى الوفاء وكذا اذا ادعى احداهما البيع او الصلح عن طوع وادعى الآخر عن
 كره فبينته مدعى بالكراهة اولى وكذا اذا ادعى الاقرار عن طوع والآخر عن كره فبينته الكراهة اولى
سما **بابه** **برهان الدين وبرهان الدين الكافي** **وعلا** **التاجوري** **وعنه** **هم** **مات** **عن** **زوج**

واولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت حراً فاقبل موته بستانه اشهر واقاموا بينه
 واقامت بينه انها كانت حراً لا وقت الموت فشهروا بموادة **اولى المرح** كني في طريق العامه
 فوعدهم غيره انه محدث وزعم صاحبها انه قليم واقاموا بينه فالبينه بينه من يدعي انه محدث
بم القول في هذا القول المدعى لكونه متمسكاً بالاصل **فع** ادعى على رجل ان هذا الدار في يديه وقدر
 عليه مطلقاً ودوا المدعى ان يباعي اشتراها من الواقف وارخ واقاموا بينه فبينه الوقف
اولى شهم ان اثبت في اليد تاريخاً سابقاً على الوقت فبينه **اولى** والافينته الوقف **اولى**
ح متولى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يده المحدود انه وقف على كذا وقفاً صحيحاً واقام
 بينه واقام الوارث بينه على فساد الوقف فان كان الفساد بشرط في الوقف ففسد فبينه الفساد
اولى لانه اكبر اسماً وان كان المعنى في المحل او غيره فبينه الصحة **اولى** وعلى هذا التفصيل اذا
 اختلف الباع والمشتري في صحة البيع وفساده **كسر والعلان والبدل النظام** اقام
 مدعى الملك المطلق بينه على دعواه واقام دوا اليد بينه بالثمن من آخر فبينه مدعى المدعى
 الملك المطلق **اولى شهم** صبيعة في يد امرأة اقام رجل بينه على ملكيتها واقامت هي بينه ان زوجها
 ملكها منها بمهرها منذ عشرين سنة فليس يدفع ولو اقام الخابح بينه ان هذا المتاع سرق
 مني منذ شهر ونصف واقام دوا اليد بينه انه ملك فلان ورثه من ابيه قبل هذا سنة ثم اثبتته
 منه فهذا دفع عند أبي حنيفة **داني يوف حسن** في نوادر ابن سماعه اقام احل الخابح بينه
 اشترى هاس من فلان وقبضها والآخر بينه انها له فهو بينهما مضافان **كسر ظنت والعلان**
 ادعى عليه ثور انه لم ينج عنه من بقرة المملوك له فحكم واستلم اليه واراد دوا اليد الرجوع على
 بايعه بالثمن فاقام بايعه بينه ان هذا الثور نجي عندي من بقرة المملوك له فحضره من
 المستحق فبينه الباع **اولى وبه اقلي السابلي** وقال لان دوا اليد يبلغ الملك من جهة الباع
 فكان دوا اليد اقامها فكان **اولى بخ** ولو اقام الواهن بينه اقد هبنت الواهن سليمان فتمت عشرين
 واقامها الموتين انكده هبنته عندي عيباً فتمت خمسة فبينه الواهن **اولى** ولو اقام الامواته
 ان شربتم مسكوا بغير اذنك فامر بك بيدك فاقامت بينه على وجود الشرط واقام الزوج بينه
 انه كان باذنها فبينه امرأة **اولى ظلم** وصي باع شيئاً فدعى الورثة على المشتري ان الوصي باع منك

بعد العزل فلم يصح البيع واقام المشتري بينة ان كان وصيا وقت الشرافية المشتري
لما فيها من ابا سلفا الشراوسبق التاريخ **ح** وبينه العزل اولى من بينه البيع وكذا الطلاق
والعتاق من الوكيل **م** ادعى حاداً انه ملكي غاب عني منذ ثمانية اشهر وقال ذوال اليد الشترية
منذ سبعة عشر شهراً واقام البيتة فبينته المدعى اولى ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط
وادعاهما الزوج فطلقة واقامها المينة فبينته المرأة اولى ان كان الشوط متعارفاً يصح الابراء
معه **ف** بينه الزوج اولى **م** اقام احداً لاخرين بينه ان الدار التي ايدينا كانت لاتي
توكتها ميراثا بيني وبين ابي واقام الآخر بينه انها كانت لابيننا توكتها ميراثا لنا فبينته
الاولى اولى لا ثبات الزيادة **م** **خ** **غيره** اقامت المرأة بينه على المهر وعلى ان زوجها كان مقراً
بملك ابي يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرائه من هذا المهر الذي تدعى فبينته البراءة اولى
ط وكذا في الدين لان بينه مدعى الدين بطلت باقرار المدعى عليه لما ادعى البراءة ولم
يطل بينته البراءة وهذا كالمهرود البيع والاقالة فان بينه الاقالة والاطلاق بينه البيع باقرار
مدعى الاقالة وينبغي ان يخط هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات **ط** ادعى على رجل ستة دنانير
فقال المدعى عليه انه ابراني من هذه الدعوى واقام بينه واقام المدعى بينه انه كان اقرب ستة
دنانير بعد ابراني اياه فقبل بينته المدعى ودفع الدعوى وقيل لا يقبل يعني قبل بيقع دعوى الاقرار
ثانياً وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول والتصديق في الابراء لا يصح ولا يصح **ع** **و**
ادعى ثانياً يد ثالثاً فاقام احدهما بينه على الشرى الصحيح منه والاخر بينه على الشرى الفاسد
فبينه الصحة اولى **ح** بينه الفساد اولى اذا ادعى القبض ثم اجاب عنه اخرى اذا ذكر شرطاً فاسداً
ادخل العقد فبينته الفساد اولى **ح** باع ملكاً لغيره وسلم ثم ادعى المالك التوريث حين سمع وادعى المشتري
الاجاز واقام البيتة فبينته المشتري اولى لانها ملزمة **ط** زوج البكر اقام بينه على سكوتها حتى
بلغها الجهر واقامت بينه على التورث فبينهما اولى ولو اقام الزوج بينهما انها اجازت العقد حين اضرمت
واقامت بينه على انها ردت فبينته الزوج اولى بخلاف الاولى لان بينه الزوج قامت على الزوج العلم
وفي الثانية على الاثبات **و** **عن ابي الفضل** ادعى عليه دارها باعها متى منذ خمسة عشر سنة وادعى
الاخر انه وقف عليه مستجلاً واقام ما بينه فبينته مدعى البيع اولى وان ذكر الواقف فبينه فبينه الوقف اولى

لازمی ادنیٰ انبواء بخیر عالمین. لایزاله لا یضمحور و یضمحور الدنیا ۹۹

لا تقصر مقصدا عليه فلا يثبت التيقن كبقية الملك مع بينة العتق لان الوقف انما هو الملك لا العتق
وفيه الفتاوى والصغرى ادعى على آخر دقفيه محذور وقضول بالبينه ثم ادعى آخر الملك
الطلاق على المقضي لا يقبل بئزله الملك المطلق خلاف العتق لان قضاء على الناس كافة **باب**
الشهادة على الشهادة ثم ساهدا الاصل شاهد غيره على شهادته فلم يجزها وقال لا قبل
بغيره ان لا يصير شاهدا **باب** الاصل في الشهادة اذا كان امرأة مخلقة بحوزة الشهادة ما عدا شها
وتها والجماعة التي يخرج من بينها لقضا حاجتها ولاجل الظاهر ونحوه يكون محذور بشرط ان لا
يخالط الرجال وقال الصدر لحسام الدين لا يجوز الشهادة على الشهادة من الامير والاطان
اذا كانا في البلد **باب** **الشهادة على الميت** ثم ادعى على موته وشهدوا
انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه **باب** **لا يقبل في الشهادة**
حسبه من غير دعوى ولا يقبل ثم الشهادة على الفلح بدون دعوى امرأة مقبولة كلمة الطلاق
وعناق الامة ويستطاع المهر من ذمة الزوج ويبدل المال في هذه الشهادة بنعا قالوا والشهادة
على التدبير كاشهادة على العتق لا يقبل عندنا حينئذ بدون الدعوى والشهادة على دعوى المولى
نسب عنه يقبل من غير دعوى **باب** **مسائل متفرقة في الشهادات**
فصل **شهادة** على اقارب رجل يدين فقال المسموع عليه شهد ان هذا القتل على الآن فقال
لا ادري اهو عليك الا ان لا لا يقبل شهادته **وعن ابى** اقام بينه على رجل اقربان
له عليه بينه كرايس من التي يسمى بالبحر خامخ يقبل بخلاف البينة على الكرايس **باب**
مسائل متفرقة في الرجوع عن البينة ثم ساهدا في شهادته بما لم يدعها القاضي الى الصلح
فاصلح على بعضه ثم رجع احد الشهادتين لا يضمن لانه لم يقض بشهادتهما **باب** **صالحك على الالف**
التي ادعت على هذا العبد لا يصير مقرا بالالف ولو صالحه على ان تباعه بالالف التي ادعى عليه عبدا
فهو جائز ويصير مقرا بالالف **كتاب الدعوى وهو يشتمل**
على عشر من بابا **باب** **ما يسمع من الدعوى** وما لا يسمع وشرايط صحة الدعوى
في الفتاوى الجارية مسلم غصب من مسلم خروا وبى قايمه بعينها يسمع دعوى المغمص به منه
عليه ويقبل بئنه ويتكفل ان لم يكن له بينه ويقضي بالنكول عليه ويدل عليه ما ذكره **نشب**

ولو غصب حرم افعليه رد عينه با وضمان رد هوان لم يكن ضمان قيمتها **باب** **لوقال في دعوى**
تجهيل الوديعه لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجرلا او مات من غير بيان يصح
باب **ولا يشترط في دعوى العتق** بالتكبير بعد موت سيده ان يبين انه يخرج من البيت **باب**
ادعى على آخر رجا ونفذ احصان فان القاضي يبعث امينا فيسمع شهادته الشهود
عند حضور الرجال واذا سمع خبره القاضي بذلك فيقفى القاضي باخبار امينه وحده ونحوه
في **باب** **قد** وعنه ادعى على آخر الى تكفلت عكس ما يركب بال معلوم ومات رب الدين واديت ذلك
المال الى بنته فادفع في ما دفعت اليهم فلم يقبل دفعت الى كل وارث حصته بتمامها فهدى الدعوى
غير صحيحة ولو ادعى سرجا وذكر جميع اوصافه لكنه لم يذكر انه سرج الرجال ام شرح الصبي
قال كونه سرج الرجال والصبيان لازم في صحة الدعوى كما في الغيبين ولو كان المحذور والوقف
في يد عشرة نفوسا دعاه في ثلثة حاضرين منهم فاعلم يسمع الدعوى ويقبل البينة ويصح القضاء
بقدر ما في يد الحاضرين لا في حق الكل **باب** **وكيل** من جماعة بالدعوى لاشياء يدعى الاشياء
عن شجة بقواها بعض الموكلين يسمع دعواه اذا تلقتهما من لسان الموكل والافلاح ادعى
على آخر انك كليل في تسليم المتاع الذي اشتريته من فلان بنوك كليل اكل لا يسمع لانه وان
شئت وكالته به لا يلزمه التسليم به اذ استأذني فخر الائمة وسراج الائمة الغريبان
جاءا ما اسند تعالى احسن الجزاء **باب** **احضروا بين الميت** فادعى ان اباك اخذ مني كذا دينارا
واشار الى الابن ولم يذكر اسم الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح وشترط
ذكر اسمه ونسبه قال والمصلحة في المحيط قال رحمه الله قد طلبة في المحيط فوجدتها فيه بعد
شرح ادعى عليه وذكر ان هذا المحذور كان ملكا كجنته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذكر
المشترى باعها مني وسلم اليها اليوم ملكي بهذا السبب وفي يدك بغير حق واقام البينة يصح
هذه الدعوى والبينة وله ان يخلف بهذه الدعوى ان لم يكن له بينه وكذا في بيع وصحة الصغير
ويصح دعوى المحذور اذا ذكر المالك والمحل والموضع والمحل **باب** **ادعى كذا اثنا من الحنا**
ولم يبين نوعه وصفته وكذا اذا ورثها وبين نوعه وصفته واقام عليها البينة فللقاضي
ان يقضي بالذي بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الدعوى في الحنا بسبب الجهل له فلا يتقضى

او زوجها ثم وجد ثوبا على البيتوته في الصخرة يسمع **ح** قبله فهل اوصى لفلان شيئا فقال
لا ثم ادعى الوصيه وان كان قوله لا قبل موت الموصي يسمع والا فلا قلت والقيا س على
المختلفه والمكاتب ادعى الاعتاق السابق يقتضي ان يسمع مطلقا **ح** كن ورثه افتسموا
ارضنا وريوثها ثم ادعى احد لم انه كان ملك جده لابنه عمليكا شرعيا ومات ابو له عنه فالان
ملك الملقى ولم يكن غلاما وقت العتقه به لا يسمع **ظ** ادعى على سوكه دينا فصدقه الوارث ثم
ادعى ان مورثه كان قد قضاه لا يسمع بعد اقراره بوجوب المال في التركة قبل وكذا الكفيل اذا اقر
بوجوب المال بسبب كفالته ثم ادعى ان الاصل قضاه لا يسمع قال استاذنا بحملهم وصوتهم
بناء على ما ترك **كص** ادعى عليه محمدا بسبب الشرائع ثم رآه في يد غيره فادعاه عليه ملكا
مطلقا لا يسمع **ح** خير الوبري **ع** ادعى جاربه في يد ابنه انه اقرت له بها انه قد
لما بالبيتة ثم جاء وادعى ملكا مطلقا لا يصير منافقنا **ت** عن لا يسمع **ظ** يسمع وهو الاصول
قال استاذنا رحمه الله وهو الاصول لانه يدعى الملك المطلق في الحالين قال سمعت شيخ الاسلام
علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بماله في صك ويشهد عليه ثم يدعى
ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ويحكي في ان اقام عليه ذلك بيده يقبل بيته وان كان
منافقا لانا يعلم انه مضطر الى هذا الاقرار **ف** باع محمدا العشرة وكتب الصك واشهد على
نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على انه المشتري اقرانه بقبض الثمن واما بينه يسمع قال
استاذنا رحمه الله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصح وجها له لكن الوجه الصحيح انه وان كان
ساقضا الا انه لما ادعى اقرار المشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وابتينه والثالث بالبيتة
كالسما ما ولو غاينا اقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن يسمع دعوى البايع ولا يكون التناقض
ما نعا وقد قضى **ط** بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى بقاء
شيء من الثمن حيث لا يسمع لعدم التصديق وغيره **ف** بلكا **م** اشتري ثوبا من اخ من ارضه ثم ادعى
هالا يسمع **ش** مات عن زوجة واولاد عن زوجها اخري فانكر الاولاد زوجيتها اصلا وقالوا
لما كانت زوجة ابنا فقط فاقامت بيته بالنكاح والمهر ثم ادعى الاولاد انها كانت مطلقة لا يسمع
وكذا دعوى البراة لا يسمع **ط** في نحو هذا اختلافا ومشايخ **ح** ادعى عليه مالا لحكم الكفالة فقال ما

برهانا

اصلا ثم ادعى عليه فادعى ان الاصل اذاه لا يسمع منه لانه انما يسمع على اعتبار كونه
ولا في غير فضولي فتضمني وعوى الاصل ان مقام الخصومة الاقرار بالكفالة وانما انكره
في الابتداء فهو منافق **ظ** ادعى على زيد صنيعه ثم ادعى اخر عليه ملكا صنيعه واقام بينه
وقضى له القاضيه فقبل الاول فلا يستحقها فلان مقال رخصيت بحكم الحاكم يسمع واعواه على
المستحق **ب** ادعى على امراة نكاحا فانكرته وابوها ابجنا ثم ماتت فادعى عليه الاب نصيبها
من المهر الذي اقر به لا يسمع قال رحمه الله وهذا بخلاف ما ذكره **م** في رجل ادعى انه تزوج هذه
للزوجة فانكرت ثم ماتت وادعت الميراث والزوجه فلم بالميراث وكذا على عكسه ولو ادعت
على زوجها انه طلقها ثلثا فانكرت ثم ماتت وطلبت ميراثها منه لم اوثرها **ط** عن محمدات
صدقته قبل ان يموت ورثته والا فلا **ع** ادعى عليه شيئا فامره القاضي بالمصالحة
فقال لا ارضى بهذه المصالحة وسوكه اصلا فهو استقاط لما يدعيه **ع** ادعى ان تركه اصلا
فهو ابراد وعنه لو قال سوكه وعوى على فلان وفوضت امرى الى الآخر لا يسمع بعد **ح** لو قال
للمدعى عليه 2 كاشيخ في استاذ عوى عليك باطل فلم يجز في الغد لا يبطل دعواه **ع**
اعتق منه واقربى نكاحا جها بمهر كذا فقالت ما لا اعلم به ثم ادعت التزوج والارث والمهر يسمع
ب اسان قسما بركة ايها ما ثم قال احدهما بعد القسمه اين فلان جبر يدري نام كرده بوز واقام
بينه يسمع ان ادعى ان اتي وضعه باسعى حال صغيري فادعاه مطلقا لا يسمع **ق** ادعت
مهر المثل ولم يثبت حتى ادعت المشتري وهو مثله او اقل منه يسمع **ب** كتب شهادة في صك ببيع
ثم صار متولى المسجد فادعاه للمسجد لا يسمع ان كانت كنت في فصل ان الكايع باع ملكه قال رحمه
فوف بهذا ان اقوال الانسان يكون العين ملكا للمدعى عليه كما يبيع دعواه لنفسه فكذا
يبيع دعواه لغيره وعلى هذا اقرار الوكيل بالخصومه كما يبيع الدعوى لموكله اذا اقر بعد التوكيل
يمنعه اذا اقر قبل التوكيل اشار اليه **ح** في الفقهاء **ب** الجارية رجل مات فقالت امراة لابن
اميت كنت امراة ابيك محمدا في يوم موته وطلبت المهر والميراث فانكر الابن وقال اسم ابي لم
يكن محمدا وانما كان عمر ثم جاءت فادعت انها امراة ابيك عمر في يوم موته وادعت المهر يسمع
دعواها وليس يتناقض لجواز ان يكون له اسمان **ش** يسمع اذا وقع المدعى في ضمن مال الاجارة

مكفلة

من المستاجر ثم ادعى هذا الكفيل هذه الدار **يسمع ط** ولو استاجر دارا او عبدا لا يسمع
دعواه فيها **قن** ادعى عليه ان مورثا وصي في ثلث المال وصدقة الوارث ثم ادعى كل المال
بحكم الوارث منه وعجز من اثبات الوارث فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال
بحكم الوصية التي صدقتوني فيها يسمع وهذا القدر لا يكون ناقضا **بم** لا يصح بعد دعوى
ح من ادعى بيع دار فله ان تدعى بثلثها ومن ادعى نصفها فله ان يدعى بثلثها وهو اختيار
بم وقال **شعر** لا يسمع **ف** ادعى على امراة دارا واستحقها وزوجها ساكت لم يدع فيها الا
عنان ثم ادعاهاملكا لنفسه يسمع **ح** الوصي باع ثم ادعى انه باع بغيره فاحس يسمع واقدمه
على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا استوى الوقف اذا اجر الوقف ثم ادعى انه اجر باقل من اجر المثل
وكل من باع ثم ادعى فساد يسمع وتناقضه هذا لا يمنع دعواه قال رحمه الله فعلى هذا احتج
الى بقرب بينه وبينه في الجامع الصغير انه اذا باع عبدا بغيره ثم زعم البائع او المشتري انه باع
بغيره او المالك لا يسمع **بم** انكر المودع الوديعه فان تحللا لا يدع اصلا ثم اقام بينه على الرد
لا يقبل وان انكر الوديعه يقبل **ح** امراة صاحبة مع انسان من مهرها على شئ هلنوف ثم ابرأت
ثم ردت بدل العمل بخيار الردة ثم ادعت المهر بوجههم لا يسمع ودعواه ولا يقبلها الصلح وعلام
صحة الابراء الا ولايته اخذ مثل المهر لو ظفرت بحسن حقها خفيه وبانه لا قضا قبل له لو ماتت
هل يتمكن وارثها من الدعوى فقال لا لانه قائم مقامها فايمنع صحة دعواها يمنع صحة دعوى
كافور المورث يمنع دعوى الوارث ثم اجاب **ح** حوة اخري عند الصدوق هناك الدين المكي وحكي
انه حين قدم **بم** خوارزمي عن هذه المسئلة فقال لا يتمكن من الدعوى فقبل له ابن تظهر فاندته
فقال اذا ظفرت بحسن حقها لمها ان ياخذ بانه وكان في الجامع بخصم المقيتين كما البذل الظاهر
وعلا التامى وغيره ما فقالوا يتمكن من الدعوى قال **ح** فاوردت عليهم من باع شئ ثم ادعى انه ملكه
فساد البيع بسبب انه كان باعه قبل هذا البيع من زيد ثم اشتواه منه فهو الآن ملكه ايسمع دعواه
فقالوا جيبا يسمع الى ان يوجد الرواية فيه بخلافه قال **بم** ثم وجدت الرواية في جميع العلوم انه
لا يصح الدعوى في مسئلة البيع قال رحمه الله وقد بلغني من بعض ائمة زماننا حيلة حسنة اساء دعواها
بعد الابراء وفي ان يقول في الابراء ان كان في عليك مهر فقد ابرأتك اوقالت حق فدعواها لا يكون ناقضا

فيسمع وفي مسجلات **كسر** وتقال لها الزوج بعد الابراء فولى ان ادعت هذا المهر فدعوى
باطلة عن صاحبة اباك بثوب ملغوف عنه فقالت ذلك ثم رأت الثوب ودرته يصح دعواها
المهر لانها لما قالت دعوى باطلة عن المهر الذي ابرأت عنه ولا مهر للحال فلا يصح البراءة فلا
يصح قولها دعوى باطلة عن ذلك المهر وهذا المهر في حكم مهر جديد فلم يثبتا وله قولها
قال رحمه الله فهذا يدل على انها لا يمكن من دعواها في الابراء مطلقا كما حكيت عن ائمة الجامع
وهكذا رابت جواب الاخوين زين الائمة وبرهان الائمة التراجعتين **ح** ولو قال لا تعلق
لي على فلان فهو كقول لا حق لي قبله فثبتنا والديون والاعيان ولو قال لا حق لي عليه يثبتنا وال
الديون وفن الاعيان ولو قال لا حق لي عليه يثبتنا والديون وفن الاعيان **كب** اقراة لا
دعوى له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه حكم الوكالة لغیر يسمع وفي مسجلة
كسر برواية هشام عن محمد رحمه الله اذا قال لا حق لي في هذه الدار ولا دعوى ولا طلبه ثم زعم
انه وكيل رجل في دعواها قبل ذلك منه وهكذا **شيب** قال رحمه الله وما حكم **ح** عن مسجلات
كسر انه ذكر في **شيب** انه لا يسمع لغیره فهو سهو وقرره غايه التقدير **ح** ادعى على زيد
عشرة دنانير مطلقة او بسبب ثم اقر لزيد عليه عشرة دنانير لا يسمع ودعوى العشرة بعده
منه وعنه دفع الى غيره امانه سلفها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاه
فدفع الدافع حجة للرسول ان لا دعوى له عليه ثم ادعى الا انه عليه فقال الرسول في الدفع
انك اقورت بان لا دعوى لك على لا يسمع هذا الدفع وقوله لا دعوى لي عليه تبصر في المسايير
المعليقات قال وعلى هذا اذا ادعى عليه دفاوى بعينه ثم صاحبه واقران لا دعوى له عليه **ح** ادعى
دعوى اخرى يسمع وينصرف للاقرار الى ما ادعى ولا لا غير اليه اذا غم فقال آية دعوى كانت محسنة
لا يسمع انه دعوى كانت واجناسها **ط** **شيب** ادعى عينا في يد انسان فقال انه لم يمساله
القاضي البينه فاقام بينه انه ملك فلان وانا وكيله بالخصومة يصح ويقبل بخلافه لو قال
ملك لي ثم قال انه ملك فلان لا يسمع **ح** ثلاثة ادعوا على زيد ادا فقال قد اشتريتها
منكم فطوب بالبينه فقال في الدفع اشتريتها من وصيكم كمال صغيركم لا يسمع منه هذا الدفع
وعنه باع ارضا وسلمها الى المشتري ونصرفها لزيد وزعم ان بناء وجاره ساكت ثم الآن يدعى

انما ملكه لا يسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وساكنا وقت التصرف
 قبله فلم يتصرف بالثمن ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا يستطاع دعوى
 الطار من بعد القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيها اذا باع وسلم وولد او زوجته حاضرا
 ساكنة حيث يستطاع بهذا القدر **عواها** ادعى على زيد انه دفع اليه كذا دينارا ليدفعها
 الي غيره فلان فجد زيد فحلف ثم ادعى هذا المدعى في ذلك المال على غيره وقال انها دفعت له كذا دينارا
 الي غيره وزعم ان دعواه على زيد كان خطأ وقتنا لا يسمع دعواه على غيره ولتناقض **ط**
 لو اقربا رضى انسان وفيها ربيع دخل الزوج فيه من ذكر زاده والروضة فقال وان اقام المقتدر
 بينه ان الزرع لم يقبل قال وحمله فلم يكن اقراره بالزرع ما نفع من قبول يسمه عليه
 لما كان اقراره بذلك سعا وضما لا قراره بالارض ويجوز من هذه المسائل كثير من المسائل
عك لو قال ليس لي معه امر بشرقي يساء عنه دينه وعن دعواه في العين **عك** حرم اقربا بالدار
 النفا يد فلان ملك زيد ثم ادعى لنفسه لا يسمع وقال غيره لا يسمع الا اذا ادعى بملكي الملك
 من دينه وقد مر من **عك** خلا في هذا **عس** اقراره لاحق له بمحله وحدودها ثم ادعى انها وقف
 على وعلى اولاد في فيه اختلاف المتأخرون وعنه لو مات عن ورثة فقتله التركة واهرا
 كل واحد منهم صاحبه عن جميع الدعاوى ثم ادعى احدا لورثته وينا على الميت **يعي** **ط** ادعى
 بعض الورثة وينا التركة بعد تمام التسمية صح وله ان ينقض التسمية فعليه ادعى عينا
 من اعيان التركة انه اشتراه من الميت او ورثة الميت وسلم اليه لا يسمع بهذا التسمية **عك**
 دفع بعضا من التركة للغير ثم قال كان المورث اقربى بذلك العين وما كنت علمت ذلك لا
 يسمع منه **وب** يقيم مبلغا ادعى ارضا من تركه اخيه الميت موروثه من والدها ثم ادعى انها
 ملكا على الخوص لظهوره له ذلك لاقرار صدر من اخيه المتوفى انها له يقيم ولا نافي بينها
عك سالت هي زوجها الطلاق بشرط ابرأها اياه ثم ادعت انه كان طلقها ثلاثا لا يسمع
 ولا يقبل بينتها لذلك ولو قالت ما علمت وقوع الثلاث لم تصدق قال استاذنا رحمه الله وفيها
 كله نظور من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكن في امر يجوز فيه الخفاء ومن حيث الرواية ايضا
 فتد كوفي **ط** عن ابى يوسف رجل مات فقامت امراته وولده الميراث وهم كبار واقروا انها زوجه

الميت ثم اقاموا بينه ان زوجها كان طلقها ثلاثا صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من
 الميراث وكذلك قال ابو حنيفة وابى يوسف في امارة اختلعت من زوجها بما لم يتم اقامت بينه
 انه طلقها ثلاثا قبل الخلع وكذا الامة المكاتب والعتق والعبد والزوجه والزوجة فانهم يرجعون
 على الاخذ بنا على ما مر من المعنى **عك** امرأة ماتت فطلب زوجها من ورثتها برائته من المهر
 فابوا فاعطى المهر ثم ظهر له بينه ان امراته اسرته في حال الصحة ولم يعلم الزوج بذلك فلم يرجع
 بما اعطى من المهر ويأخذ منه فهذا يشترط ان لا يرجع عليهم قضاء وقد توفي جنس هذا الكلام
 طويل وسبل استاذنا رحمه الله ممن ادعت المهر على زوجها فقال انك اختلعت اني بالمهر وعجز
 عن البينة فاقام بينه على انها ابرأت من المهر فقال ينبغي ان يقبل لان دعوى الخلع بالمهر ليس
 اقرارا بقيام المهر وقت الخلع فان الخلع بالمهر يصح وان كان المهر مؤدرا **عك** امة جاءت بولد
 فقال مولها هو من عبدي هذا وصدقة الامة فلما حات الموت اذعت ان هذا الولد من المولى
 وانها صادت حرمه يسمع لان الدعوى فيها فيه حرمة الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقض
 مانعا وعنه ادعى عليه ان هذه الدار رهننا عندى فلان وهو يملكها وسلمها الى ويغ يملكها
 بغير حق فقال نعم بل رهن عندك ولكن قد استاجرتا من ذلك الفلان قبل الرهن لا يسمع ولو
 قال رهنها فلان عندك يسمع دعوى الاستيجار قبله وعنه قال لا ادعى لي عليك اليوم
 ليس ان يدعى عليه بعد اليوم وبى في جمعه وعنه لو افتقر فلان ورجل وان افتقرت له لا ادعى لها
 عليه فلما ان يدعى عليه نفوذ ذلك نفقة العدة قال رحمه الله وقيل ليس لها ذلك قبل نفقته ان لم
 يبلغ خفا وخسب من نه فكيف له هذين الجوابين فاستبعدوا وقالوا افتقرت بالغداة
 انه لا ادعى لها عليها فلما ان تطلب منه بالنفقة لانها يجب ساعة فساعة في مختصر الكافي
 والافراد من المدعى الذي يديه الشئ به على وجه الفلح لا يمنع من الدعوى اذا بطل الصلح بوجه
 من الوجوه والافراد من الذي هو في يده عند الصلح بوجه رده عليه اذا بطل الصلح بمعنى
 به اذا اقر المدعى ضمن الصلح انه لاحق له في هذا الشئ ثم بطل الصلح بطل اقراره الذي كان
 في ضمنه وله ان يدعى بعرضه في المدعى عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا الشئ للمدعى ثم بطل
 القول فانه يرد ذلك الشئ الى المدعى وفي شرحه كلمات مشوشة **شرح القاضي الصدق**

١٩٠
 ١٦٥
 اسم الزوج في الميراث
 ثم ادعى على زوجها

اسم الميراث في الميراث

قوله بان للواد بالاقرار عند الصلح الاقراره صحتها حتى يبطل بطلانها كالوهمية بالمحكمة
ضمن البيع وهو اختيارنا **استاذنا ح** يعني بان الاقرار وان لم يكن فيه صلح فقد الصلح لكنه بناء
على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى بعد ذلك **فن** ابواه بعد الصلح عن جميع وقاويه وخصوه
خاصة صحيح وان لم يحكم بصحة الصلح **شمس** **السلام محمود واحمد بن سيد** ادعى عليه
حدودا فقال شريته من اكل واجرته فانكر ثم قال اجرت ولكن كنت غيبا بالغ فاقول
قوله وعنهما ادعى عليه حدودا بسبب الشرا من فلانة وهي تملكه فقال ذواليد هو ملكي ارشاه
عن ابي ثم سئل المدعي بمجلس الحكم هل سمعت البكر فلانة هذا المحدث فقال لا لانها كانت علة
عن التسليم لا يسمع القاضي هذه الدعوى **شمس** ادعى عليه اني دفعت الي فلان دراهم وقبضتها
منه ثم ادعى انك قبضتها مني لا تصير منافضا لان ذواليد هو ذو دعوى عنه ادعى عليه مائة غطوبه
عشرة منها عدلت ثم ادعى بمجلس اخر مائة غطوبه وشهد الشهود بذلك وقبيل اذا قال اذنت
بالعدلي العطر في قال رحمة الله فعلى هذا الواقي عليه مائة غطوبه عشرة منها فلوس ثم ادعى بمجلس
القبلي مائة عدليه وشهدك بعيانه عدليه ولم يذكر ان عشرة منها فلوس يسمع ويقبل وهذا
لان لا فرق عرفنا بين الكلامين **شمس** ادعى مائة درهم وقال من بعضي سيم آدم وبعض
عذيف وكو اسان برصد عذيف كواي اذ ان اجاب اكبر بقرار كواي دهند نوعا في
بشونند لو ادعى قبضا وشهدوا على القبض لا يسمع لانه يكون تكديبا لشهوده **شمس** ادعى عليه
دار انها ملكي دهندا من ذلك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها بيدك فعليك
ان يقتضي الدين وتسلم الدار اني فانكروا وشهد الشهود على وفق دعواه ولكن زادوا فيه اليوم
ملكه هذا الادعى وحده وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق يقبل هذه الشهادة لاربا نكارة الرهن منار تايده
بفوقه وكذا لو قال المدعى في يدك بغير حق يسمع كما مر **فاما فيما يتعلق**

بجواب المدعى عليه ثم ادعى عليه عند الحكم فلم يحكم بحقه بل قال واحد من اهل المجلس كره وبرا بريني دعوى
جوزي وادنى ليست فلان المدعى بنا عليه بينه بجواز القاض ان يحكم بهلك البينه ولو كان كان المدعى عليه
ساكتا فاقام بينه روايةان هذا كذلك **شمس** ادعى عليه من موصيه معتقل اللسان والناس عليه
في خصوصيات فانه يكتب جوابه رجلاه **ط** ان علم القاض ان المدعى عليه اخبره بياضه ان يجيب بالاشارة

قوله بان للواد بالاقرار عند الصلح

قوله بان للواد بالاقرار عند الصلح

فان اشار بالاقرار ثم وان اشار بها لانكار عرض عليه اليمين فان اشار بالجوابه كان يمينا وان
بالاياه يكون نكولا فيقضي عليه وان عرقه القاضي اخبره بياضه بان يجيب بالكتابة
وان لم يعرفها وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب وعامل معه كعامله الاخرى وان كان
من كونه اخرى وادعى في القاضى بنصيب عنه وصتيا ويا من المدعى بالخصومة معه اذ لم يكن له
لا باوجود وصيتهما **بام** **دعوى وليه الملك بالنتاج وما في معناه فروع وب**
ادعى بقره كل واحد منهما انها تحت ملكه لكن احدهما منذ سنين وقال الاخر منذ ثلاث سنين
وظهر انها منذ ثلاث سنين فادعاهما الاول ملكا مطلقا واقام بينه عليه لا يسمع دعواه بقدر ذلك **عمل**
ادعى عليه عماره داران اياه بتاها منذ سنين سنة وادعاهما ذواليد كذلك واقام بينهما قال هذا القدر
لا يكفي في الدعوى حتى يقول ما شاي وتركها ميواتا على ولو قال ذلك واقام بينه فبينته ذواليد
اولى قال رحمة الله فعرف به ان بينه ذواليد كما يكون اولى اذا ادعى وليه الملك بالنتاج ونحوه
عنده فكذا اذا ادعاه ذلك عند مورثه **ص** وان اقام الخا رجحان البيته احدهما بالنتاج والآخر
بالملك المطلق فصاحب النتاج اولى **بام** **الدفع والدعوى فروع شمس** ادعى عبدا
ملكه مطلقا فقال ذواليد دفعا قد ادعيتني على مجلس الحكم قبله بسبب فليس يدفع وعنه **فروع**
دفع سموع **حل مثله ط** المدعى عليه ملكا مطلقا وقال للمدعى دفعا انك ادعيتني على قبل
هذا بسبب يكون دفعا قال رحمة الله فقل مثله المحيط فبا ادعى انك ادعيتني في مجلس الحكم ان دفع
ما اجاب به وفي **حل** ما يدل على الاطلاق **فروع** باع ضيعه ابنه البالغ بغير اذنه فادعاهما الابن على
المشترى فقال انك قبضت بعض الثمن فقل اجرت فاقام الابن بينه ان والد قبض جميع الثمن
وقتا البيع لا يكون هذا دفعا وعنه لو قال المدعى عليه هو لا والشهود ادعوا هذا الشيء قبل هذا الادعى
لانقسم واقام عليه لا يكون دفعا **ط** انه حرج وكذا لو اقام بينه ان هذا الشاهد كان يدعى الشكر
فيها **شمس** ادعى عليه شري فاليزه منه فانكر فاقام بينه فقال شريته منه ولكن
عليه يسمع لامكان التوفيق لان الفسخ يجعله كالمعوم **بم** **ق** ادعت الخلع فانكر ففسخ بالفروقه
بابينه فقال خالعهما ولكن تزوجها بسمع وبهذا عرف المدفع المسموع قبل القضاء يسمع بعد القضاء
بم ادعى عليه شري حاره منه فانكر البايع فاقام المدعى بينه فادعى ذواليد انه فسخ البيع معي يسمع

فان

لأن المكارف عداً، النكاح فسخ فلا يكون ساقطاً وقيل له وجد توفيق بان يقول يا بعت
بل باع وكلي ولست فسخت البيع معي ثم هل يشترط ذكر التوفيق قبل الاشتراط وقال **ط** لم يشترط
ط ادعى عليه شرك عبده فأنكروا أقام بينه فقال البايع دفعاً أنك ردته على بالعيب حتى
دعواه ويسمع بينته **شمسي** لو قال المدعى عليه بالضيعة اشتريتها من فلان باذن هذا
المدعى فاقبضته أنا اشتريتها من فلان فقال اشتريتها منه فهو دفع **فع لا عني** **دفعي**
ادعى عليه محدوداً أقام بينه فقال ذاك اليد فعلى اليسر له هذا الدعوى على لأنه كان مدعيه
على زيد بسبب ولأن تدعيه على مطلقاً لا يسمع هذا الدفع وفي **ط** يسمع وقد قرئ **عج**
خلافه **ط** لو قال عند غيرنا قاضي هذا العين ملكي بسبب الشوا من فلان وقال بسبب الأثر
منه ثم ادعاهما عند الحاكم ملكاً مطلقاً لا يسمع دعواه إذا ثبت ذلك عنده وهذا إذا كان ادعى
الشوا من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم أبيه أو جده وما أشبهه من أصحاب التقرير إذا
إذا قال اشتريته من رجل لا يعرفه أو من رجل أو من محمد فلم يزده عليه ثم ادعاه عند القاضي ملكاً
مطلقاً يسمع وإن ثبت ذلك عنده قال رحمه الله يعرف بهذا أن الصواب خلاف ما أجابوا به
والصواب أن ذلك دفع مسموع إذا ذكر نسبياً معلوماً **فع حم** ادعى عليه ضيعة أنها كانت ملكاً
لأمه بحجة الشرافات وورثها المدعى فأنكر ثم ادعى بغير ذلك أنها كانت لأمه ملكاً مطلقاً
وزعم أنها منه يسمع منه تعليل بأن الجهة هي هنا لأنه يدعى في الحالين الأثر منها **ح** ادعى على اخته
بنسبة الميت فقالا برأيتني عن مهرها خالتم صحتها فقال لا بل ليس لك دعوى إلا برأ لا أنك اقترت
بغير مهرها بهذا المهر لسمع منه هذا الدفع وكتب كثير من المفتين منهم القاضي علاء الدين المبروك
أنه دفع الدفع فلا يسمع فأنكر **ح** جوابهم وقال بل هذا دفع مبتدأ لأن دعوى الإبراء ليس بدفع
الدعوى إلا بل هو اقترار بدعواه كما إذا ادعى الأيصال وكما لو ادعى عينا فقال مذهب اليد قد اشتريته
منك فدعى المدعى اقتراره وجرت هذه المباحة بجائز الخراج فيه فلم يجيبه بجواب **فم** لو أقام
الخارج وصاحب اليد بينه بالنتائج فتعنى القاضي لذي اليد ولم يقض حتى قال الخارج لذي اليد
أنك مبطله دعوى النتائج لأنك اقترت أنك بعيت هذه الدابة ثم اشتريتها بسمع هذا الدفع وبينته
لأنه إذا باع ثم اشترى فهذا ملك حادث فجلل دعوى النتائج ونحوه في **ط** ادعى الخارج النتائج فقال

انك مبطل هذه الدعوى لانك اقررت انك لا تدينها من فلان فلان فلهذا دفع الدعوى المدعى
في **قبة** باع وابنه ثم تقابلا او دعى عليه ببيع غير قضاء ثم ادعى رجل اخر عليه انها
ملكه نتجت عنه وملكه وادعى ذواليد النتاج ايضا لا يسمع منه لان الاقالة بيع جديد
وتخلل البيع يبطل دعوى النتاج **قبة** اشترى ثوبا وقبضه فادعى عليه رجل انه ثوبه تسرق
منه واقام بينه فقال المشتري هذا الثوب نتجت عند البائع واقام بينه يسمع **شتر** ادعى عليه
حمار واقام بينه ثم ذواليد اقام بينه ان هذا الحمار نتج بملكه باع باع فلان بن فلان واتم
دعواه فهذا دفع اذا ذكر الثمن او ذكر قبضه **قبة** الوصي ادعى عتقا والصغير فقال
ذواليد باعها بنى وصي القاضى له قبلك بشئ مثل حاجته الى قضاء الدين فقال الوصي نعم
ولكن وقع البيع باطلا لانه باع بغير فاحش وترك الميعة منفولا بنى بالدين فلم يكن بيع العقار
محتاجا اليه واقام بينه يسمع **بم** ادعى عليه عشرة دنانير فقال دعيها انك اقررت كه مرادين
مؤتمرا عليه جبر خواستني شئيت فهذا ليس بدفع لاحتمال انه كان دينا مؤجلا فلم يكن
له المطالبة قبل **الحمل** ادعى عليه فقال كنت وقت الاقرار مصر وعادوا بان تاريخ بيماروى
ظاهريه است يصح هذا الدفع **بم** ادعى عليه ايضا فقال دعيها انك مبطل فدعواكل لان ادعت
على فلان ثمن هذه الارض يسمع **قبة** ادعى عينا واقام بينه فقال ذواليد ان احد شاهديك
قد استأمره اني واقام بينه لا يقبل **شتر** استأمر الشئ ثم شهد بغيره عليه تقبل **شتر**
اقام بينه انه غصب حماري وهلك في يده فقال ذواليد دهبت حماره ولكن باجارتك واقام
بينه يسمع ويقبل **خ** ادعى على اخت الميت دين على الميت فقالت لست بورثه فان للميت
ابنا يحسب لا يدفع عنها الفضيعة بغير بينه **شخ** البيعة القايمة للذي المهد على اقرا والمدعى على
انه لاحق في فيه وانما هي لفلان دفع مسموع **ط** عترة يد رجل ليس له لا يبيع نفية سوا كان
جسدا منازع او لم يكن حتى لو ادعاه خارج وادعاه ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على روايه كتاب
الدعوى وعلى روايه الجامع اذا كان هناك منازع يصح بينه وليس له ان يدعيه بعد ذلك لنفسه
عكرهم وعمره لا يبي ادعى عليه صنعة واقام بينه فقبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقرب نصف
هذه الصنعة لي واقام به وقضى القاضى له بالنصف وسلمه ثم اقام رجل اخر بينه اني اشتريت

جميع هذه الضيعه من المدعى عليه قبل اقراره لكن بثلاثة اشهر فقبل القضا له اقام ذواليد
دفعاً بينه عا دلة ان المدعى عليه اقر قبل شرائك بسبعة اشهر انه لا حق في هذه الضيعه فتقضي
القاضي بطلان دعوى المبيع ولا يتطل حكم في النصف الذي حكم به للمدعى ودفعه هذا مسموع قال
الباقري وحيد الويس ليس يدفع لانه يمكن ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يحده الحق
حم ادعى انه اشترى هذه الضيعه من فلان منذ خمس سنين واقام بينه فقال ذواليد انك
الفلان الذي اشترىته لانه اقر قبل شرائك انه لا حق في هذه الضيعه واقام بينه فهذا دفع
عك كما يقولون هو دفع وانا اقول زعماني ليس يدفع لظهور المنفعة في ابواب القضاء وعن
يت ان كان في يده المدعى انه اشتراه من فلان وهو علكه او في يده يتصل البيته ولا يلتفت
الدفع ادعى عليه ضيعه انها ملكه اشترىها من فلان واقام بينه فقال المدعى عليه دفعاً ان الذي
باعها منك اقرا به لا حق في فيها وانما هي لفلان وفي عليه شهود با صبهان فهذا ليس يدفع
حم ادعى عليه ضيعه انما من جدته فلان واقام بينه فقال ذواليد كان خداه ابن غا لم
يعلم حيوته ولا موته ولم بمض مدة حكم موته واقام بينه لا يسمع وهو فوضولي ان اتي ملك الغير
عك لا يسمع **حم** ادعى عليه ضيعه انها ملكه واقام بينه فقال ذواليد ان المدعى اقر قبل ذلك ان هذه
الضيعة كانت ملكا لفلان دفعها الى لاري زعمانجه حاكمين يسمع **عك** حم ليس يدفع لانه ادعى
ملكاً مطلقاً فيجوز ان يملكه بقية ذلك **حم** ادعى عليه ضيعه انها ملكه واقام بينه وقضى القاضي وسلمها
اليه ثم اقام المدعى عليه بينه ثم اقام المدعى عليه بينه ان المدعى اقر قبل هذه الدعوى انها ملك فلان وفي
يدك عن جهة حاكمين فهو دفع واجاب بمثله **عك** سرخو ادعى عليه دار انها ملكه واشهد بالبينه
ثم اقام المدعى عليه بينه ان المدعى باعها من زوجته وباعها هي مني يسمع **ط** ادعى عليه عبد وابسه
بالبينه واقام المدعى بينه انك بعد من فلان الغايب فاعلى عليه اشارات الطابع والزيادات لا يقبل
وذكر الما طفي اجناسه انها يقبل في دفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يبيع تلقى الملك من المشتور فاولي
ان يقبل اذا ادعاه **عك** **حم** اقام المدعى بينه فقال المدعى عليه اني دفعها شرعياً فللقاضي ان يقضي
قامت البيته العا دله ولا يلتفت الى مثل هذه المقالة **حم** يكلفه ان ياتي بالدفع فان ابطا كان له ان
يقضي ويبقى له حق الدفع قال رحمه الله ولم يذكر هذا لابطاء ولعله ما في **ط** صغرو ادعى المدعى عليه الدفع وطلب

منه

من القاضي الاعمال بمجمله الى المجلس الثاني **عك** اقام المدعى بينه وطلب القاضي من المدعى عليه دفعاً
بغيره عند تقضي القاضي يعني لا يؤخر **حم** يقضي والقاضي ظالمه تأخير الحكم **حم** الكوايبسي
تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم **حم** اي يدفع صحيح وقضى القاضي بطلان دعوى ثم اعاد الدعوى
عند قاضي آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم اذا اثبت في كك بالبينه
خ ادعى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والاب يثبت الحال فاقام ذواليد بينه انه
ماث عشر سنين يسمع وقال عمر الحافظ لا يسمع قال رحمه الله والصواب هو بالحافظ فينبغي ان يحفظ
فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت النضاد وهي **ط** في الشهادة والدعوى **حم** ادعى عليه
كذا دينار واقام بينه انما اقر عند ايامه شهرين وسبع وثمانين واربعاء فقال المدعى عليه لم اكد
بخوارزم وقتلته وكتب غائباً ولم يعلم القاضي غيبته وقتلته لا يسمع هذا الدفع **عك** كذلك
انه دفع عند بعض العلماء فللقاضي ان يسمع **ط** كل بينه لا يكون حجة شرعاً فهي في التهاثر منها ما
ذكر ابن سماع عن ابي يوسف شاهدان شهدا على رجل يقرب او فعل فيلزمه لذلك احاق او كتابه
او بيع او قضا او مال او طلاق او عناق في موضع وصفاه اية يوم سمياه واقام المشهود
عليه بينه انه لم يكن في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في ذلك الموضع لم يقبل من البيته على ذلك وكذا
كل بينه قامت عليه ان فلان لم يفعل لم يقرب هذا كله من التهاثر **حم** باع ارضه من رجل ثم باعه
من آخر فاقام الثاني بينه انها كانت رهناً عندي وقت شرائك فكان باطلا فاقام الاول بينه ان
دينك كان مقضياً وقت الشراء لم يسمع **عك** هو دفع فيسمع قال رحمه الله وهو الصواب لان الدين
اذا قضى بفعل البيع وان بقي قبل الرد واليه اشار في مختصر القدر وفيه **صغرو** يسمع المدعى عليه اذا
ادعى غلطاً ودعوى المدعى قبل البيته لا يسمع **حم** ادعى عليه منعوا انه غصبه فعليه دقة ان كان قائماً
في يده او دقة قيمته ان كان هالكا واقام بينه فقال في الدفع انك ادعته عند فلان فهو في يده لا يسمع لان
الغصب يتصور بعد الايلاع قبل له ولم يبيع الغصب بل ادعى عليه انه في يده بغير حق والمثله بحالها
لا يسمع الدفع وليس خصم اثبات بيا غير **شش** ادعى عليه حاراً انه ملكه سرق منه منذ شهرين
واقام بينه واقام ذواليد بينه باعه ان هذا الحار ملكه في يده منذ سنة وجب يزعم انه سرق منه
كان في يده لا يدفع بها بينه المدعى **حم** مثله قبل ادعى عليه امانة في يده واقام بينه واقام ذواليد بينه انك

صله جسام الشهود

منه

هذا هو الحق في دعوى الميراث
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 على دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 على دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة

قلت في طلبها مستبورا اليها لا يدفع الدعوى اذا وقف المدعي **ط** ادعى عليه ما لا معلوما واقام بينة
 المدعى عليه بينة على اقرار المدعى انه استوفى من هذا المال كذا ردها لا يبطل دعواه فيما سوى ذلك لانه لم
 يظهر كذب شهود فانهم غابوا بسبب جوب المال لم يعرفوا الاستيفاء وبعضه فحاشا لهم المشاهدة على
 جميع المال لكن ادعى الف درهم نشهدوا المستوفى على الف وخمسها فقل المدعي كان اصل حتى كذلك الا ان
 استوفيت خمسمائة لا يبطل البينة في قدر الالف كذا هذا **باب** **فيمن يقبض مطلقا**
حقه ثم ينقض عليه خلافه فيصير مكذبا شرعا وما لا يصير مكذبا شرعا باع خلاصه واصطفاها
 واستحق ذلك الثمن فقال البائع للمشتري قبل القضا كانت هذه مائة برك لكن دفعها الى المشتري
 بقبض الثمن فدفعها الى فانكر المشتري فحلف البائع عليه فحلف وقضى عليه بالثمن واخذ منه
 فلما باع ان يرجع على مشتريه بالثمن **لكن الخلفي** **وهذا علا رطامى وبني** ادعى عليه ضيعه فانكر
 واقام بينة واقام المدعى عليه بينة الى اشتريتها من فلان وكنت راضيا بقضيه عليه بالدفع وله
 ان يدعي ذلك الثمن على البائع حكما ان الفاضي جعله راضيا بذلك **بم** شهدوا بالخلع بين الزوجين ومما
 ينكر الخلع وقضى بالحرمة بثبوت المال ضمنا لثبوت الخلع وان شرط الدعوى في المال فقل **باب**
الخصمين يتسارعان ولا بينة لواحد منهما كيف يقضي ومن يكون قوله اولى ان كان لرجلين
 ولدت احدهما جحشا والآخرى بغلا وادعى البغل فهو بينهما والجحش لبيت المال نظيره امتان
 لرجلين ولدت احدهما ذكرا والآخرى اُنثى وادعى الذكر ذكره **ط** امرتين فقال المذكور لهما
 والاشي يتبين بيت المال لكن **بم** ذكر فيه اشكالا **ش** رجل كان يتصرف في غلات امراته ويدفع
 دفعها بالمواجد ثم ماتت فادعى ورثتها انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فحكلك الضمان وقال
 الزوج بل ياذنها فالتول قول الزوج قال له الله وهذا حسن ينبغي ان يحفظ فان السبب الموجب
 للضمان موجودا الا اذا ثبتت اذنها ومع هذا القول لان الظاهر ما شهد له لان الظاهر ان الرجل لا
 مثل هذا التصرف في مال امراته الا باذنها والظاهر ان كل واحد لا بد **باب** **فيمن يكون**
العين في يد من اقام البينة كان في يده لم يقض له ولو اقره واليد انه كان في يده المدعي وقضته
 اليه **باب** **دعوى الرق والحرية** **بم** ادعى الرق عليه فقال انا حر الاصل من ابوين حريين
 واقام بينة ثم ادعى الرق واخرى على ابي المدعي عليه يسمع بالاتفاق في الاعم خلاف **ق** ادعى عليه

في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة

هذا هو الحق في دعوى الميراث
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة

انه مملوكه فقال لنا ملوك فلان الغايب فان اقام بينة مندفع عنه خصوصته والا يقضى بيمينته الملتقى
 ثم ان خصوا الغايب فلا سبيل على العبد حتى يقيم بينته **ط** عبد صغير يد رجل ادعت عليه حرة
 بيمينته انه ولدها ولد على فراش النكاح حرا مملوكا فانكره زعم انه عبد وطلبت منه وكبلا لسمع
 البينة ودعواها ان غاب فوكلاه وعقاب فاقامت البينة على الوكيل قبلت بيمينتها عليه حتى النسيب
 والحوية عليه ان كان لا يعترف عن نفسه وان كان يعبر الصغير عن نفسه يرجع الى تصديقه لاحدهما
باب **الدعوى في الخصومات والبيئات في الهبة** **ق** اقام وارث الواهب بعد
 موته بينة ان الى وهب هذا الشيء له هبة فاسد في اخذ منه يسمع **بم** اختلف الموهوب الوارث
 مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او في المرض فالتول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض
 نافذة وانما ينقض بعد الموت وقد اختلفا فيه فالتول لمن ينكر النقض وهكذا **ق** وقيل القول
 لمن يدعي المرض لانه يكون لزوجم العقد والملك **باب** **الدعوى في الاختلاف في الموات**
بم مات عن زوجة واولاد وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنة وقالت الزوجة بل
 مات اخوك قبل موت ابنة فالتول للمواة **ه** والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
 موت الاقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والتول قول من ينكر **بم** ادعى على واحد من ورثة
 ميتة بناءا لبنته والتركبة نيا اجنبي فالتول عليه ان يطلب تركبة من الاجنبي **ح** مات عن زوجة
 وابن صغير وبنت فباعت ابنا من تركه زوجها وزعمت انه دفعها اليه بغيرها فبلغ الابن
 واقهر نصيبه من الارض على المشتري فقال كانت ملكا لا يكره قبل موته وانكر ان يكون ملكه الى وقت
 الموت لانه دفعها الي زوجته بالمهر لا بطا ليشترى بالبينة بل يوهب بالتسليم لما اقراها كانت
 ملكا لابه الا ثبتت الدفع الصحيح بالمهر **ش** ادعى دار اميراثا من ابيه اوامته ولم يذكر اسم
 المورث ونسبه لا يسمع دعواه ولوقال هذا المخلد وكان ملكا لمات وترك ميراثا له ولم يسم اياه او
 سماه ولم ينسبه الى جده لا يصح دعواه ولو ذكرها لكن الشهود اكتفوا بالاضافة اليه ولم يذكروا
 اسمها قبل **ه** ولوقال المدعى عليه للمدعي اشتريت هذا المخلد من اميرك ولم يذكر اسمها يصح
 اقاربه قال رحمه الله والفوق ان التعريف عند البينة به يحصل بثلاثة اشياء بذكر اسم واسم ابيه
 واسم جده او مكان اسم المخلد صناعته او فخره ونحوه وهما هنا اضافة المقرا الى المعين فاستغنى عن تعريف
 آخر وفي **ح**

هذا هو الحق في دعوى الميراث
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة
 في دعوى الميراث لا بد من اقامة بينة

هذا هو الحق في دعوى الميراث

بالفتوح والبرق والاسلاد ونفسه محمول النسب مع وب مولى قرآنه استاجر
 عبده شهرا العمل لم يكن اقرا العتقه **س** واستاجر منه عبدا ثم ادعى انه عبده لم يقص
 قلت لان الاستجار من الاجناب اقرا بالملك واستجار من نفسه لا يكون اقرا بالحقوة
 لجواز ان يكون مكاتباً وقت الاستجار ثم بالجور يعود الى **الرق وب** تنوع امته بمهر عند
 الشهود لا يكون اقرا بالحقوة وكذا لو قال مولى فوجي **ظلم** اقربعتى عبدا فكذب العبد لا يرد
 الاقرا **ح** بلغ المولى ان عبداً يقول اعتقني مولى فقال ابو شافار وارباع ايو دار ما توبو
 شيافار هذا الكار واستبعاد **م** محمول النسب الذي يذكره الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في
 البلدة التي هو فيها **باب** **فيما يكون اقرا بالبراء والقضا** **شم** طالب رجلين الكليل
 بالمال فقال لم لا يطالب الاصل فقال جنان غنا وداي شغل في دار يام لا يكون اقرا بالبراء
 لانه مختل **ق** **س** يوى الاصيل والكيل جميعا **شم** قيل للداير اوصا حكاى ثانياً قال
 جليد ام كفا قعد معيست فمواقر بالفضا اذ جرى في كرا الدين في كلامهم والافلا **ق** هو تعيد
 لا اقرا **شم** يقول المدين لا قولي عليه اليوم يبراء لانه اقول **ق** **ق** مثله امرأة قالت لزوجها
 مواي ازنو يا نيت باقم فان كانا لمهر موبجلا كما هو عادة بلادنا لا يكون اقرا بالانتهاء والالا
 فهو اقرا به **باب** **الاقرا بماله بده بالملك والولاء اولاه القبض شظت**
 مات المودع فاق المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له غير يوم يدفع المال اليه بخلافه لو اقرا به وكبل
 بقبض المودع لانه مقرب بتمام المودع وعن به يوفى ومحمل حملهم انه يوم ثم رجع محمد **شظ** واختلف
 في الملتقط لو اقرا باللفظ لرجل هل يوم بالدفع وانفقوا المديون انه يوم **ح** لو ادعى الوصاء فصدق
 مودع الميت او غاصبه وصية لا يوم بالدفع وفي غيره خلافه لو قال آخر هذا ابن الميت فكذب للقول
 الاول كان المال للاقل لان المودع اقرا للثاني بعد استحقاقه الاول ولو قال المودع هذا ابن الميت ولم يرد
 عليه فالثاني يتا في به كما يور فان لم يظهر وارث اخر امره بدفع المال اليه وبأخذ منه كفيلا لاحتمال
 وارث آخر قيل هذا على قولهما وعندك حيف لا يأخذ وقيل الخلف فيما اذا قامت بينه يوراثته في الاقرا
 يأخذ كفيلا بالاتفاق **باب** **في تكذيب المقر له المقررة اقرا ثم يعود الى تصديقه والاص**
 لو قال فلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شيء يور المقر ما اقرب له لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق

لا يستحق عليه شيافان اعاد الاقرا بعد ذلك فقال بل لك على الف درهم فقال المقر له اجل لي لياخذ
 بها لانه اقرا آخر وصدة فيه فيلونه وكذا لو كان المقر له جارية او عبداً على هذا ولو انكر المقر الاقرا
 الثاني وادعاه المقر له ان اقام بينه عليه لا يسمع ولو ادعاه عليه لا يلتفت اليه للتناقض بين هذين
 الدعويين وبين تكذيبه الاقرا الاول فله علم القامى بما يرفع التناقض وهو جوع المقر له
 اقرا له قال رحمه الله ينبغي ان يلتفت بين المقر له على المقر بعد ما دة اقرا له على اقرا له ثانياً وهو
 الاشبه بالصواب لانه اذا كان بين الرجلين اخذ واعطاء فادقضى احداهما حق صاحبه فاقرا له لا
 حق له عليه ثم ادانه صاحب الحق ويكتب اقرا له ويشهد عليه ان لا يفيد الاستها فبايدته لانه حينئذ
 لا يسمع منه دعوى الاقرا بعد اقرا السابق لانه لا حق له عليه وانه بعد شنيع **ط** لو قال لا خربتك
 هذه العبد بالف درهم وقال الآخر لم اشتر منك فسكت البايح حتى قال المشرى في المجلس او بعد
 بلى قد اتيتك منك بالف درهم فهو كايوز وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لهما جميعاً فيه حتى اذا
 رجع المنكر الى التصديق قبل ان يثبت في الآخر على انكاره فهو كايوز وكل شيء يكون الحق فيه لواخذ
 مثل الهبة والصدقة والاقرا لا ينفعه اقرا له بعد ذلك **باب** **من ينسب ثم يدعى اللفظ**
في اقرا له فوقه **ع** اقرا له عليه حنطة من سلم عقلاه ثم قال بعد سألتها الفقهاء عن فقاهوا هو فاسد
 فلا يجب على شيء وهو معروف بالجهل لا يستقط عنه الحق بدوى الجمل **باب** **اقرا المريض**
وتبرعائه لهما مهر معروف فاقره مومن موته بازيد منه او زاده مهرها واقرا لها بمهر آخر
 او اقرا لها بمهر بعد الا بر الا يلزم شيء منها ولو كان له امرأة فتزوج اخرى في مرض موته وامرأتين
 في عنقه يصح وان كان مستغنياً باحديهما **س** قالت المريضة ليس على زوجي صداق لا يبرأ عندنا
 وعندنا شافى ببراء **ط** ولو اقرا في المرض بالاستيفاء لا يبرأ **ق** قالت المريضة مومن الموت ليس
 على زوجي حق ولا عليه مهر ولا قليل ولا كثير ليس يورثها ان يطلبوه المهر من الزوج وتصح اقراها بناء
 على مسألة ذكرها في جنائيات عصام لوقال المجروح لم يخرجني فلان ثم مات ليس يورثه المجروح ان يورث
 على الخارج بهذا السب فكذا هذا **ط** لا يصح **م** لا يصح ومنه الخروج على التفصيل ان كان الخارج
 فلا يقبل **ش** في مسألة المجروح انه ليس يورثه ان تدعى او غا الخارج مطلقاً ولم يفصل **ق** **ظلم**
 اقرا مومن موته ان هذه البقرة صداق امراته لا يصح حتى تعين البقرة صداقها وفي مواضع وفتاوى

مهره فمهر
 ١٢٠٠
 (١) مهره
 ١٢٠٠
 (٢) مهره
 ١٢٠٠
 (٣) مهره
 ١٢٠٠
 (٤) مهره
 ١٢٠٠
 (٥) مهره
 ١٢٠٠
 (٦) مهره
 ١٢٠٠
 (٧) مهره
 ١٢٠٠
 (٨) مهره
 ١٢٠٠
 (٩) مهره
 ١٢٠٠
 (١٠) مهره
 ١٢٠٠

حل لا في شجاع اقرا الصبح بعد ان يدليه فلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج
العبد من ثلث المال لان اقرا من متروك من ان يموت الابن او لا فيبطل وبين ان يموت الاب لا فيصح
فصار كالاقرا المبتدأ في المرض قال رحمه الله فهذا كالانصباب من ان المريض اذا اقرا بعين
يد لا يجزي فاما يفتح اقرا من جمع المال اذا لم يكن ملكه اياها فحال مرضه معلوما حتى يمكن
حصول اقرا فلهذا اذا علم ملكه فحال مرضه فاقرا به لا يصح الا من ثلث ماله قال
رحمته وانه حسن من حيث المعنى **فمعت** مريض فانه حال مرضه ليس بشيء في الدنيا
ثم مات فلبعض الورثة ان يحلفوا اذ وجه المتوفى واستتم على انهما لا يعلمان شأن من تركه المتوفى
بطريقته **كتاب الوكالة وهو مشتمل على عشرين بابا**
بابا الفاطمى **القريب** **باب الوكالة** **بم** قال الاجنبية هل اخلعك من ذكرك
فقال تودانى فالتخار ان هذا اذن وتوكيل بالخلع وكذلك البيع والنكاح **ظ** فكون قوله توبه داني
انت اعلم توكيلا بالنكاح عند قول الاجنبى اذ جعل من فلان اختلاف المسامحة **ع** عن ابي جعفر
اذا استاذنت بالخروج فقال لها انت اعلم لا يكون اذنا قال رحمه الله فقيا من هذا ان لا يكون قوله
انت اعلم تودانى توبه داني توكيلا بالتصرف بل اولى ويمكن ان يفريق بين الاذن والتوكيل
لان قوله انت اعلم قد يستعمل خاماوى والظاهر ان الزوج يكره خروجه ففصل الاستئذان فيخل
عليه بخلاف التوكيل لانه يراد به الرضا على رعاية الادب فيه **فمعت** لو وكل محبونا بطلاق
امراته فقبل الوكالة فجنونه ثم افاق فهو على ما كان لان بالافاقه يرد او التمكن من التصرف فلا يرد
ما كان ثابتا ومثله **ظ** في البيع وفي رواية اخرى **باب التوكيل العام ما يملكه وما لا يملك**
شم ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكلني كل شيء جازي امرك على جميع اموري
ولم يرد جوار وامراتي ولا يصير وكيلنا بغير محنت وله ان تزوجه احد من نفسه **ع** وغيره امراة
قالت لامرأة خايس صلاح وساد بياوى واماوى في حواء يا اكاهم مقام افاح ووس اعاس فلما ان
تزوجها من رجل **ع** **معت** قال لتلين خاصواى سعي وما اكره مقام ثم تزوجها بمحضر من الشهود وبني
هذا على وجود العدمه فان لم يسبق ذكر النكاح لم يجز **باب الوكالة في البيع والتملك الوكالة**
في قبض الثمن من مشربة او مشترى وكيله شم وكله ببيع مناعه فباعه ببعاء سله وسلم وقبض الثمن

في قبض الثمن من مشربة او مشترى وكيله شم

وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير ضمانه **فمعت** ذلك الحق الشرع **ع**
وكله ببيع مناعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فباعه بثمان خيرة فله الرد وبقي
كله لو قال الوكيل ابيع اذا قال بعته من رجل لا اعرفه وسلمته ولم اقدر عليه بضمن **ع** لو قال
اعطني ثوبك فاسعه لك فذفع وغبن الثمن فاسكه لنفسه **فمعت** دفعه اليه خمسة وثمانين رقيه
ق انه يبيع بالتعاطي ان علم صاحب الثوب انه اخذ لنفسه **فمعت** دفعه اليه خمسة وثمانين رقيه
كالشعور رقيه وقال له بها فباعها بدنانير وباجه بطريقه فان يبيعها بعرض ثم يشتري بالعرض
الراجه جاز **س** لا ينصرف الى شرك العرض بها قال رحمه الله وهو الصواب في ضمانه فانما يراد به ان
ان يبيعها بقرض فذهب **ع** باعه الوكيل وكل الموكل باستيفاء الثمن يبقى له حق الاستيفاء **شم**
الوكيل ببيع بملك التوكيل يقبض الثمن **ح** لو وكيل ان يرسل بقبض الثمن ويوكل الا الوكيل اذا لم
يكن في عياله ضمن الوكيل الاول الا ان يصل اليه بخلاف الرسول يرسى **ع** ولا يضمن التالى خلافا
كالمودع وقيل لا خلاف انه يضمن **باب الوكالة في الشراء** قال لا يشتري
بعيدك هذا بعد فلان ففعل يصير مشتريا للموكل ويصير الموكل مستقرا لعبد الوكيل قال ينبغي
ان يتم استقراضه بعد العقد والتسليم حتى لو هلك العبد في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل
قيمة العبد **بم** قال لا يرد من قديم زمان حرج يابى ورم ويكس حتى يصح بناء فاعلم
الكتاب دفع الى آخره رابعه وقال اشترتها طعنا فهو على الخطه **ق** **في** الخنزيرة ديارنا متفاوت
من خطه وشعير وكان مجهولا فلا يقع قلت لكن خبز الخطه ما والفا بخصوصا بخوارزم فتصير
اليه كذا الكوفة مسألة الكتاب **شم** التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل في الخصام وغيره
وبعد صحة شري الوكيل كشرى الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة **ع** قال غيره
اشترى هذا العبد ودفع المال اليه فهو توكيل براه له عرفا وان لم يقل لي ابعد هذا المال وليس للمامور
ان يشتريه لنفسه وان زواه لنفسه فهو للموكل **فمعت** امره بان يشتري خارية بعينها بعشرة وداهم
فاشترها فقال الامر اشتريتها بعشرة فقال المامور اشتريتها لنفسى بخمسة عشرة فالقول للوكيل
والبينه بينته **ع** دفع اليه دينار ايشترى له به كذا فاشترىه بعدليات قيمتها دينار او دفع اليه
عدليات فاشترىه بفلوس مثل قيمة العدليات لا يقع اشترى الامر وليس له ان يمسكه ما دفع اليه الامر

في قبض الثمن من مشربة او مشترى وكيله شم

او من السلطان لا يعتد بخلاف قوله من فلان الفسوق ولا يعتد ولا يبيع ببغداد اذ لم يكن
فيه ضرر ولا تحول وكذلك كل واحد على حدة يجوز صفقه بخلاف قوله لا يبيع ما صفقه **باب**
عزل الوكيل وما ينعزل من الوكالة المتحدده وغيره وكيله ببيع عبده فقال لا يبيع
لا ينعزل **ظلم** ينعزل **ظلم** ينعزل قال لو كيله اذا جاء عند فانت محذور قال لا ينبغي بيعه تعلق
القول حتى لا يصير محذورا **فبيع** مع حارس فذهبت المأمورية لسمعه فلم يجد مشتريا فاطله
في اصطبل الموكل لا ينعزل حتى يستلم الى الموكل فاذا سلم اليه انعزل **فعكس** وكذا جلا وقال
كلما عرفت لك يحدد وكذا اذا عزم بحضوره ينعزل ويقول يتخذ وكذا لتك لا يصير وكلا
حتى يقول فوكلتك او فانت وكيلي لان قوله يتخذ وكذا لتك افشاء وليس بتعلق **فبيع** وكلا
عند القول فيها ما جيعا وما ذكره **عكس** احد القولين قال رحمه الله وكان شيخنا **ح** اعتبر العرف
باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء بعينه من الوكيل ببيع العبد
باعه من نفسه لم يجوز لانه اعتاق ولو باعه من ابن العبد وقربه جاز **شعر** ولو باعه من
ابن الامر وابنه او امه او مكانه او عبده تاجر عليه دين جاز والالم يجوز وكذا لو كان الموكل يبيع
العبد فباعه من مولاه وعلى العبد من جاز والالم مودود **في النظم** الوكيل بالبيع يبيع من
احبالة من ثمانية نفرا بعه باله اتفاق عبده الماذون ومكانته وولد الصغير وولد مكاتبه وادبه
عند الحيزه خلافها وهي ولد الكبير وولد ولد الكبير والراه وزوجه وقيل زوجها
ان كانت امه او كيله وقيل ولد ولد الصغير لا يجوز اذا مات ابوه ولم يتروك وصيا بالاتفاق
وقيل مذنبه الماذون **باب** **توكيل الوكيل بشئ** وكله بان يشتري له هذا
العبد فوكل الوكيل فاشترى يقع للوكيل الاول ولو قال له استقر لموكلتي يقع للثاني ولا يصح
توكيله في حق نفسه ولا موكله **فبيع** وكله بان يبيع اي غيره عن الدين فوكل الوكيل فابواه بحضوره
الاول لم يصح **فبيع** وكله يقض دينه فوكل الوكيل به فقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من
عيال الاول لا يرجع الدين على احد ولا يرجع على المديون **فبيع** قال للوكيل ما صنعت من شئ
فهو جاز من بيع او شري او عتق عبدا او طلاق امواته فوكل هذا الوكيل غيره يعتق عند موكله
او طلاق امراته ففعل لا ينفذ لان هذا ما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء

منه

فانه لا يحلف بما افتاح غيره مقامه **باب الوكاله في قضاء الدين وقبضه**
والتاجيل الوكيل يقض الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه
ضمن وكان منهوعا **فبيع** بعض الورثه وكل انسان ليستوفي نصيبه من ديون مولاه على اياها
ولا يعلم الموكل الوكيل بعض من عليه الديون يرضى اتي به بعد التامل والمباحثه الكبيره ولو قال
الدين لمديونه كره اياها يفيها لكرها بها سراح وما يري رضى هذبح او قال من حاك بعلامه
كذا او من احد من اصبعك او قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لا يفتح هذا التوكيل لانه للمجهول
حتى لو جاز انسان بالقبالة او بتلك العبد للمديون وادى الدين لا يخرج عن العهد اذ لم يكن
امر انسان بعينه بالقبض **فبيع** التوكيل بالتاجيل في الثمن مطلقا اجله شهر او سنة او سنين
يجوز عند الحينه وعند ما ينصرف الى المتعارف ولو وكله بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون
فوكله ببيع سلقه وايفارثه اجد بالدين فباعها واخذ الثمن وهلك يملك من مال المديون لا يحاله
ان يكون قايضا ومقتضيا **صل** الواحد لا يصح ان يكون للمطلوب والطالب كيلة القضاء
والاقتضاء **فبيع** المديون وفي المال الحاضر يقضي عنه دينه ليس له ان يأخذه منه **باب** **فنا**
يتعلق بالتوكيل بالاتفاق ونحوه شتم زوجان وفعل بينهما فوقع فظا لفته بفقده ولله الصغير
مخافة ان يذهب فوكل رجلا انه ان لم يحضره ان الى عشر ايام ان يستقرض عليه وينفق على ولدك
فالوكيل بالاستقراض لا يفتح ولكن لو اتفق على ولدك يرجع على الامر ولو قال لغيره ان ادس
او اقض ديني او اتفق على اهل او ثبنا داري ففعل يرجع على الامر وان لم يشترط الرجوع وهو
شعر لا يرجع ما لم يشترط الرجوع **عكس** قال لا جاز في هذا الوجه دينا فادفع
بحضرة لا يرجع على الامر الا اذا كان بين الامر والمأمور اخذ واعطا **فبيع** قال لجاره اخن ودين
مع ولدك تاخرجه خرج كني من جفته خوذ بدينهم ففعل واخذ منبا فله ان يرجع على الامه كحضرة
ان كان ابنه صغيرا وان كان بالغ لا يرجع الا ان يقول الاب على ان حنا من **فبيع** وكله وكاله
غامة على ان يقوم بلمره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا بالاتفاق بل اطلق ثم مات
الموكل فظا لفته الورثه بستان ما اتفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيها قال وان اتموه خلنوه
وليس عليه بيان جهات الاتفاق **عكس** ان اراد الخروج عن الضمان فانقول قوله وان اراد الرجوع فلا يند

منه

سط وفي جامع البردوي لو خصم الابحوى على الصبي فاقولا يخرج عن الخصومة ولكن يقيم البينة عليه مع اقاربه خلاف الوصي وامين القاضي فانها يخرجان عن الخصومة بالاقوال **ش** لا يقبل من الوكيل بالخصومة بینه على كالتة من غير خصم حارح لوقضي عليها صحت لانه قضاء في المختلف **باب الوكيل ينقل المراه قبحه** وكله سقل امراه من جارا الى فتك فظا لهما الوكيل به فقالت زوجي نادفع الى الشرط من المهر فلي منع نفسي منه فاقام الوكيل بینه على دفع المهر اليها يقبل **باب اقزار الوكيل واختلافها قوب** لوقال الوكيل بعثت ما امرتني ببيعه بكذا يقبل قوله قبل العزل **ط** دفع عبد اليه امراه ببيعه ثم وجد في يده رجل فقال الوكيل بعته وصنقه والهد وكذاهما الموطر فلان ياخذ العبد ولا يصدق على وكيله التضمن اذا هلك العبد بعد في يده **وف كتاب العلل** وكله يعتق عبد بعينه فقال الوكيل اعتقته وقد وكله قبل اسرافه لا يصدق من غير بینه ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العتق فانه يصدق قال حماد والفوف مشكل **باب مسائل متفرقة التوكيل** بالاستقراض لا يصح والتوكيل يقض القرض يصح بان يقول الرجل اقرضني ثم يوكل رجلا يقضه صح **بم قبح** وكله بان يواجر واره ثم اجرها الموكل بنفسه ثم الغشخت الاجارة يعود على كالتة **والله** لم بلغ المستبضع موت المبيع وهو الطريق فقد اشترا فنيقا بمال البضاعة لم يسل ان يتقوى على الدقيق من بعده مال البضاعة الا بما من القاضي **فم عك** الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بفبي فاحش **كتاب الكفالة وهو تشتمل على ثمانية ابواب** ما يكون كفالة **خ** قال لا خير كفيل عني بما عني من الدين فقال فليكن وكنت القفالة تكفلت لفلان من فلان بهذا القفلة هذه القفالة ولم يتلفظ بها ليس للداين ان يطالبه بها ولا يصح هذه الكفالة وان قبل الدايين لفظ ولو اشهد على نفسه الصورة الاولى لا يصح ايضا **ن** كتبه الكفالة لفظ بعد طلب الدايين كفالة كفالة وان لم يتلفظ بها **وافي العلان** قولنا ناه عهد ما على فلان كفالة **ط** من **بم** انجي تواب فلان انت من يدلم فهذا عهد له كفالة مالم يتلفظ بلفظ بدل على الالتزام كوكفلت ضمانت على والى **بم** وكذا لو قال فردا اين مال يتوسليم كتم فهو كفيل **ح** قال للداين كلما تريد مد يديك دعهدي وستة سياتمام فهو وعد لا كفالة لك لال اذا قال مالك عليه فانا ادفعه اليك **ح** انا عهد ما لك فلان

وقبل الدايين لم يصير كفيلة لانه قد بقي به انه ما خذ من المديون وكلفه الى الدايين فعنه لوقال اي يدي كفالة دار تجار بانام ما ما في قبوله كين فليس بكفالة قيل البه العرف كفالة فانك والعرف **ح** **وغيره** لوقال الدايين لا في المديون الذهب الذي لي على اخيك الزم قبل كين فقال قبول كودم لا يلزمه شيء **بام** **احل الكفيل في شيء** الدايين يطالب المديون بالكفيل قبل حلول الاجل ليس له ذلك قال حماد وهو الظاهر وفي رواية **م** له ذلك **فم عك** له دين من اجل الى شهر وثبت عند القاضي ان المديون يذهب منه الى عبده ويطلب الدايين كفيلة بالدين يقضيه اذا حل الاجل فان عرف المديون بالتسوية والمطل المطل ما خذ منه كفلا ولا فلا وهكذا **ح** **بم** ليس اخذ الكفيل مطلقا **بك** وليس للمدعي ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله في عليه دعوى قبل بيان الدعوى **بام** **تعليق الكفالة بالمال شرط** عدم تسليم نفسه وتعليق الكفالة سائر الشروط ونحوه **فم** قال الطالب ان لم اسلم اليك النفس غدا فعلى المال فالكفيل بالاصيل وتوارى المكفول له لا يبرأ **ق** قال الدايين اعلم لك شهما بهذا الدين فطلبته الدايين كفيلة وقال ابو المديون اكره ان اكره ان يكون من ضمان كودم اين بكه دينار لا وقبل الدايين ضمانه في المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلة لانه شرط متعارف **ط** **تعليق** الكفالة بشرط متعارف صحيح ويعبر ولا يفتح واطلق التلذد في مخفصه ويجوز تعليق الكفالة بالشروط قال الا قطع في شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او لامكان الاستيفاء جاز تعليقها به كقوله اذا استحق المبيع او قدم زيد لان الاستحقاق للوجوب وقدم زيد فليس له الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان قبلت يرح او جاء المطر انما يجوز تعليق الكفالة بسبب وجوب الحق فاما حظر الداد وقدم زيد من اسباب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال حماد الا ان الاصح ما ذكره انه يصح بقدم زيد وقد تضمنه في كفاه النفا **بم** **قبح** له على رجل ان يدين وعند رهن فقال رجل اخر للمدعي من موجه وقت اين رهن بنودك من ارك اين مال لا ضمان كودم لا يصح لانه شرط غير متعارف **فم** **ل** الدايين من المديون اكره ان يدين ايدم اين دينار بعودهم لا يصح **بم** **بم** يصح **قبح** **بم** له على آخر عشرة وظا ليه فقال رجل من ضمان كودم ويند فتم كباغ وي فوشم واين مال بعودهم او قال له بذهنم كباين مال ان تتركه وي وهم لا يصح كفالة ولو اضافها الى بيع ماله يصح

حتى لو باعه يلزمه ذلك القدر وحسره على بيعه **خ** قال للابن ان لم يرد فلان مالك عليه الى ستة اشهر فان اصاب من له يفتح التعليق لانه شرط عقار في نص عليه **ط** **ف** **ظ** كفل بنفسه وقال لا تجوز عن تسليمه الى ثلاثة ايام فعلى المال ثم جنس حتى او غير حتى او مرض مرضا بتعدد احضاره به يلزمه المال يعني بعد الثلاث **ح** قال ما غصبك فلان فان اصاب من يشترط القبول في الحال وعنه استقرضا فامتنع فقال جل اقروضه واقرضته فان اصاب من فاقرضه في الحال ولم يقبل ضمانه صريحا طمخ الضمان **ح** كفل بنفسه رجل على ان يسلمه الى المكور متى طاله منه ثم سلمه اليه قبل ان يطالبه به ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طاله به يذكرو للمالك لا للتعليق فقد سلم في حال كونه كفيلا فيبرأ **س** **ما يصح من الضمان والكفالة ومن يصح كفالته وما يصح سطره** بنى في ملكه حائما وقال الجار ان خربت والرك مما صنعت فعلى ضمان ذلك واجاز الجار فخربت الدار قبل ان يرجع لانه ضمان ماليين بواجب فلم يفتح **ق** اشتوى الوكيل يا شرافط البنايع الموكل بالثمن فكفل به رجل لم يصح **م** الكفالة بالدين على رواية القدر في يصح اشارة الاصل ان كان لهام غطاء الديوان لا يصح ولله فيصح ولو تكفل الموكل بالثمن من الوكيل بالشئ يصح **ق** كفل عن ميت مفلس ثم ظهر له ما نفي بعض الدين صحت الكفالة بقلده **ح** قال لامرأة ابنة ما جئت حية وميتا فنتفك على يفتح **م** لا يفتح حتى يقول فانفق التي حس على ابني فعلى **س** **ط** وكيل يبيع وضمن الثمن لو كله عن المشتري لا يصح لانه يلزم المطالبة بوفاء مال وكذا لو احتال بالثمن على نفسه **ح** وكذا لو باع الوصي والاب ضمن للقاضي والميتيم بعد بلوغه لم يجز بخلاف القاضي وامينه لو باع وضمن للميتيم بعد بلوغه جاز وكذا الوكيل يضمن الثمن او كفل عن المشتري للموكل وكذا الوصي لو استدان في نفقة الميتيم فضمن بخلاف حاصل الدين على الميتيم وكذا وكيل المرأة بالنكاح يوصي المهر من الزوج او احتال به على نفسه او زوجة ابنة الصغير او ابنته الصغير وضمن للمهر صح ولو ضمن عن الصغير المهر في الصفة وادى في الصفة في ليس متبرع فياسا لا يستحسن انا وان ادنى للمرضى وضمن فيه وفات بحبس ذلك من فصيل الابن خلاف الذي يكون **ح** باع عبدا بينهما من رجل صفقة واحدة لا يفتح ضمان احدهما لصاحبه نصيبه ولو كان الوكيل البيع بصفقتين فان سمي كلاما لنصيبه

ثمنا يصح لانه لم يصير ضلما لنفسه قال **فخ** ولو تبرع بالاداء هذه التضاضة فهو عريان
المتبرع انما يتم بالاداء وعند الاداء يصير مستقضا حقة فلتشاركه ففصح **فخ** بجلان لهما على رجل
دين واسان وارثان فكل واحد منهما صاحبه بحصة من الدين لا يفتي ولو تبرع بالاداء وصح لما مر
وكا الوكيل بالبيع اذا تكفل بالشئ من الشئ **فخ** الكفيل بامر الاصيل لانه شئ حكمي فلا يفرق فيه
العلم والجهل كقول الوكيل ضمنا **باب الكفالة بالنفس ثم** سلم الكفيل
بالنفس المكفول عنه الى طالب ليلانه مكان لا يمكنه العصمة وفروقه فان كان التسليم بطليبه يخرج
عن العهدة **ثم** كفل بنفسه في البلد وسلمه الرستاق صح ان كان في تلك القرية حاكم وقال القولا
التاجر في البلد الطاهر ولا يصح قال رحمه الله وجوابها حسن لان اغلب قضاء رسايتهم خوارزم
طامة فلا يقدرون على تحاكمه على وجه العدل فك رسايتهم **فخ** **ثم** كان المكفول في السامع قوم عدا
في الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فامم مجلس بل مروا خرج الى باب آخر فهذا القدر تسليم
فخ على السعدى اذا غاب المكفول عنه فلان ابن يلازم الكفيل حتى يحضر والحيلة في دفعه ان يدعى
الكفيل عليه ان خصمك غاب عينية لا يدرس فيه فهو ضعه فان اقام بينه على ذلك يدفع عنه المضمومة
باب اداء الاصيل الى الكفيل **ثم** سى دفع المدبون الى الكفيل الذين قبل ان يؤف
الكفيل ولم يقبل قضاء ولا بحجة الرسالة فانه يتبع عن القضا لانه الغالب ويستحق عليه ايضا فكان
وقوعه عنه اولى **باب** ما يدفع به البراءة من الكفيل **فخ** طالب الدين الكفيل فقال لما صبر
حتى يحى الاصيل فقال الدين لا يعلق على الاصيل انما يعلق عليك فاجواب انه ليس للدين ان يطالبه
بعد ذلك لكن قبل لا يستقضا حقة المطالبة وهو المختار لان الناس لا يريدون به نفي التعلق اصلا
وانما يريدون نفي التعلق المحسوس الى لا تعلق به العلق المطالبة وعنه قول الطالب 2 واوينا دفا
كا حسن ابراه **فخ** صالح الدين مع الاصيل متى الكفيل بالمال على كفايته ان كان الصالح نجس الدين
والا فلا **فخ** براه الاصيل انما يوجب براه الكفيل اذا كانت بالاداء او بالبراءة فان كانت بالخلف
فلا لان الخلف يقيد براه الخالف **ثم** مات الكفيل بالمال فللدين ان يطالب الدين من ورثته قال
رحمه الله ويفرع عليه اذا كانت الكفالة بمال مؤجل فمات الكفيل قبل الاجل والاصيل وهو **ط** في آخر
الفصل الخامس من الكفالة **كتاب الخوالة ثم** احتال عليه لاجمولا بان قال

ما شاء وعن محمد لا يستحق اقل من درهم وعن أبي يوسف بقاؤه اذا ضاع فعليه قيمته **فم**
حم دفع اليه رهنا ليدفع له ثمانية دنانير فلدفع له ثلاثة ما يده وامتنع عن دفع الباقي فمهر
رهن لهذا القدر **ش** **حم** الموتان يتفرد بنفسه الرهن دون الراهن حتى لو دة وقال
فستحت الرهن ولم يرض الراهن وهلك لا يستقطب شي من الدين **باب في تصرف الراهن**
والمرتهن في الرهن تحت عن ابي يوسف الموتان سكن الدار باذن الراهن بكرة والطلاق
الزواني لا يكره **ح** الاحتياط في الاجتناب عنه **قلت** لما فيه من شبهة ابي يوراد من الشئ
صنيعه يشتمل على اشجار مثمرة واباح له اخذ الثمار في الصيف فاكلها ما يشاء على تلك الاباحة لا شيء
عليه ولا يستقطب من دينه شيء **فب** يجوز ان يسافر بالرهن وان كان له حل وموئله اذا كان
الطريق اهناء عند الحنفية كالودعة وعند محمد ليس له ان يسافر بالرهن وبالودعة ايضا
اذا كان له حل وموئله قال محمد ولو اراد ذلك يوفى القافة حتى يكون هو الذي يامره بذلك **ح**
رهنه عند آخر بعد ما سلمه الى الموتان الاول اخذه بغير اذن الاول وسلم اليه لا يكون رهنا
فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالفقد
دون الرهن **باب** **رهن المستعار** **وملك الغير** استعار شيئا ليوهنه
فوهن خازوله ان يامره بقضاء الدين واسترجاده وكذا اذا رهن شيئا ثم اقرب بالرهن لغيره
لا يصدق قول الموتان يؤمر بقضاء الدين واداه الخلفوه ولو رهن دار غيره فاجار صاحبها
جاز كالو اعارها ابتداء **باب** **الدعاوى والبيئات في الرهن** ردة معينة قيمته
حسبه وقال كذلك قيمته فقال الراهن بل قيمته سليما قيمته عشرة واقاما البيئته فيئنه الراهن
اولي **بم** ولو قال شاهد الرهن لا ادرى بكم رهنه لا يقبل شهادته **ظ** يقبل **ح** اختلاف الرهن
فقال الراهن الرهن غير هذا وقال الموتان بل هذا هو الذي رهنته عندك فالقول للموتان
باب **مسائل متفرقة** **شم** استحق الرهن فليس للموتان ان يطالب المراهن
فاقامه غيره مقامه **ح** باع ملكا لغير وارثين بالثمن شيئا واجارها المالك لا يصح الرهن ورهن
الموهرن يصح وان كان قيمته اكثر من الدين كابداعه ولكن لا يظهر حكمه في حق ساير الغرماء **عت**
عن ابن سلام ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب ففصل ولا يعرف له وارث اذا ايسر بالمتاع

ويصدق بالباقي ثم قال **في ح** وكذا الرهن **ح** ابقى الراهن من دينه من غير ان يوافق موام
ميت والرهن فلتسوية 2 صريح ولا يمكن له حفظها والموتان ان يبيعها باذن القاطن
وتأخذ منها بالدين وهذا حسن صحيح لان للقاطن بيع ما يحاط عليه الفساد من متاع المفتوح
وتمتع مال الراهن من جنس حق الموتان فلا اخذ **ح** وعن طارحة ليل للرهن فاي الات بها ان
يطلب ما اخذ الطارحة عليه **ح** الموتان يتفرد بنفسه الرهن والرهن لا يتفرد له وقد مر **ح**
كتاب المداينة **فم** رتب الدين اخذ من المديون متعه وصلت قيمتها على قدر دينه
ثم قال المديون اجعل في حل ففعل الايبول رتب الدين عنها ان كانت قايمة وان كانت هالكة
يبيراد **س** لا نصف دينار فلدفع المديون دينار وقال نصفه بحتك وبالنصف اخذ منك كذا قال
مضمون عليه النصف بالمقاسمة والنصف حكم القرض لا بمقبوض بعقد فاسد **فم** اخذ من
دينه دينار فوجده زائفا فحمله في الروث لم يوج لیسس الرد **ح** طلب بينه عشرة من المديون
فاعطاه الف من من الخطة ولم سعهما منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فويبيع بالدين
وان كانت قيمتها اقل من الدين فان كان السعريينها معلوما يكون معها بقدر قيمة من الدين
والا فلا يبيع بينهما **شم** **فم** له عليه ثلثة دنانير فاعطاه المديون ثلثمائة من الخطة وقال في ذلك
سار ولم يره حلا عليه ولم يره خلا عليه واخذها ببيع الخطة عن جميع الدين ولو كانت قيمتها دينار
من وقال المديون اردت بقولي في ردي سار عن جميع الدين قال **فم** ينصرف الى بيع الدين وقال
شم ينصرف هذا اللفظ الى الكعادة قال رحمه الله وذكر هشام عن محمد بن خلف قال لو قال الزوج
بعثتك هذه الدار من مهرك فباطل ولو قال مهرك جاز وكذا لو قال بعثتك هذه الدار من مهرك
فهو وكله ولو قال من حقتك فعلى بعضه فاسمه بالمهر ثم قال فهذا يدل على ان الجواب في الخطة كذلك الا
اذا احتج ما ادعيها من الفرق لكن اظن ان القوف شئت **ح** ادعى دين الصبي او المجنون الذي
لا يقبل اليه فاستملكه فعليه الدين ولا يسمع بينته وقوله ان ادعى له الى صاحب الحق وعن محمد اقرب
له في موضع عال لا يعرف المغزله ومات فلم يقله ان كاخذه ويخلف عليه ما علم انه اقرب باطل وعن
محمد بن شعاع شهد شاهدان ان صاحب الحق ابرأ غريمه هذا ليس له ان يجرحه الا اذا شهدوا
عند الحاكم فيما موه الحاكم به **م** عن ابي يوسف قال لا يعلو المدعى ولا يعلم المغزله ولا يعلو ولا

ولا تعامله بينهما لانتبه اخذ الا اذا علم دينا له عليه الا اذا اقر لصغيره بما لم يكن له
 ياخذ وان لم يجوز اصله وقال بخلافه في اليمين لا احتمال له من قربة او وجبة
 بسبب اختلاف شيء لم يعلم المقوله به **ح** ارسل الى صاحب يده رسول لا يعلم عدالة ولا فسقة
 ولا يقدر به ان غلبت على ظنة الوصول اليه **قبح** للمدعيون طلب القباله من الدين بعد التقضاء
 ان كان دفع هو ورق الكاتب **ح** وومات الدين بعد الاستيفاء وبقيت القباله في يده
 فلم يدعون طلبها منهم ان كان سالكا غده ملوكه له فان كانت ملوكه للدين فله طلبه سقر التقضا
 منه او من ورثته اذا لم يدفع القباله ولا يدرى صحة الدعوى القباله من بيان قباله الكاغذ و
 صفتها وبيان مقدار المال المكتوب فيه **ح** مات وعليه دين لا يفي التركة بها وادعت امراته
 مهرها فالقول قولها الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فحقا من الغمارة كما اذا وقع الاختلاف
 بينها وبين الورثة ولم يلتفت الى ما يتجامل من الفرق فمعه فقضى المدعيون الدين الموكل
 قبل الحل او مات فاض من تركته فحواي المتأخرين انه لا ياخذ من المراجحة التي حرر المأجور بينهما
 الا بقدر ما مضى من الايام قيل له التقى به ايضا قال نعم قال ولو اخذ المقرض المقرض والمراجحة
 قبل مضى الاجل فلم يدعون ان يرجع منها بحسنة ما يفي من الايام **ح** كان خطا بالكنيل بالدين
 بعد اخذ من المدعيون الاصيل ويبيعه بالمراسم ساسين حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم
 تبين انه قد اخذ فلا شيء له لان المأجور شاء على قيام الدين ولم يكن **ح** فتعرج بقضاء الدين
 على انسان ثم ابراء الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فالتبرع ان يرجع عليه بما تبرع به **بط**
 من قضي دين غيره بسبب فضاء ارتفاع السبب يعود المقضي به الى ملك القاضى ان فضاه بغير
 اشراره وان قضاه بامره يعود الى ملك المقضي عنه خلافا لما اذا تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها
 قبل الدخول او جات الفرقه من قبلها يعود نصف المهر الفصل الاول وكلمة والثاني الى ملك الزوج **صفر**
 ويعود ذلك الى المتبرع وكذا اذا تبرع بالثمن ثم انسخ البيع يرجع الثمن **قبح** المدعيون دفع المال
 الى آخر المقضي عنه ديه ليس ان يرجع عليه **م** له ان يرجع **ح** استقرض من دينارين فذفع
 اليه ثلاثة يثرون من الدينارين فضاء عتق قبل الوذيت لاشي عليه ولو تبرع بقضاء الدين من
 الميت المفلس لا يستقطبه دينه مستقطبه بملك ذمته ولكن لا يرجع على الدين لان حق المطالبة لم

لم يسطر الدار الآخر **شط** للمدعيون المستقر قبل حلول الاجل قويا لم يفسد الدين منه
 ولكن سافرة الى ان يكمل فيمنعه من السفر حيلة الى ان يوفيه حقه **حت** فقوى دين غيره
 ليكون له ما على المطلوب رضي جاز **ط** بخلافه وقال ولو اعطى الوكيل بالبيع الامور
 الثمن من ماله قضاه على المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا يرجع
 البايع على الامور بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله **حسن** عن محمد الدين ان اسفاده
 على المستوفى اجر التقاد عليه وزنه على الموفى واجرة الوزن عليه ادعى عليه الفاقضاها
 ثم اقر المدعى انه لم يكن عليه فالمقبوض ملك القابض ملكا فاسدا يجب عليه ردها بعينها
 ان كانت قائمة ومثلها ان كان وجهها او قضى بها دين **ح** رقب الدين اذا طفر بحس حقه
 من مال المدعيون على صفة فله اخذ بقبول رضاه ولا ياخذ الجيد بالودي وله اخذ الودي
 بالجيد ولا ياخذ خلافا جنسه كالللام والدنانير وعندنا ان فاض اخذ بقدر قيمته وعين
 اى يكون الودي له اخذ الدنانير باللام وكذا اخذ اللام بالدنانير استحضانا لاقبالا
 ولو اخذ من الغريم غيره ودفع الى الدين قال ابن سلمه ما غاصب والغريم غاصبا الغاصب
 فان ضمن الاخذ لم يصرف قضاها بدينه وان ضمن الغريم صار قضاها وقال نصير بن يحيى
 صار قضاها بدينه والاخذ معين له وبه يفتى ولو غصب جنس حقه من المدعيون فغصبه منه
 الغريم فالمختار هنا هو الدين سلمه والمدعيون اذا فاض اجد مما عليه لم يجبوا الدين على القول
شس كجور خلافا لوفى **اصغر** اعطى المستقر من المقرض ما لا يمتثل الجيد من الودي وياخذ
 منه حقه فملكه في يده هلك من قال القاضى في قولهم جميعا لان الاخذ للتحديد لا لاختصاص **ح**
 دفع المدعيون الى الدين حقه ثم دفعه الدين اليه لينتقل فملك من مال الدين ولو دفع المطلوب
 الى الطالب حقه دينا وقال ينتقم فان لم يرج فردها على ففعل فلم يرج فله الودي استحضانا
 لاقبالا كذا قاله ابو يوسف **ح** والظاهر انه قول الكل بخلافه والبيع عبدا او جارية فوجده المشتري
 بها عيبا فقال البايع اعرضها على البيع فان نفقت والافردتها على فعرضها ليس له ان يردّها
 بذلك العيب **ن** له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذها منهما ثم وجد بعضها بهرجة ولا
 يرد بها لمن هو وليس له رد شيء على احد منهما حتى يرد على خمسة فان كانت البهجة بئسنة فله

في اخذ الدين من مال المدعيون

وهو المستقر والقابض

ان يرد على كل واحد منهما درهمان وان كانت سبعة فدرهمين وان كانت ثمانية فثلاثة
وان كانت تسعة فاربعة وفي العشر يرد على كل واحد منهما خمسة للثقيين **قال الحكمي**
الحكمي وينبغي ان يمنع الرد على قولنا حنيفة لان خلط الدمام خلطا يتعدى قيمتها
استهلاكه عند ثم قال لكن حتى الرد ثابت يتيقن وانما يبطل ان لو كان المردود غير
ناخذ منه وفيه شرك فلا يبطل به الثابت يتيقن **باب ما يتعلق**
بالاجل في القرض وسائر الديون في شرح مختصر القدوري لو كان الاية العنباغي وكل
دين اذا اجله صاحبه صار مؤجلا اية القرض فان تأجيله لا يصح وقال مالك وابن ابي
يلى يصح الاجل في القرض حتى لا يكون المستقرض مطالبا قبل مضيقه واجمعوا ان الاجل
في بدل الصوف وراس مال السلم لا يصح والاجل في قيمه المتلفات يصح عندنا خلافا لغيره
ولو مات المستقرض فاجل القرض وارثه فالظاهر انه لا يفتح **كقصة** قضى القاضي بلزوم
الاجل في القرض بعد ما ثبتت عند معتد افعاله ما ذكره ابن ابي يلى يصح ويلزم الاجل
الحيلة في لزوم القرض ان يحيل المستقرض صاحبه المال على رجل الى سنة او سنتين فيصح
يكون الملاء على الحال عليه الى ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض ولا لو اقرته عليه فان مات
المحال عليه حل ويؤجل من تركته **هـ** التأجيل في القرض باطل الا ان يوصى ان يؤجل في قرضه
على الاباء بن بعد فاته فيجوز من الثلث **شط** وكذا اذا وصى بان يقرض من ماله بعد موته
فلانا الف درهم الى سنة حتى في ثلثه وليس للورثة ان يطالبوه قبل السنة والتأجيل ثلاثة
اضرب بانام او شهر او سنين معلومة وانه صحيح افاقيل المطلوب اذ لا المال حال وتأجيل
الاجل مجهول جهاله متقاربه كالحصاد والديار والحرار والبيوت والمهور جان ونحوها
فيصح التأجيل وان كان البيع بهذه الاجال فاسد لكن التأجيل في الثمن الى هذه الاجال جائز وتأجيل
ومجهول جهاله متقاربه كالاجل الى مذهب البرج او قطر السماء او قدوم الحاج او قدوم شريك من
سفره ونحوها فالاجل باطل والمال حال **ط** اجل الشترى البايح منه عند الاقالة في العقالة و
بطل الاجل فان تقايلا ثم اجله ينبغي ان لا يصح الاجل عنداء حنيفة فان الشرط اللاحق بالعقد
يلتقي باصل العقد عند **شروط** ولو اجله بعد الرد بعيب صح سواردة بقضاء او غيره الا في

الرد ببدل

الرد ببدل الصوف فانه انما يصح الرد اذا قبضه في المجلس لانه بيع في حق الشرع وكذلك الرد
بغير الردية **ح** اقوان عليه ثلثين دينارا من المتاع يودعها بالتفاريق الى عبد الاصحى
منه فله المقتولة ان يطالبه بالكل في الحال **شط** مات وعليه سلم او دين آخر يبيع حيا او موتا
من عليه الدين يبطل الاجل لانه حقة وموت من له الدين لا يبطل الاجل ولو قال تزوجته طلقك
في شرط كاسب سي ماء حوسج في الدين الذي يكره في فقلت في افاح فبنياد وعدا وليس بتأجيل
وانما يقع الطلاق بعد مضي ثلاثة اشهر ولم يطالب به ومن قال الدين للمديون بعد المطالبة
اذهب واعطى كل شهر عشرة فليس بتأجيل لانه امر بالا عظام **ط** ما يذكر على انه يباع بمائة
الى سنة على ان يؤدى اليه كل شهر كذا صح البيع **في شروط الخصاف** عليه مال موصل حال جعلته
حالا او فلا يقبل الاجل او قال تزوجت هذه الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير للمال حالا ولو قال لا
كاحه في الاجل او قال يوفيت في الاجل فالحال وجعل على حاله **من شط** قضاه قبل اجله يرضى ليس
للمطالبة بان يقول **في** ولو ردة بالزوا وعاد موطلا ولو اشترى منه شيئا بالدين للرجل
ثم ردة بقضاء عاد الاجل ولو تقايلا لا يعود ولو كان هذا الدين كفيلا لا يعود الكفالة في الزوجين
باب فيما يقع به البراءة من الديون وما يتعلق بالابراء **شم** قال المديون عشرة
للدائن اعطى القباله فخذ مني خمسة فاخذ قبالته من غير صلح جوي بينهما لا
يستطحقه والباقي **كصحت** الحصاد والاعيان القايمة لا يذلل في البراءة عن جميع الدعاوي **كط**
قال الدائن لمديونه في اي ما ذكر في محاسن او دهنه ما رتب او دعي باعادك ههنا فقال فليكن
ودفع ليس له المطالبة بالرجوع قال وان كان هذا تعليق الابراء باء راس المال معنى لكنها اعتبر صولة
التجيز **ح** كذلك لو قال في كاسم ما مادك ههنا دعاء فليكن ما رتب ودفعه اليه لا يبرأ **في**
قالت تزوجها دست بملن تزاماندم جاسوعات في كفي موافق ليس ببراءة اذ اراد به ترك المطالبة
ق ما يبرأ فانه ذكر في النوار **وط** لو قال تزوجت الدين او تزوجت لك دينك كان براء **في** قال المديون
خذ القباله او دعي رديني وكتب ههنا وبراءة عن كل الدنا رشتوطا بالباقي في المجلس ولو خلى
للدوين بين الدائن وبين دينة في المفازة اذا اخذها للصوم فبالدائن ان يقبل قال ابو ابيم بن يوسف
ليس له ان لا يقبله وقال ابو الليث له ان لا يقبل لان المال في يد الموصى معنى كالكفيل بالنفس سلم المكفول
في المفازة

ديار بدم

فيما يقع به البراءة من الديون وما يتعلق بالابراء

لها لا تنفس **ط** مثل **خ** استاجروا منها ودفعها مزارعة فكثر بها المزارع ثم احتاجوا
آخرها من آخر قبل ان يبيدها المزارع مع ان كان البلد من المستاجر ولم يزارع ان يطالب
المستاجر بما جرت عليه **فع** على ان لم يشترط على الحراش حقوا النهر فاستعمله للحراش لا يحل عليه
اجرا حفر **باب** **فما يتعلق بالمعاملة والكروم والاشجار وغيرها**
فخ دفع كروما معاملة فاشترى واصحابها صاحب الكروم يدخلون فيه وياكلون الثمار لم يضمن
صاحب الكروم ان ياكلوا منه بغير اذنه وكذا لا يضمن ان اذن فيه لمن لا يجب نفقته عليه ويضمن
نصيب العامل اذا اذن لمن يجب نفقته عليه لانه يصير كانه فبعضه ودفعوا اليهم قال رجل له
هذا اذا كان الكروم مشتركا بينهما شركه ملكا وكان المزارع بين الاكاره وصاحب الارض وبين
الشركه بين واصحابها يدفون المسابيل قبل الدخول وينفقونها واما اذا باع ثمار كرومه ثم اصاب
كانوا ياكلون الثمار ينبغي ان لا يضمن صاحب الكروم ما اكلوا باذنه وان كان يجب نفقته عليه لانه
ليس ان ياكل من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف الاول **باب** **مسائل متفرقة**
شم جمع سرقين وكان التراب بين الارض والبقوم من المزارع فمشت ترك بينهما لان الحفظ
بالاذن **خ** السرقين كل المزارع وعليه فيما التراب كان له قيمه والا فلا وان كان احد التراب
باذنه فلا شيء عليه **فم** السرقين كل تربة الارض قال رجل لله وهو الاصول فان المزارع لا يجمع
السرقين لنفسه بل ليلقيه ارض من تربة الارض غاده **ع** **عس** قال اخر غرت اصطبلك لذي ابنى
فصل فاسرقين اصاحب الذابته ولو قال اصاحب الاصطبل اوقع في ذابته لنتبت في اصطبله
فالسرقين **له عس** السرقين ان التي الحسنة الوجوه كلها من الغصبة والاعانة وان كان عمن
صاحب الاصطبل موضعها معروفا لجمع السرقين فهو له **خ** الخائون الذين عليهم قرض لارباب الاراضي
لسواد البلد يخرجون السرقين منه فهو لهم قبل الادخال في الارض الا اذا قال له رب الارض خذ السرقين
من مكان كذا بعينه فيمنع يكون له لصحة الامر ولو اخرج المستاجر فله بالارض ان صحت
الاجارة **وبس** دفع الارض من مزارعه الى المورج بعد التسليم جائزا ان كان البلد من قبل المستاجر
والا فلا **خ** اللاتي يضمن بترك الحفظ كدسه ليل اذا كان الحفظ عليه متعارفا والمزارع بالربح
لا يستحق من الثمن شيئا والمزارع بالثلث يستحق النصف لكان التعارف **فك** **عك** الثمن والبقول

بين المزارع وبين صاحبه ارباعا وفي شروط الحاكم الثمن لصاحب الارض في ظاهر الرواية الا
اذا شرط الشركه فيه قال استاذنا رحمه الله والمختار في زماننا جواب **خ** انه لا شيء للمزارع
بالربح من الثمن لكان العرف وظاهر الرواية **كتاب** **المضاربة** **باب**
ما يصح من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به **فخ** دفع اليه عشرة دنانير ليشترى بها الآلة
لحام ويدقها ويبيعها والربح بينهما نصفان محض الشركه ولا يضمن المضارب شيئا من النقصان
فان شرط عليه **خ** دفع المضارب بحدس كل العنان الباز من مال شركه لا يضمن واعطاه
من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه كاذون فيه دلالة واحد المضاربين بحمل البيع دون
صاحبه بخلاف الوكيلين **ط** **المضارب** اذا كان يدفع الثوابية سوق المتاع فهو من راس
المال **فع** لو اقم المضارب بالوضع وقال رب المال بل رحت ففوج بينهما براس المال لم يصح
سس اعطاه دنانير مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي دنانيره ان ياكل من المال
يقضيها قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع **كتاب** **الشرب** **خ** خايط فيه حوض
فيه ما يحتاج للجيران اليه لبعدهم عن الماء ولو ترك بانه مفتوحا يخاف من المسحقين غدا التمار
فيه فله ان يغلق باب الخايط **م** يجوز دفع الجرد من الخايط التي في بلادنا للشغف كالماء ولو سقي
ارضه فابطل الماء فيه فلكل واحد دفع ذلك الجرد الا اذا اعد ارضه ليتجرل الماء فيه **يت** الخايط
يملك الخايط بنفسه لا يحتاج الى مشقة ويجعه حتى يثبت له الملك والساقى من الجير
بنفسه ملأ الدلو حتى يحده من راس البئر خلاف محمد فيه **باب** **الضمان**
ع **سقي الاراضي ونحوه** **وبس** سقي ارضه ولم يستوثق في سقي البئر حتى افسد الماء البئر
واخر حجاره يضمن اذا كان النهر مشترك وقصيرة الشد **شم** له نهر لم يحفظ شطه واراد الماء
وعوققت ارضه لم يضمن **خ** فسخ الماء الى كرومه واشتغل بعمل اخر فلم يشغره حتى امتلا
ويجا وزل الخياط دم الماء وافسد نزع جاره يضمن **حت** ولو ملاءها حتى خرج الماء ضمن وان
كان غاسا **ط** هذا اذا كان ارض الساقى كمال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها ثم
خرج لم يضمن **خ** حذر مشترك بين الجيران على راسه راقد ويفقه كل واحد من الشركه
يسقي ارضه وشدة عقوبت السقي به جوت غادتهم فلو كان احدهم مفتوحا بعد السقي حتى غرقت

ارض بعضهم لا يضمن لما كان له من الفتح والسقي **باب احياء الموات**
ظم وكل رجل باحياه الموات فاحياه فهو للموتك ان اذن الامام له في الاحياء **فعمت**
 ارض موات وصارت تجوز ثم نصيب الماء عنه وجوبه بوجه آخر ثم جاء آخر انسان وعمرها
 فيه اختلاف المتقدمين قيل لم يملك القديم وقيل لمن احياها وفي زكوة وكسوة الناطق
 عقيب سابل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها اثار عماره من سبقيات وغيره
 ولكن لا يعرفون ذلك فبكرهه من غير ان يبيع لاحد ان يبيعها ولا يأخذ منها طيناً وفي
 رساله ابي يوسف في خبره عن ابي من احياها قال رحمه الله ولا يبيعه هذه الرساله وانما قوم من
 اهل السواد وغيرهم من اهل المدينة ومكة والحجاز واليمن باذوا فلم يبق منهم احد
 بقيت اراضيهم معطله ولم يكن في يد احد طراد ولا غيره ولا احد يدعي فيها دعوى فاخذها
 رجل فعمرها وبنى فيها وغرس فيها النخل والشجر والكروم وكري فيها انهاراً وادى فيها خراجها
 في له وهذا هو الموات وليس للامام ان يخرج شيئاً من يد احد الا بحق ثابت معروف قلت
 فهذا يشبه الى ان يكون لمن احياها لكن الامام ان يرفعها الى من استأنها كانت ارضه
 اوارض مورثه وعلى هذا لا يتحقق الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيهما الله قبل اثبات احد
 فيها فاما اذا ثبت فهو اولى بلا خلاف كما في العهد لما سورك جده المالك القديم فقد اطلق
 القدر في مختصره ان الاراضي المملوكة اذا انقطع اهلها موات وذكر لا قطع والنصروي
 في شرحها للمختصر موات اذا كان مملوكاً في الاسلام وعليه بوالعمارة ولا يعرف له مستحق
 بعينه يجوز احياؤه وقال الشافعي ان كان من اهل المسلمين لا يملك بالاحياء **باب**
مسيل ما بالدر والشط اذان الجارين سطحاً حياً ما اعلى ومسيل ما به على الاخرى فلها
 جلا اسفل ان يرفع سطحه وينتج على سطحه علواً لا ينعرف في ملكه وليس له الجارة المانع ولكن
 يطالبه بوجه مسيلة فان اهدم الاسفل لا يحبر حاجبه على البناء ولها جلا مسيل ان يبينه
 ويمنع حاجبه عن الانهيار الى ان يعطيه ما انفق فيه **باب حكم التراب الذي يلقى**
على حاو النهر يشتم التراب المستخرج بالكون الذي يوضع على جانبي النهر يختص به من وضعه بكانه
 اذ لم يقرب بالنهر اخذه وقال شهاب الامام في مشاوك بين اهل النهر والمشوك قال رحمه الله

فعم معه في خاصه في الانهار التي في القرى كمنزها اهلها في الربيع ويؤمنون بالتراب المحافتي
 النهر هل احلان ياخذها فقال **نعم** اذ لم يصير ذلك بالنهر فقلت له ذلك فقال لا نه جباح
 فقلت اليس الخاضعون استولوا عليه بالحفر حمله فقال لا استنبلا لا انما يكون سبب الملك
 اذ كان على قصد التملك والحفر لا يصعدون به التملك كن احتش حيشش النهر ليعزول المكان
 من جوار الماء فلذلك احلان ياخذ ذلك الحيشش وكان شيخ الاسلام غلامه يروي في خبره ذلك
 قلت وهذا حسن جداً وبهذا ثبت ان جواب **سبب** هو الاصح لان النهر بل جبه الماء فيه
 فكان مباحاً ولم ينفصل احد غلظه فبقى مباحاً **عمل** يجوز اخذ التراب من القرى القديمة باذن
 الحاكم **باب متفرقة في** اذ انصرف الوالي من الخراج الى حفر النهر
 لكن يحفره الناس بانفسهم في تلك القرى اقربا لا يحفرون فيه اصلاً ولهم ان يكره لهم
 بسقي اراضيهم اذ لم يكن سقيها الا بالحفر **نعم** مشرك بين قوم معلومين فامتنع بعضهم
 عن الحفر ثم سقى ارضه منه لا يمكن شبهة الخبيث في ردهم ولو كان لضعيفه حق الشرب من نهرين
 فباعها بحق شرب احد النهرين فليس له ان يحفر ماء النهر الاخر الى ضيعه اخرى **فعم** حرم لارض
 مرفعة لا يسقى سبياً الا وقت الملك يجوز له ان يبتدئ النهر يوماً او دونه بغير رضا الاسافل
 لسقيها ولا يكلف نصيب الدالية لان فيها حرجاً عظيماً وانصرف في العام يسير ومثله عن الواسي
كتاب الاشربة في حنوط بحت ونالت مرارتها بالطلع يحل شرها
كتاب الاكراه في متغلب قال لرجل اما ان يبيع هذه الدار بكذا او
 ايدفعها الي خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلبه ظنه بحقيق ما اوعد له قال رحمه الله فهذا
 اشارة الى ان الاكراه ياخذ المال اكراهاً شرعاً وفي **بط** الفاظ متعارضة الدلالة ولم اجد فيه رواية
 الا هذا القدر **نعم** توقع امرأة سرا وادان بتوبه من المموف دخل عليها اصدقائه وقالوا
 لها اما ان تتوبتي من المموف والقلنا للشحنة كما حفاصان فنشروا وجهك فابراته خوفاً
 من ذلك فهو اكراه ولا يبرأ ولو لم يقولوا فنشروا وجهك والمسألة بحالها فليس باكراه **نعم** ولو
 قال ادفع للحفي اعم من ما به دينار فيضربوك ويفعلون في حقك كذا وكذا من انواع المضار
 والافقر في مال او في كذا فافزع لك الغيرة منه لاستنبلا والخفا عه والاتراك زمانا فباع

او اقرب من ذلك لان هذا كحيف ممن توعد ذلك والظاهر انه لا يبذل الماله لهم **قَالَ الْمَدِينُونَ**
ادفع الي القباله وافزانه لاشي لك على ولا اقول انه يدركه هيب شمس الملك فذفع القباله واقر
انه لاشي له عليه فهذا معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ بنفس
الملك فمصادقته وقبله وكان خباء امواله عند الناس وكل من كان يخبر عنه الغمان ان عد
ماله يوقد يوقد ويطلب منه ذلك بجراد اخباره بغير حجة معتبره فكان ذلك الزمان زمان
الخوف الشديد من هذا القول قلت فعلى هذا تخويفهم بالغرم انه وجد مال الغايب عند التتبع وعملهم
بعد الفتنة العامة ومعنى الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال والارواح
فَعَنْتَ خاسم زوجته واذاها بالعرب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها فافا البراءة
باطلة **ح** هذا رجل لا يضرب حتى يباع ماله او ابراه عما عليه فهذا يختلف باختلاف دول الوقت
فربما انسان يكون القول الشديد في حق الكواها وتب انسان لا يكون الضرب في حق الكواه **ق**
فل رجل اما ان يشرب هذا الشرايا ويبيع كرمه فباع فهو اكراه ان كان شرايا لا يحل والا فلا
قال رحمه الله فعلى هذا اذا قيل له اما ان تبيع هذه المرأة او يبيع كذا فباع لهم نفذ وكذا
في نحو من المحرمات **س** اكراه على البيع والشرا خيار الفسخ للمكروه لا للطابع بخلاف بيع الفسوق
ونكاه فان لكل واحد من المالك والعاقد والاصيل خيار الفسخ قبل الاجازة **فَعَطِمَ** اكراهه بقتل غيره
فقتله المقتول عليه دفعا عن نفسه لا يجب فيه المكروه على المكروه **ح** من يراى امراته منو با شديدا حتى
اذا اختلعت نفسها منه يهرها ونفقة عذتها واناث بيتها فان كان الضرب لاجل الاختلاع فلها
ان تدعي فذلك والطلاق واقع **ف** اكراه على قبول الوديعة فتلفت في يده فلم تستحقها فضمن المودع
كتاب الماخولون **ح** اذا ذنا القاض للصغير في التجارة وله اب
او جد صار مافونا **ح** رهن عنده المادون المديون ما بين من المودع من المودع ان يضمن المديون
لان بالاباق صار مستوفيا لدينه لان الاباق هلاك فكانه كما عه من المودع ويوباعه فللمودع
ان يضمنوا المديون كذا هذا **ح** قال عبد الله اشترى نكرا مني فاستدان من انسان ومات العبد
قبل ان يشتري نفسه منه وبقي العبد في يدي فالحق فلصاحب العبد ان يشتريه فانه **ص** استودع
صبييا الغافا فاستهلكه الم يضمن عنده ما وقال ابو يونس موهنا من يده ماله وان استودعها عبدا

مخجورا فاستهلكها ضمنها بعد ما اعتق عنده ما وقال ابو يونس فباع فيها وان هلك ما لا يضمن
والمخجور فلا ضمان عليها وان كان استودع عبدا فقتله الصبي او العبد المخجور فمقتلهما عند اليس
بو يبيع عندهما والنوف بين العبد وغيره ان المولى لا يملك دفعه ولا يصح تشليطه بخلاف المتاع
والدابة فان كان مافونا له قبض الوصية او التجارة او مكانا فاستهلكها فاعليه ضمانها
قَالَ رحمه الله وراى في نسخة عتيقة من شروع المتقدمين ان اودع عند الاب مالا فاستهلكه **ابنه**
الصغير ومضى في غيباله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي عبدا بخرجه فانه يضمن كالمقتله ولو اودع
ماله في الطريق في صبي واستهلكه ضمن الصبي لان التشليط حصل للمجهول فلم يصح والوصية لو
كانت دابة فركبها الصبي المودع حتى عطبت فعلى الخلاف ولو استودع ام ولد الرجل او مديون
المخجورين فعلى الخلاف ولو اقرض صبييا مخجورا او عبدا صغيرا مخجورا القاه فاستهلكه با قبل
لا ضمان عليه الا في الحال ولا في الثاني بلا خلاف وقيل بان الفرض في هذا الاختلاف هو هكذا اطلق
الكرميني في طريقتهم ولم يقيدوا بالعبد الصغير ولو باع منها طعاما فاستهلكه فعلى الخلاف
ولو اقرض مسكران فادفع عبدا اخر يضمن وعن عبد الرجل الكسيفان السكران ان كان لا يعقل الا يضمن
من السماء لا يضمن بالاستهلاك **ح** اودع صبييا فقتله فاعلى فأكله لا ضمان عليه وان اودعه
غلاما فقتله فهو ضامن في قيمته على العاقلة عنده ما قال ابو يونس والخلاف في الصبي العاقل فاما الذكر
لا يعقل يضمن بالاجماع لان تشليطه هذا وقال اخوه القاض الصدوق عكسه **قَالَ** **شَرَّ** خلاف
تابت في العبد المخجور وهو ابن سبعين سنة ايضا والخلاف في الايداع والاعانة والقوض والبيع وكل وجه
من وجوه التسليم اليه واخذ **س** فالخامس ان هذا ضمان مقدع عندهما فلا يوجبان على الصبي شيئا
لانه ليس من اهل التمام الضمان وعند ابو يونس ضمان فاعلى فانه من اهل التمام ضمان الفعل
كتاب الجنائيات **ح** ما يجب فيه القصاص **م** قصده غيره ولو
تأيم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص **ف** ذكر قاضي القضاة في التوبة ان اللعان شرط في استيفاء
القصاص وبه بعض اهل الوصول ويسوون بينه وبين الحدود وعند الفقهاء لا يشترط ذكره في
ح قصده الكافي لا سمي عبد المتكلم وكتاب التوبة انه لا يصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود
ويعترف اوليا الدم انه لا يمتنع من ذكر ان ضمموه على طلبه منه **ح** امرأة قطعت في اي امرأه اخرى

عند الراس ومضت منه فلم يبلغ النوايا ان النهاية القديمة لم يثبت كقطعت فيها حكومة
عدل فقط خذوا بقا امراته يستنبأ في حولا فان نبئت فلا شيء عليه وان لم يثبت فعليه
 حكومه عدله هو اختيار الطحاوي كغير رجلا من سني بجللا حظا فالديعة ماله
 لان ما يجب على كل واحد منهم دون ادنى الموصفة ولو كذا دية بجللا فسقط بغيرهم سني
 المصنوع وانكسر سني اخر منه فلو عرف اخرهم ضربا بجعل عليه الدية والا فلا شيء عليه ولو
 كسر سني انسان فاستوتوا واخرت او اخضرت بحسب تمام الارش ماله وفي **حصر** حكومه عدله
 وجواب **هم** هو الصواب ولو امر رجلا ينزع منه لوج احبابه وعش السني والمأمور بان ينع
 مستأجرهم اختلافا فيه فالقول بالامر فاذا حلفوا الدية ماله لانه عامر وسقط القصاص
 للشبهة **فهم** قالوا اخر ادم سهما لاخذ فراه ولم يكن له اخذ فاصاب عينه فذهبت
 لا يجب على الرامي شيء **هم** لا شك في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب
 اذا صار ما يقال بالناسيه مشتت فذن فذهبت عن احد ما يجب القصاص من المكن لانه
 وان كان واحد منهما للآخر دة قال رحمه الله ذكر مسئلة التعمد بـ **ط** في موضعين لكن لم
 يذكر قوله دة **هم** ضرب رجلا فقتل احدى اذنيه كبر فمضوا الدية وان لم يذهب الاربعة
 كما اذا ذهب بالظرب ضو واحد كعينه ولو ضرب انفي رجل فانفتحت احدهما او كلاهما فبقية حكومه
 عدله لو ضربها فانه تقع حبيضة بالحكومة عدله قبل الدية ولو ضربها فاضارت مستحاضة
 في حكومه عدله ولو كره فسقط سنة المخوكة من ذلك عدله ولو سقطت بعد ثلاثة ايام ولا يدرك
 امن الوكر ام من التكر السابى فينا والي الوكر وان تاخر السنوط لانه احرا ليسين ويجب
 حكومه عدله **سط** لا يعلم فيمن اطلع في سلبه ففقت عينه شيئا منصوحا عن اصحابنا و
 كذا هم انه قال ابو بكر الرازي هذا ليس شيء ويلزم حكم الخيانة وقال الشافعي هو هذا كالمقصود
 اذا انتزع يده المقتضون فانكسر سني الفاض ولو لم يعلم من اطلع دار قوم بغير اذنهم ففقت عينه
 فلا دية ولا قصاص وهذا الحديث محمول على ما افالم يمكن دفعه الى نفي العين وثمة هدر بالاحكام
 وفي كبر الوكر اذا انظر في باب سة دار انسان فقهاء عينه صا جبالا لا يضمن ان لم يكن بحسبه
 من غير وفقى العين وان لم يكن يضمن وقال الشافعي لا يضمن في الوجهين ولو اذخر اسمه فماد

قال

الار ففقت عينه لا يضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كما لو قتل اخا ثيا به فدفعه حتى قتله
 لم يضمن وانما الخلاف فيها لو نظر من خارجها **باب التمسك بالالتلاف**
المندس والغضو والرواب وغيرها شتم حوض حرام وقت في طريق المسلمين انكشف
 فوقع فيه صغير فملك فالدية على عاقلة الموقوف عليهم **هم** فوقع في صبي لضربه مخاف
 فذهب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يخوفه بان نقب اللص البيت فخاف من
 البيت وحصل له تلف لم يضمن الساوق كذا لو قتل من سول فجأة فخاف منه دابة او
 انسان **ط** وضع شيئا في الطريق ففترت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن **هم** ولا يقتل من
 فخوف صبي او عبد فجئ يضمن **فهم** وثب من خايط في الطريق ففترت الدابة وقتلت جرة
 وبس عليها وهلك لا يضمن وكذا الوضاح على دابة ففترت وقتلت حمارا وهلك وقال بها
 الدين الاسيحي يضمن الواشب والصبايح قيمة المهلك **هم** كذا في الجمل من طريق البهايم
 الى شرب الماء وقتلت فيها بهيمة لا يضمن **هم** نقب موضعاً من حوض لسقي الماء فوقع فيها افعى
 فقتل فعليه الضمان **فهم** مثله كمن وضع قنطرة على نهر العانة وهلك بها انسان يضمن **هم**
 لانه ما دون دالة لانه ما دون برفع الماء ولا ينهيه اياه الا بالنعيب **هم** انقلب فاس من بيل
 فصاب كان بكسر الهمزة فانتلف عضو انسان يضمن وهو خطأ او الدية ماله لانه لا عاقلة
 للبع **هم** امرأه عطلت قدلا اخرى فعلى فانصب منه شيء من شدة غليظانه واخرق رجل صبي يضمن
 المعطية **ط** عمل الى سلطان رجلا وادعى عليه سرقة وطلب منه ان يضربه حتى يقر فضربه
 مرة او مرتين ثم اعتدل الى السجن فخاف المحبوس ففعل السطح لنفوسه سقط منه ومات وقد حقه
 غرامة بهذا الحادثة وظهرت السرقة بل غيره فلو رثته عليه الدية وقيل المحبوس مستقيم قال
 التلميزة في شويه عملا المسجل خذ العواد فاخذ والاستاذ حر كالمشبة المعروف **هم** فاذا
 فسقط المستف وفوالى الخارج وهلك التلميذ يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقد على الانتقال
 والقواد وكذا لو رفعوا سفينة لاصلاحها وقالوا للتلميذ ضع العواد تحتها فوضعها وحركها
 ح برام الى فسقطت عليه يضمنون **باب امر الغير بالجناية** **فهم** امر ابنه البالغ
 ليوقد ناراً في الرصنه ففعل ونفذت الى ارض جان فانلفت شيئا يضمن الاب لان الامر موجه

فان خطا الدين النجاس

فانتقل فعل الابن اليه كما لو ياشه الاب ولو استاجر بخارا ليستقط جداره على قارعة الطريق
ففعلا تلت به انسان فالصمان على النجا لعدم صحة الامر **في** امر صبيها لياقي له بالثار
من باع فلان فجارها وسقطت منه على احتياش وتقدت الى الكدرش فاحتوق بعض من الصبي
ويجوع به على الامر **في** عيبه محجور حتى على مال فباعه المولى بعلمه بالجناية فيه وفيه العبد
يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس **في** معنى لولي عن نصف النقصان من سقط
الكلام لا ينقل لياقي مالا **باب** **جناية الصبيان والمجانين عليهم**
شم صبي ابن ثلاث سنين وجو الخصانه للام فخرجت وتوكت الصبي فوقع في النار فبقي الام
ط لا يضمن في بنت ست سنين **س** امراة بغير عا حيا نافيها فيحتاج الى حفظها لانها يقع فساد
او نار ويلي منزل الزوج فعليه حفظها وان لم يحفظها حتى التت نفسها نار عند البصر
فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ واي صلة الى الزوج ان لم يحفظها
ومتبعها ضمن **شم** مقام بعث صبيته ليعي بنا بغير اذن ابها فاخترفت بضمن ان كان
صغورها بحيث لم يمكنها حفظ النفس والا فلا **ح** امراة توكت ولدها عند اخوه محمدا صاحب
دار كحوايج فلدعت وتوكته فوقع الصغيرة في النار فعليه الدية للام وسائر الورثة ان كان
من لا يحفظ نفسه **ط** او دعت صبيته فوقع في النار فماتت غابت عن بصرها ضمن
والا فلا **ابو الفضل** صغير بين يلعبان فصرع احدهما صاحبه فانكسر فخذ ولم يخبر حتى
لا يمكنه المشي فعلى اقرباها الصبي من جهة ابيه خمسمائة دينار **ر** صبيان يرمون لعبا ف
صاحب سهم اخطاهم عيني امراة وهو ابن تسع سنين ونحوه فالديه في مال الصبي ولا شيء على الاب
فان لم يكن له مال فطلوه الى ميتة وقال ابو الليث واما اوجينا الدية في مال الصبي لانه لا يترك لهم
عاقلة قال واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينه فعلى عاقلة ولو شمل المصبيان او اقر
الصبي لم يجب على شيء **في** نزع سن امراة ففجئ يوما وتفق يوما فحكمه عدل **باب**
مسائل المستوطر والعثور في وضع شي على طريق العامة فعقوبه انسان فسقط وهلك
ذلك الشيء من غير قصد منه بضمن هو الصحيح **في** **ع** وضع رقعة الطريق فعقوبه انسان
فهلك بضمن ان كان وضعه لغرض الا فلا **ط** ان كان ابصره وعثر عليه بضمن والا فلا

باب **بناء القنطرة وحفر البئر ونحوه في الطريق** جعل قنطرة على نهج
عام باذن رجل من عوض الناس وصادف الامام فهلك بها دابة الاذن بضمن الباني ولا يعمل
اذ له في حقه ولا حق غيره **ط** احتفر بئر في طريق مكة او غيره من الفسافي في غير مجرى الناس
فقال اذا احتفرت الطريق مكة او غيره من الفسافي فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف الامصار الا
يروي انه لو ضرر هناك فسطاطا او اتخذ ثوبا الخبز او ربط دابة لم يضمن ما اصابه لك
قال رحمه الله وتعليل القاضي للصدر في شرحه ان الطرق التي في الفسافي بها حكم الفسافي لانه لهم
ان يمروا في موضع آخر كما يمرون فيها فلم يتعين للمروا بخلاف طرق الامصار وفيها بين للارض
لانها لا يباح الانتفاع به الا بالمعروف على ان خافوا البئر في طريق المعاوز وغيرها لا يضمن قال رحمه الله
التقييد **ط** في غير المعثور صحيح فانه نفس **شم** فقال وهذا اذا كان في غير المعثور فاما اذا
احتفرت في طريق فموضع ما منع فيه قال رحمه الله وهكذا فصل الجواب في نصيب
في طريق مكة او طريق آخر **شم** حفره في غير المعثور قال رحمه الله والحفر للمار وللصد
سواء **ح** فدل الخفاف بعلمه فخرجت عن الدكان الحامر وعمره في حقه الا سقى للمفيل فتعلق بملا
امراة فدلها فاخترفت بمدها لا يضمن الخفاف **باب** **الجناية على الدابة** **شم** **شم**
قطع لسان الثور يلزمه كمال القيمة لغو لا اعتلاف **في** **ط** **شم** قطع لسان الثور والحمار يلزمه
النقصان **م** هذا الجواب عما يستقيم في الحمار **في** **شم** **شم** **ع** ولو فقاء عيني حمار فاصاحب
الحمار لا يضمن فيه بغيره للاستيفال في قوله حنيفة لا ياخذ النقصان **في** **ط** **شم** فقاء عيني
حمار فعليه ربع قيمته ثم افا فقاء الاخرى فقاءهما معا بجميع القيمة ان ستم الحمار وقال
في النقصان يجب نصف القيمة بخلاف الاخرى **ح** جاز باتانه الى حمار غيره مشدود في الطول
حكما نك وانزك عليها ذلك الحمار فحصل نقصان نسبتة لا فضاء لان الحمار نوا عليها باختيان
والانزاع ليس سبب للنقصان غايها فلا يضمن بخلاف اشلاء الكلب وغيره **شم** ضوب ثور غيره
فكسر لثامه من اضلاع فان هلك قبل ان يقبضه المالك بضمنه كذا القيمة بالاتفاق وان قبضه ولم
يهلك بضمن النقصان وان هلك في بلد فذلك عند ما وعندا بحنيفة بضمنه كذا القيمة ولو خلى حمار
الفحل القوي فاهلك حمارا اخر خلا في موضع لم يضمن حق التخليه فيه لا يضمن **في** **شم** **شم** استهلك عجل غيره

فببني لبن أمه بضمين فتصان البقرة وكذا الوساقي تاتاة الغنم من موضع فذهب معها
الحقش ثم إلى بها إلى مود لك الموضع فجامعها بالحش وأكله الذئب بضمين ويثبت بهذا أنه قد
يصير غاصبا ضلما وإن لم يوجد فيه فعل المصوب **بم** وإن رمى بقلنسوته إلى رجل بضمين فضر
رجله بسببه على جدار وانكسر بضمين **ج** دخل رذعه جل غيره مراد ولا يطبق منه فبسه
حتى يجي صاحبه ثم قاب بالجل من الاصطبل فوجد مكسورا لرجل فان لم ينكسر حبسه فقبل
لا بضمين وقبل بضمين فلم ينسأ إلى صاحبه فالراي فيه إلى القاضي ولو سلم حاره إلى المزارع
ليشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبسه ووقع في المفرة ومات لا بضمين **باب**
ما يسمى ملكة البهايم من الزرع وغيره **بيت** زارع ساءل الغنم من الراعي الخاقرا والمشتوك
ليبيتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيه ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان
على احداث خروج العجاء جبار **شمع** نور بعثا واكل الثياب وساقه صبي صاحب الثور إلى قبا
في اشجاره ثياب فقبل للصبي اخفا الثور وخفه فلم يفعل حتى اكل ثوبا منه بضمين الصبي وإن لم يكن
متمكنا من دفعه لا بضمين الا اذا اقرب منه **ج** له كلب يأكل غنم المكروم فاشهد عليه فيه
فلم يحفظه حتى اكل الغنم بضمين وانما بضمين اذا اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالخايط
المائل ونفخ الثور وغرق الكلب العتور في بطنه اذ لم يحفظ ولم يهدم الانفس والاموال تتبعها
ن ادخل ثورا في السوق خائفا فهو بضمين فاستهلك صبيها لا بضمين **بم** ربط كبتا على طريق
العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطخ صبيها وكسر شتيته بضمين **بم** قتل ثورا في اصطبل
غيره لصاحبه ونفخ ثوره الاخر لا بضمين **فع** صم سرج ثوره الى كودة جاره ليعتلف ففعل انان
صاحب الكود ما حواجه عنها فلم يخرج حتى نطخها بضمين **شمع** جارا في حجره باليعبرها وجلا
من جانب اخر صبي عنيو بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى يتوالا حجره فلم يمكنه
امساكه فعني ورفع الحمار في النهار لم بضمين وكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار ولا بضمين **ج** اصابت
العجلة صبيها فكسرته جمل وصاحبه اركب عليه وقال كنت نائما فعليه رش الكسر ولو وضع البتاع
خايلته من الضمور اذ على الشارع ورجع العواد في العجلة إلى السكة وانكسرت ملك الخايليه وكانت
في غير خايليه فارها بضمين **ج** ولو وضع قابيه على باب دكانه فجاء رجل بوقر حمار شيك فصادها

مسبوقا بالانجيل
بضمين

بضمين

بغته وهو يقول كوست كوست يعني السكاليك كسرهما بضمين **ط** بعذر ولم بضمين اذ لم يعلم
ذلك ولا في بضمين **ن** قصار اقام حمارا على الطريق عليه ثياب فصدمه واكب في ثوب الثياب بضمين
ان كان يقصو الحمار والثوب والقفلا قال رحمه الله اما افقي **ج** من الضمان مطلقا حسن
لانه حكمي **ط** بعد هذا عن ابي الليث عن ابي انا خلا في ذلك ثم قال ولكن لو افقي بما ذكرنا او لا مفتي فلا يس
ص حقا فصار اوثابا على جبل فوث به حوله فوثقه لم بضمين والضمان على سابق الحموله ولم يفصل
بينهما اذا ابعروا ولم يبعروا لان سوق الدابة في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة **ج** دخلت دابته
زرع غنم بفسده ولو دخله ليخرجها بفسده ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها وبضمين
ما اتلف ولو كانت دابة غيره لا يجب له اخراجها فبملك لا بضمين لانه خافون في ذلك لانه من
الجانبين **ج** راي حماره يأكل حنظل غيره فلم يمنع حتى اكلاها فبضمين اختلاف المشايخ والصحيح انه
بضمين **فع** قتل صبي عاقل اشلي كلبا على غنم اخر فنفوت وذهبت ولا يدري اين ذهبت
لم بضمين **شمع** ان مشى عند الاشلاء معه خطوات بضمين والافلا **ج** وضع يده على ظهر فرس
من غدا ته نطحه بذنبه او بوجهه فنطح واتلف لم بضمين بخلاف النخس لان الاصطواب لازم
للنخس ومن وضع اليد **باب** **التلف بالنار** **بم** او قد نار ارضه يوم ريح لاحراق
الحشيش فنقدت الى كدر جاره فاحرقته بضمين ان كانت الريح قد تهب الى جانب الكدر والافلا
فع دار بين شريكين لاحد ما فيها النعام ياذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فمكن
واوقد فيها نارا فاحترقت الدار والانعام فعليه قيمة الانعام والدانة الانتقاد المعتاد قلت
هكذا وجديه مكتوبا لكن تقييد بالانتقاد المعتاد او وقع في شربة فيه **فع** بوجمل قطنا الى النذاف
فلقيته امواه في السكة يحل قبسا من النار فاصابت النار القطن فاحرقته لم بضمين ان كان
ذلك من حركه الريح والاسطوان كانت امواه على التي مشى الى القطن بضمين ومشي صاحب القطن
الى النار لم بضمين رجلا ان كانا يد بجان خلوة في خانوت واحد فاذا احدهما شعا في رجل فاش
فصبت فيه ماء يسكن فالتهيب الشم واصحاب البيوت فاحترق متاع صاحبه وامتنع الجيران ان يمشوا
باب **ضمان المداوي** **ج** يدعى العالم لطبت ضمن بخطائه وزيادته لاني شرابه وبيته
حت فان احتل فقطع الذكوة لختان ضمن وكذا يكر فلع السن ويصدق الاموانه لم ياذن في هذه

سئل عن صبيته سقطت من السطح فانتفخ لاسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم
باسها يموت وقالوا منهم ان لم تشقوه اليوم يموت ولنا الشقة فانما فشقته ثم ماتت
بعد يوم او يومين هل يصح فتلها بما تم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا
ولم يكن فاجشا خارج الركن فعمل له انما اذنوا بنا وعلى انها علاج مثلها فقال لا لا يوقر عليه
فاعتبر نفس الاذن قبل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت فانما من قال لا **كتاب**
الوصايا باب **الا** الفاظ التي تخرج بها الوصية ويكون ايضا **ف** قال المولى
في النسب ان لا وارث له عليك غيرك فاذا مات فجميع تركته لا يستحق الثلث بطريق
الوصية **ف** حم امراء قالت لصبي معروف والنسب هذا الصبي ابي فاذا مات فجميع ما هو لي فلو
فتح الثلث وصية **مت** ينبغي ان يصح الكلام لم يكن لها وارث قال حم جواب **ف** اشبه
بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام يخرج الوصية قال رجل بعد سالت **ف** حم له خادما وقريب
اسمه محمد وهو معروف بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومضى ذكر هذا الاسم فجميع
الامور من غير نسبة الي ابيه او قبيلته او حرفته يعرفونه بعينه فلو قال هذا الرجل او
صبيته محمد بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجن وفهم الجيران ومحمد انه عناه وقلت على ظنهم ذلك
هل يحل للسامع ان يشهد بالوصية له وهل بعدد هوان ياخذ فقال لا يحل لها ذلك فالزم
مسئلة الشهادة لمن يراه يتصرف بنفسه في الملاك فلم ينزل عن قوله وقال **ف** حم بل يحل له ان ياخذ
الوصية ويجعل الشاهدان يشهد له اذا اطمأن قلبهما انه المراد قال رجل له وهو الاشبه بالصواب
وافرق لغويها من المسائل وادفع للمخرج فقلت انك الخاصة والعامة به يقولون وصيت للامام
كذ وللمخرج كذا وللدرا بكذا بالعربية وغيرها من اللغات ويريدون به امام الملة ومؤيديها
ورايها ويضربون الناس اوليك **مت** ولوقيل له هل بقي من فلان عليك شيء فقال لا وراح وطم
دشتا وندفان ادعى شيئا معينا فبره والافلا **باب ما يستخرج من الوصايا**
ف ما يجب شتم رجل اماله وعليه حقوق العباد وهو حقوق الله يستحب له الايصاء ولا يجب شتم
غيره عليه بعبادات كثيرة ولا اماله لا يجمل الايصاء **ف** عن ظم **ف** فكر الملتقط عرفها سنة ثم يقتد
بها على فقير لا يجب عليه الايصاء عند الوفاة ولا ياتى بتركه **ف** قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتري

وإذا كان
الوصي
مستحقا
للثمن
فلا يجوز
لغيره
ان يبيع
بها

ادار الثمن قبل ان يطالب بالبائع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الايصاء وغيره من الشئ
قالوا يجب عليه اداء الثمن قبل المطالبة **باب ما يجوز الوصايا وما لا يجوز**
ف حم يجوز الوصية بالمح من ماله عن ابيه الميت **ف** حم اوصى بغير من عدد من امواله غنما
الضمان يجوز ويخرج من الثلث **ف** حم ولو اوصى بثلث ماله الى ثبته في سنة سكو سارا لا يصح لان
الساعات يتناول حقوق العباد والموصي له والوصاية محمولة ولو اوصى بثلث ماله الى صلواته
وسعاه ونصف الثلث يصرف الى الصلوات ويجوز ان وصية **باب**
الوصية للعقب والورثة والعصبة **ف** حم وصفت فلان ولده الذكور والامهات ثم
اولاد الابن ولكن بعد موت فلان وكذا ورثته بعد موته وعصبته بعد موته وقبله حتى
لو اوصى بعقب زيد او ورثته ثم مات زيد قبل الموصي صحت الوصية وان مات بعد طلب
ولو اوصى لعصبته بصفة الخالين وفي العقب وبني فلان شيئا وفي الذكور والامهات بخلاف
الورثة **باب الوصية** **ف** حم قال الموصي بصدق هذه الصيغة غاي من
فما الموصي ثم اوصى قبل ان يشاف الموصي الوصي ان يصدق بها غاي من يشاء **ف** حم مثله قال يكون
مشيئة كشيته **ف** حم ولو كان الوصي قيا كني الى ان يصدق فباعها الورثة لم ينفذ بل
ف حم وهل يجب الوصي على التصديق فلم يكتب فيه جوابا فنصدق الموصي من مال نفسه فدية صلوات
الموصي لم يجب ذلك فمن الميت وكان متطوعا وما لاه ماء حولا **ف** حم نفذ الوصي الوصية من مال
نفسه قال خلف بن ايوب له ان يرجع على مال الميت ان كان وارثا ولا فلا وقال محمد بن اذهر
ان كانت الوصية للمعاد يرجع والا فلا وقال محمد بن سلمة ونعيم يرجع لكل حال **ف** حم اوصى الى
وارثه ان يوصي بثلث ماله الى المساكين وامواله عتار فلان يبيع القيمة من مال نفسه ويستحق
الاعيان لنفسه **ط** ولو اوصى بماله لرجل اعينه فباع الوصي شيئا من مال اليتيم بماله او ماله
غاي ثوب قليل القيمة او مثلها جاز ولو حط الموصي له البعض واخذ البعض جاز ولو كانت الوصية
للمساكين بماله فصاح الوصي بثلثه منهم بغيره لم يجوز قيا ساوله ان يشتد العشرة وفي الاستحسان
يجوز لهم العشرة ويؤدي الوصي يتسعين الى المساكين ولو صالحهم على ثوب قليل القيمة لم يجوز له
ان ياخذ الثوب منهم **باب كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمعت** اوصى لزيد

وإذا كان
الوصي
مستحقا
للثمن
فلا يجوز
لغيره
ان يبيع
بها

الوصي
مستحقا
للثمن
فلا يجوز
لغيره
ان يبيع
بها

والصحيح قولنا حنفية لان الوصي سرح فيه متبرعا فلا يوجب ضمانا ولو نصبا للقاضي وصيا
وعين له اجرا بعلمه جاز في **ادب القاضي للخصاف** ولو وصي ان يوكل سبع مال البيتم ويوكل
في نفاضي ديون الميت وامواله ويوكل للبيتم عاقله ويصنع له ويودع ماله وقال ابو حنيفة
يؤدي فطرته وفيه لمن ماله ان كان له حال **باب ما يتعلق بالنفقات**
الاب والوصي والورثة على الصغير لو خلط الوصي النفقة المفروضة للصبي بماله لم يرد
ان كان خيرا للبيتم اذن القاضي فيه اولى باذن الوصي الا يشاء ان يخلط نفقتهم فينفقها
عليهم حمله اذا كان ذلك انفع لهم اتخذ ميراث الا يشاء او اختلف **نحو** وصي ينفق على الصبي
من مرقه وخبزه حتى يبلغ موضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان نفقة عليه ليرجع عليه **نحو**
وصي انفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالبراع وقت الاتفاق فلم ان يرجع عليه ولو
كان المنفق با لم يرجع **ط** في الوصي اختلف **نحو** استدان الوصي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له
مال فلم ان يرجع عليه اذا صار له حال والداين يرجع على الوصي فكذا الاستقراض له وان لم
يكن باذن الحاكم **شط** ولو وصي ان يستقرض للصبي **نحو** في الاب بركة ام الصغير او على الاب
لعمد بلوغ الصغير انه انفق عليه نصيبه في صغيره لا يصدق الا اذا كان اشهد **نحو** اب وصي
قال بعد البلوغ الصغير بعينه واتفقت ثمنه عليه قال **بو** صدقة الملاك في ابه ابو ذر
والشيخ البجلي يصدق قوله بعينه واداه او القاضى اذ لا وظيفه **نحو** انفق مهر زوجته على
اولاده الصغار بعد موتها لا يصدق الا يتيمة قال رحمه الله فالاولى الخ الجواب **نحو** والثاني بوجه
نحو انفق الوارث الكسوة على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضي لا يصدق **نحو** يصدق
في نفقة مثله ولا يحتاج فيه اذن القاضي قال رحمه الله والمختار عاقل وصار **ط** ابن سماعة عن محمد
مات عن ابنين كبير وصغير والف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسا ومنها نفقة مثله فهو
مستطوع في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان مشترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير او البسه
فاستحيشت ان لا يكون على الكبير همان وعن ابى يوسف مات وترك طعاما ودينقا وسمنا والورثة
صغار وفيهم امرأة استحيشت ان يأكلوا ذلك بينهم وبأخذ الكبير منهم حصته **ط** ما انفق الكبار
على أنفسهم وعلى الصغار بغير امر القاضي والوصي ضمنوا حقيقة الصغار قال رحمه الله والمختار للفقهاء

ديون

كأنه من محمد رحمه الله **نحو** ولا ينفذ حكم الحاكم على البيتم **نحو** ولا يسمع دعوى الوصي لبعض الانعام
على البعض **باب ما يدفعه الوصي الى الظلم ونحوه** **نحو** عت صريف
الوصي من مال البيتم الى ظلم نسال منهم فليس لهم الرجوع عليه **نحو** بحكم الديوان بقدر معين
من التركة ودفعه الوصي من مال نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا يرجع له عليهم
وان كانوا صغارا فلا الرجوع لان دفع التركة صادر من حياج الصغار فلا الرجوع كالمصرف
الى سائر الحاجج على فساد الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم
منها من التركة **باب الوصايا الى الصلوات وغيرها** **نحو** الاصح انه
لا يلزم الايصاء بسجدة التلاوة **نحو** وصي بثلاث ماله لرجل واوصى بعد ذلك بالزكاة والصلوات
ومات فقسم الثلث بينهم اثلاثا **نحو** قال خ اما في ما خ حكمه ولم يرد عليه وماتت
فهي على ثلاث صلوات قلت وهذا اذا قالت بالعوبة اما بالخوارمية فعلى صلواتين لان لفظه
الجميع بها موضوع للثلاثين فصاعدا اذ لا يثبته بهذه اللفظة فالجميع الصحيح فيه الاثنان فصاعدا
نحو فيمن كان عليه ذوات فنجواها وقضاها ثم كان جبره سكره المحافضة على المكتوبات والصلوات
لكنه نجواها عنه عسى ترك تعديل الاركان او مداخلة الوضوء والصوم وعليه تبعات آخراته
تتقدمها لتبعات ثم ان كانت الورثة اغنيا يستحب ان يوصي الصلوات والصيامات **ط**
اوصى بثلاث ماله الى الصلوات والصيامات وثلاث ماله في الاب فتركها بالورثة عليهم عن فدية
الصلوات والصيامات لا يجزيه ولا يبدل من الفقه ثم التصديق عليهم **ط** ولو امر ان يتصدق
بثلث ماله ومات ثم غصب الغاصب ثلث التركة سلافا فاستهلكه فاذا اراد الوصي ان يجعل ذلك صدقة
على الغاصب وهو عسر تجزيه والغرف بينهما ان قبض الغاصب حصل بعد موته الموصى منوب
عن بعض الصلوة بخلاف الديون **نحو** اوصت صلوات وصيامات كذا سنين وثلاث ماله لهاديون
على العسر بن فلوجعل الوصي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال رحمه الله وجواب **ط** اجب
الى حتى يوجد الرواية **نحو** اوصت الى صلواتها وصياماتها اربعة وثمانين وثلاث ماله عشرة
قال يوصي بتدبيرها من التركة فان رأت على الثلث يوصي بالثلث وينوب الى الله تعالى
ويكون معذرة **نحو** لا يجوز للوصي ان يعطي من كفارة الصلوات ابن الموصى ولا ابن نفسه **نحو**

بم اوصى من ماله شيئا معين الى صلواته وصياحاته ومآث والورثة يحتاجون اليه يجوز دفع
اليهم **ع** مثله وعن ابى بكر بن محمد بن الفضل اوصى بثلث ماله للصلوات يجوز للوصي ان يصرفه الى
الورثة اذا كانوا محتاجين **ط** هشام عن محمد اوصى بثلث ماله للمساكين فاحتاج ورثته
ولهم الا برحمن فان اجتمعوا ان يجعلوه لانفسهم واحتاج بعضهم فاجعوا على ان يعطوه
له فهو جائز وان كان في الورثة صغير او غائب او خاضع غير اصيل لا يجوز **ز** ابو القاسم اوصى
ان يعطى عن كفارة صلواته لولد ولدة وهو وارث فانه يعطى كما تروى ولا يجوز له عن الكفارة
قال رحمه الله فعلى هذا ينبغي ان يكون ما اجاب به **بم** انه يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة
غير الوالد والدين والمووردين عن كسبهم من الكفارة اليهم بخلاف ما ذكره هشام عن محمد فذلك
مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا اوصى لكفارة صلواته لرجل معين
يجوز للوصي ان يصرفها اليه **ح** مثله **ف** شمس **ص** انه يتعين وليس للوصي والقاضي
صرفه اليه قال رحمه الله وهو الصحيح ولا يفتى الا بهذا لفساد الزمان فطرح القضاء
وغيره فيها **بم** اوصى بالحق وكفارة صلوات عشر سنين والثلث بغيرها فاذل الوصى كفارتها
من النقد وغنى الدين للرجل ثم مات المليون مفسدا من الوصى **ج** اوصى بصلوات عمر وعمر
معلوم صح فان فايته صلوات بعد ذلك في موضعه هذا مات قبل ان يتطاول مرضه لا يلزمه
استيفاء الوصية وان براد ثم فايته صلوات فلا بد من الاستيفاء بها قال رحمه الله الوصية
بجميع حقوق الله تعالى كالصلوة والزكاة والحج والنذر والكفارات سفد من ثلث المال
عند اصحابنا وعند اهل الحديث من كل المال **د** اوصى بصلوات عمر وعمر لا يدرك في الوصية
باطلة **هـ** ان كان الثلث لا يفي بالصلوات جاز وان كان اكبر منها لا يجوز **و** ولو اعطى
فقيرا او احدا كفارة الصلوات جله جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطى عن حصى صلوات
امسا فقيرا او مسافقا اخر قال **الاسكاف** يجوز ذلك كله وقال ابو القاسم والابن الليث
يجوز عن اربع صلوات دون الخامسة ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع كفارة
اليمين فكذا هذا **ز** امرأة اوصت بشي من الحنطة ليتصدق بها على الفقراء عن كفارة
ايمانها وفوايت صلواتها وصياها ونذر وواجب الله تعالى عليها قال ابو القاسم يقسم ما ذكره

من مقدار الحنطة خمسة افئد سهران من ذلك حصة النذر والعاجب يعطى كيف شاء الفقير
واحد واكثر سهم الكفارة يعطى لكل انسان منوبين وسهاما للصلوات والصوم يعطى كيف
شاء بعد ان يشفع الامانة وقال البقالى يجوز تقويم فدية صلوة واحدة بصوم واحد على
مسكينين ويجوز جمع الكل مسكين واحد **ز** فانتها صلوات عشرة اشهر وماتت ولم
يتذكر ما لا قال ابو القاسم يستغفر ورثتها فقضى حنطة فبذلها فقوما مسكينات ثم ان
المسكين وهبها لورثتها ثم يقصد ببيع المسكين فلم يزل يفعل ذلك حتى يتم لكل يوم
فقضى حنطة اخرى ذلك **كصورت** اوصى بثلث ماله الى صلوات عمر وعمر بن فاجاز الغريم
وصيته لا يجوز لان الوصية مسخرة عن الدين ولم يستطع الدين باجاءته **باب**
فيما يتعلق بالديون في الوصية وفيما يتعلق بالوصية ذلك رفع اوصى المريض ان يدفع
هذا الشيء المعين الى الدين لاجل دينه وقيمته اقل من الدين فليس للوارث شئ منه
ش ولو احوال الوصى دين اليتيم جاز اذا كان فيه نفع ظاهر ولا يعطى لقا **ق** اثبت
وصى للصغار دين الميت على رجل ثبت ايضا حق الكبار كاحد الورثة **ف** فكر تركه
غير مستغفرة بالدين باعها الوصى واخذ ثمنها فانفقها فللمرء وان يتقضى البيع ويأخذوا
التركة لاستيفاء ديونهم **ج** باع الوصى عبدا من التركة لقضاء ديون الميت واحال
الغرماء على المثلور فقضى ثمنه ثم استحق العبد يرجع المثلور على الوصى لان احواله
عليه كقبضته **ح** قال اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاقى اكلت من ماله شيئا فان لم يجدوا
فاعطوا ورثته فان لم يجدوا احدا فاعطوا ثمنه فوجدوا امواه الابن لا غير قال ابو القاسم
ان ادعت مولى رجل المتوفى مهرها ولم يعرف له وارث سواها يندفع اليها من مهرها وان لم تدفع
مهرها او قالت تزوجها ولدي يندفع اليها الثمن وان قالت ما كان له ولد فالدفع **باب**
لصرف الوارث في التركة دفع عكرات عن اولاد صغار وكبار واستعمل الكبير الصغير
شيوأته والبدن مشتركين في المال الميوات فللصغير نصيبه من الحصاد **ع** اطا الورثة
اذا انفق في جريد الميت من التركة بغير اخذ الباقيين بحسب منه ولا يكون متبرعا
باب **شؤون الميراث في التركة وتصرفه فيها** **ج** الميراث يستحق للميت

حكم ولو قال حكمت على وكيل المدعى عليه لا يصح وإنما يصح الحكم على المدعى عليه بحضور الوكيل
باب مسائل يوجد فيها رواية منصوصة لأجواب
المتأخرين شاف اشتد رأي الوكيل ولم يره وسلمه للموكل ثم غاب الوكيل ومات وهو
 حاضر لكن لم يخاصم البائع هل للموكل أن يردّه على البائع وصح القاضي هذا قد لا القاضي
 نفقه ينفق على الصغار فانفق عليهم أكثر من ذلك لعدم كفاية الموقوف من لهم أو لغيره
 البعير هل له ذلك وهل يضمن ولو انفق الزيادة من مال نفسه يرجع هل له الرجوع ادعى
 الصبي رجلا من معانم ثانيا على النعاقب ثم مات الصبي أثرت اقرباؤه منها ام اقرباؤه
 من الآخر لا غير بشرط الواقف وفقت الضيعة والداران يقسمها من يكون لهم النوبة ان شاءوا
 او يختص كل واحد منهم بنصيبه استغلا لا وايضا عما دام حيا ثم من بعد من ينفق
 النوبة اليه كذلك هل يصح هذا الشرع حتى يجوز قسمته ويختص كل واحد بملك وان اثنان البا
 فون بعد الفضولي باع ملك غيره بغير اذنه وتقاضاه ثم اراد الفضولي والمشتري
 منه فسخ العقد هل يكون كل واحد من العوضين مجبوسا بالآخر بعد كذا فيبيع الغائب
 يلزم على كلمتهما رد ما قبض ابداً بوق المدعي بوجه انسان وقيمة مذهب الا يسلخ اربعين
 وقيمة قناب زيد عليها فالمعتبر قيمة مذهب ارم قيمة قناب قد فتننا بغير الزاوي
 بال قال كان غاسقا وسارقا او نحوه هل لاحد من ولده او ورثته ان يخاصم القاذف في التوبة
 وكان **ب** بمثل ان لهم ذلك لانهم يعيرون به لكن لم يحرم الجواب فيه قالت لزوجه البراءة
 من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق وانت طالق اطلاقا رجعيًا اسمع يا نساء لها
 مله في المال كسئلة الزيارات انت طالق اليوم رجعيًا وهل يبرأ الزوج بوجود الشرط صورة
 ام لا يبرأ اذا قال المودع للمودع من خبال بعلامه كذا بان اخذ من اصبعك او قال لك كذا فادفع
 اليه الوديعة هل يصح هذا التوكيد ولا يضمن المودع بالدفع ام لا يصح لكون الوكيل مجبوسا ولا يصح
 بالدفع اذا اخذ الوضعي من مال الميتيم معنارية لنفسه هل يشترط التلفظ به ام يكفي التمسك
 كلمة بان يدعى لفلان على امارة فادعى الوكيل ذلك عليه اعلا القاضي ثم جاء شهود يشهدون
 على اقوال الرجل بحرمها عليه من غير دعوى المرأة حسبة لله تعالى والموكل غائب هل يسمع

شهادتهم على الوكيل مع انه وكيل بالخصومة مقبلا مطلقا وكل من رجلا يدعى حرم
 الحقوق على انسان فادعاه وقضى له بحقه شرعية ثم جاء المدعى عليه بدفع مسعوع هل
 يسمع دفعه على الوكيل ام انهمت وكالته حيث قضى له فلم يبق ضما خصما بعد لزيد
 على عمر وعشرون دينار عشرة بالاصالة وعشرة بالكفالة ثم قال خالد لزيد كفلت
 لك مالك على عمر وقبل الصبر خالد كنفلا بالعشرين ام بالعشر التي هي على وجه الاصالة
 ظهرت الحايض عند احمرار الشمس ما يسع فيه صلوة العصر فلم تنصل لها ان يقضي
 هذا العصر عند احمرار الشمس كايه السجدة ام لا وكان **ب** يقول ليس لها ذلك
 لان سبب السجدة التلاوة وانما الوقت مكروه وسبب الحلوة الوقت لكنه لم يظهر الوجوب
 بعد الحيض فاذا زال ظهر الوجوب استأجروا رضا وزعمها واتخذها فاليزا فقطع
 الارض واحصى ذلك الزرع والفا ليز قبل انفساء مدة الاجارة حتى لزوم القاطع فتمت ذلك
 اتقوا الزرع والفا ليز لكم يشترى فيلزم القاطع ذلك لا غيره ام تقوّم كما تقوّم اذا قطع
 ذلك من ارض ربا لارض وهو ان يقوّم الارض مزدوعة وغير مزدوعة فيلزم القاطع
 فضل ما بينهما قال رحمه الله وقلا جاب بعض ائمة زماننا بهذا وفاسده على ما اذا قطع ذلك
 من ارض ربا لارض بين النوق بينهما ظاهر لانه يلحق ربا لارض نقصان فوات الزرع
 ونقصان قيمة الارض لا يزداد قيمة الارض بسبب الزرع القائم فيه اقروا دنان بان
 الميت اوصى لفلان بكذا وانكر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان المتقوان به هل
 يقبل شهادتهما كشهادة ثلث بالدين ام لا **ك** والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 ثم كذا بقية المنية محمد الله حسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه

لو كان هذا هو الذي كان عليه الحال لكانت هذه هي النتيجة

على يد الوكيل الضعيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف
 طور حاجي محمد الخفي استنجد لحرانه خاب
 العالي الناصري المسمى سيف الدين الحياوي رحى اعز الله
 في اخر حداثته من كان منه ثمانية عشر من ثمانمائة
 بارك الله لصلواته وكاتبته ولناظر موجع المسلمين



جلده بالذباغ لم يلحظه الذكاء وذلك كل حيوان ينقطع بتحريم كلكه وذلك كالأدهى والمختبرين وإنما
 السيل في لحمة الذكوة وقطره جلده بالذباغ في قوله سرف جلالي ولا يتبع الجنان بنار في بحر
 أو غيرهما أو شمع لأنه صنيع أهل الكتاب جلالي في فتاوى السنن لو قال إن كملت فلانا خذاي
 رابرين بك سألته وزعم مع الهاء لا يلزمه شيء إن كلفه ولو قال بك سألته بدون الهاء لزمه ظاهر

افضل القرب إزالة الكذب

رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء خفيه أن ابتل جميع أيدي القدمين فينفض مسحه منية المصلي
 خفف فيه فتبقى مفتوح وبطانة الخف من حره أو غيرهما غير متفق بخبر راف الخف جاز المسح عليه المصلي
 وكذا يغني بحوز الإجازة على تقديم الفقه وقال الامام الحبر احوى رحمه الله في الحاشية بحوز الامام والمؤذن
 والمعلم أخذ الاجرة كذا في الأرواح شرح سدة باب الفاضل فان وجد في محله مقتولا لا يبدى من قتله
 غسل لأنه لا يبدى من قتله ظالمًا أو مظلوما وكذا إذا مسلم مسلماً يظنه مشركاً في صف القتال أو يظن
 مشركاً في وجع السهم فاصاب مسلماً فمات غسل جلالي إذا زاده الصلوة فيعمل من جنسها
 فان كانت الزيادة أقل أفعال الزكوة ثم تقصد صلوته وقال أبو يوسف إذا زاده صلوته سجدة غامداً
 فسدت صلوته جلالي رجل أخذ وليمة أو ضيافة للقراءة وأخذ مجلساً لأهل الفساد فدار جلاصاً لها
 إلى الوليمة قالوا إن كان هذا الرجل جالاً واستنع عن الإجابة منعهم عن قسمهم لا يباح لهم الإجابة بل يجب
 عليه أن لا يجيب لأنهم نهى عن المنكر وإن لم يكن الرجل جالاً ولم يجب لا يغنيهم عن التسق لأبأس بال يجب
 ويطعم وينكر فمعينتهم ومنسقمهم لأن إجابة الدعوة واجبة أو مندوبة ولا يمنع لحصينة الشرب من
 وحكى أبا حنيفة شهد طعاماً وفيه لعاب فلم يلع الأكل لاجله قاض ظان ولو استاجر حماراً فوقفه
 ليعلى الجوف ذهب الحمار وأبهمه أسنان فان زاده نهباً ونهب ولم يقطع الصلوة ضمن لأنه ترك
 لحفظ منع القدرة عليه لأن خوف ذهاب المال يبيح قطع الصلوة وإن كان درهما فصول
 قال النبي عليه السلام ته على التايه حتى يتم كل التايه ثم يهدهم رسول الله



Süleymaniye	Kütüphanesi
Kıs. ARCA ZADE	HÜSEİN PASA
Yeni	
Eski Kütüphane No	219